

أفكار



العالم الجديد

(٣)

الجزء الثانى

قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م

بول كيندى

الهيئة العامة للإستعلامات

القاهرة ١٩٩٢

المشرف على السلسلة :

أ. دكتور أنور عبد الملك

ترجمة : محمد سلامة

أكرام يوسف

هذه الترجمة مأخوذة عن :

The Rise and Fall of the Great Powers

Economic change and Military

Conflict from 1500 to 2000

By Paul Kennedy

Vintage Books

A Division of Random House

New York

1987

أفكار



العالم الجديد

(٣)

الجزء الثانى

قيام وسقوط القوى العظمى

التغير الاقتصادى والصراع العسكرى
من عام ١٥٠٠ م إلى عام ٢٠٠٠ م

بول كينسى

الهيئة العامة للإستعلامات
القاهرة ١٩٩٢

الاستراتيجية والاقتصاد اليوم وغدا

الاستقرار والتغيير في عالم ثنائي القطب

١٩٨٠ - ١٩٤٣

عند سماع أنباء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ، أعرب ونستون تشرشل بصراحته عن ابتهاجه - وكان لديه سبب وجيه لذلك . وقد فسر ذلك في وقت لاحق بقوله « إن مصير هتلر قد تحدد . كما تحدد مصير موسوليني . وبالنسبة لليابانيين فإنهم سيحققون . وكل ماتبقى . هو مجرد الاستخدام المناسب للقوة الساحقة » . غير أن مثل تلك الثقة ربما لم تكن في محلها بدرجة كبيرة لدى أصحاب العقول الأكثر حذراً في جانب الحلفاء خلال عام ١٩٤٢ وحتى النصف الأول من عام ١٩٤٣ .

فقد ظلت القوات اليابانية لمدة ستة أشهر بعد حادث بيرل هاربور في حالة انتشار في المحيط الهادئ وجنوب شرقى آسيا ، تسبب إرباكاً للامبراطوريات الاستعمارية الأوروبية ، وتطوق الصين من الجنوب وتشكل تهديداً للهند ، وأستراليا وهاواي . وفي الحرب الروسية - الألمانية ، استأنفت القوات المسلحة الألمانية هجومها الشرس فور انتهاء فصل الشتاء في ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، وشقت طريقها نحو القوقاز . وفي نفس الوقت تقريباً ، تقدمت القوة الألمانية الأقل حجماً إلى حد كبير بقيادة روميل في شمال أفريقيا لتصبح على مسافة خمسة وخمسين ميلاً من مدينة الإسكندرية . وكان هجوم الغواصات الألمانية على قوافل الحلفاء يثبت أنها أكثر قدرة على التدمير من أى وقت مضى ، حيث بلغت الخسائر بين السفن التجارية أعلى ما لها في ربيع عام ١٩٤٣ . كذلك فإن « الحصار المضاد » الإنجليزي - الأمريكي للاقتصاد الألماني عن طريق القصف الاستراتيجي ، فشل في تحقيق غرضه وادى إلى وقوع خسائر فادحة بين الطيارين . وإذا كان مصير دول المحور قد تحدد بعد ديسمبر ١٩٤١ ، فإنه لم يكن هناك ما يبدل على أذناهم تلك الحقيقة .

الاستخدام المناسب للقوة الساحقة

بالرغم من ذلك ، فإن الافتراض الاساسى لنشرشل كان صحيحاً . فتحول الصراع من حرب أوروبية إلى حرب عالمية حقيقية ربما أدى إلى تعقيد أسلوب الخداع الاستراتيجى الذى كانت تتبعه بريطانيا - فحسبما ذكر العديد من المؤرخين كان فقدان ستغافورة نتيجة لتركيز بريطانيا لطايراتها وفرقتها المدرية فى مسرح العمليات فى البحر الأبيض المتوسط - غير أنه غير بالكامل التوازن الكلى للقوى حال تعبئة القوات المحاربة الجديدة بالشكل المناسب . وفى نفس الوقت ، استطاعت ألأ الحرب الألمانية واليابانية مواصلة هجماتها ، غير أنه كلما قامتا بتوسيع نطاق عملياتهما قلت قدرتهما على مواجهة الهجمات المضادة التى كان الحلفاء يعدون لها بشكل منتظم .

وقد حدثت أولى تلك الهجمات المضادة فى المحيط الهادى ، حيث استطاعت الطائرات المنطلقة من حاملة الطائرات نيمتز أن تثل بالقفل زحف اليابانيين نحو بحر الكورال (فى مايو ١٩٤٢) ونحو جزر ميلوى (فى يونيو ١٩٤٢) وكشفت عن مدى حيوية القوة الجوية البحرية فى الاجواء الواسعة لذلك المحيط .

وبنهاية العام ، تم انسحاب القوات اليابانية من جزيرة « جواد لكتال » فى الوقت الذى كانت فيه القوات الاسترالية والأمريكية تتقدم فى غينيا الجديدة . وعندما بدأ الهجوم المضاد عبر وسط المحيط الهادى فى اواخر عام ١٩٤٣ ، كان الأسطولان الحريان الأمريكان الكبيران اللذان كانا يغطيان عملية غزو جزر جليبرت تحميها اربع قوات عمل سريعة محمولة (اثنتا عشرة حاملة طائرات) مع سيطرة جوية ساحقة . كما أدى عدم التوازن الكبير فى القوة إلى إتاحة الفرصة لفرق الإمبراطورية البريطانية لسحق المواقع الألمانية فى العلمين فى أكتوبر ١٩٤٢ وإجبار وحدات روميل على التقهقر نحو تونس . وعندما أصدر مونتجومرى أمره بالهجوم ، كان عدد ما لديه من دبابات يفوق ماكان لدى خصمه ست مرات ، وأكثر ثلاث مرات فى عدد الجنود إلى جانب السيطرة الجوية الكاملة تقريباً .

وفى الشهر التالى ، نزل الجيش الانجليزى - الأمريكى بقيادة ايزنهاور وقوامه ١٠٠.٠٠٠ جندي فى شمال افريقيا الفرنسية ليبدأ « حركة كماش » من الغرب ضد القوات الألمانية - الايطالية انتهت باستسلام كامل للقوات الأخيرة فى مايو ١٩٤٣ . وفى ذلك الوقت أيضاً ، اضطر دوتيز الى سحب مجموعات الغواصات الألمانية من شمال الاطلنطى حيث تكبدت خسائر فادحة أمام قوافل الحلفاء التى كانت تتولى حمايتها أخيراً القاذفات طويلة المدى وحاملات الطائرات المرافقة ومجموعات من الطائرات المعطردة المزودة بأجهزة الرادار وقياس الأعماق والإنذار المتطورة لرصد تحركات الغواصات الألمانية . وإذا كانت السيادة الجوية على أوروبا قد اقتضت وقتاً أطول من الحلفاء لاستكمال سيادتهم البحرية ، فإن الحل سرعان ما تمثل فى المقاتلة مستأنج طويلة المدى ، التى كانت فى البداية ترافق أساطيل القاذفات الأمريكية فى ديسمبر عام ١٩٤٣ . وفى غضون شهور قليلة

أخرى ضعفت قدرة سلاح الجو الألماني على الدفاع عن المجال الجوي لجنود ومصانع وموانئ الرايخ الثالث على نحو كان يستحيل معه العودة إلى ما كانت عليه .

وكان التخفيض في ميزان القوى على طول الجبهة الشرقية ينذر بالمزيد من الكوارث بالنسبة للقاعدة العليا للجيش الألماني . ففي أغسطس ١٩٤١ ، عندما كان الكثير من المراقبين يشعرون بأن روسيا بسبيل القضاء عليها كدولة كبرى ، ذكر الجنرال هالدر في المفكرة الخاصة بهيئة أركان الحرب بنبذة اتسمت بالكآبة : « كنا نحسب حساب حوالي ٢٠٠ فرقة للمعدو . والآن أماننا بالفعل ٣٦٠ فرقة . . ليست مسلحة ومجهزة بنفس مستوياتنا ، وقيادتها التكتيكية ضعيفة في كثير من الأحيان . غير أنه إذا دمروا اثنتي عشرة فرقة من هذه الفرق ، فإن الروس يقومون بكل بساطة بتعويضها باثني عشرة فرقة أخرى . . . إن الوقت في صالحهم ، حيث أنهم على مسافة قريبة من مواردهم ، في حين أننا نبتعد أكثر فأكثر عن مواردها » .

وفي هذا النوع من القتال الشامل ، المتسم بالاندفاع والوحشية ، فإن أرقام الخسائر تجعل حتى إجمالي خسائر الحرب العالمية الأولى تبدو متواضعة . ففي الشهر الخمسة الأولي للهجوم ، زعم الألمان أنهم قتلوا ، وأصابوا أو أسروا أكثر من ثلاثة ملايين روسي . غير أنه في تلك اللحظة بعينها ، وفي الوقت الذي كان فيه ستالين والساتفاكا يخططان لأول هجوم مضاد حول موسكو ، كان الجيش الأحمر لايزال لديه ٢٢ مليون جندي في جيوشه الميدانية ، وكان متفوقا في عدد الدبابات والطائرات . ولاشك أنه لم يكن نداء للخيرة العالمية للألمان سواء في البر أو في الجو - فحتى عام ١٩٤٤ كان الروس يفتقدون خمسة أوسعة جنود مقابل كل جندي ألماني واحد - وعندما مر شتاء ١٩٤١ - ١٩٤٢ المخيف ، كان بإمكان آلة الحرب الهتلرية أن تبدأ مرة أخرى هجومها هذه المرة صوب ستالينجراد وبعد ذلك تقع الكارثة . وبعد ستالينجراد ، وفي صيف ١٩٤٣ حاولت القوات المسلحة الألمانية مرة أخرى أن تجمع شتات قواتها المدرعة لتكوين فرق الدبابات السبعة عشر الضخمة لتطويق كورسك . ومع ذلك ، فقد تصدى الجيش الأحمر ، فيما اعتبر حتى الآن أكبر معركة دبابات في الحرب العالمية الثانية ، بأربع وثلاثين فرقة مدرعة و ٤٠٠٠ عربة مصفحة أمام ٢٧٠٠ عربة للألمان . وفي حين انخفض عدد الدبابات السوفيتية بأكثر من النصف خلال أسبوع . فقد دمرت الجزء الأكبر من جيش مدرعات هتلر في العملية ، وكانت مستعدة وقتئذ للهجوم المضاد الرهيب على برلين . وعند هذا الحد ، فإن الأنباء التي ترددت حول انزال الحلفاء لقواتهم في إيطاليا ، أعطت هتلر ذريعة للانسحاب من كارثة مروعة وكذلك تأكيد مدى الحصار الذي ضربه أعداء الرايخ من حوله .

فهل كان كل ذلك مجرد « استخدام أمثل للقوة الساحقة » ؟ لقد كن من الواضح أن نفوة الاقتصادية لم تكن أبداً مصدر التأثير الوحيد على «فعالية» العسكرية ، حتى في الحرب الميكانيكية الشاملة ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ ، ذلك أن علاقة الاقتصاد بالحرب ، كما يقول كلاوزفيتز ، « شبه بعلاقة مهنة صناعة السيوف بفن المبارزة . وهناك أمثلة عديدة للغلبة على الأخطاء السياسية

أو الإستراتيجية الفادحة التي ارتكبتها القيادتان : الألمانية واليابانية بعد عام ١٩٤١ وكلفتها غالبا . فمن ناحية القيادة الألمانية ، تراوح ذلك ما بين القرارات ذات النطاق المحدود نسبيا ، مثل دفع تعزيزات إلى شمال إفريقيا في أوائل عام ١٩٤٣ في الوقت المناسب لأسر تلك التعزيزات ، إلى المعاملة الخرقاء والإجرامية للأوكرانيين وغيرهم من الأقليات غير الروسية في الاتحاد السوفيتي ، الذين كانوا سمداء بالهروب من السيطرة الستالينية حتى وقعوا في براثن النازي وأعماله الوحشية . كما تراوحت بين الفطوسة لافتراض عدم قدرة غيرهم على حل الشفرات الخاصة بهم ، إلى التمسب الأيديولوجي ضد استخدام النساء الألمانيات في مصانع المتاد الحربي ، في حين أن كل أعداء ألمانيا كانوا يستخدمون عن طيب خاطر تلك العملة المتدفة على نطاق واسع . وقد أدى التنافس داخل المستويات العليا للجيش نفسه إلى تفاقم هذا الوضع ، مما جعل الجيش عاجزا عن مقاومة اندفاع هتلر الجنوني نحو شن هجمات مفرطة في طموحها كالهجوم على ستالينجراد وكورسك . وفوق كل شيء ، كان هناك ما يشير إليه الدارسون « بالمظاهر المتعددة للقوى » بين الوزارات والإمبراطوريات الفرعية المتنافسة (الجيش ، وفرق الدفاع ، ومجلس رؤساء المقاطعات ، ووزارة الاقتصاد) التي حالت دون حدوث أى تقييم أو توجيه مترابط للموارد ، ناهيك عن وضع ما كان يطلق عليه في أماكن أخرى اسم « الإستراتيجية الكبرى » . ولم تكن تلك طريقة جادة لإدارة الحرب .

وفي حين كانت الأخطاء الاستراتيجية اليابانية أقل جسامة وضرا ، فإنها رغم ذلك كانت تبعث على الدهشة . فبالنظر إلى أن اليابان كانت تطبق استراتيجية « قارية » فرض الجيش من خلالها سيطرته ، فإن عملياتها في المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا قد نفذت بحد أدنى من القوة - إحدى عشرة فرقة فقط بالمقارنة بالثلاث عشرة فرقة في منشوريا والانتين وعشرين فرقة في الصين . وحتى عندما كان الهجوم المضاد الأمريكي يتم في وسط المحيط الهادئ ، فإن القوات اليابانية والتعزيزات الجبرية لتلك المنطقة ، كانت متأخرة ومحدودة إلى حد كبير - خصوصا بالمقارنة بالموارد التي خصصت للهجمات الواسعة على الصين في ١٩٤٣ - ١٩٤٤ . ومما يدعو إلى الدهشة أنه عندما كانت القوات الخاصة لحاملة الطائرات نيميتز تقترب من اليابان في أوائل عام ١٩٤٥ وكانت مدنها تتعرض للتدمير من الجو ، كان لا يزال هناك مليون جندي في الصين ، ونحو ٧٨٠,٠٠٠ جندي في منشوريا - يتسلل انسحابهم بسبب فعالية الفواصات الأمريكية .

غير أن الأسطول الياباني الإمبراطوري أيضاً يتحمل نصيبه من اللوم فأسلوب الإدارة العملية للمعارك الرئيسية مثل معركة ميدواي كان ينطوي على بعض الأخطاء ، ولكن حتى في الوقت الذي أثبت فيه حاملة الطائرات سيطرتها في حرب المحيط الهادئ ، فإن العديد من :الأميرالات اليابانيين بعد وفاة ياماموتو كانوا مشغولين لسفينة القيادة وكانوا لا يزالون يبحثون عن الفرصة لخوض معركة تسوشيما ثانية - مثل عملية خليج ليت عام ١٩٤٤ ، ومثلما ، كشفت ، بصورة رمزية أكبر ، الرحلة الانتحارية بلا عودة للسفينة ياماتو . وقد استخدمت الفواصات اليابانية بطورياتها المخيفة استخداماً سيئاً تماماً كوحيدات استطاع لأسطول الحرب أو في نقل الإمدادات للمحليات الموجودة

فى الجزر المحاصرة ، وىس فى نشرها ضد خطوط مواصلات العدو . وبالمقابل ، فشتل البحرية اليابانية فى أن تحمى سفنها التجارية ، وكانت متخلفة للغاية فى مجال تطوير نظم القوافل وأساليب مقاومة القواصات وحماى حملات الطائرات ومجموعات طائرات انمطودة على الرغم من أن اليابان كانت أكثر من بريطانيا اعتماداً على السلع المستوردة . وكان من سمات هذا الأسطول الحربى أنه فى الوقت الذى كانت فيه البحرية اليابانية تخصص موارد لبناء سفن عملاقة من طراز ياماتو ، فإنها لم تبين مدمرات للحماية ما بين عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٣ ، وذلك على النقيض من ٣٣١ سفينة أمريكية . كما خسرت اليابان تملأ معركة الاستخبارات السرية ، والشفرة وفك الرموز الشفرة

وكان كل ذلك يكاد يكون مساعداً على المحافظة على « منطقة الرخاء المشترك الأعظم فى شرق آسيا » مثلما كانت الأخطاء الألمانية مساعدة على المحافظة على الرايخ على مدى ألف عام .

ومن الواضح أنه لا توجد طريقة معروفة لتحليل تلك الأخطاء إلى عواملها (إذا استغلنا المصطلح الجاف لعلماء الاقتصاد) وبالتالي اكتشاف الحد الذى كان يمكن أن تصل اليه دول المحور لو أن مثل تلك الحماقات قد أمكن تجنبها . ولكن مالم يكن الحلفاء من جانبهم قد ارتكبوا أخطاء استراتيجية وسياسية خطيرة بدرجة متساوية ، فإنه يكون من الصعب فهم عدم سيادة تفوقهم الإنتاجى على الأمد الطويل . فمن الواضح أن نجاح الاحتلال الألماني لموسكو فى ديسمبر عام ١٩٤١ كان يمكن أن يلحق الضرر بالمجهود الحربى لروسيا (ولنظام حكم ستالين) . ولكن هل كان يمكن لسكان الاتحاد السوفيتى أن يستسلموا حيثل ، كان مصيرهم سيكون الإبادة - فى الوقت الذى كان لا يزال لديهم احتياطى إنتاجى وهسكرى ضخم على مسافة آلاف الأميال شرقاً ؟ إنه بالرغم من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن عملية بارباروسا - بانخفاض إنتاج الفحم بنسبة ٥٧ فى المائة والحديد المصبوب بنسبة ٦٨ فى المائة ، وهكذا - فإنه تجدر الإشارة إلى أن إنتاج روسيا من الطائرات عام ١٩٤١ زاد على إنتاج ألمانيا بـ ٤٠٠٠ طائرة وفى ١٩٤٢ زاد بـ ١٠٠٠٠ طائرة ، وكان ذلك بالنسبة لجهة واحدة مقابل ثلاث جبهات ألمانية . وبالنظر إلى تفوق الجيش الأحمر المتزايد فى عدد الجنود والدبابات والمدفعية والطائرات فى العام الثانى من الحرب ، فقد استطاع أن يتحمل خسائر بمعدل خمسة أوستة إلى واحد (على الرغم من الثمن الباهظ الذى تحمله جنوده) وأن يستمر فى التقدم فى مواجهة الألمان الذين بدأت تخور قواهم . ومع بداية عام ١٩٤٥ على جبهتى بارباروسا وأوكرانيا وحدهما ، كان التفوق السوفيتى مطلقاً وريياً ، حيث كان يبلغ عدد الجنود السوفيت خمسة أضعاف عدد جنود العدو ، ويمتلك خمسة أضعاف مدرعاته وأكثر من سبعة أضعاف مدفعية الثقيلة وسبعة عشر ضعف قوة الألمان .

وحيث أن القوات الإنجليزية والأمريكية فى فرنسا كانت منذ شهور قليلة تتمتع بتفوق فعال بمعدل ٢٠ إلى واحد فى الدبابات و٢٥ إلى واحد فى الطائرات ، فإن الحقيقة التى تبثت على الدشنة فى ١٠ صب ، يومو بدء حسنا لمدته طويله . فمع اقتراب نهاية عام ١٩٤٤ ، كما حدث فى سبتمبر ١٩١٨ ، كانوا لا يزالون يحتلون أراضى أكثر اتساعاً من حدود الرايخ فى بداية الحرب . وحول تلك المسألة كان رد الفعل الإجماعى الكامل للمؤرخين العسكريين بأن المبادئ العملية

الألمانية التي تؤكد على المرونة والامركزية اتخاذ القرار على مستوى ميدان المعركة ، أثبتت تفوقها إلى حد كبير على الأساليب الخطرة التي كان البريطانيون يتبعونها ، والهجمات الدموية على جميع الجبهات التي كان يقوم بها الروس والاندفاعات الحماسية غير المدروسة للأمريكيين ، وأن خبرة « الأسلحة المشتركة » الألمانية كانت أفضل من خبرة أى طرف آخر ، وأن كفاءة وتدريب الضباط وضباط الصف كانت عالية بدرجة غير عادية حتى فى السنة الأخيرة للحرب .

غير أن إعجابنا فى الوقت الحاضر بالأداء العملى للألمان الذى يبدو أن كتباً عديدة أفردت له صفحاتها ، يجب ألا يخفى الحقيقة الواضحة بأن برلين ، شأنها شأن طوكيو ، قد تخطت حدود إمكاناتها . ففي نوفمبر ١٩٤٣ ، قدر الجنرال جودل أن ٣٠٩ مليون المانى (مع ٢٨٣٠٠٠٠ جندى فقط تابعين لحلفاء المحور) كانوا يحاولون صد ٥٠٠ مليون روسى على الجبهة الشرقية . وكان يوجد فى فنلندا ١٧٧٠٠٠ جندى ألمانى آخرين ، فى حين كان يوجد فى كل من النرويج والدنمارك ٤٨٦٠٠٠ جندى . وكان يوجد فى فرنسا وبلجيكا ١٣٧٠٠٠٠ من قوات الاحتلال ، بينما « كان يوجد فى البلقان ٦١٢٠٠٠ جندى آخرين و ٢١٤٠٠٠ جندى فى إيطاليا ... وكانت جيوش هتلر مبعثرة بطول أوروبا ويعرضها وكانت أقل عدداً وعدة على كل جبهة » . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الفرق اليابانية التي كانت متشرة على نحو متباعد عبر الشرق الأقصى من بورما إلى جزر الويتيان .

وحتى فى تلك الحملات التى « غيrot على مايلدومسار الحرب » ، يتساءل المرء عما إذا كان انتصار دول المحور وليس انتصار الحلفاء لم يكن من الممكن أن يؤدى إلا إلى مجرد تأجيل النتيجة الفعلية . إنه إذا كانت نيميتز ، مثلاً قد خسرت أكثر من حملة بالقرب من ميدواى فقد أمكن تمويضها فى نفس العام بثلاث حملات جديدة تابعة للأسطول ، وثلاث حملات خفيفة أخرى ، وخمسة عشر حملة مرافقة ، وفى عام ١٩٤٣ بخمس حملات وست حملات خفيفة ، وخمسة وعشرين حملة مرافقة ، وفى عام ١٩٤٤ بتسع حملات ، وخمس وثلاثين حملة مرافقة . وبالمثل ، فإنه فى السنوات الحرجة التى نشبت فيها معركة الأطلسنطى ، خسر الحلفاء ما اجمالى حمولته ٨٠٣ مليون طن من السفن فى عام ١٩٤٢ ، و ٤ ملايين طن فى عام ١٩٤٣ ، غير أن تلك الأرقام المخيفة تم تمويضها بتدشين الحلفاء ما حمولته ٧ ملايين و ٩ ملايين طن من السفن التجارية الجديدة على التوالى . وكان ذلك يرجع فى الأساس الى الطفرة المذهلة التى حدثت فى إنتاج الولايات المتحدة من السفن والتى قامت فى منتصف عام ١٩٤٢ بالفعل بتدشين سفن أسرع من أن تستطيع الغواصات الألمانية إغراقها - مما حدا بأحد الخبراء البارزين إلى القول بأنه « كان من الممكن ان يؤجر سبوم الغواصات الألمانية فى الحرب العالمية الثانية النتيجة ، ولكنه لم يكن ليؤثر فيها » . وفى البرابرة - حيث كانت الحرب العالمية الثانية فى أوروبا فى أغلبها حرب مدفعية وديابات - كان إنتاج « ليا من قطع المدفعية والمدافع ذاتية الحركة والدبابات ، أقل كثيراً من إنتاج روسيا ، ناهيك عن جمالى الإنتاج المشترك للحلفاء

(انظر الجدول رقم ٣٣)

جدول ٣٣

إنتاج الدبابات في عام ١٩٤٤

ألمانيا	١٧٨٠٠
روسيا	٢٩٠٠٠
بريطانيا	٥٠٠٠
الولايات المتحدة	١٧٥٠٠ (في عام ١٩٤٣ بلغ ٢٩٥٠٠)

غير أن أكثر الإحصائيات دلالة ، كانت تلك التي تتعلق بإنتاج الطائرات (جدول ٣٤) ، حيث كان من الواضح أنه بدون السيطرة الجوية يستحيل على الجيوش والأساطيل أن تعمل بكفاءة وفعالية ، فبالسيطرة الجوية لا يمكن تحقيق انتصارات في المعارك فحسب ، بل يمكن أيضا توجيه ضربات شديدة إلى اقتصاد العدو وقت الحرب .

وزيادة على ذلك ، فإن مثل تلك الأرقام تخفى حقيقة أن إجمالي إنتاج الولايات المتحدة وبريطانيا يشمل عدداً كبيراً من القاذفات الثقيلة ذات المحركات الأربعة ، إلى حد أن تفوق الحلفاء كان ملحوظاً بدرجة أكبر عند مقارنة عدد المحركات أو وزن هيكل الطائرة بإجمالي إنتاج دول المحور .

وهنا يكمن السبب الرئيسي في أنه بالرغم من الجهود غير العادية من جانب الألمان للاحتفاظ بالسيطرة الجوية ، فإن ملتهم ومصانعهم وسككهم الحديدية كانت تتعرض للتدمير بشكل متزايد - مثلما كان الأمر وبدرجة أكبر بالنسبة للوطن الياباني الذي كان بدون حماية بدرجة شبه كاملة . وهنا أيضا ، يكمن سبب إضطرار غواصات دويتز لأن تبقى تحت سطح الماء ، ولماذا استطاعت حاملات الطائرات الأمريكية أن تشن هجمات متكررة على القواعد اليابانية على امتداد غربي المحيط الهادئ ، ولماذا استطاع جنود الحلفاء ، كلما توقفوا أمام صمود الدفاع الألماني ، أن يستدعوا دائما الطائرات لسحق العدو ومواصلة هجومهم . وفي اليوم المحدد لشن الهجوم (في ٦ يونيو ١٩٤٤) فإنه تجدر الإشارة إلى أن الألمان استطاعوا حشد ٣١٩ طائرة في مواجهة ١٢٨٣٧ طائرة في الغرب . ويتحوير عبارة كلاوزفيتز ، فإن فن المباشرة (مثل فن الحرب) يحتاج بالفعل إلى مهارة وخبرة ، غير أن ذلك لا يفيد المقاتل كثيراً في حالة ما إذا نفذ مخزونه من السيوف . وفي معركة صانعي السيوف ، كان الحلفاء هم الفائزين بشكل واضح للغاية .

ذلك أن الحقيقة البسيطة كانت تكمن في أنه حتى بعد توسع الإمبراطوريتين الألمانية واليابانية ، كانت القوى الاقتصادية والإنتاجية على كل جانب غير متناسبة إلى حد كبير عما كانت

جدول ٣٤
إنتاج الدول الكبرى من الطائرات
١٩٣٩-١٩٤٥

١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	الولايات المتحدة
٤٤٧٦١	٩٦٣١٨	٨٥٨٩٨	٤٧٨٣٦	٣٦٢١٧	١٢٨٠٤	٥٨٥٦	الاتحاد السوفيتي
٢٠٩٠٠	٤٠٣٠٠	٣٤٩٠٠	٢٥٤٣٦	١٥٧٣٥	١٠٥٦٥	١٠٣٨٢	بريطانيا
١٦٠٧٠	٢٦٤٦١	٣٦٢٦٣	٣٣٦١٢	٢٠٠٩٤	١٥٠٤٩	٧٩٤٠	الكومنويلث البريطاني
٢٠٧٥	٤٥٧٥	٤٧٠٠	٤٥٧٥	٦٦٠٠	١١٠٠	٢٥٠	
٨٤٨٠٦	١٦٧٦٥٤	١٥٦٧٦١	١٠٠٠٠٩	٦٤٧٠٦	٣٩٥١٨	٢٤١٧٨	إجمالي
٧٥٤٠	٣٩٨٠٧	٣٤٨٠٧	١٥٤٠٩	١١٧٧٦	١٠٣٤٧	٨٢٩٥	ألمانيا
١٦٠٦٦	٢٨١٨٠	١٦٦٩٣	٨٨٦١	٥٠٨٨	٤٧٦٨	٤٤٦٧	اليابان
		٦٦٠٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	إيطاليا
١٨٦٠٦	٦٧٩٨٧	٤٢١٠٠	٢٦٦٧٠	١٩٢٦٤	١٦٨١٥	١٤٥٦٢	إجمالي
							إجمالي إنتاج المصدر

عليه في الحرب العالمية الأولى . فطبقاً للتقديرات التقريبية التي رأيناها بالفعل ، فإن « ألمانيا الكبرى » كان لديها في عام ١٩٣٨ نصيب من الإنتاج الصناعي العالمي « والقدرة الحربية النسبية » مساوٍ تقريباً لمثيله في بريطانيا وفرنسا مجتمعين . وربما كانت أقل من حيث الموارد الكلية والإمكانات الحربية للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية مجتمعين . غير أن تلك المجالات لم يتم تعبئها بالدرجة التي قامت بها ألمانيا عندما اندلعت الحرب . وكما سبق أن ذكرنا ، كان الحلفاء أقل كفاءة في مجال الخبرة العملية الحيوية . وكان إستيلاء ألمانيا على بعض الأراضي عام ١٩٣٩ (خاصة) عام ١٩٤٠ يضعها بشكل حاسم في وضع متقدم على الدولة المعزولة والمهملة إلى حد ما التي تولى ترشرل رئاستها . ومن ثم ، فإن انهيار فرنسا وإشتراك إيطاليا في الصراع جعل الإمبراطورية البريطانية تواجه تكتلاً عسكرياً ربما تقدر قوته بضعف قوتها على غرض الحرب ؛ فمن الناحية العسكرية ، كان محور بولن - روما منجماً برياً ، وأقل مستوى بحرياً ويكاد يكون متساوياً جويّاً - ومن هنا كان تفضيل البريطانيين للقتال في شمال إفريقيا وليس في أوروبا . ويبدو أن الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي في يناير الأمر لم يغير من هذا التوازن ، على الأقل بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدتها الجيش الأحمر والتي تفاقمت نتيجة للخسائر السوفيتية من الأراضي والمصانع .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأحداث الحاسمة التي وقعت في شهر ديسمبر عام ١٩٤١ قد غيرت بالكامل تلك التوازنات . فقد أوضح الهجوم الروسي المضاد على مشارف موسكو أنها لن تسقط في حرب خاطئة ، وأدى اشتراك اليابان والولايات المتحدة فيما أصبح وقتئذ صراعاً عالمياً إلى قيام تحالف كبير يستند إلى قوة صناعية - إنتاجية ضخمة . ولم يستطع ذلك أن يؤثر بشكل فوري على مسار الحملات العسكرية ، حيث كانت ألمانيا لا تزال قوية بدرجة كافية لكي تستأنف هجومها داخل روسيا - خلال صيف عام ١٩٤٢ ، وكانت اليابان تستمتع بالشهرة السة الأولى لانتصاراتها السهلة على القوات غير المستعدة للولايات المتحدة وهولندا والإمبراطورية البريطانية . غير أن ذلك كله لم يستطع تجنب حقيقة أن الحلفاء كان لديهم ضعف في القوة الصناعية (باستخدام الأرقام المحرقة لعام ١٩٣٨ والتي تقلل من شأن المساهمة الأمريكية) وثلاثة أمثال « القدرة الحربية » ، وثلاثة أمثال الدخول القومي للدول المحور حتى عندما تضاف الحصص الفرنسية إلى الإجمالي الخاص بألمانيا ، ففي عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، كان يتم تحويل تلك الأرقام الخاصة بالقوة الممكنة إلى العملة الصعبة المتمثلة في الطائرات والمدافع والدبابات والسفن ، وبحلول ١٩٤٣ - ١٩٤٤ كانت الولايات المتحدة وحدها تنتج بالفعل سفينة في كل يوم وطائرة في كل خمس دقائق ! والأكثر من ذلك ، أن الحلفاء كانوا يتسجون أنواعاً عديدة من الأسلحة الأحدث (مثل السوبر فورترس ، والموستانج وحاملات الأسطول الخفيفة) في حين استطاعت دول المحور أن تنتج فقط أسلحة متقدمة (مثل المقاتلات الثقاتة والنواصات من طراز ٢٣) بكميات محدودة نسبياً .

ولعل أفضل مقياس لهذا التغير الحاسم في التوازنات تمكسه أرقام فاجنفرهر الخاصة بإجمالي إنتاج الأسلحة للدول الكبرى المتحاربة (انظر جدول ٣٥) .

جدول رقم ٣٥
إنتاج الأسلحة بالدول الكبرى
١٩٤٠ - ١٩٤٣
(بلايين الدولارات لعام ١٩٤٤)

١٩٤٣	١٩٤١	١٩٤٠	
١١ر١	٦ر٥	٣ر٥	بريطانيا
١٣ر٩	٨ر٥	(٥ر٠)	الاتحاد السوفيتى
٣٧ر٥	٤ر٥	(١ر٥)	الولايات المتحدة
٦٢ر٥	١٩ر٥	٣ر٥	إجمالى إنتاج الحلفاء المشاركين فى الحرب
١٣ر٨	٦ر٠	٦ر٠	المانيا
٤ر٥	٢ر٠	(١ر٠)	اليابان
—	١ر٠	٠ر٧٥	ايطاليا
١٨ر٣	٩ر٠	٦ر٧٥	أجمالى انتاج دول المحور المشاركة فى الحرب

وهكذا ، كان إنتاج بريطانيا من الأسلحة فى عام ١٩٤٠ متخلفاً عن إنتاج المانيا ، ولكنه كان لايزال ينمو بسرعة ، لدرجة أنه فى العام التالى تفوق على الإنتاج الألمانى بدرجة طفيفة - وهو العام الأخير الذى كان فيه الاقتصاد الألمانى حراً نسبياً . وقد أدت الصلدمتان العسكريتان فى ستالينجراد وشمال أفريقيا وتولى سير منصب وزير الاقتصاد إلى زيادة هائلة فى إنتاج الأسلحة الألمانية فى عام ١٩٤٣ ، كما : أدت اليابان إنتاجها بأكثر من الضعف . وكانت تلك الزيادات فى الانتاج البريطانى والسوفيتى المشترك خلال هاتين السنتين تساوى الزيادة التى طرأت على انتاج دول المحور (قيمة الزيادة فى الاتحاد السوفيتى ١٠ بلايين دولار خلال الفترة من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣ فى حين بلغت قيمة الزيادة لدى دول المحور ٩٨ بلايين دولار) واحتفظت بالتفوق فى مجمل إنتاج الأسلحة . غير ان التغير المذهل جاء مع الارتفاع فى إنتاج الأسلحة الأمريكية بمعدل يزيد على ثمانية أضعاف خلال الفترة من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٣ ، الامر الذى كان يعنى إن إجمالى إنتاج الحلفاء فى العام الأخير (١٩٤٤) كان يزيد على إنتاج الاعداء بمعدل ثلاث مرات - وبذلك تحقق

فى النهاية عدم التوازن بين القدرة الحربية والدخل القومى الذى كانت أسسه قائمة منذ البداية .
ويعصر النظر عن المهارة التى شنت بها القوات المسلحة الألمانية هجماتها التكتيكية المضادة على
الجهتين الغربية والشرقية حتى الشهور الأخيرة من الحرب ، فقد أمكن التغلب عليها فى النهاية عن
طريق كثافة قوة نيرون الحلفاء وحدها . ففى عام ١٩٤٥ ، كانت آلاف الفاذقات الإنجليزية
والأمريكية التى كانت تلك الرايخ كل يوم وكذلك مئات الفرق من الجيش الأحمر التى استعدت
للتقدم نحو برلين وفيينا ، كانت تمثل شواهد مختلفة على نفس الحقيقة المجردة ، وهى أن الغلبة
فى النهاية كانت مرة أخرى للدول الغنية فى حرب طويلة اشترك فيها ائتلاف واسع النطاق .

وكان نفس الشيء ينطبق على انهيار اليابان فى حرب المحيط الهادى . وقد أصبح واضحاً الآن
أن إلغاء القنابل الذرية فى عام ١٩٤٥ كان حداً فاصلاً فى تاريخ العالم المسكرى ، وغير الشك فى
إمكانية استمرار الحياة والنمو للجنس البشرى إذا ما نشبت حرب بين الدول الكبرى بالأسلحة
الذرية . غير أنه فى إطار إدارة العمليات العسكرية عام ١٩٤٥ ، كانت تلك مجرد حلقة فى سلسلة
الادوات العسكرية التى استطاعت الولايات المتحدة أن تستعملها لارغام اليابان على الاستسلام .
فقد كان هجوم الغواصات الأمريكية الناجح يهدد بتجويع اليابان . وكانت أسراب قاذفات ب٢٩
تلك مدنها وقرائها وتحيلها إلى رماد ، (حيث أسفرت « غارة النيران » على طوكيو فى ٩ مارس
١٩٤٥ عن إصابة حوالى ١٨٥٠٠٠ شخص وتدمير ٢٦٧٠٠٠ مبنى) . وكان المخططون
الأمريكيون وحلفاؤهم يعدون العدة للقيام بغزو شامل للجزر اليابانية . ولا تزال تناقش حتى اليوم
الدوافع المختلفة التى كانت ، رغم بعض التحفظات وراء قرار القاء القنبلة الذرية - مثل الرغبة فى
تجنب الخسائر بين الحلفاء ، والرغبة فى توجيه تحذير إلى ستالين ، والحاجة إلى تبرير النفقات
الضخمة على المشروع الذرى . غير أن جوهر المسألة هنا يتمثل فى أن الولايات المتحدة وحدها
هى التى كانت لديها فى ذلك الوقت الموارد الانتاجية والتكنولوجية ، ليس فقط لشن حربين
تقليديتين على نطاق واسع بل أيضاً لاستثمار العلماء والمواد الخام والأموال (حوالى ٢ بليون
دولار) فى تطوير سلاح جديد قد ينجح أولاً ينجح . ولم يكن الدمار الذى حل بيهيروشيما إلى
جانب سقوط برلين فى أيدي الجيش الأحمر يرمز إلى نهاية حرب أخرى فحسب ، بل كان يمثل
بداية نظام جديد فى الشئون الدولية .

الخريطة الاستراتيجية الجديدة

كانت الخطوط العريضة لذلك النظام الجديد يجرى رسمها بالفعل من قبل المخططين العسكريين الأمريكيين حتى في الوقت الذي كان فيه الصراع في ذروته . وقد انتقم السياسة :

« إن النهاية الناجحة للحرب ضد أعدائنا الحاليين . . . متعمداً تغيراً عميقاً فيما يتعلق بالقوى العسكرية الوطنية . . . »
على نحو يفوق أى تغير آخر حدث خلال الالف وخمسمائة سنة التي اعقبت ذلك . . . فيعد هزيمة اليابان سوف تصبح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي القوتين العسكريتين الوحيدتين اللتين تتمتعان بحجم من الدرجة الأولى . ويرجع ذلك في كل منهما إلى الجمع بين الموقع والمدى الجغرافي والقدرة الكبيرة على توفير المتاد الحربي . »

وفي الوقت الذي قد يسخر فيه المؤرخون من الزعم بأن شيئا ذا طبيعة شبيهة لم يحدث خلال الألف وخمسمائة سنة الماضية ، فقد أصبح من الواضح أن ميزان القوى العالمي بعد الحرب سوف يكون مختلفاً تماماً عنه قبلها . فقد أفل نجم دول كبرى سابقاً بالفعل مثل فرنسا وإيطاليا . وانهارت محاولة ألمانيا السيطرة على أوروبا مثلما انهارت محاولة اليابان في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ . كما أن بريطانيا على الرغم من وجود تشرشل بدأت تغيب شمسها . وجاء أخيراً العالم ثنائي القطب الذي ترددت تكهنات كثيرة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حول حلوله ، وانتقل النظام الدولي ، على حد تعبير دي بورت ، الآن « من نظام إلى آخر » . وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحدهما هما الدولتين اللتين ينظر إليهما بعين الاهتمام على ما يبدو ، وكانت « القوة العظمى الأمريكية تحتل المركز الأول بين الدولتين الكبيرتين . »

ونظراً لأن الكثير من بقية دول العالم كان منهكاً من جراء الحرب أو لا يزال في مرحلة « التخلف » الاستعماري ، فقد كانت القوة الأمريكية في عام ١٩٤٥ تحتل بشكل مصطنع مكانة عالية كبريطانيا في عام ١٨١٥ على سبيل المثال . غير أن الأبعاد الحقيقية لقوتها لم يسبق لها مثيل بالمعنى المطلق . فمن خلال نشاط الانطلاقة الواسعة في نفقات الحرب ، ارتفع مجمل الإنتاج القومي للولايات المتحدة من ٨٨.٦ بليون دولار حسب قيمته الثابتة عام ١٩٣٩ إلى ١٣٥ بليون

دولار عام ١٩٤٥ ، وارتفع أكثر ليصل إلى ٢٢٠ مليون دولار حسب قيمته الجارية . وفي النهاية ، أمكن علاج « الركود » الاقتصادي الذي أخفق « الاتفاق الجديد » في القضاء عليه ، كما أمكن استغلال الموارد والأيدى العاملة غير المستخدمة بشكل مناسب : « ففي خلال الحرب زاد حجم المشاريع الانتاجية داخل البلاد بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً ، كما زاد الناتج المادي من السلع بأكثر من ٥٠ في المائة » . وفي واقع الأمر ، ارتفع معدل التوسع الصناعي في الولايات المتحدة خلال السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ بدرجة أسرع - تزيد على ١٥ في المائة سنوياً - من أية فترة سابقة أوحى ذلك الحين . وبالرغم من أن الجانب الأكبر من هذا النمو كان بسبب الانتاج الحربي (الذي ارتفع من ٢ في المائة من مجمل الإنتاج في عام ١٩٣٩ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٤٣) . فإن السلع غير الحربية قد زادت أيضاً ، إلى حد أن القطاع الاقتصادي المدني لم يجر التعدي عليه كما حدث في الدول المتحاربة الأخرى . وقد كان مستوى المعيشة بها أعلى من مستوى المعيشة في أية دولة أخرى ، مثلما كان نفس الشيء بالنسبة لمعدل إنتاج الفرد . وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة بين الدول الكبرى التي أصبحت أكثر ثراء وليس أكثر فقراً بسبب الحرب . وفي نهاية الحرب كانت واشنطن تمتلك احتياطياً من الذهب تقدر قيمته بـ ٢٠ بليون دولار ، وهو تقريباً ثلثا إجمالي الاحتياطي العالمي الذي يقدر بـ ٣٣ بليون دولار . ومرة أخرى . . « فإن أكثر من نصف إجمالي الإنتاج الصناعي للعالم كان في الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت في الحقيقة المركز الثالث في إنتاج السلع بجميع أنواعها » . وقد جعلها ذلك أيضاً أكبر مصدر للسلع في نهاية الحرب ، وبعد سنوات قليلة كانت توفر ثلث صادرات العالم . ونظراً للتوسع الكبير في المنشآت الخاصة ببناء السفن ، فإن الولايات المتحدة كانت تمتلك آنذاك نصف إمدادات العالم من السفن . وهكذا كان العالم من الناحية الاقتصادية بين أيديها .

وقد انعكست تلك القوة الاقتصادية على قوة الولايات المتحدة العسكرية ، حيث بلغ عدد العاملين في الخدمة العسكرية الأمريكية بنهاية الحرب ١٢٥ مليون فرد ، من بينهم ٧٥ مليون فرد كانوا يعملون خارج البلاد . وبالرغم من أن هذا المعدل كان بسيطه بطبيعة الحال إلى الانكماش في وقت السلم (في عام ١٩٤٨ كان عدد أفراد الجيش تسع العدد الذي كان عليه قبل ذلك بأربعة أعوام) ، فقد كان ذلك يمس مجرد الاختيارات السياسية وليس القدرة العسكرية الحقيقية . وبالنظر إلى الافتراضات المبكرة لما بعد الحرب حول أدوار الولايات المتحدة المحدودة فيما وراء البحار ، فإن المؤشر الأفضل على قوتها كان يتمثل في قوائم أسلحتها الحديثة . ففي تلك المرحلة ، كانت البحرية الأمريكية تأتي بلا جدال في « المرتبة الأولى » حيث كان أسطولها المكون من ١٢٠٠ بارجة ضخمة (تعتمد على عشرات من حاملات الطائرات وليس على سفن حربية) أكبر حجماً بكثير من أسطول البحرية الملكية البريطانية ، ولم تكن هناك قوة بحرية أخرى ذات شأن تعادله . وقد أثبتت الولايات المتحدة إلى حد كبير قدرتها ، من خلال قوات المهام الخاصة المحمولة على حاملات الطائرات وكذلك فرق مشاة الاسطول ، على أن تظهر قوتها عبر العالم في أية منطقة قريبة من البحر . وكانت « السيادة الجوية » الأمريكية أكثر مهابة ، حيث كانت قاذفاتها

التغلبه الى ٢٠٠٠ التي دكت أوروبا الهتلرية وكذلك الى ١٩٠٠ طائرة بعيدة المدى من طراز ب٢٩ التي أبحاث العديد من المدن اليابانية إلى رماد ، قد عززت بتقليلات استراتيجية نفائة أكثر قوة مثل الب٣٦ . وفوق كل شيء ، كانت الولايات المتحدة تحتكر ملكية القنابل الذرية ، مما كان يهدد بإلحاق الدمار بأى عدو فى المستقبل على نحو مخيف مثلما حدث فى هيروشيما وناجازاكى . وكما أوضحت بعض التحليلات التي ظهرت فى وقت لاحق ، فإن القوة العسكرية الأمريكية ربما كانت فى الحقيقة أقل مما تبدو (فقد كان لديها مخزون غشيل جداً من القنابل الذرية ، وكان إلقاءها ينطوى على دلالات سياسية كبيرة) ، وكان من الصعب استخدامها للتأثير على موقف دولة بعيدة وغامضة وتترع إلى الشك مثل الاتحاد السوفيتى . غير أن صورة التفوق الأمريكى الذى يجل من الوصف ظلت واضحة المعالم إلى أن نشبت الحرب الكورية ، وما أعقبتها من مطالب من جانب العديد من الدول للحصول على قروض وأسلحة وعود بالدمع العسكرية الأمريكى .

وبالنظر إلى الوضع الاقتصادى والاستراتيجى المواتى للولايات المتحدة بشكل غير عادى والذى احتلته نتيجة لذلك ، فإن انطلاقها إلى الخارج بعد عام ١٩٤٥ لم يكن مفاجئاً لمن هم على علم بتاريخ السياسات الدولية . فمع أفول نجم الدول الكبرى التقليدية ، تقدمت الولايات المتحدة بشكل حيث لملء الفراغ الذى أدى رحيل الدول الكبرى إلى حدوثه ، وبعد أن أصبحت الدولة الأولى فى العالم ، لم يمد فى مقدورها أن تحصر نفسها داخل نطاق شواطئها أو حتى فى نصف الكرة الذى تقع فيه . ولأشك أن الحرب ذاتها كانت السبب الأول لهذا الانطلاق الخارجى للقوة والنفوذ الأمريكيتين . فبسببها ، على سبيل المثال ، أصبح للولايات المتحدة فى عام ١٩٤٥ تسع وستون فرقة عسكرية فى أوروبا ، وست وعشرون فى آسيا والمحيط الهادى ، ولا شيء فى الولايات المتحدة على الإطلاق . ولمجرد أنها كانت ملتزمة سياسياً بإعادة تنظيم اليابان وألمانيا (والنمسا) فقد أصبحت موجودة هناك ، ولأنها دفعت بقواتها عن طريق مجموعات الجزر فى المحيط الهادى ، وفى شمال أفريقيا وإيطاليا وأوروبا الغربية فقد كانت لها قوات فى تلك المناطق أيضاً . وعلى أية حال ، فقد كان هناك العديد من الأمريكيتين (خصوصاً بين القوات المسلحة) الذين كانوا يتوقعون العودة جميعاً إلى بلادهم فى خلال فترة قصيرة من الزمن وعودة القوات المسلحة الأمريكية إلى الوضع الذى كانت عليه قبل عام ١٩٤١ . غير أنه فى حين أن تلك الفكرة كانت تزجج البعض من أمثال تشرشل وتستهوى الجمهوريين الانعزاليين ، فقد ثبتت استحالة إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء . فمثل البريطانيين بعد عام ١٨١٥ ، وجد الأمريكيون بدورهم أن تفويضهم غير الرسمى فى مناطق مختلفة يتخذ شكلاً رسمياً بدرجة أكبر - وأكثر تشابكاً وتعقيداً ، ومثل البريطانيين أيضاً ، كانوا يجدون « حدوداً جديدة لعدم الأمان » كلما أرفاد رسم تلك الحدود . وهكذا بدأ عصر « السلام الأمريكى » .

وقد كان بالإمكان التنبؤ بالملاحق الاقتصادية لهذا النظام الجديد على الأقل . فخلال الحرب كانت ثمة شخصيات تدعو للتعاون بين الدول خاصة فى المجالين السياسى والاقتصادى مثل كوردويل هل ، وتقول ، بشىء من المنطق ، بأن الأزمة الدولية فى الثلاثينيات كان سببها إلى حد كبير

سوء إدارة الاقتصاد الدولي المتمثل في الحماية الجمركية والتنافس الاقتصادي غير المتبادل وعدم سهولة الحصول على المواد الخام إلى جانب السياسات الحكومية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي . واقرنت عقيدة القرن الثامن عشر التنويرية هذه ، بأن التجارة غير المقيدة ملازمة للسلام ، بضغوط الصناعات التصديرية التي كانت تخشى من أن ركود ما بعد الحرب قد يأتي في أعقاب الانخفاض في معدلات اتفاق الحكومة الأمريكية مالم يتم فتح اسواق جديدة فيما وراء البحار لاستهلاك منتجات الولايات المتحدة التي زادت معدلاتها الإنتاجية . وقد أضيفت إلى ذلك دعوة حازمة ، وربما متطرفة ، من قبل العسكريين لتأمين السيطرة الأمريكية (أو الوصول لها بدون قيود) على المواد الاستراتيجية مثل البترول ، والمطاط والمعادن . وقد اجتمعت كل هذه العناصر لتجعل الولايات المتحدة ملتزمة بإقامة نظام عالمي جديد يلبي احتياجات الرأسمالية الغربية ويحقق بطبيعة الحال ، الازدهار للدول الرأسمالية الغربية - على الرغم من تأكيد آدم سميث بأنه على المدى الطويل ، فإن التوزيع الأكثر كفاءة للموارد عن طريق إطلاق حرية التجارة من شأنه ان يرفع معدلات الانتاج في جميع أنحاء العالم وبالتالي يزيد من القوة الشرائية لكل فرد . ومن ثم كانت مجموعة الترتيبات الدولية التي تم الإتفاق بشأنها خلال سنوات مابين ١٩٤٢ و ١٩٤٦ - انشاء صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتنمية - ثم بعد ذلك الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) . وقد وجدت تلك الدول التي ترغب في الحصول على بعض الأموال من أجل الانشاء والتنمية في ظل النظام الاقتصادي الجديد ، وجدت نفسها مضطرة لقبول المطالبات الأمريكية الخاصة بإطلاق حرية تحويل النقد وفتح مجال التنافس (مثلما فعل البريطانيون ، على الرغم من جهودهم للاحتفاظ بالأفضلية لمستعمراتهم) - أو أن تظل بعيداً عن النظام بأكمله (كما فعل الروس ، وعندما رأوا أن ذلك يتعارض مع القيد الاشتراكية) .

وكانت العيوب العملية في مثل تلك الترتيبات تتمثل أولاً في أن كمية الأموال المتاحة كانت غير كافية لمواجهة التنمية الناجم عن حرب شاملة دامت ستة أعوام ؛ وثانياً ، أن نظام الحرية الاقتصادية هو حتماً في مصلحة الدولة التي تتمتع بوضع تنافسي أفضل - وهي في هذه الحالة ، الولايات المتحدة التي لم تلحق بها أية أضرار ، وتتميز بمعدلات إنتاجية عالية - وفي غير مصلحة تلك الدول الأقل مقدرة على التنافس - وهي الدول التي دمرتها الحروب ، مع تغير الحدود ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين ، وتعرض المنازل للمصنف ، وتدهور مستوى الأجهزة والمعدات ، وتراكم الديون المدمرة وفقدان الأسواق . وقد كان التصور الأمريكي فيما بعد للأخطار المزروعة لانتشار حالة السخط الاجتماعي في أوروبا وتنامي النفوذ السوفيتي هو الذي أدى وحده إلى طرح مشروع مارشال ، وإلى إتاحة الفرصة لإطلاق الأموال لإنفاقها في مشروعات التنمية الصناعية الهائلة « للعالم الحر » . وعلى أية حال ، فإنه في ذلك الوقت ، كان اتساع نطاق النفوذ الاقتصادي الأمريكي يسير جنباً إلى جنب مع عقد اتفاقيات خاصة بإقامة قواعد ، واتفاقيات أمنية أخرى عبر العالم . وهنا ، أيضاً ، توجد أوجه شبه كثيرة مع التوسع في القواعد البريطانية وعقد اتفاقيات خاصة بالعلاقات مع الدول الأخرى بعد عام ١٨١٥ . ولكن الاختلاف الأكثر وضوحاً هنا يتمثل في أن

بريطانيا ، على وجه العموم ، كانت قادرة على تجنب الزيادة المفرطة فى إقامة تحالفات محددة ومتشابهة مع دول أخرى مستقلة ، وهو ماكانت تفعله الولايات المتحدة الآن . صحيح أن كل تلك الالتزامات الأمريكية تقريباً كانت « استجابة للأحداث » كما كشفت الحرب الباردة ، غير أنه بصرف النظر عن تبرير ذلك ، فإن الحقيقة المجردة تتمثل فى أنها ورطت الولايات المتحدة فى مدى من التوسع المفرط على مستوى العالم يتناقض مع تاريخها السابق .

ويبدو أن القليل من ذلك كان يقلق صانعى القرار عام ١٩٤٥ ، الذين كان يشعر الكثيرون منهم على مايليدو بأن ذلك ليس فقط من صنع « القدر المحتوم » ولكنه يتيح لهم فرصة ذهبية لتصحيح الفوضى التى صنعتها الدول الكبرى السابقة . فقد ذكر هنرى لوس بمجلة لايف الأمريكية مبتهجاً « ان الخبرة الأمريكية هى مفتاح المستقبل ... وإن أمريكا يجب أن تكون الأخ الأكبر للدول فى عالم الأخوة الإنسانية » . ولم تكن الصين وحدها هى التى كانت تعلق عليها آمال كبيرة للغاية ، بل إن جميع الدول الأخرى التى أطلق عليها سريماً العالم الثالث كان يتم تشجيعها على محاكاة المثل الأمريكية فى الاعتماد على النفس ، وفى مجالات الأعداء والتجارة الحرة ، والديمقراطية وتنبأ هيل « بأن تلك المبادئ والسياسات جميعها مفيدة ومنتشية مع منطق العدل والحق والحياة الكريمة للشعوب الحرة فى كل مكان الى حد يجعل من المحتم ، خلال سنوات قليلة ، أن يسير النظام الدولى بصورة مرضية » . وكان من يعضون عيونهم عن تلك الحقيقة ولا يقدروما حق قدرها - سواء من الشخصيات الاستعمارية البريطانية والهولندية من الطراز القديم ، أو من الأحزاب السياسية الأوروبية ذات الميول اليسارية ، أو مولوتوف ذو الوجه العابس ، يتم إقناعهم من خلال سياسة الترهيب والترغيب كى يسلكوا الطريق الصحيح . وكما قال أحد المسئولين الأمريكين « لقد جاء دورنا الآن كى نضرب فى آسيا » وربما أضاف : وكذلك فى مكان آخر تقريبا .

وكانت المنطقة الوحيدة التى لم يكن من المرجح كثيراً أن يتغلغل فيها النفوذ الأمريكى هى تلك التى كان يسيطر عليها الاتحاد السوفيتى ، الذى كان يدعى فى عام ١٩٤٥ (ومنذ ذلك الحين) بأنه المتصمر الحقيقى فى المعركة ضد الفاشية . فطبقاً لإحصائيات الجيش الأحمر ، تم تدمير ، مجموعة ٥٠٦ فرق المانية ، ومن بين الـ ١٣٦٦ مليون ألماني الذين سقطوا بين قتل وجريح وأسير أثناء الحرب العالمية الثانية ، لقي ١٠ ملايين حتفهم على الجبهة الشرقية . وحتى قبل إنهاء الرايخ الثالث ؛ كان ستالين يقوم بنقل عشرات الفرق إلى الشرق الأقصى استعداداً لإطلاقها على جيش كوانتونج اليابانى المكشوف فى منشوريا فى الوقت المناسب ، وهو ما حدث ، ربما بما لا يدهو للدهشة بعد عملية هيروشيما بثلاثة أيام . وقد غيرت الحملة الممتدة على الجبهة الغربية بدرجة أكبر ، حالة التردى المدمر الذى حدث بعد عام ١٩١٧ فى وضع روسيا داخل أوروبا ، فقد أعادتها فى واقع الأمر ، الى ما يشبه وضعها خلال الفترة الممتدة من عام ١٨١٤ إلى ١٨٤٨ حينما كان الجيش الروس العظيم يمثل قوات الحراسة لشرق وسط أوروبا . واتسعت الحدود الاقليمية الروسية فى الشمال على حساب فنلندا ، وفى الوسط على حساب بولندا ، وفى الجنوب باستعادة بساراييا على حساب رومانيا . وتم دمج دول البلطيق ، وهى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا فى روسيا . كما

تم الامتلاء على جزء من شرق بروسيا وكذلك اضافة جزء من شرق تشيكوسلوفاكيا (روثينيا أو أوكرانيا) بالكامل ، وذلك أمكن الاتصال مباشرة بالمرجر . وتمت اقامة نطاق وقافي جديد إلى الغرب والجنوب الغربي لروسيا الموسعة تلك ، من دول تابعة هي بولندا ، وألمانيا الشرقية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، وبلغاريا ، ومن يوغوسلافيا والبنانيا (إلى أن انتزعتا حريتهما) . وبدأ إسدال الستار الحديدي الذي كانت تضرب به الأمثال بين تلك الدول والغرب ، وكانت كواحد الأحزاب الشيوعية والبوليس السرى خلف هذا الستار مصممة على أن تسير المنطقة بأسرها وفق مبادئ مختلفة تماماً عن آمال كورديل هبل . وكان نفس الشيء ينطبق على الشرق الأقصى ، حيث لم يكن الاحتلال السريع لمنشوريا وكوريا الشمالية وستالين انتقاماً لحرب ١٩٠٤ - ١٩٠٥ فحسب ، بل اتاح كذلك وجرد إتصال مع الشيوعيين الصينيين من أتباع ماوتسى تونج الذين لم يكن من المرجح أيضا أن يقبلوا العقيدة الرأسمالية القائمة على حرية العمل .

غير أنه اذا كان هذا النمو للنموذج السوفيتي يبدو مهيئاً ، فإن قاعدته الاقتصادية كانت قد لحقت بها أضرار بالغة من جراء الحرب وذلك على النقيض مما حدث في الولايات المتحدة من إزدهار مطرد . فقد كانت خسائر روسيا في الأفراد مخيفة ، حيث بلغت ٧٥ مليون جندي في القوات المسلحة وما بين ٦ إلى ٨ ملايين من المدنيين قتلوا على أيدي الألمان ، وبالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة في الحرب ، والتي كان سببها انخفاض المَوْن الغذائية ، والعمل الإجباري والزيادة الكبيرة لساعات العمل إلى حد أن « عدد القتلى من المواطنين السوفيت بلغ في مجمله ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليون شخص خلال سنوات ما بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ » . وحيث أن الخسائر كانت بصفة رئيسية بين الرجال ، فإن عدم التوازن الذي ترتب على ذلك بين الجنسين قد أثر بدرجة كبيرة على الهيكل الديموغرافي للبلاد ، وأدى إلى انخفاض شديد في معدل المواليد . وكانت الأضرار المادية التي لحقت بالمناطق التي احتلتها ألمانيا من روسيا الأوروبية ، وأوكرانيا ، وروسيا البيضاء كبيرة إلى حد يفوق التصور المعادي .

« فمن بين ١١٦ مليون من الخيول في الأراضي المحتلة ، قتل ٧ ملايين أو تم الإستيلاء عليها . ونفس الشيء بالنسبة لـ ٢٠ مليون من بين ٢٣ مليون من الخنازير . كما تم تدمير ١٣٧,٠٠٠ جرار ، و ٤٩,٠٠٠ مخزن خلال ، وأعداد كبيرة من حظائر البقر ، والبناني الزراعية الأخرى . وضرب قطاع النقل من جراء تدمير ٦٥,٠٠٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية ، وفقدان أو إلحاق الضرر بـ ١٥٨,٠٠٠ عربة سكك حديدية ، و ٤٢٨,٠٠٠ عربة بضاغة ، و ٢٨٠,٠٠٢ زورق نهري ، ونصف إجمالي عدد جسور السكك الحديدية في الأراضي المحتلة . وتم تدمير ٥٠ في المائة تقريباً من مظاهر الحياة المدنية في تلك المناطق بالإضافة إلى ١٢ مليون منزل فيها ، و ٣,٥ مليون منزل في المناطق الريفية .

« كما تم تدمير العديد من المدن والآلاف من القرى . وكان الناس يعيشون داخل حفر في باطن الأرض » .

ومن ثم ، فإنه لم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة لقيام القوات الروسية لدى انتقالها إلى المنطقة التي احتلتها في ألمانيا بمحاولة تجريدتها من كل الممتلكات القابلة للنقل والمصانع والسكك الحديدية وما إلى ذلك ، وكذلك المطالبة بتعويضات من دول أوروبا الشرقية الأخرى (بترول روماني ، وأخشاب فنلندية وفحم بولندي) .

صحيح أن الاتحاد السوفيتي كان متوقفاً على ألمانيا الكبرى في الإنتاج في مجال الأسلحة ، كما تغلب عليها في الجبهة ، ولكنه فعل ذلك من خلال تركيزه الشديد على الإنتاج الصناعي - العسكري ، وخفضه للإنتاج بشكل حاسم في كل قطاع آخر - مثل السلع الاستهلاكية ، وتجارة التجزئة والإمدادات الزراعية (على الرغم من أن الانخفاض في إنتاج المواد الغذائية كان سببه الرئيسي أعمال النهب الألمانية) ومن ثم ، فإنه من حيث الجوهر كانت روسيا عام ١٩٤٥ عملاقاً عسكرياً ، وفي نفس الوقت كانت تعاني من الفقر والحرمان والخلل الاقتصادي . وقد لجأ الاتحاد السوفيتي ، بعد صدور قانون الإعادة والتأجير ، وبعد رفض الأموال الأمريكية في وقت لاحق بسبب الشروط السياسية المقترنة بها ، إلى تنفيذ للنمو الاقتصادي الإجباري من موارده الخاصة ، والذي طرحه بعد عام ١٩٢٨ - بنفس درجة التركيز الشديد على السلع الانتاجية (الصناعة الثقيلة ، والفحم ، والكهرباء ، والاسمنت) والنقل ، على نحو الحق الضرر بالسلع الاستهلاكية والزراعية ، والخفض الطبيعي للنفقات العسكرية عن مستوياتها إبان الحرب . وكانت النتيجة ، بعد الصعوبات المبدئية ، « معجزة اقتصادية صغيرة » ، فيما يتعلق بالصناعات الثقيلة ، حيث تضاعف الإنتاج تقريباً ما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . ولم تكن لدى النظام الستاليني - الذي سيطرت عليه الحاجة إلى إعادة بناء أسس القوة الوطنية - مشاكل في تحقيق هذا الهدف الطبيعي أو الإبقاء على مستوى المعيشة لمعظم المواطنين الروس في مستويات ما قبل قيام الثورة . غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه مع النمو الذي تحقق بعد عام ١٩٢٢ ، تمثل معظم التحسن الذي طرأ على الإنتاج الصناعي في العودة إلى إنتاج ما قبل الحرب . ففى أوكرانيا على سبيل المثال ، وصل إنتاج المعادن والكهرباء في حوالي عام ١٩٥٠ إلى معدلات عام ١٩٤٠ أو زادت قليلاً عنها . ومرة أخرى ، بسبب الحرب ، تراجع النمو الاقتصادي لروسيا عشرة أعوام أو ما يقرب من ذلك والأخطر من ذلك ، على المدى الأطول ، استمرار فشل القطاع الزراعي الحيوي ، فمع الحد من إجراءات الحوافز الطارئة خلال الحرب وعدم كفاية الاستثمارات (وسوء توجيهها) تماماً ، إنخفض إنتاج المزارع وكذلك المواد الغذائية . وظل ستالين حتى وفاته يتناصب العداء الشديد لمبدأ تفضيل الفلاحين للملكية الخاصة ، مما أدى إلى استمرار الانخفاض التقليدي في معدل الانتاج وعدم الكفاءة بدرجة كبيرة للزراعة الروسية .

وعلى النقيض من ذلك ، كان ستالين يعمل بشكل واضح إلى المحافظة على مستوى عال من الأمن العسكري في عالم ما بعد الحرب . فبالتنظر إلى إعادة بناء الاقتصاد الروس ، لم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة من أن الجيش الأحمر الضخم قد خفض عدد أفرادها بمعدل الثلثين بعد عام ١٩٤٥ ، ليصل إلى إجمالي كان ما يزال بالغ الضخامة وهو ١٧٥ فرقة تدعها ٢٥٠,٠٠٠ بداية

على خط المواجهة ، إلى جانب ١٩٠٠٠ طائرة . وبهذا ظل أكبر مؤسسة دفاعية فى العالم - وهى حقيقة كان هناك ما يبررها (من وجهة نظر السوفييت على الأقل) من حيث الحاجة إلى ردع المعتدين فى المستقبل ، والاحتفاظ بالسيطرة على الدول الجديدة التابعة له فى أوروبا وكذلك غزواته فى الشرق الأقصى . وبالرغم من أن تلك كانت قوة ضخمة ، فإن العليد من فرقهأ كانت تأخذ الطابع الشكلى فقط ، أو كانت بشكل رئيسى قوات حراسة . وزيادة على ذلك ، فإن المؤسسة العسكرية كانت تواجه الخطر الذى ظل يعانى منه الجيش الروسى الضخم خلال عشرات السنين التى تلت عام ١٨١٥ - والمتمثل فى التخلف المتزايد فى مواجهة مظاهر التقدم العسكرى الجديد .

وكان يتعين مواجهة ذلك ليس فقط عن طريق إعادة تنظيم وتحديث فرق الجيش بشكل جوهري ، بل أيضا عن طريق توجيه الموارد الاقتصادية والعلمية للدولة السوفيتية نحو تطوير أنظمة جديدة للأسلحة . ومع حلول ١٩٤٧-١٩٤٨ ، بدأت المقاتلة النفاثة المربعة ميج ١٥ تدخل الخدمة ، وتم إنشاء قوة جوية استراتيجية بعيدة المدى ، محاكاة للأمريكين والبريطانيين . وجرى إستخدام الأسرى من العلماء والفنيين الألمان فى تطوير مجموعة مختلفة من الصواريخ الموجهة . وحتى أثناء الحرب ، تم تخصيص الموارد اللازمة لتطوير قنبلة ذرية سوفيتية . وجرى تحويل الأسطول الروسى ، الذى كان مجرد سلاح مساعد فى الصراع ضد ألمانيا ، عن طريق إضافة طرادات ثقيلة جديدة ومزيد من الغواصات التى تعمل فى المحيطات إليه . وكانت معظم هذه الأسلحة من المرتبة الثانية ، وغير متقدمة بالمعايير الغربية . غير أن تصميم السوفييت على عدم البقاء فى وضع متخلف كان لا يقبل الشك .

وكان العنصر الرئيسى الثالث فى دعم القوة الروسية يتمثل فى تأكيد ستالين المتجدد على الانضباط الداخلى والالتزام التام الذى إسمت به مرحلة أواخر الثلاثينيات . ومن الصعب تحديد ما إذا كان ذلك مرجعه للشعور بالانتماء بالمعظمة لديه أو مجموعة الإجراءات التى اتخذت بعناية لتعزيز وضعه الدكتاتورى - أو مزيج من كليهما - إلا أن الأحداث كانت تعبر عن نفسها . فقد كان الشك يحوم حول أى شخص لديه ارتباطات خارجية ، وكان أسرى الحرب المائدون يعدمون رميا بالرصاص ؛ وأدى قيام دولة إسرائيل ، وبالتالى وجود بديل يعبر اليهود عن ولائهم له ، إلى تحلد إجراءات معاداة السامية داخل روسيا . وانخفض حجم قيادة الجيش بعد أن أقيىل المارشال زوكوف الشهير من منصبه كقائد للقوات البرية السوفيتية فى عام ١٩٤٦ . وشدحت إجراءات الانضباط داخل الحزب الشيوعى ذاته وكذلك إجراءات الانضمام إليه . وفى عام ١٩٤٨ ، تم تطهير قيادة الحزب فى ليننجراد بالكامل (وهى التى كانت دائما محط كراهية ستالين) . كما شددت الرقابة ليس على المطبوعات الأدبية والفنون الإبداعية فحسب ، بل أيضا على العلوم الطبيعية وعلوم الأحياء واللغويات . وقد كان هذا « التشدد » العام للنظام يتناسب بشكل طبيعى مع إعادة تأكيد نظام التعاونيات فى مجال الزراعة الذى سبق الإشارة إليه ، ومع تزايد التوترات الناجمة عن الحرب الباردة . وكان من الطبيعى أيضاً أن تحدث عملية مماثلة للتشدد الأيديولوجى والقيود التعسفية فى الدول التى يسيطر عليها السوفييت فى أوروبا الشرقية ، حيث أصبح القضاء على الأحزاب المنافسة

وأجراء المحاكمات الشكلية والاعتداء على ممتلكات وحقوق الافراد ، من الاموار المألوفة آنذاك وقد أدى كل ذلك ، وبالأخص القضاء على الديمقراطية فى بولندا ، و (فى عام ١٩٤٨) فى تشيكوسلوفاكيا ، الى إنحسار شديد لحماس الغرب للنظام السوفيتى . وبمرّة أخرى ، فإنه ليس واضحاً ما إذا كانت تلك الاجراءات قد درست بعناية - فقد كان وما يزال هناك منطق فيج وراء رغبة الصفوة السوفيتية فى عزل الدول التابعة لها وكذلك شعبها عن أفكار الغرب وثرواته - أو ما إذا كان يعكس مجرد تنامى الشعور بالمعظمة لدى ستالين مع اقتراب نهايته . ومهما كان السبب ، فقد أصبحت هناك رقعة واحدة واسعة ممتلئة من الأراضي محصنة ضد تأثيرات أى « سلام أمريكى » ، وتقدم بالفعل بديلاً عنه .

وقد بدأ أن هذا النمو المتزايد للإمبراطورية السوفيتية يؤكد التنبؤات الجيوبوليتيكية التى كان يرددها ماكيتنر وغيره ، بأن قوة عسكرية هائلة سوف تسيطر على موارد وسط أوروبا وآسيا ، وأن اتساع رقعة تلك الدولة سوف يتطلب التصدى له من قبل الدول البحرية الكبرى إذا ما أرادت المحافظة على ميزان القوى العالمى . ولم تمض غير سنوات قليلة قبل أن تتخلى الحكومة الأمريكية ، التى هزتها الحرب الكورية ، تملأاً عن أفكارها السابقة حول « العالم الواحد » وتحل محلها صورة صراع لا هوادة فيه بين الدولتين العظميين عبر الساحة الدولية . غير أن ذلك كان إلى حد كبير وارداً بشكل ضمنى فى ظروف عام ١٩٤٥ . فقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما الدولتين الوحيدتين القادرتين فى ذلك الوقت ، كما ذكر دى توكفيل ، على التحكم فى مصائر نصف الكرة الأرضية وسقطت كلتاها فريسة للتفكير على « المستوى العالمى » . فقد « أصبح الاتحاد السوفيتى الآن واحداً من أقوى دول العالم . ولا يستطيع أحد أن يبت الآن فى أية مشاكل خطيرة خاصة بالعلاقات الدولية بدون الاتحاد السوفيتى . » كما ذكر مولوتوف عام ١٩٤٦ ، مردداً ما سبق أن ألمحت إليه الولايات المتحدة لموسكو (عندما بدأ أن اتفاقاً خاصاً قد يتم التوصل اليه بين تشرشل وستالين حول أوروبا الشرقية) بقولها : « فى تلك الحرب العالمية ، ليست هناك قضية أساسية أو عسكرية ليست للولايات المتحدة مصلحة فيها » . وكان من المحتم وقوع صدام خطير بين المصالح .

ولكن ماذا عن تلك الدول الكبرى سابقاً ، التى أصبحت الآن مجرد دول متوسطة الوزن والتى كان انهيارها هو الجانب المقابل لظهور الدولتين العظميين ؟ إن الأمر يتطلب القول على الفور بأن الدول الفاشية المهزومة وهى ألمانيا واليابان وإيطاليا كانت تمثل مجموعة مختلفة عن بريطانيا العظمى وربما فرنسا خلال الفترة التى أعقبت مباشرة عام ١٩٤٥ . وعندما توقف القتال ، مضى الحلفاء فى تنفيذ خططهم لضمان ألا تشكل ألمانيا أو اليابان مرة أخرى تهديداً للنظام الدولى .

ولم يكن ذلك ينطوى على الإحتلال العسكرى طويل الأمد لكلتا الدولتين فحسب ، بل إنه بالنسبة لألمانيا كان معنى تقسيمها إلى أربع مناطق مختلفة ، ثم بعد ذلك إلى نصفين منفصلين لدولتين ألمانيتين . وتم تجريد اليابان من ممتلكاتها فيما وراء البحار (مثلما حدث بالنسبة لإيطاليا فى عام ١٩٤٣) ، كما تم تجريد ألمانيا من مكاسبها الأوروبية ومن أقاليمها القديمة فى الشرق

(سيلييزيا ، وشرق بروسيا وغيرهما) . وقد تفاقمّت حالة الدمار التي نجمت عن القصف الاستراتيجي والإجهاذ الزائد لنظام النقل وتدهور حالة الإسكان ونقص الكثير من المواد الخام وأسواق التصدير ، نتيجة للقيود التي فرضها الحلفاء على الصناعة - ونتيجة لتفكيك المصانع في ألمانيا . ووصل الإنتاج والدخل القومي الألماني في عام ١٩٤٦ إلى أقل من ثلث ما كان عليه في عام ١٩٣٨ ، وهو انخفاض رهيب . وفي اليابان حدث تدهور اقتصادي مماثل . فقد وصل الدخل القومي الحقيقي في عام ١٩٤٦ إلى ٥٧ في المائة فقط من مثيله خلال أعوام ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٦ ، وانخفضت أجور العاملين في المصانع إلى ٣٠ في المائة فقط من نفس الفترة . كما كانت التجارة الخارجية محدودة للغاية للدرجة أنه بعد ذلك بعامين ، بلغت الصادرات ٨ في المائة فقط والواردات ١٨ في المائة من أرقام الفترة ما بين ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . كذلك تم تدمير السفن اليابانية من جراء الحرب ، وانخفض عدد منازل القطن ١٢٢ مليون إلى ٢ مليون منزل ، في حين انخفض إنتاج القمح إلى النصف وهكذا . وبدأ أن زمان كل منهما كدولة قوية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية قد ولى .

وعلى الرغم من أن إيطاليا قد غيرت موقفها في عام ١٩٤٣ ، فإن وضعها الاقتصادي كان سيئاً بنفس الدرجة تقريباً . فقد ظل الحلفاء على مدى عامين يخوضون المعارك ويقصفون بطائراتهم شبه الجزيرة ، مما زاد من الأضرار الجسيمة الناجمة عن أخطاء موسوليني الاستراتيجية . « وفي عام ١٩٤٥ ... تراجع مجمل الإنتاج القومي الإيطالي إلى مستوى عام ١٩١١ ، وانخفض نسبة ٤٠ في المائة تقريباً ، بالمقارنة بإنتاج عام ١٩٣٨ . وقد زاد تعداد السكان ، على الرغم من خسائر الحرب ، زيادة كبيرة نتيجة لعودة الكثيرين من المستعمرات وتوقف الهجرة . وكان مستوى المعيشة منخفضاً على نحو يثير القلق وكان يمكن أن يموت الكثير من الإيطاليين جوعاً لولا المعونات الدولية ، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٤٥ ، انخفضت الأجور الفعلية في إيطاليا إلى ٢٦٫٧ في المائة من قيمتها عام ١٩١٣ . وفي حقيقة الأمر ، كانت كل تلك الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات الأمريكية خلال تلك الفترة ، ومن ثم لم تكن أكثر من دول تابعة اقتصادياً .

ولقد كان من الصعب تبين الاختلاف ، من الناحية الاقتصادية ، بين فرنسا وألمانيا . فبعد أربع سنوات من أعمال النهب على أيدي الألمان ، أعقبت ذلك شهور من القتال واسع النطاق في عام ١٩٤٤ ، « وقد أغلقت معظم الممرات المائية والموانئ ودمرت معظم الجسور ، ولم تعد معظم السكك الحديدية صالحة للاستعمال بصفة مؤقتة » . وتبين مؤشرات توهم للواردات والصادرات الفرنسية أنها لم يكن لها وجود من الناحية العملية مع حلول ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . وكان الإنتاج القومي لفرنسا في ذلك الوقت يمثل نصف انتاجها فقط سنة ١٩٣٨ ، التي كانت في حد ذاتها سنة كئيبة . فلم يكن لدى فرنسا رصيد من العملة الصعبة ، ولم يكن الفرنك ذاته مقبولاً في أسواق العملة . وكان تقييم الدولار بـ ٥٠ فرنكاً في عام ١٩٤٤ تقييماً خيالياً تماماً . فخلال عام واحد وصلت قيمة الدولار ١١٩ فرنكاً ، وفي عام ١٩٤٩ عندما أصبحت الأمور أكثر استقراراً على ما يبدو وصلت قيمة

٤٢٠ فرنسا . وقد تفاعلت سياسات الأحزاب الفرنسية ، وبالأخص دور الحزب الشيوعي ، بشكل واضح مع تلك المشاكل الاقتصادية البحتة الخاصة بإعادة البناء والتأهيل والتضخم .

ومن ناحية أخرى ، كان الفرنسيون الأحرار أعضاء في « الاتحاد الكبير » ضد الفاشية واشتركوا في الكثير من الحملات الكبيرة ، كما حققوا الانتصار في حربهم « الأهلية » ضد القوات المؤيدة لفيشي في غرب إفريقيا والشرق والجزائر . وبالنظر إلى الاحتلال الألماني لفرنسا والانقسام في الولاء لفرنسا أبان الحرب ، فقد اعتمد تنظيم ديغول إلى حد كبير على الممونات الانجليزية - الأمريكية - وهو ما كان ديغول يمهته ، حتى في الوقت الذي كان يطلب فيه المزيد . غير أن البريطانيين كانوا يتطلعون لأن يروا فرنسا تعيد تثبيت أقدامها كقوة عسكرية قوية في أوروبا لكبح جماح روسيا ، وليس ألمانيا المنهارة ، وهكذا حصلت فرنسا على العديد من المواصلات التي وفرت لها وضع الدولة الكبرى . منطقة احتلال في ألمانيا ، وعضوية دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وما إلى ذلك . وعلى الرغم من عدم استطاعتها استعادة وضعها السابق كدولة انتداب في كل من سوريا ولبنان ، فإنها كانت تسعى إلى إعادة تأكيد ذاتها في الهند الصينية وفي محميتها تونس والمغرب . وكانت لا تزال تملك ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في العالم بإفريقيا وأراضيها فيما وراء البحار . وكانت حادثة العزم على أن تظل متمسكة بهذا الوضع .

وبالنسبة لكثير من المراقبين الأجانب ، وبالأخص الأمريكيين ، فإن تلك المحاولة لاستعادة وضع الدولة ذات المرتبة الأولى في الوقت الذي تعاني فيه من الضعف الاقتصادي - ومن ثم تعتمد إلى حد كبير على المساعدات المالية الأمريكية - لم تكن أكثر من حمالة العظمة . وكان ذلك هو واقع الأمر إلى حد كبير . وربما كانت نتيجة الرئيس هي إخفاء ، لبضع سنوات أخرى على الأقل ، مدى التغيير الذي أحدثته الحرب على الخريطة الاستراتيجية للعالم .

وبالرغم من أن معظم البريطانيين في عام ١٩٤٥ كان يمكن أن يشعروا بالسخط عند المقارنة ، فإن استمرار ظهور دولتهم وإمبراطوريتهم بمظهر إحدى الدول الكبرى في العالم قد أغنى أيضا التوازنات الاستراتيجية الجديدة كما جعل من الصعب من الناحية النفسية على أصحاب القرار في لندن التكيف مع سياسات الانحدار . فقد كانت الإمبراطورية البريطانية هي الدولة الكبرى الوحيدة التي حاربت خلال الحرب العالمية الثانية من البداية إلى النهاية . وكانت بزعامة تشرشل ، بلا جدال ، واحدة من الدول الكبرى الثلاث وكان أدائها العسكري في البحر والجو وحتى في البر أفضل إلى حد كبير مما كان في الحرب العالمية الأولى . ومع حلول شهر أغسطس ١٩٤٥ ، كانت كل ممتلكات الملك - الإمبراطور - بما في ذلك هونغ كونج - في أيدي البريطانيين . وانتشرت القوات والقواعد الجوية البريطانية عبر شمال إفريقيا ، وإيطاليا ، وألمانيا وجنوب شرق آسيا . وبالرغم من الخسائر الفادحة ، فإن البحرية الملكية كانت تمتلك أكثر من ١٠٠٠٠ بارجة وحوالي ٣٠٠٠ زورق حربي وحوالي ٥٠٠٠ طائرة إنزال . وكانت قيادة الفلغفلات التابعة ل سلاح الجو الملكي ثاني أكبر سلاح جوي إستراتيجي (إلى حد بعيد) في العالم . غير أنه ، كما أوضح كورميلي بارنيت ، « لم يكن النصر ، مرادفا للاحتفاظ بالقوة البريطانية . فهزيمة ألمانيا (وحلفائها)

كانت عاملاً واحداً ، وإن كان بالغ الأهمية ، في الاحتفاظ بتلك القوة . فقد تهزم ألمانيا ، ومع ذلك تنسب القوة البريطانية . فالمهم لم يكن الانتصار في حد ذاته ، بل ظروف هذا الانتصار ، ولاسيما الظروف التي وجدت فيها إنجلترا نفسها . . .

وذلك أن الحقيقة المجردة كانت تتمثل في أنه حتى يتحقق للبريطانيين النصر في الحرب ، فإنهم تحملوا الكثير من المعاناة الشديدة ، وانخفض احتياطهم من الذهب والدولار ، وأنهكت أجهزتهم المحلية و (بالرغم من التبعة غير العادية لمواردهم وشعبهم) أصبحوا معتمدين بشكل متزايد على المتاد الحربي ، والسفن والمواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الأمريكية حتى يستمروا في المعركة . وفي الوقت الذي زادت فيه حاجتها إلى تلك الواردات عاماً بعد عام ، انخفضت صادراتها انخفاضاً كبيراً - ومع عام ١٩٤٤ ، وصلت نسبتها إلى ٣١ في المائة فقط من أرقام صادرات عام ١٩٨٣ .

وعندما تولت حكومة العمال مقاليد الحكم في يوليو ١٩٤٥ ، كان من بين الوثائق الأولى التي تميز الاطلاع عليها ، تلك المذكرة المضلعة التي كتبها كيتز حول « دنكيرك المالية » التي كانت تواجهها البلاد . حيث ان الفجوة التجارية الضخمة التي كانت تعاني منها ، وقاعدتها الصناعية المتهاككة ، ومؤسساتها الضخمة فيما وراء البحار ، إنما كانت تعني الحاجة الماسة إلى المعونة الأمريكية لتعويض وقف العمل بقانون الإعارة والتأجير . وبدون تلك المساعدة ، في الواقع ، كان يلزم ، تطبيق درجة أكبر من التشفيع مما سبق أن تعرضنا له في أي وقت خلال الحرب . . . ومرة أخرى ، وكما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، فإن هدف خلق وطن يليق بالأبطال ، كان يتعين تعديله . ولكن في هذه المرة ، كان من المستحيل الاعتقاد بأن بريطانيا لا تزال هي مركز العالم سياسياً .

ومع ذلك ، فإن أوهام وضع الدولة الكبرى ظلت قائمة ، حتى بين وزراء حكومة العمال العازمين على إقامة « دولة رفاهية » . ومن ثم ، فإن تاريخ السنوات القليلة التالية كان يتطوّر على محاولة بريطانية جادة للتصدي لتلك التناقضات - تحسين مستويات المعيشة في الداخل ، والانتقال إلى « الاقتصاد المختلط » ، وسد الفجوة التجارية ، وفي نفس الوقت دعم مجموعة كبيرة من القواعد فيما وراء البحار ، في ألمانيا والشرق الأدنى والهند ، والاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة في مواجهة العلاقات المتدهورة مع روسيا . وكما تشير الدراسات المفصلة لحكومة آتلي ، فإنها كانت ناجحة بشكل ملحوظ في العديد من الجوانب : حيث ارتفع معدل الإنتاج الصناعي ، وضاعت الفجوة التجارية ، ونقلت عدة إصلاحات اجتماعية ، واستقر الحال في أوروبا .

كما رأت حكومة العمال أن من الحكمة الانسحاب من الهند والابتعاد عن الاضطرابات في فلسطين والتخلي عن ضماناتها لكل من اليونان وتركيا ، وبذلك أخفت نفسها على الأقل من بعض الأعباء الملحة بدرجة كبيرة والتي كانت تتحملها فيما وراء البحار . ومن ناحية أخرى ، فإن التحسن الاقتصادي كان يعتمد في حد ذاته على القرض الكبير التي تفاوض كيتز بشأنه في واشنطن عام ١٩٤٥ ، وعلى الدعم المكثف الذي جاء من خلال المعونة التي قررها مشروع مارشال ، وعلى

حالة الدمار التي أصابت معظم منافس بريطانيا التجاريين ، ومن ثم ، فقد كان ذلك انتعاشاً اقتصادياً محدوداً ومشروطاً . وكان نفس القدر من الشك يحوم ، على المدى الأطول ، حول نجاح عمليات الانسحاب البريطانية عام ١٩٤٧ . فقد تخلصت بالتأكيد من أعباء لا يمكن تحملها ، إلا أن هذا الانسحاب الاستراتيجي كان يقوم على افتراض أنه يتخلى بريطانيا عن مناطق معينة فإنه يمكنها أن تنقل قواعدها بحيث تتواءم بشكل أكبر مع مصالح الإمبريالية - قناة السويس بدلاً من فلسطين ، والبترول العربي بدلاً من الهند .

ففي تلك المرحلة ، لم تكن تتوفر بالتأكيد النية لدى الحكومة البريطانية عن بقية الامبراطورية المرتبطة بها ، والتي كانت من الناحية الاقتصادية أكثر أهمية لبريطانيا من أي وقت مضى . وكان وقوع المزيد من الصدمات وارتفاع تكاليف التسكك بالبقاء ورفض الانسحاب فقط ، هو الذي أرغم بريطانيا فيما بعد على أن تعيد تقييم وضعها في العالم وعلى أية حال ، فقد ظلت بريطانيا في نفس الوقت تمثل كياناً استراتيجياً قوياً ، واسع النطاق ، معتمداً على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأمن ، وحليفاً مفيداً لتلك الدولة - ومتعاوناً استراتيجياً هاماً - في عالم ينقسم الى كتلتين قوة كبيرتين .

ورغم كافة جهود الحكومتين البريطانية والفرنسية لمقاومة ذلك ، فإنه لم يكن ثمة شك في انتفضاء العصر الأوروبي . ففي حين ارتفع مجمل الإنتاج القومي بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة إبان الحرب ، فقد انخفض مجمل الإنتاج القومي الأوروبي عموماً (باستثناء الاتحاد السوفيتي) بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً . وكان نصيب أوروبا من الإنتاج الصناعي العالمي أقل من أي وقت مضى منذ مطلع القرن التاسع عشر . وحتى في عام ١٩٥٣ ، عندما تم إصلاح معظم الأضرار التي سببتها الحرب ، كان نصيبها ٢٦ في المائة فقط من مجمل الإنتاج الصناعي (بالمقارنة بالولايات المتحدة التي بلغت نسبة نصيبها ٤٤ في المائة) . وكانت نسبة تعداد سكانها ١٥ - ١٦ في المائة من إجمالي سكان العالم . وفي عام ١٩٥٠ بلغ مجمل الإنتاج القومي للفرد حوالي نصف مثيله تقريباً في الولايات المتحدة . وزيادة على ذلك ، فإن الاتحاد السوفيتي كان قد سد الفجوة الى حد كبير حينذاك ، حتى أصبح مجمل الإنتاج القومي للدول الكبرى على نحو ما هو مبين في الجدول رقم ٣٦ .

وقد انعكس هذا التدهور في القوى الأوروبية بشكل أكثر وضوحاً في مجال القوات المسلحة والمصروفات العسكرية ففي عام ١٩٥٠ ، على سبيل المثال ، أنفقت الولايات المتحدة ١٤٥ بليون دولار على الدفاع وكان عدد العسكريين لديها ١٣٨ مليون ، في حين أنفق الاتحاد السوفيتي مبلغاً أكبر (١٥٥ بليون دولار) على قواته المسلحة الأكبر كثيراً من حيث العدد ، حيث بلغت ٤٣٣ مليون . وفي كلا الجانبين ، كانت الدولتان العظميتان متقدمتين كثيراً على بريطانيا (٢٣٣ بليون دولار و ٦٨٠٠٠٠٠ عسكري) ، وفرنسا (١٤٠ بليون دولار و ٩٥٠٠٠٠ عسكري) ، وإيطاليا (٥٠ بليون دولار و ٢٣٠٠٠٠ عسكري) وكانت ألمانيا واليابان ، بطبيعة الحال ، منزوعتي

الجدول رقم ٣٦
مجمل الإنتاج القومي ومجمل الإنتاج القومي للفرد
في الدول الكبرى عام ١٩٥٠
(بالدولار عام ١٩٦٤)

مجمل الإنتاج القومي	محمل الإنتاج القومي للفرد
الولايات المتحدة	٣٨١ بليون
الاتحاد السوفيتي	١٣٦
المملكة المتحدة	٧١
فرنسا	٥٠
ألمانيا الغربية	٤٨
اليابان	٣٢
إيطاليا	٢٩
	٢٨٢
	١٠٠١
	١٧٢
	٣٩٣ (١٩٥١)
	٦٩٩
	٥٤٦

السلاح . وقد شهدت توترات الحرب الكورية زيادات كبيرة في نفقات الدفاع بالدول الأوروبية المتوسطة الوزن في عام ١٩٥١ ، ولكن تلك الزيادات كانت ضئيلة بالمقارنة مع نفقات الولايات المتحدة (٣٣ر٣ بليون دولار) والاتحاد السوفيتي (٢٠ر١ بليون دولار) . وفي تلك السنة وحدها ، كانت المصروفات الدفاعية لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة أقل من خمس مصروفات الولايات المتحدة ، وأقل من ثلث مصروفات الاتحاد السوفيتي . وكان عدد العسكريين لتلك الدول مجتمعة أقل من نصف عدد العسكريين الأمريكيين وثلث عدد العسكريين السوفيت ، وهكذا فإنه في مجال القوة الاقتصادية والقوة العسكرية النسبية ، كان يبدو أن الدول الأوروبية قد تدهورت بشكل حاسم .

وقد زاد من هذا الانطباع ، ظهور الأسلحة النووية وأنظمة الإطلاق بعيدة المدى . ومن الواضح من السجلات أن كثيرين من العلماء الذين كانوا يعملون في مجال تطوير القنبلة الذرية كانوا يدركون تماماً أنهم في طريقهم للوصول إلى منبع غزير في تاريخ الحروب ، وأنظمة الأسلحة ، وقدره الإنسان على الدمار . فقد أكدت التجربة الناجحة التي أجريت في ألاموجوردو في ١٦ يوليو ١٩٤٥ لمرافقين « أن شيئاً كبيراً وجديداً قد دخل إلى حيز الوجود ، وسوف يثبت أنه أكثر أهمية بدرجة لا حد لها من اكتشاف الكهرباء » (أو أية اكتشافات كبيرة أخرى أثرت في حياتنا « وعندما تذكر ») الهدير القومي ، المتواصل والمخيف الذي كان ينتد يوم القيامة . في المذبحة الفعلية التي جرت

فى هيروشيما ونجازاكى ، فإنه لم يعد ثمة شك فى قوة هذا السلاح وقد أدى ظهور هذه القوة الى أن يدخل صانعو القرار الأمريكيون فى صراع مع النتائج العملية المعبدة لها فى المستقبل . كيف تؤثر فى الحرب التقليدية ؟ هل تستخدم فى بداية الحرب على الفور أم كسلاح يتم اللجوء اليه فى نهاية الأمر ؟ ما هى دلالات وإحتمالات تطوير (قنابل هيدروجينية) أكبر حجماً وأشكال (تكتيكية) أصغر حجماً من الأسلحة النووية ؟ هل ينبغي مشاركة الآخرين فى المعلومات الخاصة بهذا السلاح ؟ وما لا شك فيه أيضاً أن هذا السلاح أعطى دفعة قوية لبرنامج التطوير السوفيتى القائم بالفعل للأسلحة النووية ، منذ أن كلف ستالين رئيس جهاز الأمن الرهيب « بريا » بالإشراف على البرنامج الذرى فى اليوم التالى الذى أعقب حادث هيروشيما .

وعلى الرغم من أن الروس كانوا متخلفين بشكل واضح فى هذا الوقت فى صنع تلك القنابل وأنظمة إطلاقها ، فقد لحقوا بالأمريكيين على نحو أسرع مما قدره الآخرون . ويبدو من الانصاف افتراض أنه لبضع سنوات بعد عام ١٩٤٥ ، ساعد التفوق النووى الأمريكى على رجحان كفة الروس فى مجال القوات التقليدية . خير أنه لم يمض وقت طويل ، بالتأكد فى تاريخ العلاقات الدولية ، قبل أن تبدأ موسكو فى اللحاق بواشنطن ، وبالتالي تثبت قولها بأن احتكار الولايات المتحدة لهذا السلاح لم يكن سوى مجرد مرحلة عابرة .

وقد أدى ظهور الأسلحة الذرية الى تغيير « الخريطة الاستراتيجية » ، حيث أعطت أية دولة تملكها القدرة على الدمار الشامل على نحو عشوائى ، دون تمييز حتى للجنى البشرى ذاته . كما فرض ظهور هذا المستوى الجديد من تكنولوجيا الأسلحة ، بشكل محدود وفورى ، ضغطاً زائداً على الدول الأوروبية التقليدية كى تلحق بالركب . أو أن تعترف بأنها أصبحت بالفعل دولاً من الدرجة الثانية . وبطبيعة الحال ، فإنه بالنسبة لألمانيا واليابان وكذلك إيطاليا التى كانت تعاني من الضعف الاقتصادى والتكنولوجى ، لم يكن ثمة احتمال لانضمامها الى النادى النووى . ولكن بالنسبة للحكومة البريطانية ، حتى بعد أن حل أنلى محل تشرشل : فإنه لم يكن متصوراً ألا تمتلك بريطانيا تلك الأسلحة ، لكونها تمثل رادعاً ، ولأنها « دليل على التفوق العلمى والتكنولوجى الذى يجب أن تعتمد عليه قوة بريطانيا التى تعتبر ضعيفة اذا ما قيس فقط بعدد الجنود » . ولذلك كانت تعتبر تلك الأسلحة ، بمعنى آخر ، وسيلة رخيصة نسبياً للاحتفاظ بالثغور المستقل للدولة الكبرى ، وهو تقدير جذب اليه الفرنسيين بنفس القدر بعد ذلك بفترة قصيرة .

خير أنه مهما بدت جاذبية هذا المنطق ، فقد كان ثمة عوامل عملية أدت الى ضعفه : هما أن أباً من الدولتين لن تمتلك هذه الأسلحة وأنظمة إطلاقها لبضع سنوات ، وأن الترسانة النووية لدى كل منهما سوف تكون محدودة بالمقارنة بترساتات الدولتين العظميين وقد تصبح قديمة نتيجة حدوث طفرة أخرى فى مجال التكنولوجيا . ومع كل طموحات لندن وباريس (وبعد ذلك الصين) للانضمام الى النادى النووى ، فإن تلك المثابرة خلال العقود التى أعقبت عام ١٩٤٥ كانت مشابهة الى حد ما للجهد الذى كانت تبذلها النمسا - المجر وإيطاليا لامتلاك هذا النوع من السفن الحربية المبرعة قبل عام ١٩١٤ . وقد كان ذلك بالأحرى إنعكاساً للضعف أكثر منه انعكاساً للقوة .

وقد كان المنصر الأخير الذى أكد ، على ما يبدو ، على ضرورة النظر الى العالم الآن ، من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية ، باعتباره ثنائى القطب ، وليس فى شكله التقليدى القائم على تعدد الاقطاب ، هو عنصر الايديولوجية بما يلعبه من دور كبير . ولاشك أنه حتى فى عصر دبلوماسية القرن التاسع عشر الكلاسيكية ، كانت العوامل الايديولوجية تلعب دوراً فى السياسة - كما تشهد على ذلك الى حد كبير أعمال مترنخ ، ونيقولا الأول ، ويسماوك ، وجلادستون . وكان ذلك على ما يبدو هو الحال الى حد كبير خلال سنوات ما بين الحربين عندما قام « اليمين الراديكالى » و« اليسار الراديكالى » بالتصدى للدعاوى السائدة « للبروجوازية الليبرالية » . ومع ذلك ، فإن الآليات المعقدة للتنحرف بين الاقطاب المتعددة فى أواخر الثلاثينيات (مع رغبة المحافظين البريطانيين مثل تشرشل فى التحالف مع روسيا الشيوعية ضد ألمانيا النازية ، ومع رغبة الأمريكيين الليبراليين فى تأييد الدبلوماسية الإنجليزية - الفرنسية فى أوروبا ولكن مع تصفية الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية خارج أوروبا) جعلت كافة محاولات تفسير الشؤون الدولية بالمفهوم الايديولوجى غاية فى الصعوبة .

وزيادة على ذلك ، فإنه خلال الحرب نفسها ، أمكن تصنيف الخلافات حول المبادئ السياسية والاجتماعية بصورة عامة على أساس الحاجة الملحة لمقاومة الفاشية . فقمع ستالين للدولية الشيوعية فى عام ١٩٤٣ واصجاب الغرب بالمقاومة الروسية لعملية بارباروسا كان يغطى أيضا على ما يبدو على الشكوك السابقة - خصوصاً فى الولايات المتحدة ، حيث زعمت مجلة لايف فى عام ١٩٤٣ بأسلوب يتسم بالانهاج أن « الروس يشبهون الأمريكيين » فهم يلبسون مثل الأمريكيين ويفكرون مثل الأمريكيين ، وذكرت صحيفة النيويورك تايمز بعد ذلك بعام واحد أن « التفكير الماركسى فى روسيا السوفيتية قد انتهى » . ومثل هذه العواطف ، مهما كانت ساذجة فإنها تساعد على تفسير سبب الإحجام الأمريكى على نطاق واسع عن قبول حقيقة أن عالم ما بعد الحرب لم يكن يأخذ برؤيتهم حول التوافق الدولى - ومن هنا ، على بسبيل المثال ، كانت ردود الفعل المؤلمة والغاضبة من قبل الكثيرين لخطبة تشرشل الشهيرة عن « الستار الحديدي » التى ألقاها فى مارس عام ١٩٤٦ .

غير أنه فى غضون عام آخر أو عامين ، أضحت الطابع الايديولوجى لما اعترف به آنذاك بأنه الحرب الباردة بين روسيا والغرب واضحاً تماماً . فقد أدت الشواهد المتزايدة على أن الروس لن يسمحوا بقيام ديمقراطية برلمانية فى أوروبا الشرقية ، ومجرد حجم القوات المسلحة الروسية ، والحرب الأهلية الدائرة بين الشيوعيين وخصومهم فى اليونان والصين ومناطق أخرى - وأخيراً وليس بآخر - والمخاوف المتزايدة من « التهديد الشيوعى » ومن شبكات التجسس والتخريب الداخلى ، كل هذه الشواهد ، الى حدوث تحول كبير فى المشاعر الأمريكية وهو أمر تجاوزت معه حكومة ترومان بحساس زائد . وقد عرض الرئيس الأمريكى ترومان فى خطبته حول « مبدأ ترومان » فى شهر مارس ١٩٤٧ والتي ألقاها إثر المخاوف التى ترددت حول احتمال قيام روسيا بملء فراغ القوة الناجم عن سحب بريطانيا لضماتها اليونان وتركيا ، عرض صورة لعالم يواجه اختياراً بين مجموعتين مختلفتين من المبادئ الايديولوجية حينما قال :

« ثمة أسلوب للحياة يقوم على إرادة الأغلبية ويتميز بالمؤسسات الحرة والحكم النيابي والانتخابات الحرة وضمان حرية الفرد وحرية التعبير والديانة والتحرر من القهر السياسي . وثمة أسلوب آخر للحياة يقوم على إرادة أقلية مفروضة بالقوة على الأغلبية . وهي تعتمد على الإرهاب والقهر ، والصحافة الموجهة ، وفرض القيود على الانتخابات وقمع الحرية الشخصية » .

واستطرد تورمان قائلاً « أن الولايات المتحدة سوف تتجهج سياسة « مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بمؤسساتها ووحدة أراضيها في مواجهة الحركات الملوانية التي تسعى الى فرض الأنظمة الاستبدادية عليها » . ومن الآن فصاعدا ، فإنه سيجرى عرض القضايا الدولية ، بأسلوب عاطفي أكثر ، بوصفها صراعاً بين النور والظلام ، وكما قال ليننهام « أن قوى الخير والشر تقف محتشة ومسلحة ومتعارضة بشكل قلما حدث من قبل في التاريخ . فالحرية تقف في مواجهة » . « رية والنور في مواجهة الظلام » .

ومما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من هذه الأفكار - هدف داخلي - ليس فقط في الولايات المتحدة ، وإنما أيضاً في بريطانيا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وحيثما كان ذلك مفيداً للقوى المحافظة لاستخدام مثل تلك اللغة لتشويه سمعة منافسيها أولهجوم على حكوماتها لكونها « مترامية تجاه الشيوعية » . والصحيح أيضاً أن ذلك لا بد أنه قد عمق من شكوك ستالين تجاه الغرب ، وسرعان ما صورته الصحف السوفيتية على أنه مقاومة للنفوذ الروسي في أوروبا الشرقية ، وتطويق للاتحاد السوفيتي بأعداء جدد من كافة الجوانب ، وإقامة للقواعد الأمامية ، ودعم للأنظمة الرجعية في مواجهة أي نفوذ شيوعي ، وسيطرة مدروسة على الأمم المتحدة وأخذت موسكو تردد المزاعم بأن النهج الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية يستهدف العودة الى النهج القديم المعادى للاتحاد السوفيتي وإطلاق العنان للحرب وفرض سيطرة بريطانيا والولايات المتحدة بالقوة على العالم » . وقد ساعد هذا التفسير بدوره النظام السوفيتي على تبرير أعمال القمع التي كان يمارسها ضد المنشقين في الداخل ، وتشديد قبضته على أوروبا الشرقية ، واتجاهه الى التصنيع الإجباري ، وإنفاقه مبالغ طائلة على التسليح . ومن ثم ، فقد استطاعت المتطلبات الخارجية والداخلية للحرب الباردة أن تغلذ كل منها الأخرى وأن تستر خلف غطاء المبادئ الأيديولوجية .

وكانت الليبرالية والشيوعية ، باعتبارهما فكرتين عالميتين ، « ترفض كل منهما الأخرى » ، وقد أتاح ذلك لكل جانب أن يفهم ويتصور العالم بأسره كحلبة لا يمكن فيها فصل الصراع الأيديولوجي عن التنافس السياسي للقوة . وكان على المرء أن يكون إما ضمن الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة أو ضمن الكتلة التي يقودها الاتحاد السوفيتي . ولم يكن هناك موقف وسط . ففي عصر ستالين وجو مكارثي كان من غير الحكمة التفكير في إمكانية وجود موقف وسط . وكان ذلك هو الواقع الاستراتيجي الجديد الذي سيتعين ليس فقط على شعوب أوروبا المتقسمة بل أيضاً على شعوب آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى أن تتكيف معه .

الحرب الباردة والعالم الثالث

انتهى الأمر إلى أن جانباً كبيراً من السياسات الدولية على مدى العشرين عاماً التالية اتجه إلى الانشغال بالتكيف مع تلك المنافسة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ثم إلى الانشغال برفضها جزئياً . وفي البداية ، كانت الحرب الباردة تتركز على إعادة رسم حدود أوروبا . ومن ثم كانت « المشكلة الألمانية » لا تزال ضمن اهتماماتها ، حيث كان حل هذه المسألة من شأنها أن يحدد حجم النفوذ الذي تمارسه الدول المتصارعة عام ١٩٤٥ على أوروبا . ومما لاشك فيه أن الروس عانوا أكثر من أية دول أخرى من الاعتداءات الألمانية في النصف الأول من القرن العشرين ، وكانوا مصممين على عدم السماح بتكرار ذلك في النصف الثاني من القرن ، تمزجهم في ذلك رغبة ستالين الجامحة في تحقيق الأمن . وكان دعم الثورة الشيوعية في العالم يأتي في المقام الثاني ولكنه لا يقل أهمية ، حيث كان من المرجح كثيراً أن يتم تدعيم الوضع الاستراتيجي والسياسي لروسيا إذا ما استطاعت إيجاد دول أخرى يقودها ماركسيون ، تتلقى توجيهاتها من موسكو . وربما كانت مثل تلك الاعتبارات ، أكثر من التطلعات التي دامت قروناً للوصول إلى موانئ المياه الدافئة ، هي التي رتبت السياسة السوفيتية في العالم بعد عام ١٩٤٥ ، حتى وإن كانت قد تركت تفاصيل حل القضايا المختلفة مفتوحة . ومن ثم ، كان هناك في المقام الأول تصميم على إلغاء انتميمات الإقليمية التي تمت خلال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٢ بالقيام « بعمليات تطويق » لأغراض استراتيجية . وكما ذكرنا من قبل ، فإن ذلك كان يعني إعادة تأكيد السيطرة الروسية على دول البلطيق ، والاندفاع نحو الغرب تجاه الحدود البولندية - الروسية وإزالة شرق أوروبا والاستيلاء على أراضي من فنلندا والمجر وألمانيا ورومانيا . وكان القليل من ذلك يفلق الغرب ، والكثير من قد تم الاتفاق عليه خلال الحرب في واقع الأمر . ومما كان يدعو لمزيد من القلق ، تلميحات روسيا بالرغبة في ضمان أن تكون في دول شرق وسط أوروبا التي حصلت على استقلالها من قبل ، أنظمة حكم « تربطها علاقات صداقة بموسكو » .

وفي هذا الصدد ، كان مصير بولندا نظيراً بما سوف يحدث في مناطق أخرى ، بالرغم مما أثاره من مشاعر أكثر حدة ، نظراً للقرار الذي اتخذته بريطانيا في عام ١٩٣٩ بالقتال من أجل المحافظة على الوحدة الإقليمية لهذا البلد ، ونظراً لوجود كتائب بولندية (وحكومة في المنفى) كانت تعمل في الغرب . وكان اكتشاف المقبرة الجماعية للضباط البولنديين في كاتين ، ورفض الروس لانتهاضة وارسو ، وإصرار ستالين على تغيير حدود بولندا ، وظهور إحدى الفصائل المؤيدة لموسكو من البولنديين في لوبلين ، قد جعل تشرشل بصفة خاصة يساوره الشك في نوايا روسيا . وفي غضون سنوات قليلة أخرى تحققت تلك المخاوف بإقامة نظام عميل ، بعد أن تم إبعاد البولنديين ذوي الميول الغربية عن مراكز السلطة .

وكانت معالجة موسكو للقضية البولندية ترتبط « بالمشكلة الألمانية » من كافة الوجوه . فمن ناحية الأراضي ، لم يقلل تعديل الحدود من ناحية الغرب من مساحة الأراضي الألمانية (كما حدث بابتلاع شرق بروسيا) فحسب ، بل أعطى البولنديين أيضا حافزا للاعتراض على أي إعادة نظر من جانب ألمانيا في المستقبل بالنسبة لخط الأودر- نيس . وكان القصد من إصرار روسيا على أن تجعل بولندا « منطقة عازلة » مأمونة من الناحية الاستراتيجية هو ضمان عدم إمكانية تكرار الهجوم الألماني الذي حدث عام ١٩٤١ . ومن ثم ، كان منطقيا بالنسبة لموسكو أن تصر على تحديد مصير الشعب الألماني كذلك وكان تأييد البولنديين « اللولبيين » يوازى من الناحية السياسية إعداد الشيوعيين الألمان في المنفى للقيام بدور مماثل عندما يعودون الى وطنهم . وكان استغلال روسيا لبولندا وجيرانها الأوروبيين الشرقيين من الناحية الاقتصادية مؤشرا لتجريد ألمانيا من ممتلكاتها ، غير أنه عندما بات واضحا لموسكو أنه سيكون من المستحيل كسب النوايا الطيبة للشعب الألماني في الوقت الذي تعمل فيه بشكل منتظم على إفقاره ، توقفت عملية تجريد ممتلكاته ، وأصبحت لهجة مولوتوف أكثر تشجيعا . الا أن تلك التحولات التكتيكية كانت أقل أهمية من الرسالة الواضحة المتمثلة في رغبة روسيا في أن تكون لها الكلمة الأولى في تقرير مصير ألمانيا .

وكانت السياسة الروسية في كلتا الحالتين البولندية والألمانية مآلها الاصطدام بسياسة الغرب . فقد كان الأمريكيون والبريطانيون والفرنسيون من الناحيتين السياسية والاقتصادية يرغبون في أن تكون أفكار السوق الحرة والانتخابات الديمقراطية هي القاعدة الأساسية في جميع أنحاء أوروبا (بالرغم من أنه من الواضح أن لندن وباريس كانتا ترغبان في أن تحتل الدولة مكانا أكبر مما يتحبه فكرة الحرية الاقتصادية التي يفضلها الأمريكيون) . . وكان الغرب من الناحية الاستراتيجية مصمما ، شأنه شأن موسكو ، على منع أي إحياء للعسكرية الألمانية ، وكان الفرنسيون بصفة خاصة يشعرون بالقلق من هذا الأمر حتى منتصف الخمسينيات . غير أن أيا منهم لم يكن يرغب في أن يرى سيطرة الجيش الألماني على أوروبا تجعل محلها سيطرة الجيش الأحمر . وبالرغم من أن الحكومتين الفرنسية والإيطالية بعد عام ١٩٤٥ كانتا تضمّان عناصر شيوعية ، فقد كان ثمة شعور قوى بعدم الثقة في الأحزاب الماركسية التي كانت تكتسب قوة حقيقية في أي مكان - وهو شعور تأكد بالتخلص بشكل مطرد من الأحزاب غير الشيوعية في أوروبا الشرقية . وبالرغم من أنه كانت لا تزال هناك أصوات تأمل في تحقيق مصالحة بين روسيا والغرب ، فقد كانت أهداف كل جانب تصادم في الحقيقة مع أهداف الجانب الآخر من كافة الوجوه . فلذا نجح برنامج خاص بأحد الجانبين ، شعر الجانب الآخر بالتهديد وبهذا المعنى على الأقل ، بدت الحرب الباردة أمرا حتميا ، الى أن تم الاتفاق بين الجانبين على حل وسط فيما يتعلق بالدعوى العامة لكل منهما .

ولهذا السبب ، فإنه ليس من الضروري الحديث في هذا المقام عن تصاعد التوترات خطوة بخطوة ، حيث ان ذلك يمثل تحليلا آليات القوة العالمية ، والذي ورد مثلا في التقرير المفصل عن دبلوماسية ميتينغ في فصل سابق . غير أن الملامح الأساسية للحرب الباردة بعد عام ١٩٤٥ تستحق البحث ، حيث أنها تؤثر بشكل مستمر على شكل العلاقات الدولية حتى اليوم .

وقد تمثل أول تلك الملامح في زيادة حدة « الانقسام » بين الكتلتين في أوروبا وكان مفهومها ألا يحدث هذا الانقسام في الحال عام ١٩٤٥ : حيث كانت المهام الرئيسية لقوات الاحتلال المتحالفة

والأحزاب « الوردية » التي ظهرت من مخبئها ومغافها فور رحيل الألمان ، مهالما إدارية ملمة — تستهدف إعادة المواصلات والمرافق وتوصيل المواد الغذائية الى المدن ، وايواء اللاجئين وتعقب مجرمي الحرب . وقد أدى الكثير من ذلك الى عدم وضوح المواقف الايديولوجية الحقيقية : أفقى المناطق المحتلة من ألمانيا وجد الأمريكيون أنفسهم يتشاجرون مع الفرنسيين مثلما يتشاجرون مع الروس ، وفي المجالس الوطنية ومجالس الوزراء التي تشكلت عبر أوروبا ، كان الاشتراكيون يجلسون جنباً الى جنب مع الشيوعيين في الشرق ، كما كان الشيوعيون يجلسون جنباً الى جنب مع الديموقراطيين المسيحيين في الغرب . إلا أنه مع أواخر عام ١٩٤٦ وأوائل عام ١٩٤٧ ، أخذت الفجوة في الاتساع وأصبحت أكثر علانية : فقد أظهرت الاستفتاءات والانتخابات الاقليمية المختلفة في المناطق الألمانية « الوجه السياسي لألمانيا الغربية ... » الذي بدأ يختلف بشكل ملحوظ عن وجه ألمانيا الشرقية » . وانعكست التصفية بشكل مطرد لاية عناصر غير شيوعية في بولندا وبلغاريا ورومانيا على الازمة السياسية الداخلية في فرنسا عام ١٩٤٧ عندما أجبر الشيوعيون على الاستقالة من الحكومة . وبعد شهر ، حدث نفس الشيء في إيطاليا . وفي يوغسلافيا ، جرى تفسير السيطرة السياسية لتيتو (بدلاً من اتفاقيات الحلفاء إيان الحرب حول المشاركة في السلطة) من قبل الغرب على أنها خطوة أخرى في التقدم المخطط لموسكو . وقد أقلق تلك الخلافات ، الى جانب عدم استعداد الاتحاد السوفيتي للانضمام الى عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أقلق بصفة خاصة أولئك الأمريكيين الذين كانوا يأملون في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع موسكو بعد الحرب .

ومن ثم ، فقد كانت هناك مجرد افتراضات ضعيفة من قبل الغرب بأن يشك في أن ستالين كان يعتمز أيضاً السيطرة على غرب وجنوب أوروبا عندما تنهيا الظروف لذلك والعمل على سرعة توفير تلك الظروف . ولم يكن من المرجح أن يتحقق ذلك بالقوة العسكرية المباشرة على الرغم من أن الضغط الروسي المتزايد على تركيا كان يبعث على القلق . ودفع واشتطن الى أن تضع قوة عمل بحرية شرقى البحر الأبيض المتوسط في عام ١٩٤٦ ، وإنما كان يمكن أن يتحقق ذلك من خلال مقدرة أتباع موسكو على انتهاز فرصة التغييرات الاقتصادية والتناحرات السياسية المستمرة التي سببتها الحرب . وقد اعتبرت الثورة الشيوعية في اليونان أحد الشواهد على ذلك ، والاضرابات التي كان يحررها الشيوعيون في فرنسا شاهد آخر . وكانت محاولات الروس إستمالة الرأي العام الألماني مشار شك . وإذا كان هناك من الأمور ما يدعو للقلق ، فإن ذلك كان ينطبق أيضاً على قوةالشيوعيين في شمال إيطاليا . وشك المؤرخون لتلك الحركات بدرجة أكبر في الوقت الحاضر في مدى إمكانية السيطرة عليها من خلال « خطة رئيسية » من إعداد موسكو . فقد كان الشيوعيون اليونانيون ، وتيتو ، ومائوسى تونج يهتمون بدرجة أكبر بأعدائهم المحليين وليس بنظام ماركسى عالمي . وكان يتعين على زعماء الأحزاب الشيوعية ونقابات العمال في الغرب أن يستجيبوا أولاً وقبل كل شيء ، لتوجهات أتباعهم . ومن ناحية أخرى ، فإن أية مكاسب تحققتها الشيوعية في أية دولة من تلك الدول كان يمكن أن تلقى بلا شك نحيباً في روسيا شريطة ألا تؤدي الى نشوب حرب كبرى ، ومن السهل

فهم سبب التعاطف الذى كان يجده فى ذلك الوقت خيرا الشئون السوفيتية مثل جورج كينان عندما كانوا يتحدثون عن مسألة «احتواء» الاتحاد السوفيتى .

ويبرز هنا عنصران من بين كافة العناصر المختلفة «لإستراتيجية الاحتواء» التى تطورت سرعيا . العنصر الاول ، يعترف كينان بأنه سلقى على الرغم من أن القادة العسكريين يفضلونه بشكل متزايد على اعتبار أنه يوفر ضمانات أكثر ثباتا لحالة الاستقرار ، ويتمثل فى لفت نظر موسكو الى تلك المناطق من العالم التى «لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة بسقوطها فى أيد معادية لنا» . ومن ثم ، فإنه يتعين تقديم العون العسكرى لمثل تلك الدول كي تبني قدراتها على المقاومة وإعتبار أى هجوم سوفيتى عليها بالفعل بمثابة حالة حرب . غير أن العنصر الأكثر ايجابية كان يتمثل فى الاعتراف الأمريكى بضعف مقاومة عمليات التخريب السوفيتية بسبب «الإجهاد الشديد لأدوات الانتاج وللحماس الروسى من جراء الحرب العالمية الثانية» . ومن ثم ، كان المكون الحاسم الى حد كبير لاية سياسة إحتوائية على المدى الطويل يتمثل فى طرح برنامج شامل للمعونة الاقتصادية الأمريكية حتى يتسنى إعادة بناء الصناعات والمزارع ومدن أوروبا واليابان التى تم تدميرها . ذلك أن هذا البرنامج من شأنه أن يجعل الأخيرة لا تقبل على المبادئ الشيوعية التى تقوم على صراع الطبقات والثورة فحسب ، بل يساعد أيضا على تعديل موازين القوى فى صالِح أمريكا .

وإذا كانت توجد فى العالم ، حسب قول كينان الجيوبولتيكى المعقول بدرجة كبيرة ، «خمسة مراكز فقط للقوة الصناعية والعسكرية تعتبر ذات أهمية لنا من ناحية الأمن القومى» - الولايات المتحدة نفسها ، وخصمها الاتحاد السوفيتى ، وبريطانيا العظمى ، وألمانيا ووسط أوروبا واليابان - فإن الإبقاء على المناطق الثلاث الأخيرة فى المعسكر الغربى وبناء قوتها ، سوف يؤدى الى «ترابط فى القوى» من شأنه ضمان أن يظل الاتحاد السوفيتى بهيمة دائمة فى مستوى أدنى . ومن الواضح بنفس القدر ، أن روسيا الستالينية كان لا بد أن تنظر الى هذه الإستراتيجية. بعين الشك البالغ ، خصوصا وأنها تتطوى على عودة عدوها الحديثين ، ألمانيا واليابان الى وضعهما الطبيعى .

ومرة أخرى ، فإن التسلسل الزمنى الدقيق للمخططات المختلفة التى إتخذها كل جانب خلال وبعد عام ١٩٤٧ ، يعد أقل أهمية من النتائج العامة . فإحلال الضمانات الأمريكية محل الضمانات البريطانية بالنسبة لليونان وتركيا - وهو رمز لانتقال المسئولية من رجل الشرطة السابق فى العالم الى رجل شرطة جديد ، وبعد جزءا من منطقة لندن مثلما هو جزء من منطقة واشنطن - كان بيرره ترومان فى صيغة «مبدأ» ليس مقيدا بحدود إقليمية . غير أنه على النطاق الأوروبى ، أمكن ربط الاستعداد الأمريكى الصريح «لمساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بأنظمتها بالمشاورات الجادة التى كانت تجرى حول كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية السائدة مثل نقص الطعام ، وندرة الفحم التى كانت تعاني منها القارة» .

وقد طرحت الإدارة الأمريكية حلها - من خلال ما أطلق عليه اسم مشروع مارشال للمعونة الشاملة «لتقف أوروبا على قدميها اقتصاديا» ، كمرض مدرّس من جانبها للدول الأوروبية جمعاء ، سواء كانت شيوعية أو غير ذلك . غير أنه مهما كانت جاذبية هذا العرض بالنسبة لموسكو ،

فقد كان يتولى على تعاون مشترك مع أوروبا الغربية ، في وقت حاد فيه الاقتصاد السوفيتي الى أكثر الأنماط الاشتراكية والشمولية جمودا . ولم يكن من الصعب إدراك أن الهدف الذي كان يسعى اليه المشروع هو إقناع الأوروبيين في كل مكان بأن الاستثمار الخاص هو الأقدر على تحقيق الرخاء لهم من الشيوعية . وكانت نتيجة انسحاب مولوتوف من محادثات باريس حول المشروع ، وضغط روسيا على بولندا وتشيكوسلوفاكيا حتى لا يتقدم لأي منهما بطلب الحصول على المعونة ، أن أصبحت أوروبا أكثر انقساما من ذي قبل .

في أوروبا الغربية ، إرتفع معدل النمو الاقتصادي من خلال دعم المعونة الأمريكية التي وصلت قيمتها الى بلايين الدولارات (خاصة للدول الأكبر مثل بريطانيا ، فرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا الغربية) ومجها في النظام التجاري لشمال الأطلسي . وفي أوروبا الشرقية ، زادت القيود الشيوعية . ونأسس الكومنثروم في عام ١٩٤٧ كنوع من الدولية الشيوعية شبه المتكبرة . وانتهى النظام التمددي في براغ بانقلاب شيوعي وقع في عام ١٩٤٨ . وفي حين استطاعت يوغوسلافيا ، في ظل حكم تيتو ، الهرب من سياسة الاحتراف المغلق التي كان يتبناها ستالين ، فإن الدول التابعة الأخرى وجدت نفسها معرضة لحملة التطهير . وفي عام ١٩٤٩ اضطرت هذه الدول الى الانضمام الى الكوميكون (مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل) التي كان ، بعيدا عن كونه مشروع مارشال سوفييتي . مجرد أداة لإستنزاف الدول التابعة . وربما كان وصف تشرشل « المستر الحديدي » عام ١٩٤٦ سابقا لأوانه قليلا ، غير أن هذا الوصف كان يبدو أنه قد تحقق بعد ذلك بعامين .

وقد استكمل التصعيد في التنافس الاقتصادي بين الشرق والغرب بالتنافس على المستوى العسكري ، ومرة أخرى كانت ألمانيا هي محور النزاع . ففي مارس ١٩٤٧ ، وقع البريطانيون والفرنسيون على معاهدة دنكيرك التي تعهد بموجبها كل منهما بالتأييد العسكري الكامل للآخر في حالة وقوع هجوم عليه من جانب ألمانيا (حتى بالرغم من أن وزارة الخارجية في لندن كانت تعتبر هذه الحالة الطارئة « أمرا نظريا » ، وكانت أكثر اهتماما بمظاهر الضعف الداخلي لأوروبا الغربية) . وفي مارس ١٩٤٨ ، جرى توسيع نطاق تلك المعاهدة من خلال معاهدة بروكسل لتشمل دول البنلوكس . ولم تذكر الاتفاقية الثانية ألمانيا بالاسم ، ولكن من الإنصاف القول بأن الكثيرين من الساسة في أوروبا الغربية (خصوصا فرنسا) كانوا لا يزالون منشغلين بـ « المشكلة الألمانية » في ذلك الوقت وليس بـ « المشكلة الروسية » . ومع حلول عام ١٩٤٨ ، كان لا بد أن يثور قلقهم ذو الطابع البدائي . ففي نفس الشهر الذي وقعت فيه معاهدة بروكسل ، انسحب الروس من مجلس الرقابة الرباعي على ألمانيا بزعم وجود خلافات غير قابلة للتسوية مع الغرب حول المستقبل الاقتصادي والسياسي لهذه البلاد . وبعد ثلاثة أشهر ، أعلنت دول الرقابة الغربية الثلاث - في محاولة لإنهاء السوق السوداء واضطراب العملة في ألمانيا - عن طرح مارك الماني جديد . ولم يكف الرد الروسي على هذا الإجراء من جانب واحد بمنع تداول الأوراق النقدية الألمانية الغربية في منطقتها ، بل منعت حركتها في داخل برلين وخارجها ، وهي منطقة النفوذ الغربي التي تمتد لمسافة مائة ميل داخل النطاق الروسي .

وقد كانت أزمة برلين في ١٩٤٨-١٩٤٩ هي المسألة التي عكست بشكل واضح مدى الخصومة بين الجانبين . وكان المسؤولون في كل من واشنطن ولندن ويتباحثون حول السبل التي يمكن بها تجميع الدول الأوروبية والمستعمرات التابعة لها وكذلك الولايات المتحدة لاتخاذ موقف مشترك في حالة نشوب أعمال عنيفة مع روسيا . وفي حين كان الأمريكيون يريدون أن يقدم الأوروبيون أولا بمشروعات خاصة بالأمن العسكري - مثلما حدث بالنسبة لمشروع مارشال - فإنه لم يكن هناك شك في تلك المرحلة حول مدى الجدية التي كانت تنظر بها الولايات المتحدة الى التحدي الشيوعي . فقد كان « الفرع الأحمر » المتزايد بالداخل تصاحبه إجراءات أكثر صرامة في الخارج . وفي مارس ١٩٤٨ ، كان ترومان يطلب من الكونجرس أن يوافق على إعادة نظام التجنيد الإجباري ، وهو مطلب تمت الموافقة عليه بموجب قانون الخدمة الإلزامية الذي صدر في يونيو من نفس العام . وقد دفع الى كل هذه الإجراءات الحصار السوفيتي للطرق البرية المؤدية الى برلين .

وفي حين أتاح عصر القوة الجوية للأمريكيين والبريطانيين محاكاة خداع ستالين ، ينقل الإمدادات بطريق الجو الى برلين خلال الشهور الاحدى عشرة التالية حتى عاد الطريق البري ، فقد كان هناك الكثيرون ممن يؤيدون إرسال قافلة عسكرية تشق طريقها بالقوة الى المدينة . ومن الصعب تصديق أن مثل هذه الخطوة لم يكن من الممكن أن تؤدي الى نشوب حرب . وكما حدث ، قامت الولايات المتحدة بموجب اتفاقية جديدة بنقل أسطول من قاذفات ب-٢٩ الى المطارات البريطانية كبادرة تشير الى اهتمامها الجدي بالأمر .

وفي تلك الظروف ، أمكن تحريك حتى أعضاء مجلس الشيوخ الإنتمالين لتأييد المقترحات الخاصة بإنشاء ما عرف باسم منظمة حلف شمال الأطلسي تشترك الولايات المتحدة في عضويتها إشتراكا كاملا - وأن يكون هدفها الاستراتيجي الرئيسي هو تزويد الدول الأوروبية بالمعونة الأمريكية في حالة وقوع هدوء روسي عليها . وقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تعكس في سنواتها الأولى المخاوف السياسية أكثر مما تعكس أية تقديرات عسكرية ، وكانت ترمز بذلك الى التحول التاريخي في التقاليد الدبلوماسية الأمريكية من خلال توليها قيادة قوة الجناح الغربي المكرسة للمحافظة على التوازن الأوروبي بدل بريطانيا . وكانت المهمة الرئيسية من وجهة نظر الحكومتين الأمريكية والبريطانية هي ربط الولايات المتحدة وكندا بالموقعين على معاهدة بروكسل ، وتوسيع نطاق الوند بالدمع المتبادل لدول مثل النرويج وإيطاليا ، التي كانت تشمر أيضا بعزم الأمان .

وفي اليوم الذي تم فيه التوقيع على المعاهدة الخاصة بمنظمة حلف شمال الأطلسي ، كان للولايات المتحدة في واقع الأمر ١٠٠.٠٠٠ جندي فقط في أوروبا (بالمقارنة بـ ٣ ملايين في عام ١٩٤٥) ، وكانت توجد في أوروبا اثنتي عشرة فرقة فقط - سبع فرنسية وفرنقتان بريطانيتان وفرنقتان أمريكيتان وفرنقتان يلمجيكية - تتخذ مواقعها لصد أي هجوم سوفيتي في اتجاه الغرب . وبالرغم من أن القوات الروسية في تلك المرحلة لم تكن - بالهجوم أو القدرة التي كانت تزعمها بعض الأصوات المتزحجة في الغرب ، فإن عدم التوازن في إجمالي قوات كل كتلة كان أمرا يدعو الى عدم الارتياح . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، زادت تلك المخاوف إثر ما تردد من أن الشيوعيين يستطيعون

إحتياج السهول الشمالية لألمانيا بنفس السرعة التي عبروا بها بالوإبان الحرب الكورية . وكان ذلك يعنى أنه فى الوقت الذى كانت تعتمد فيه استراتيجية حلف شمال الأطلسى على نحو متزايد على أسلوب « الردع الشامل » للفاذفات الأمريكية طويلة المدى للرد على أى غزو سوفيتى ، كان هناك إلتزام بينا قوات مسلحة تقليدية كبيرة كذلك . وكان يعنى ذلك بدوره ربط دول « الجناح » الغربى الثلاث - وهى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا - بالتزامات عسكرية دائمة فى قارة أوروبا بدرجة كان يمكن أن تثير دهشة المخططين العسكريين فى كل دولة من تلك الدول فى الثلاثينيات .

وقد فعل حلف شمال الأطلسى عسكريا ما فعله مشروع مارشال اقتصاديا . فقد عمق انقسام أوروبا الى معسكرين عام ١٩٤٥ مع بقاء الدولتين المحابيتين بصورة تقليدية (سويسرا والسويد) ، وأسبانيا تحت حكم فرانكو ، وسحالات خاصة معينة (فنلندا والنمسا ويوغسلافيا) فقط بعيدة عن أى جانب من الجانبين . وكان يتعين الرد على ذلك فى الوقت المناسب بقيام حلف وارسو الذى يسيطر عليه السوفييت . وقد جعل هذا الانقسام المتزايد ، بدوره ، احتمالات إعادة توحيد ألمانيا بعيدة الى حد كبير . بالرغم من مشاعر القلق الفرنسية ، فإن القوات المسلحة الألمانية الغربية بدأت تبنى نفسها داخل نطاق حلف شمال الأطلسى فى أواخر الخمسينيات - وهو إجراء منطقي ، إذا كان الغرب يريد فى الحقيقة أن يضيق الفجوة فى إجمالى عدد القوات . غير أن ذلك دفع الاتحاد السوفيتى لتطوير جيش المانى شرقى بالرغم من أن ذلك كان يتم وفق ضوابط خاصة . ومع دمج كل دولة ألمانية فى الحلف المسمى الذى تتبعه ، أصبح من المحتم أن ننظر لكنا الكتلتين لاية محاولة ألمانية فى المستقبل لكى تصبح محايدة ، . بالقلق والشك باعتبارها ضربة موجهة لأمنهما الخاص .

فبالنسبة لروسيا ، تم تدعيم ذلك ، حتى بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ ، من خلال الايمان بأن أية دولة تتحول الى الشيوعية ، ينبغي ألا يسمح لها بأن تتخلى عن تلك العقيدة (مبدأ بريجنيف) ، حسب الاسم الذى أطلق عليه فيما بعد) . وفى أكتوبر ١٩٥٣ ، اتفق مجلس الأمن القومى الأمريكى بصفة سرية على « إمكانية تحرير الدول الأوروبية الشرقية التابعة فقط عن طريق الحرب الشاملة أو بواسطة الروس أنفسهم » . وكما يقول بارتليت بايجاز فإن « أيا منهما لم يكن ممكنا » . وفى عام ١٩٥٣ ، أيضا ، تم على وجه السرعة إخماد ثورة إندلعت فى ألمانيا الشرقية . وفى عام ١٩٥٦ ، حركت روسيا ، التى أزعتها قرار المجر بالإنسحاب من حلف وارسو ، فرقها لغزو أراضى تلك الدولة وقمع استقلالها . وفى عام ١٩٦١ أبرخ خروشوف ، اعتراضا منه بالهزيمة ، بإقامة سور برلين لمنع تدفق أصحاب المواب إلى الغرب . وفى عام ١٩٦٨ ، واجه التشيك نفس المصير الذى واجهه المجرىون قبل ذلك بأثنى عشر عاما ، بالرغم من أن الدعاة التى أريقت كانت أقل . وقد كان كل إجراء من الإجراءات التى تتخذها القيادة السوفيتية المعاجزة (بالرغم من دعائها الرسمية) من التصدى للجاذبية الايلىولوجية أو الاقتصادية التى يتمتع بها الغرب ، يزيد من الانقسام بين الكتلتين .

ولم يكن الملمح الرئيسى الثانى للحرب اليادرة ، الذى تمثل فى التصعيد الجانبى المستمر لها من أوروبا الى بقية دول العالم ، يمتع على الدشة . فخلال الجزء الأكبر من فترة الحرب ذاتها ،

كان هناك تركيز شديد للغاية تقريباً للعلاقات الروسية على التعامل مع التهديد الألماني ، ولكن ذلك لم يكن يعنى أن موسكو قد تخلت عن مصلحتها السياسية فى مستقبل تركيا ، وإيران ، والشرق الأقصى - وهو ما تم إيضاحه فى أغسطس ١٩٤٥ . ومن ثم ، كان من غير المحتمل الى حد كبير أن تقتصر خلافات روسيا مع الغرب حول المسائل الأوروبية جغرافياً على تلك القارة ، خاصة وأن المبادئ المختلف حولها كانت ذات أبعاد دولية عامة - مثل الحكم الذاتى فى مواجهة الأمن القومى ، والحرية الاقتصادية فى مواجهة التخطيط الاشتراكى ، وما الى ذلك . والأكثر من ذلك ، أن الحرب ذاتها أدت الى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية واسعة من البلقان الى جزر الهند الشرقية ، وحتى فى الدول التى لم يتم اجتياحها مباشرة من قبل جيوش غازية (مثل الهند أو مصر) أدت تعبئة الأيدى العاملة والموارد و « الأفكار » الى حدوث تغيرات عميقة . فقد انكسرت النظم الاجتماعية التقليدية ، وفقدت الثقة فى الأنظمة الاستعمارية ، وانتعشت الأحزاب الوطنية السرية ، وقامت حركات المقاومة ، الملتزمة ليس فقط بتحقيق نصر عسكري بل أيضاً بأحداث تحول سياسى .

وكان الوضع الدولى فى عام ١٩٤٥ يشهد اضطراباً هائلاً بدرجة كبيرة ، كان يمكن أن يشكل تهديداً للدول الكبرى المطلعة لاستعادة الاستقرار القائم على السلام بأسرع وقت ممكن . غير أن ذلك أيضاً كان ممكن أن يكون فرصة لكل من الدولتين العظميين ، بما ليهما من مبادئ عالمية ، لدهوة الشعوب التى خرجت من حطام النظام القديم المتهاوى الى تأييدهما . فخلال الحرب نفسها ، قدم الحلفاء يد العون لكافة الحركات المقاومة التى كانت تناضل ضد المستبدين الألمان واليابانيين . وكان من الطبعى بالنسبة لتلك الجماعات أن تأمل فى استمرار تلك المساعدة بعد عام ١٩٤٥ ، حتى فى الوقت الذى انشغلت فيه بالصراع على السلطة مع الجماعات الأخرى المنافسة لها . وحيث أن بعض تلك الجماعات الحزبية كانت شيوعية ، وكانت الأخرى معادية تماماً للشيوعية ، فإن ذلك جعل من الصعب أكثر من ذى قبل على صانعى القرار فى موسكو وواشنطن فصل تلك الخلافات الاقليمية عن إهتماماتهم العالمية . وقد أثبتت اليونان ويوغسلافيا بالفعل كيف أن نزاعاً محلياً وداخلياً يمكن أن يكتسب بشكل سريع أهمية دولية بالغة .

وكان أول نزاع خارج نطاق النزاعات الأوروبية المتعددة بين روسيا والغرب ناجماً عن الترتيبات المؤقتة وقت الحرب . ففي خلال الفترة من عام ١٩٤١ الى عام ١٩٤٣ ، وضعت ايران تحت الحماية العسكرية لثلاث دول ، لضمان أن تظل داخل معسكر الحلفاء من ناحية ، ولضمان ألا تحصل أية دولة من دول الحلفاء على نفوذ اقتصادى لاستحققه لدى نظام الحكم فى طهران من ناحية أخرى . وعندما لم تسحب موسكو حاميتها فى مطلع عام ١٩٤٦ ، وكان يبدو أنها بدلا من ذلك تشجع الحركات الانفصالية الشيوعية الموالية لها فى الشمال ، زادت الاعتراضات البريطانية التقليدية للنفوذ الروسى غير اللازم فى هذا الجزء من العالم ، وفاقمتها الاحتجاجات الشديدة من قبل حكومة ترومان . وأدى انسحاب القوات الروسية ، الذى أعقبه على الفور قيام الجيش الإيرانى بقمع المحافظات الشمالية وكذلك حزب ثورة (الشيوعى) نفسه الى ارتياح كبير فى واشنطن ، مما أكد

ايمان ترومان يجلدوى استخدام « اللهجة المتشعبة » مع السوفييت . وقد أوضحت هذه القضية ، على حد قول أولام ، « معنى الاحتواء قبل أن يدخل المبدأ حيز التنفيذ الفعلى » ، وهيات واشنتون من الناحية النفسية لأن ترد بنفس الطريقة على الأنباء المتعلقة بقيام الروس بعدة أنشطة فى أماكن أخرى .

ومن ثم ، فإن استمرار الحرب الأهلية فى اليونان ، وضغط موسكو على الأتراك لتقديم تنازلات عند المضايق وفى منطقة كارس الحدودية ، وإعلان الحكومة البريطانية عام ١٩٤٧ أنه لم يعد فى استطاعتها أن تحافظ على ضماناتها لهاتين الدولتين ، أدى الى خلق تجاوب أمريكى على مستوى عام (تمثل فى « مبدأ ترومان ») الذى كان بالفعل فى طور ولادته . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تدعو منذ وقت مبكر ، فى إبريل عام ١٩٤٦ ، الى الحاجة الى دعم المملكة المتحدة ومواصلة الكومنولث البريطانى . ويوضح القبول المتزايد لوجهات النظر تلك والطريقة التى بدأت تربط بها واشنتون بين الأزمات المختلفة على طول « المخط الشمالى » لتلك الدول التى كانت تقف فى طريق التوسع الروسى داخل شرقى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، يوضح مدى السرعة التى كان يتم بها التوفيق بين عناصر السياسة الخارجية الأمريكية المثالية ، ان لم يكن ابدالها تماماً بالحسابات الجيوسياسية .

وبهذا التصور تتقدم الشيوعية على الصعيد العالمى ، كانت نظرة الدول الغربية للتفسيرات التى تحدثت فى الشرق الأقصى .. فىالنسبة للهولنديين ، الذين كان سيتم طردهم فى وقت قريب من « جزر الهند الشرقية » على يد الحركة الوطنية ذات القاعدة الواسعة بقيادة سوكارنو ، أو الفرنسيين الذين سرعان ماتورطوا فى صراع مسلح مع الفيتناميين بقيادة هوشى منه ، أو البريطانيين الذين سرعان ما انغمسوا فى حرب للتصدي للتمرد فى الملايو ، فإن ردهم كنول استعمارية قديمة ربما كان سيكون نفس الرد حتى لو لم يكن هناك شيوعيون شرقى السويس . (ومن ناحية أخرى ، فإنه مع أواخر الأربعينيات ، ثبت أنه من المفيد كسب تماطف واشنتون ، وبالنسبة لفرنسا الحصول على معونتها العسكرية بإدعاء أن المتمردين يتلقون تعليماتهم من موسكو) . غير أن صلحة الولايات المتحدة « لفقدان » الصين كانت شديدة بدرجة كبيرة تفوق تلك التحديات التى كانت تواجهها فى أقصى الجنوب . فمثل المحاولات التبشيرية الأمريكية فى القرن التاسع عشر ومابعده ، تم بلذ جهود ثقافية وسيكولوجية هائلة (ولكنها أقل كثيراً من الناحية المالية) من جانب الولايات المتحدة فى تلك الأراضي الواسعة المزدحمة بالسكان . وقد تزايد ذلك ووصل الى معدلات أكبر من خلال التغطية الصحفية لحكومة شانج كاي شيك إبان الحرب نفسها .

وقد كانت الولايات المتحدة تشعر ، بالمعنى الذى يتجاوز المفهوم الدنى ، بأن لديها « رسالة » فى الصين . فى حين كان خبراء وزارة الخارجية والقوات المسلحة الأمريكية على علم بشكل متزايد بفساد وعدم كفاءة الكومنتانج ، فإن تصوراتهم لم يكن يشاركهم فيها عموماً الرأى

العالم ، خصوصا اليمن الجمهورى الذى بدأ فى أواخر الأربعينيات يرى السياسات الدولية بلونين محددين ، هما الأبيض والأسود .

وقد وضعت الاضطرابات والشكوك السياسية التى انتشرت فى جميع أنحاء الشرق فى تلك الأيام ، واشتعلت فى مازق متكررة . فمن ناحية ، لم يكن بالإمكان رؤية الجمهورية الأمريكية تساند أنظمة العالم الثالث الفاسدة أو الإمبراطوريات الاستعمارية المخلة . ومن ناحية أخرى ، لم تكن ترغب فى أن تنتشر « قوى الثورة » أبعد من ذلك ، حيث أن ذلك (كما كان يقال) من شأنه دعم نفوذ موسكو . وقد كان من السهل نسبيا تشجيع البريطانيين على الانسحاب من الهند فى عام ١٩٤٧ ، بعد أن اتجهت الى تطبيق نظام برلمانى ديمقراطى بزعامة نهرو . كما أمكن القيام بنفس الشئ من خلال الضغط على الهولنديين للرحيل عن إندونيسيا فى عام ١٩٤٩ ، على الرغم من أن واشنطن كانت لاتزال تشعر بالقلق من جراء تنامي عمليات التمرد الشيوعى هناك - كما فعلت فى الفلبين (التى حصلت على استقلالها فى عام ١٩٤٦) .

غير أنه فى أماكن أخرى كان « التردد » أكثر وضوحا . فبدلا من المضى قدما فى تنفيذ الأفكار السابقة المتعلقة بالتحول الاجتماعى واسع النطاق ونزع سلاح المجتمع اليابانى على سبيل المثال ، إتجه المخططون الأمريكيون بشكل متزايد نحو أفكار إعادة بناء الاقتصاد اليابانى من خلال الشركات العملاقة (الزياتسو) ، بل ونحو تشجيع بناء قوات مسلحة خاصة لليابان - لتخفيف الأعباء الاقتصادية والعسكرية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة من ناحية ، ولضمان أن تصبح اليابان قلعة معادية للشيوعية فى آسيا ، من ناحية أخرى . وقد كان هذا التشدد فى موقف واشنطن فى عام ١٩٥٠ نتيجة لعاملين . العامل الأول هو الهجمات المتزايدة على سياسات « الاحتواء » الأكثر مرونة التى كان يتبعها ترومان وأتشيون ، ليس فقط من جانب التقاد الجمهوريين وجوما كارثى « مطارد الشيوعية » الذى سطع نجمه سرعيا ، ولكن أيضا من جانب المتشددين الجدد داخل الحكومة الأمريكية ذاتها من أمثال لويس جونسون ، وجون فوستر دالاس ، وفين راسك ، ويول نيتز - مما اضطر ترومان الى التصرف بحزم أكبر من أجل حماية جبهته السياسية الداخلية .

وكان العامل الثانى هو الهجوم الذى شنته كوريا الشمالية عبر خط العرض (٣٨) فى يونيو ١٩٥٠ ، والذي سرعان ما فسره الولايات المتحدة بأنه ليس الاجزاء من خطة عدوانية رئيسية دبرتها موسكو . وكان كلا العاملين هما اللذان اعتمدت عليهما تلك القوى فى واشنطن التى كانت ترغب فى انتهاج سياسة أكثر فعالية وأكثر ميلا للحرب لوقف هذا الفساد . فقد كتب ستوارت اسلوب الصحفى ذو النفوذ ، مستخدما التشبيه المألوف - للعبة بولنج ذات عشرة قوارير خشبية ، يقول « اننا بصدد فقدان آسيا سرعيا » ، وكان الكرملين هو الخصم الطموح الذى يضرب بقوة .

« لقد كانت القارورة الخشبية الامامية هى الصين . وقد سقطت بالفعل . أما القارورتان فى الصف الثانى فهما بورما والهند الصينية . وإذا سقطتا ، فإنه من المؤكد أن القوارير الثلاث فى الصف التالى ، زوى سيام والملايو واندونيسيا ، سوف تسقط بدورها . وإذا سقطت البقية

الباقية من آسيا ، فإن الجاذبية النفسية والسياسية والاقتصادية الناتجة عن ذلك سوف تجر الى أسفل بالتأكيد القوايرير الأربع في الصف الرابع وهي الهند ، وباكستان ، واليابان والفلبين » .

وقد أثرت نتائج هذا التغير في التفكير على السياسة الأمريكية في جميع أنحاء شرق آسيا . وكانت الدلالة الأوضح على هذا التغير ، التصاعد السريع للتأييد العسكري لكوريا الجنوبية - ذات النظام البغيض والمستبد ، والذي كان يجب أن يشارك في تحمل اللوم على نشوب الصراع ، ولكنه كان في ذلك الوقت يعتبر ضحية بريئة . وسرعان ما جرى تعزيز الدعم الجوي والبحري الأمريكي المبكر بفرق من الجيش ومشاة الأسطول ، مما أتاح لملك آرثر شن هجومه المضاد القوي (إنشون) ، الى ان دفع تقدم قوات الأمم المتحدة شمالا بدوره الى غنخل الصين نفسها ، في أكتوبر / نوفمبر ١٩٥٠ .

وقد اضطر الأمريكيون ، الذين امتنعوا عن استخدام القنابل الذرية ، الى خوض حملة تذكر بحرب المخانق التي دارت في الفترة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ . وعند التوصل الى وقف لاطلاق النار في يونيو ١٩٥٣ ، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت حوالي ٥٠ بليون دولار على هذه الحرب ، وأرسلت أكثر من ٢ مليون جندي الى منطقة القتال ، خسرت منهم أكثر من ٥٤٠٠٠ جندي . وفي الوقت الذي احتوت فيه الولايات المتحدة الشمال ، فإنها خلقت لنفسها أيضاً التزاماً عسكرياً كبيراً وطويل الأمد تجاه الجنوب كان من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، التراجع عنه .

وقد أدى هذا القتال الى حدوث تغييرات هامة في السياسة الأمريكية في مناطق أخرى من آسيا . ففي عام ١٩٤٩ ، كف الكثيرون في حكومة ترومان عن تأييد شيانج كاي شيك استياء منه ، وكانوا ينظرون الى الحكومة « المعيلة » في تايوان باحتقار شديد ، ويفكرون في أن يحلوا حلو البريطانيين في الاعتراف بالنظام الشيوعي الذي يتزعمه ماو . غير أنه في غضون عام آخر ، كانت تايوان تلقى التأكيد والحماية من الأسطول الأمريكي ، واعتبرت الصين عدواً للوداء قد يكون من الضروري (على الأقل من وجهة نظر ماك آرثر) استخدام الأسلحة الذرية ضده ، للتصدي لعدوانه .

وبالنسبة لاندونيسيا ، التي تنحصر أهميتها فيما تمتلكه من مواد خام وصادرات غذائية ، تم تقديم المساعدات الى الحكومة الجديدة حتى ، يتسنى لها مقاومة المتمردين الشيوعيين . وفي الملايو ، جرى تشجيع البريطانيين على أن يفعلوا نفس الشيء . وفي الهند الصينية ، فإنه في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة لا تزال تضغط على الفرنسيين لإقامة نظام حكم نياي بدرجة أكبر ، فإنها كانت مستعدة آنذاك لإرسال كميات كبيرة من الأسلحة والمال لمحاربة الفيت منه . واتجهت الولايات المتحدة بشكل متزايد الى تقديم ضمانات إقليمية عسكرية خصوصاً بعد أن أصبح دالاس وزيرا للخارجية ولم تعد الولايات المتحدة مقتنعة بأن الجاذبية المعنوية والثقافية للحضارة الأمريكية تكفي لمنع انتشار الشيوعية .

وفي أغسطس عام ١٩٥١، أكدت اتفاقية تم التوصل إليها من جديد، حقوق الولايات المتحدة الجوية والبحرية في الفلبين والتزامها بالدفاع عن تلك الجزر. وبعد أيام قليلة، وقعت واشنطن اتفاقية أمن ثلاثية مع أستراليا ونيوزيلندا. وبعد أسبوع واحد تم في نهاية الأمر توقيع اتفاقية سلام مع اليابان، تنهى من الناحية القانونية حرب المحيط الهادئ وتعيد السيادة الكاملة للدولة اليابانية - غير أنه في نفس اليوم، تم توقيع اتفاقية أمنية تقضى ببقاء القوات الأمريكية في الجزر اليابانية وفي أوكيناوا. وظلت سياسة واشنطن تجاه الصين الشيوعية معادية بلا هوادة، ومتعاونة مع تايوان على نحو متزايد حتى بالنسبة للمواقع الامامية الصغيرة مثل كيمو وماتسو.

وكان المنصر الكبير الثالث في الحرب الباردة هو سباق التسلح المتزايد بين الكتلتين، إلى جانب إقامة أحلاف عسكرية معاونة. وفيما يتعلق بالأموال التي كان يجري إنفاقها، فإنه لم يكن هناك تكافؤ في هذا الاتجاه، كما يبين الجدول رقم ٣٧.

وقد عكست الطفرة الهائلة في نفقات الدفاع الأمريكية لعدة سنوات بعد عام ١٩٥٠ بوضوح تكاليف الحرب الكورية، وإيمان واشنطن بأنها في حاجة إلى إعادة التسلح في عالم يسيطر عليه شبح التهديد. وكان الانخفاض الذي حدث بعد عام ١٩٥٣ نتيجة لمحاولة إيزنهاور السيطرة على «الصناعة العسكرية» قبل أن تلحق الضرر بالمجتمع والاقتصاد. وقد عكست الزيادات التي حدثت في ١٩٦١-١٩٦٢ أزمة حائط برلين والصواريخ الكوبية. وأوضحت الطفرة التي حدثت بعد عام ١٩٦٥ في الاتفاق مدى الالتزام الأمريكي المتزايد في جنوب شرقي آسيا. وبالرغم من أن الأرقام السوفيتية هي مجرد تقديرات وأن سياسة موسكو كان يكتنفها الغموض، فإنه قد يكون من الإنصاف استنتاج أن عملية الحشد العسكري التي قامت بها خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٥ كان الباعث عليها مشاعر القلق من أن الحرب مع الغرب سوف تؤدي إلى حدوث هجمات جوية مدعرة على الأراضي الروسية مالم تتم زيادة أعداد طائراتها وصواريخها إلى حد كبير.

وتعكس التخفيضات التي حدثت خلال الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٧ دبلومة نسبة الوفاق الدولي التي إنتهت خروشوف إلى جانب الجهود الرامية إلى توجيه الأموال نحو توفير السلع الاستهلاكية. وكانت عملية الحشد القوي التي حدثت بعد الفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٠ انعكاسا لتدهور العلاقات مع الغرب، والشعور بالمهانة بسبب الأزمة الكوبية، والتصميم على الاحتفاظ بالقوة في كافة فروع القوات المسلحة.

وقد كانت عملية الحشد الأكثر تواضعا في الصين الشيوعية إنعكاسا لنموها الاقتصادي كأي شيء آخر، إلا أن الزيادات التي طرأت على نفقات الدفاع في الستينيات توحى بأن يكن كانت مستعدة لدفع ثمن خلافها مع موسكو. وبالنسبة للدول الأوروبية، تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم ٣٧ زيادة بريطانيا وفرنسا بدرجة كبيرة لنفقاتهما الدفاعية إبان الحرب الكورية، واستمرار تصاعد النفقات الفرنسية حتى عام ١٩٥٤ بسبب تورطها في الهند الصينية. غير أنه بعد ذلك، سمحت تلك الدولتين، وكذلك ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان بدورها، بزيادات متواضعة فقط

جدول رقم (٣٧) نفقات الدفاع بالدول الكبيرى

١٩٤٨ - ١٩٧٠

(بلايين الدولارات)

التاريخ	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتى	المانيا الغربية	فرنسا	المملكة المتحدة	إيطاليا	اليابان	الصين
١٩٤٨	١٠٠٩	١٣٠١	—	٠٩	٣٠٤	٠٤	—	—
١٩٤٩	١٣٥٠	١٣٠٤	—	١٢	٣٠١	٠٥	—	٢٠
١٩٥٠	١٤٥٠	١٥٥٠	—	١٤	٢٠٣	٠٥	—	٢٥
١٩٥١	٣٣٠٣	٢٠٠١	—	٢١	٣٠٢	٠٧	—	٣٠
١٩٥٢	٤٧٠٨	٢١٠٩	—	٣٠	٤٠٣	٠٨	—	٢٧
١٩٥٣	٤٩٠٦	٢٥٥٥	—	٣٤	٤٠٤	٠٧	٠٣	٣٥
١٩٥٤	٤٢٠٧	٢٨٠٠	—	٣٦	٤٠٤	٠٨	٠٤	٣٥
١٩٥٥	٤٠٥٠	٢٩٥٥	١٧	٢٩	٤٠٣	٠٨	٠٤	٣٥
١٩٥٦	٤١٠٧	٢٦٠٧	١٧	٣٦	٤٠٥	٠٩	٠٤	٣٥
١٩٥٧	٤٤٥٠	٢٧٠٦	٢١	٣٦	٤٠٣	٠٩	٠٤	٦٢
١٩٥٨	٤٥٥٠	٣٠٠٢	٢٢	٣٦	٤٠٤	١٠	٠٤	٥٨
١٩٥٩	٤٦٠٦	٣٤٤٤	٢٦	٣٦	٤٠٤	١٠	٠٤	٦٦
١٩٦٠	٤٥٠٣	٣٦٠٩	٢٩	٣٨	٤٠٦	١١	٠٤	٦٧
١٩٦١	٤٧٠٨	٤٣٠٦	٣١	٤١	٤٠٧	١٢	٠٤	٧٩
١٩٦٢	٥٢٠٣	٤٩٠٩	٤٣	٤٥	٥٠٠	١٣	٥٠	٩٣
١٩٦٣	٥٢٠٢	٥٤٠٧	٤٩	٤٦	٥٠٢	١٦	٠٦	١٠٦
١٩٦٤	٥١٠٢	٤٨٠٧	٤٩	٤٩	٥٠٥	١٧	٠٦	١٢٨
١٩٦٥	٥١٠٨	٦٢٠٣	٥٠	٥١	٥٠٨	١٩	٠٨	١٣٧
١٩٦٦	٦٧٠٥	٦٩٠٧	٥٠	٥٤	٦٠٠	٢١	٠٩	١٥٩
١٩٦٧	٧٥٠٤	٨٠٠٩	٥٣	٥٨	٦٠٣	٢٢	١٠	١٦٣
١٩٦٨	٨٠٠٧	٨٥٠٤	٥٨	٥٨	٥٠٦	٢٢	١١	١٧٨
١٩٦٩	٨١٠٤	٨٩٠٨	٥٣	٥٧	٤٠٤	٢٢	١٣	٢٠٢
١٩٧٠	٧٧٠٨	٧٢٠٠	٦١	٥٩	٥٠٨	٢٤	١٣	٢٣٧

(وإنخفاض بين الحين والآخر) في الإنفاق الدفاعي . وبصرف النظر عن نمو الصين - وتلك الأرقام ليست دقيقة أيضاً - كان نمط الإنفاق على السلاح في الخمسينيات والستينيات لا يزال يعطي الانطباع بوجود عالم ثنائي القطب .

ولعل الطابع متعدد المستويات والجوانب لسباق التسلح كان يتطوى على أهمية أكبر مما تنطوى عليه الأرقام . فبالرغم من أن نجاح الروس في صناعة القنبلة الذرية الخاصة بهم عام ١٩٤٩ كان له وقع الصدمة على الولايات المتحدة ، فقد كانت تؤمن بأن بإمكانها الحاق أضرار بالغة بالإتحاد السوفيتي في حالة وقوع حرب بينهما بالقنابل الذرية تفوق ما يستطيع الإتحاد السوفيتي الحاقها بها . ومن ناحية أخرى ، فإنه كما ورد في مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٦٨ في يناير ١٩٥٠ التي إنتمت بطابع أيديولوجي قوي ، كان لابد من «زيادة قوتنا الجوية والبحرية العامة بأسرع مايمكن ، وكذلك قوة حلفائنا إلى الدرجة التي لا تعتمد فيها عسكرياً إلى حد كبير على الأسلحة الذرية» .

وبخلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ تضاعف في الواقع حجم القوات البرية ثلاث مرات ، وبالرغم من أن الكثير من ذلك كان مرجعه إلى استدعاء جنود الاحتياط للقتال في كوريا ، فقد كان هناك تصميم على تحويل حلف شمال الأطلسي من مجموعة التزامات عسكرية عامة إلى حلف له أساس من الواقع - لمنع حدوث اجتياح سوفيتي لأوروبا الغربية ، وهو ما كان يخشى المخططون الأمريكيون والبريطانيون من احتمال وقوعه في ذلك الوقت . وبالرغم من أنه لم يكن هناك احتمال حقيقي لأن يتم تشكيل تسعين فرقة للحلفاء على الأسس الواردة في اتفاقية لشبونة عام ١٩٥٢ ، فقد كان هناك بالرغم من ذلك تصميم له مغزاه في الالتزامات العسكرية تجاه أوروبا - من فرقة أمريكية واحدة إلى خمس فرق في عام ١٩٥٣ ، مع موافقة بريطانيا على مرابطة أربع فرق في ألمانيا ، الأمر الذي أدى إلى حدوث توازن معقول مع منتصف الخمسينيات ، حينما تمت زيادة حجم الجيش الألماني الغربي للتعويض عن التخفيضات التي أجرتها كل من لندن وباريس .

وبالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك زيادات ضخمة في نفقات الحلفاء على قواتهم الجوية حتى بلغ عدد أفرادها لدى حلف شمال الأطلسي نحو ٢٠٠٥٠٠ عام ١٩٥٣ . وفي حين أنه ليس معروفاً إلا القليل عن نمو الجيش السوفيتي وسلاح طيراته في تلك السنين ، فإن من الواضح أن زوكوف كان مشغولاً بعملية إعادة تنظيم واسعة للقوات المسلحة السوفيتية في أعقاب وفاة ستالين - بالتخلص من أعداد كبيرة من الجنود الذين كانت تصل درجة استعدادهم إلى النصف ، وجعل الوحدات أكثر قوة وحركة وتماسكاً ، واستبدال المدفعية الثقيلة بالصواريخ ، وباختصار ، توفير قدرة أكبر كثيراً لقواته على العمل الهجومي مما كان لديها في ١٩٥٠ - ١٩٥١ حينما كان الغرب يخشى كثيراً التعرض للهجوم . وفي نفس الوقت ، فإنه من الواضح أن روسيا أيضاً كانت تخصص النسبة الأكبر من تلك الزيادات في الميزانية للقوة الجوية الدفاعية والهجومية .

وقد افتتح مجال ثان جديد تماماً لسباق التسلح بين الشرق والغرب في البحر ، على الرغم من أن ذلك كان يجري أيضاً بطريقة غير منتظمة . فقد كانت البحرية الأمريكية قد أنهت حربها في

المحيط الهادئ وخرجت منها متصرة ، بفضل الاداء القوى لقوات العمل المكونة من حاملاتها السريعة وأسطول غواصاتها ، وكانت البحرية الملكية تشعر أيضاً بأنها خاضت « حرباً جيدة » ، بطريقة حاسمة تفوق الحرب البحرية التي ظلت دون حسم خلال الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . غير أن ظهور القنابل الذرية (خصوصاً في التجارب العملية ضد العديد من السفن الحربية) التي يتم حملها بواسطة القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى أو للصواريخ ، التي بظلاله فيما يبدو على مستقبل الأدوات التقليدية للحرب البحرية وحتى على حاملات الطائرات نفسها . وقد تعرضت هاتان القوتان البحريتان لضغط شديد على إثر التخفيضات التي أجريت بعد عام ١٩٤٥ على نفقات الدفاع و« ترشيح » عمل الأسلحة المستقلة بدمجها في وزارة موحدة للدفاع . وقد أنقذهما ، إلى حد ما على الأقل ، نشوب الحرب الكورية التي شهدت مرة أخرى عمليات إنزال برمائية ، وهجمات جوية من على ظهور حاملات الطائرات ، واستخداماً ذكياً للقوة البحرية الغربية . كما تمكنت البحرية الأمريكية من الانضمام إلى النادي النووي بقيامها ببناء طراز جديد من الحاملات الضخمة ، وإملاك قاذفات هجوية مزودة بالأسلحة الذرية ، وقيامها بصورة مدروسة في أواخر الخمسينيات ببناء غواصات نووية قادرة على إطلاق صواريخ باليستية طويلة المدى . وقد احتفظ البريطانيون ، الذين كانوا أقل قدرة على صنع الحاملات الحديثة ، بحاملات « الكوماندو » المعدلة لاستخدامها فيما عرف باسم الحروب السريعة ، كما سمعوا ، شأنهم شأن الفرنسيين ، إلى إيجاد رادع يعتمد على الغواصات . وإذا كانت الأساطيل الغربية كلها بحلول عام ١٩٦٥ تمتلك عدداً أقل من السفن والجنود مما كان لديها في عام ١٩٤٥ ، فإن قدراتها بالتأكيد كانت أكثر قوة .

غير أن الحافز الأكبر على استمرار الاتفاق على الأساطيل الغربية تلك ، كان يتمثل في عملية بناء الأسطول السوفيتي . ففي خلال الحرب العالمية الثانية نفسها ، لم تحقق البحرية الروسية الكثير على الرغم من سلاح غواصاتها الكبير ، كما أن معظم أفرادها كانوا يشتركون في المعارك البرية (أو يتلقون المساعدة من الجيش عند معابر الأنهار) . وبعد عام ١٩٤٥ ، سمح ستالين ببناء عدد أكبر من الغواصات على أساس التصميمات الألمانية المتفوقة ، ربما لاستخدامها في الدفاع عن الشواطئ الممتدة . إلا أنه كان يفضل أيضاً بناء أسطول أكبر حجماً يضم سفناً حربية وحاملات طائرات . وقد أوقف خروشوف على وجه السرعة هذا المشروع الطموح ، حيث لم يكن يرى فائدة في بناء سفن حربية ضخمة ، باهظة التكاليف في عصر الصواريخ النووية . وكانت وجهات نظره في ذلك متماثلة مع وجهات نظر العديد من السياسيين ومارشالات الجو في الغرب .

ولعل هذا الافتراض هو الأمثلة المتكررة لإستخدام القوة البحرية من جانب أكثر أعداء روسيا احتمالاً - مثل الهجوم البريطاني - الفرنسي ، إنطلاقاً من قواعد بحرية ، على السويس في عام ١٩٥٦ ، وإنزال القوات الأمريكية في لبنان في عام ١٩٥٨ (وبالتالي كبح جماح السوريين الذين يساندون الروس) ، وخصوصاً الحصار الوقائي الذي ضربه السفن الحربية الأمريكية حول كوبا في المواجهة الحامية التي عرفت باسم أزمة الصواريخ عام ١٩٦٢ . وكان الدرس الذي استخلصه الكرملين من تلك الاحداث أنه حتى يتوفر لروسيا كللك سلاح بحري قوى فإنها ستظل في وضع

سىء وخطير فى مجال توازن القوى العالمية - وهى نتيجة تعززت بتحريك البحرية الأمريكية السريع نحو بناء غواصات مزودة بصواريخ بولاريس فى مطلع الستينيات . وكانت النتيجة هى حدوث توسع كبير فى كافة أنواع سفن البحرية الروسية - مثل الطرادات والمدمرات ، والغواصات من كافة الأنواع ، وحاملات الطائرات - وتوسع كبير فى انتشارها فيما وراء البحار ، تحديداً للسيطرة البحرية من جانب الغرب فى البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الهندى ، مثلاً ، على نحو لم يحاوله ستالين على الإطلاق .

غير أن هذا الشكل من أشكال التحدى يمكن اعتباره تحدياً تقليدياً ، كما يتضح من خلال المقارنات المديدة التى كان يجريها المراقبون بين عملية الحشد التى قام بها الأدميرال جورشكوف وتلك التى قام بها تيريتز قبل ذلك بأربعين عاماً . وحتى إذا بدأ أن الاتحاد السوفيتى ملتزم « بسباق بحرى جديد » ، فسوف تمضى عشرات السنين قبل أن يتمكن من الوصول إلى مستوى قوات العمل المكونة من حاملات الطائرات الباهظة التكاليف التابعة للبحرية الأمريكية . وكان الجانب « الثورى » الحقيقى لسباق التسلح الذى بدأ بعد عام ١٩٤٥ يحدث فى مجال آخر ، هو مجال الأسلحة الذرية والصواريخ بعيدة المدى اللازمة لاطلاقها فبالرغم من الخسائر المروعة التى نجمت عن القاء القنابل الذرية فى هيروشيما وناجازاكي ، فقد كان لا يزال هناك الكثيرون ممن يرون فى الأسلحة الذرية « مجرد قنبلة أخرى » وليست حداً فاصلاً فى تاريخ القدرة البشرية على الدمار .

وزيادة على ذلك ، فإنه فى أعقاب فشل خطة باروخ عام ١٩٤٦ لتحويل عمليات تطوير القوة الذرية ، كان هناك تفكير مطمح بأن الولايات المتحدة تمتلك الاحتكار النووى وكذلك القاذفات الاستراتيجية التابعة للقيادة الجوية التى تعوض عن التفوق السوفيتى الكبير فى القوات البرية وتكون رادعاً له . وقد كانت الدول الأوروبية الغربية بصفة خاصة مطمئنة إلى أن أى غزو عسكري روسى سيواجهه بعمليات قصف جوى أمريكى (ويربطانى فيما بعد) بالأسلحة النووية .

ولقد غيرت الابتكارات التكنولوجية ، ومظاهر التقدم السوفيتى فيها بصفة خاصة ، من كل ذلك . فقد أدى التضخيم الروسى الناجح للقنبلة الذرية فى عام ١٩٤٩ (وذلك قبل الموعد الذى تكهنت به معظم التقديرات الغربية) إلى كسر الاحتكار الأمريكى . وكان مما يبعث على القلق كذلك بناء قاذفات روسية بعيدة المدى خصوصاً من طراز يسون ، التى لم يكن يفترض فى منتصف الخمسينيات أن لديها القدرة على الوصول إلى الولايات المتحدة فحسب ، بل كان يفترض أيضاً (بصورة خاطئة) وجودها بأعداد كبيرة إلى الحد الذى أدى إلى وجود « فجوة فى القاذفات » . وفى حين أن الجدل الناجم عن ذلك كان يشير إلى صعوبة الحصول على أدلة قوية حول القدرات الروسية وإلى ميل سلاح الجو الأمريكى إلى المبالغة فيها ، فقد كان لا بد أن تمضى بضعة سنوات أخرى قبل أن تنتهى مرحلة المنعة الأمريكية .

وكانت واشنطن قد وافقت فى عام ١٩٤٩ على إنتاج قنبلة جديدة « أكثر تفوقاً » (هى القنبلة الهيدروجينية) ذات قدرة تدميرية أكبر بشكل مذهل . وبدا أن ذلك سيتيح للولايات المتحدة مرة

أخرى ميزة حاسمة ، وشهد مطلع الخمسينيات حتى منتصفها ، من خلال خطاب فوستر دالاس التي تبث على الانزعاج والخطط الخاصة بسلح الطيران الأمريكى ، التزاماً بالردع الشامل لروسيا أو الصين فى حالة نشوب حرب جليدة . وفى حين أدى هذا المبدأ فى حد ذاته إلى خلق شعور بعدم الارتياح داخل حكومة ترومان وإيزنهاور- مما أدى إلى عملية حشد للقوات التقليدية والأسلحة النووية التكتيكية (أى الميدانية) كبدائل لخوض المعركة الفاصلة الكبرى- فقد جاءت الضربة الرئيسية لتلك الاستراتيجية من الجانب الروسى .

فى عام ١٩٥٣ ، أجرت روسيا تجاربها على قنبلتها الهيدروجينية بعد تسعة شهور فقط من إجراء الولايات المتحدة لتجاربها . وزيادة على ذلك ، كرست الحكومة السوفيتية موارد ضخمة لإستغلال التكنولوجيا الحرة الألمانية فى مجال الصواريخ . وفى عام ١٩٥٥ ، كان الاتحاد السوفيتى ينتج على نطاق واسع صواريخ باليستية متوسطة المدى (من طراز اس اس ٣) ، وفى عام ١٩٥٧ أطلق الاتحاد السوفيتى صاروخ باليسى عابر للقارات يبلغ مداه خمسة آلاف ميل مستخدماً نفس الصاروخ الذى أطلق « سيوتيك » ، وهو أول قمر صناعى أطلق من الأرض ليتخذ مداراً له فى الأجواء العليا فى شهر أكتوبر من نفس العام .

وعلى اثر الصدمة التى أصابت واشتعلت من جراء تلك الانجازات الروسية وما يتطوى عليه من احتمال تعرض المدن الأمريكية وقوات الغازات التابعة للولايات المتحدة لهجوم سوفيتى مفاجئ ، فقد خصصت الحكومة الأمريكية موارد ضخمة للإتفاق على مشاريع إنتاج صواريخ باليستية عابرة للقارات لسد ما أطلق عليه إسم « فجوة الصواريخ » . غير أن سباق التسلح النووى لم يكن قاصراً على مثل تلك الأنظمة . فاعتباراً من عام ١٩٦٠ ، كان كل جانب يقوم على وجه السرعة بتطوير قدرته على إطلاق صواريخ باليستية من الفواصات . وفى ذلك الوقت ، تم إنتاج مجموعة كاملة من الأسلحة النووية الميدانية والصواريخ قصيرة المدى . وقد اقترن كل ذلك بصراعات فكرية من قبل المخططين الاستراتيجيين والمحليين المدنيين فى « دوائر الفكر » حول كيفية مواجهة المراحل المختلفة للتصعيد ، فيما وصف وقتئذ باستراتيجية « الرد المرن » .

ومهما كان وضوح الحلول المقترحة ، فإن أياً منها لم يستطع الهروب من المشكلة الراهية المتمثلة فى أنه سيكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، ادخال الأسلحة النووية ضمن الأساليب التقليدية للقتال فى الحرب التقليدية (وسرعان ما تم ادراك أن الهجمات الميدانية بالقتال النووية يمكن أن تلحق ، مثلاً ، معظم ألمانيا) . كذلك فإنه إذا تم اللجوء إلى إطلاق القنابل الهيدروجينية ذات الطاقة التدميرية العالية على الأرضى الروسية والأمريكية ، فإن الخسائر والأضرار التى ستلحق بالجانبيين لن يكون لها مثل .

وقد ألقت واشنطن وموسكو اللتان وجدتا نفسيهما حبيستين لما أسماه تشرشل بتوازن الرعب المتبادل وغير قادرتين على التخلص من أسلحة الدمار الشامل الموجودة فى حوزتهما ، ألقت كل

منهما بمزيد من الموارد في تكنولوجيا الحرب النووية . وفي حين كانت كل من بريطانيا وفرنسا تسيران قدما نحو إنتاج قنابلها الذرية الخاصة وأنظمة إطلاقها في الخمسينيات ، فقد كان لايزال يبدو بكل المقاييس المصرية للطائرات والصواريخ والقنابل النووية ذاتها - أنه في هذا الميدان أيضا ليس هناك حساب سوى للقوتين العظميين .

وقد تمثل المتصر الرئيسي الأخير في هذه المنافسة في قيام كل من روسيا والغرب بانشاء تحالف عبر العالم ، والتنافس على ايجاد شركاء جدد - أو على الأقل منع دول العالم الثالث من الانضمام إلى الجانب الآخر . وفي السنوات الأولى ، كان ذلك في الغالب نشاطاً أمريكياً ، منطلقاً من وضعها المتميز عام ١٩٤٥ ، ومن حقيقة أنها كانت تمتلك بالفعل مواقع عسكرية وقواعد جوية عديدة خارج نطاق نصف الكرة الغربي ، ومن حقيقة هامة بنفس القدر ، تتمثل في أن العديد من الدول كانت تتطلع إلى واشنتون للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية في بعض الأحيان وعلى التقيض من ذلك ، كان الاتحاد السوفيتي في مسيس الحاجة إلى إعادة بناء نفسه ، وكان إهتمامه الخارجي ينصب في المقام الأول على تحقيق الاستقرار على حدوده الخاصة وفق شروط مواتية لموسكو ، ولم يمتلك أدوات القوة الاقتصادية أو العسكرية اللازمة للعمل في مناطق أخرى بعيدة . فبالرغم من المكاسب الإقليمية التي حققها الاتحاد السوفيتي في البلطيق وشمال فنلندا والشرق الأقصى ، فقد كان لا يزال نسبيا قوة عظمى محصورة .

وزيادة على ذلك ، فإنه يبدو واضحا الآن أن نظرة متالين للعالم الخارجي كانت تنسم إلى حد كبير بالحذر والشك - تجاه الغرب الذي كان يخشى من ألا يتحمل المكاسب الشيوعية الواضحة (مثل ما حدث في اليونان عام ١٩٤٧) ، وكذلك تجاه أولئك الزعماء الشيوعيين ، مثل تيتو وماو ، الذين لم يكونوا بشكل مؤكد « عملاء للسوفييت » . وقد كان لاقامة الكومينغورم في عام ١٩٤٧ وللدهاية القوية حول دعم الثوار في الخارج أصداء من الثلاثينيات (بل من الفترة الممتدة من ١٩١٨ إلى ١٩٢١) ، ولكن يبدو في الحقيقة أن موسكو كانت تتجنب التورط الخارجي في تلك الفترة .

غير أنه كان من رأى واشنتون ، كما ذكرنا من قبل ، أن هناك خطة رئيسية للسيطرة إشيوعية على العالم كانت تتكشف بالتدريج ، وأن ثمة حاجة « لاحتوائها » . وكانت الضمانات التي قدمت لليونان وتركيا في عام ١٩٤٧ أول يادرة لهذا التفسير في الاتجاه ، كما كانت اتفاقية حلف شمال الأطلسي المبرمة عام ١٩٤٩ هي المثل الأكبر على ذلك . وبانضمام أعضاء جدد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في الخمسينيات ، فإن ذلك كان يعني أن الولايات المتحدة قد تمهدت « بأن تدافع عن معظم أوروبا ، وحتى عن أجزاء من الشرق الأدنى - من سيبيريا إلى حائط برلين وما وراء ذلك إلى الحدود الآسيوية لتركيا » .

غير أن ذلك لم يكن سوى البداية للتوسع الأمريكي . فميثاق ريو والتريبات الخاصة مع كندا ، كانت تمنى أن الولايات المتحدة أصبحت مسؤولة عن الدفاع عن نصف الكرة الغربي بأكمله . وغلخت إتفاقية الأنزوس التزامات في جنوب غربي المحيط الهادئ . كما أدت المواجهات التي

حدثت شرق آسيا خلال مطلع الخمسينيات الى توقيع اتفاقيات ثنائية مختلفة تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها بمساعدة الدول الواقعة على طول «الحافة» - وهي اليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان وكذلك الفلبين . وفي عام ١٩٥٤ تم تدعيم هذا الاتجاه بإقامة منظمة حلف جنوب شرقي آسيا (سيان) والذي اشتركت فيه الولايات المتحدة ، وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا والفلبين وباكستان وتايلاند في الالتزام بالدعم المتبادل للتصدي للعدوان في تلك المنطقة الشاسعة .

وفي الشرق الأوسط ، كانت الولايات المتحدة هي الكفيل الرئيسي لتجميع إقليمي آخر هو حلف بغداد عام ١٩٥٥ (والذي عرف فيما بعد باسم منظمة الحلف المركزي أو الستو) حيث اشتركت بريطانيا ، وتركيا ، والعراق وإيران ، وباكستان في الوقوف ضد التخريب والعدوان . وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط ، قامت الولايات المتحدة أو كانت على وشك القيام بترتيبات خاصة مع إسرائيل . والمملكة العربية السعودية والأردن ، إما بسبب الروابط اليهودية - الأمريكية القوية أو نتيجة «لمبدأ إيزنهاور» عام ١٩٥٧ الذي قلعت الولايات المتحدة بمقتضاه المعونات للدول العربية . وفي مطلع عام ١٩٧٠ كتب أحد المراقبين يقول :

« إن للولايات المتحدة أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ جندي في ٣٠ دولة ، وهي عضو في أربعة أحلاف دفاعية إقليمية وشريك فعال في حلف خامس ، وتشترك في اتفاقيات دفاع متبادل مع ٤٢ دولة ، وهي عضو في ٥٣ منظمة دولية ، وتقدم معونات عسكرية أو اقتصادية إلى حوالي ١٠٠ دولة في جميع أنحاء العالم » .

وكانت تلك مجموعة من الالتزامات كان يمكن للويس الرابع عشر أو بالمرستون أن يشعر إزامها ببعض التوتر العصبي . غير أنه في عالم كان يبدو أنه ينكمش حجمة على وجه السرعة ويبدو فيه كل جانب مرتبط بالجانب الآخر ، فقد كان لتلك التعهدات التدريجية منطقتها . فإين كان يمكن لواشتغلون في ظل نظام ثنائي القطب أن تضع الحد الفاصل - خصوصا بعد الزعم بأن اعلانها من قبل بعدم أهمية كوريا كان بمثابة دعوة للهجوم الشيوعي الذي وقع عليها في العام التالي ؟ وقد ذكر دين راسك في مايو ١٩٦٥ أن « هذا الكوكب أصبح صغيرا للغاية ، وعلينا أن نهتم به كله - بكل أراضيه ومياهه وجوه والقضاء المحيط به » .

وإذا كانت قوة ونفوذ الاتحاد السوفيتي في العالم الخارجى أقل اتساعا إلى حد كبير ، فإن الأرواح التي أعقبت وفاة ستالين بالرغم من ذلك ، شهدت انتجازات تجدر الإشارة إليها . فمن الواضح أن خروشوف كان يريد أن يحظى الاتحاد السوفيتي بالاعجاب وأن يكون موضع حب وليس مصدر خوف . وكان يريد إعادة توجيه الموارد من الاستثمار العسكري إلى الاستثمار الزراعي والسلع الاستهلاكية . وكانت أفكار سياسته الخارجية العامة تعكس آماله في « إزابة جليد » الحرب الباردة . فبعد أن تغلب على مولوتوف ، قام بسحب القوات السوفيتية من النمسا ، وأعاد قاعدة بوركاالا البحرية إلى فنلندا ويورت آرثر إلى الصين ، وحسن من علاقاته مع يوغوسلافيا ، موضحا أن ثمة « طرقا مختلفة إلى الاشتراكية » (وهو موقف كان محبطا للكثيرين من زملائه في الرئاسة مثلما كان بالنسبة لماونسي تونج) .

وبالرغم من أن عام ١٩٥٥ شهد إقامة حلف وارسو رسمياً رداً على انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي ، فإن خروشوف كان راغباً في إقامة علاقات دبلوماسية مع بون . كما كان حرصاً على تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة على الرغم من أن سلوكه المتقلب وأزمة الثقة المزمعة التي كانت تفسر بها واشنطن كافة الإجراءات الروسية جعل من المستحيل التوصل إلى وفاق حقيقي في العلاقات الدولية . وفي نفس ذلك العام ، قام خروشوف بزيارة لكل من الهند ونيوزيلندا وأفغانستان . كما أن العالم الثالث منذ ذلك الحين بدأ يحظى باهتمام الإتحاد السوفيتي الجاد عندما بدأت أعداد متزايدة من الدول الأفريقية والآسيوية تحصل على استقلالها .

ولم يكن الكثير من ذلك تحولاً كاملاً أو سهلاً كما كان يود خروشوف شليد الحماس . ففي أبريل عام ١٩٥٦ ، تم حل الكومينفورم ، أداة السيطرة السوفيتية . ويشكل يدعو إلى الحرج ، كان يتعين بعد ذلك بشهرين قمع الإنتفاضة المجرية - وهي « طريق مختلف » بعيد عن الاشتراكية - بنفس التصميم السوفيتي . وتفاقت الخلافات مع الصين ، وكما سنذكر لاحقاً ، أدى ذلك إلى حدوث تصدع شديد في العالم الشيوعي . وتحطمت سياسة الوفاق على صخور حادثة الطائرة سي-٢ (١٩٦٠) ، وأزمة حائط برلين (١٩٦١) ثم المواجهة مع الولايات المتحدة حول الصواريخ السوفيتية في كوبا (١٩٦٢) غير أن أيًا من تلك الأحداث لم يستطع أن يجعل الاتحاد السوفيتي يتراجع عن اتجاهه في انسياسة العالمية . فمجرد إقامته لعلاقات دبلوماسية مع الدول النامية حديثة الاستقلال وإتصاله بممثلي تلك الدول بالأمم المتحدة جعل نمو الروابط السوفيتية مع العالم الخارجي أمراً حتمياً .

وبالإضافة إلى ذلك ، كان خروشوف ، الذي كانت لديه رغبة قوية في إثبات تفوق النظام السوفيتي على النظام الرأسمالي ، يتطلع للحصول على اصدقاء جدد في الخارج . وكان خلفاؤه الأكثر واقعية ، بعد عام ١٩٦٤ ، مهتمين بكسر الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حول الاتحاد السوفيتي ، وبكبح جماح النفوذ الصيني . وزيادة على ذلك ، كانت هناك دول عديدة في العالم الثالث تتطلع إلى الهرب مما أسمته « بالاستعمار الجديد » وإقامة اقتصاد مخطط وليس اقتصاداً حراً - وهو تفضيل كان يؤدي عادة إلى وقف المعونات الغربية . وقد انصهر كل ذلك ليمطي للسياسة الخارجية الروسية دفعة قوية نحو الخارج .

وقد بدأت هذه الدفعة بشكل حاسم للغاية في ديسمبر ١٩٥٣ من خلال التوقيع على إتفاقية تجارية مع الهند (تصادف توقيت توقيعها مع زيارة نائب الرئيس نيكسون لنيودلهي) وأعطى العرض الذي قدم في عام ١٩٥٥ لبناء مصنع بهيلاي للصلب ، ثم الكثير من المعونات العسكرية . ولما كان ذلك يمثل إرتباطاً بأهم دول العالم الثالث ، فقد كان في نفس الوقت بمثابة إزعاج للامريكيين والصينيين ، وعقاب لباكستان على انضمامها إلى عضوية حلف بغداد . وفي نفس الوقت تقريباً ، في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، بدأ الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا تقديمان العون إلى مصر ، وحلنا محل واشنطن في تمويل مشروع سد أسوان ، كما تدفقت القروض السوفيتية على العراق ، وأفغانستان ، واليمن الشمالي . وشجعت موسكو دولاً أخرى في إفريقيا كانت قد أعلنت عداها للاستعمار مثل غانا ومالي وغينيا .

وفي عام ١٩٦٠ ، حدث الإختراق الكبير في أمريكا اللاتينية ، عندما وقع الإتحاد السوفيتي أول إتفاقية تجارية له مع كوبا بزعامة كاسترو ، الذي أصبح منذ ذلك الحين في نزاع دائم مع الولايات المتحدة التي أزعجها ذلك . وقد حدد كل ذلك نمطاً لم يتغير مع سقوط خروشوف . وبعد أن شن الإتحاد السوفيتي حملة دعائية واسعة ضد الامبريالية ، عرض بطبيعة الحال (اتفاقيات صداقة) ، وقروضاً تجارية ، ومستشارين عسكريين وغير ذلك على أية دولة حصلت على استقلالها حديثاً . واستطاعت روسيا أيضاً أن تقيد في الشرق الأوسط من التأييد الأمريكي لإسرائيل (ومن هنا ، على سبيل المثال ، كانت زيادة المعونات التي قدمتها موسكو لسوريا والعراق وكذلك مصر في الستينيات) . كما استطاعت أن تحقق المجد والشهرة من خلال تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لفيتنام الشمالية . وحتى في أمريكا اللاتينية البعيدة ، استطاعت موسكو أن تعلن التزامها بحركات التحرير الوطنية . وفي هذا الصراع من أجل بسط النفوذ على العالم ، قطع الاتحاد السوفيتي شوطاً طويلاً ، بعيداً عن الأسلوب الحذر الذي كان يتبعه ستالين .

ولكن هل كان التنافس بين واشنطن وموسكو على كسب ود بقية دول العالم ، وهذا الصراع المتبادل بينهما من أجل بسط النفوذ من خلال اتفاقيات المعونات والقروض ومصادرات السلاح ، يعني أن عالماً ثنائي القطب قد بدأ بالفعل ، حيث يدور كل شيء هام في الشؤون الدولية في فلك المملكتين المتناحرتين ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ؟ لقد كانت تلك هي الكيفية التي نظم بها العالم بالفعل من وجهة نظر أمثال دالاس أو مولوتوف . غير أنه حتى مع التنافس الذي كان قائماً بين هاتين الكتلتين عبر الكرة الأرضية ، وفي مناطق غير معروفة لهما في عام ١٩٤١ ، فقد كانتا تواجهان اتجاهاً مختلفاً تماماً . ذلك أن العالم الثالث في ذلك الوقت كان قد بلغ مرحلة النضج ، ولم يكن العديد من أعضائه ، بعد أن تخلصوا من قيود الامبراطوريات الأوروبية التقليدية ، في حالة تسمح لهم بأن يصبحوا مجرد تابع لقوة عظمى بعيدة ، حتى وإن كان بمقدور الأخير تقديم العون الاقتصادي والعسكري المقيدين لهم .

لقد كان ما يحدث ، في حقيقة الأمر ، هو أن إتجاهها رئيسياً في سياسات القرن العشرين ، هو ظهور الثوتين العظيمين ، قد بدأ يتفاعل مع اتجاه جديد آخر - هو التجزئة السياسية للعالم . ففي مناخ الداروينية الاجتماعية والاستعمار الذي كان سائداً في حوالى عام ١٩٠٠ ، كان من السهل التفكير في أن كل القوة كانت تتركز في عدد أقل من عواصم العالم . غير أن نفس الفطرسه والطموح اللذين اتسم بهما الاستعمار الغربي إقترنت بهما أسباب دمارة . فالمغالاة في المشاعر القومية لدى سبيل روسي أو دعاة وحلة السلاف القومية أو الزعة العسكرية النمساوية - المجرية ، أدت إلى ردود فعل بين البوير والبولنديين والصربيين والفنلنديين . وتوسعت بقوة ، أفكار حق تقرير المصير الوطني ، التي روجت لتبرير توحيد ألمانيا وإيطاليا ، أو قرار الحلفاء عام ١٩١٤ بمساعدة بلجيكا والتسرب بلا هوادة نحو الشرق والجنوب إلى مصر والهند والهند الصينية . ونظراً لأن الامبراطوريات البريطانية والفرنسية والإيطالية واليابانية قد انتصرت على القوى المركزية في عام ١٩١٨ وحالت دون تحقيق أفكار ويكون بشأن إقامة نظم عالمي جديد في عام ١٩١٩ ، فقد وجدت

تلك الحركات القومية ، التشجيع على أساس انتفاي فقط . حيث كان من المستحب منح حق تقرير المصير لشعوب أوروبا الشرقية لأنها أوروبية ، ومن ثم تعتبر « متحضرة » ، ولكنه لم يكن من المستحب مد نطاق تلك المبادئ لتشمل الشرق الأوسط أو أفريقيا أو آسيا ، حيث كانت القوة الاستعمارية توسع من نطاق حدودها وتقوم بقمع حركات الاستقلال فيها .

وقد إجتمع تمزق تلك الامبراطوريات في الشرق الأقصى بعد عام ١٩٤١ ، وتعبئة الاقتصاد ، وتجديد الأيدي العاملة للدول الأخرى التابعة مع تقدم سير الحرب والتأثيرات الأيديولوجية لميثاق الأطلسي ، وانهيار أوروبا ، إجتمع كل ذلك لإطلاق قوى التغيير فيما أطلق عليه في الخمسينيات إسم « العالم الثالث » .

غير أن وصف ذلك العالم بـ « الثالث » كان سبب إصراره على تميزه عن الكتلتين اللتين يسيطر عليهما الأمريكيون والروس . ولم يكن ذلك يعني أن الدول التي إجتمعت في مؤتمر باندونج التأسيسي في إبريل عام ١٩٥٥ كانت متحررة من كافة الروابط والالتزامات تجاه القوتين العظميين - فقد كانت تركيا والصين واليابان والفلبين ، على سبيل المثال ، ضمن تلك الدول التي اشتركت في المؤتمر ، ولم يكن اصطلاح غير المنحازة « مناسباً لها » .

ومن ناحية أخرى ، كانت تلك الدول جميعاً تصر على القيام بمزيد من عمليات تصفية الاستثمار ، وعلى أن تركز الأمم المتحدة على قضايا أخرى غير قضايا توترات الحرب الباردة ، وعلى إتخاذ الإجراءات الضرورية لتغيير عالم كان لا يزال البقي يسيطرون عليه اقتصادياً . وعندما جاءت المرحلة الهامة الثانية من تصفية الاستعمار في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات ، أمكن انضمام أعضاء جدد إلى الأعضاء الأصليين لحركة العالم الثالث بعد أن عانت على مدى عشرات (أو مئات) السنين من الحكم الأجنبي وأصبحت تواجه الحقيقة المرة المتمثل في مجموعة من المشاكل الاقتصادية التي نجمت عن الاستقلال .

بالنظر إلى التزايد الكبير في أعداد تلك الدول ، فقد استطاعت حيث أن تبدأ في السيطرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي هيئة كانت تضم في الأصل خمسين دولة (أغليتها دولا أوروبية وأخرى أمريكية لاتينية) وتحولت بشكل مطرد إلى هيئة تضم أكثر من مائة دولة من بينها عدد كبير من الأعضاء الأفرو- آسيويين الجدد . غير أن ذلك لم يحد من أعمال الدول الأكبر التي تعتبر أعضاء دائمة في مجلس الأمن والتي تمتلك حق الفيتو- وهي شروط أمر عليها ستالين الحذر . غير أن ذلك لم يكن يعني أنه إذا رغبت أي من الدولتين العظميين اللجوء إلى « الرأي العالمي » (مثلما فعلت الولايات المتحدة في إقناعها للأمم المتحدة كي تقدم يد العون إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٠) ، كان عليها أن تحصل على موافقة هيئة لا يشارك أعضاؤها إتمتعوا وانشطون وموسكو .

ونظراً لأن الخمسينيات والستينيات كانت تسيطر عليها بصفة رئيسية قضايا الاستعمار والدعوات المتزايدة لإنهاء « التخلف » ، وهي قضايا تبنها الروس بحلق وبراعة ، فإن الرأي العام في العالم

الثالث كان يتسم بطابع معاد للغرب بشكل واضح ، من أزمة السويس عام ١٩٥٦ إلى القضايا الأخرى التي أثّرت بعد مثل فيتنام وحروب الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا . وحتى في مؤتمرات القمة الرسمية لدول عدم الانحياز ، كان التركيز يشكل متزايد على تصفية الاستعمار ، وكانت المواقع الجغرافية لتلك الاجتماعات (بلجراد في عام ١٩٦١ ، والقاهرة في عام ١٩٦٤ ولوزاكا في عام ١٩٧٠) ترمز لهذا التحول عن القضايا الأوروبية . ولم يعد جدول أعمال السياسات الدولية تنفرد به تلك الدول التي تملك القوة العسكرية والاقتصادية الأعظم .

وقد كان أبرز دلة عدم الانحياز - تيتو وعبد الناصر ونهرو - بمثابة رموز لهذا التحول . وكان مما يلفت النظر ، إختلاف يوغوسلافيا مع ستالين (وكانت قد طردت من عضوية الكومينفورم منذ عام ١٩٤٨) ومع ذلك احتفظت باستقلالها دون قيام الروس بغزوها . وقد ظلت تلك السياسة قائمة بشكل راسخ بعد وفاة ستالين ، إذ لم يكن عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز في بلجراد من قبيل العيب . وكان عبدالناصر قد سطع نجم شهرته في جميع أنحاء العالم العربي بعد صدامه مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عام ١٩٥٦ وكان شديد الإنتقاد للإمبريالية الغربية ، وقبل عن طوعية العون السوفيتي ، إلا أنه لم يكن عميلا لموسكو - فقد « عامل الشيوعيين المصريين معاملة سيئة ، وغلال الفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦١ شنت حملة إذاعية وصحفية نشطة معادية للسوفييت » . إذ لم تكن القومية العربية ، وخصوصا الأصولية الإسلامية ، شريكتين طبيعتين للمادة الملحمة ، حتى وإن حاول المثقفون الماركسيون المحليون المزج بينهما .

أما بالنسبة للهند ، التي طالما ظلت الزعيم الرمزي لدول عدم الانحياز « المعتدلة » ، فإن المعونات الاقتصادية والعسكرية المتكررة التي قدمها الاتحاد السوفيتي لها والتي بلغت مستويات أعلى جديدة في أعقاب الاشتباكات بين الصين والهند وبين الباكستان والهند ، لم تمنع نهرو من أن يتتخذ التصرفات الروسية في أماكن أخرى وأن يعرب عن تشككه الشديد في الحزب الشيوعي الهندي . وكانت إدانته للسياسة البريطانية في أزمة السويس مبعثها كراهية لكل أنواع التدخل من جانب الدول الكبرى في شئون الدول الأخرى .

وقد كانت نفس الحقيقة في أن العديد من الدول الجديدة بدأت في دخول المجتمع الدولي في تلك السنوات ، إلى جانب تطلع روسيا إلى إبعاد تلك الدول عن الغرب دون أن تكون لديها نفسها دراية كافية بالظروف المحلية ، إنما تعنى أيضا أن « مكاسبها » الدبلوماسية كانت تقتزن كثيرا بالخصائر . وكان أكبر مثال على ذلك الصين نفسها ، وهوما سوف نناقشه فيما بعد ، غير أنه كانت هناك أمثلة عديدة أخرى . فقد أتاح تغيير نظام الحكم في العراق فرصة أن تصبح روسيا صديقة لتلك الدولة العربية وأن تملأها بالقروض ؛ وبعد ذلك بأربع سنوات ، أدى وقوع إنقلاب بعثي إلى حدوث عمليات قمع دموية للحزب الشيوعي هناك . كما أن إستمرار العون الروس للهند كان يثير بالضرورة غضب باكستان ، ولم تكن هناك وسيلة لإرضاء أحدهما دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان الأخرى .

وفى بووما ، إنهارت بداية وأعدة ميكرة عندما فرضت تلك الدولة الحظر على جميع الأجانب . وفى اندونيسيا ، كانت الأمور أسوأ ، فبعد أن تلقت كميات ضخمة من المعونات الروسية والأوروبية الشرقية ، تحولت حكومة سوكارنو من موسكو إلى يكين فى عام ١٩٦٣ . وبعد ذلك بعامين ، قضى الجيش الاندونيسى على الحزب الشيوعى بضراوة بالغة . وفى غينيا ، طرد سيكوتورى السفير الروسى فى عام ١٩٦١ لتورطه فى اضراب محلى ، وخلال أزمة الصواريخ الكوبية رفض السماح للطائرات السوفيتية بأن تزود بالوقود من المطار الذى قام الروس بتوسيعه فى كوناكرى . كما أن تأييد روسيا للومومبا فى أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ قضى على مستقبله ، وقام خليفته مويوتو باغلاق السفارة السوفيتية . وجاء أكبر الأمثلة على هذا النوع من التكتلات - والذى كان بمثابة صفقة كبيرة للنفوذ السوفيتى - فى عام ١٩٧٢ عندما أصدر السادات أمره بطرد نحو ٢١٠٠٠ مستشار روسى من مصر .

وهكذا ، كانت العلاقة بين العالم الثالث و العالمين الأولين « علاقة معقدة ومتغيرة دائما . فقد كانت هناك ، بالتأكيد ، دول نصر على موالاتها لروسيا (كوبا ، وأنجولا) ودول أخرى موالية بشدة لأمريكا (تايوان ، وإسرائيل) لكونها أساسا تشعر بتهديد جيرانها لها . وكانت هناك بعض الدول التى تسعى حقيقة لأن تكون غير منحازة ، لتحلوا بذلك حلوتين . كما كانت هناك دول أخرى ، فى الوقت الذى تميل فيه إلى إحدى الكتلتين بسبب ما قدمت لها من معونة ، تقاوم بشدة التبعة المفروطة ، وأخيراً ، كانت هناك الثورات ، والحروب الأهلية ، وتغيرات نظم الحكم ، والاشتباكات الحدودية الكثيرة داخل العالم الثالث والتى كانت تفاجئ كلا من موسكو وواشنطن . وكانت النزاعات المحلية فى قبرص ، وفى أوجادين ، وعلى طول الحدود الهندية - الباكستانية ، وفى كمبوديا (كمبوديا) تسبب الحرج للقوتين العظميين ، حيث كان كل طرف من الأطراف المتصارعة يندش مساعدتهما .

وكان يتعين على كل من روسيا والولايات المتحدة ، شأن الدول الكبرى الأخرى قبلهما ، أن تنصديا للحقيقة الصعبة بأن المجتمعات والثقافات الأخرى لن تقبل بطريقة تلقائية رسالتهم ذات المللول العالمى .

إنشقاق العالم ثنائي القطب

مع انتقال الستينات إلى السبعينات ، ظلت هناك بالرغم من ذلك أسباب وجيهة لاستمرار ظهور العلاقات بين واشنطن وموسكو بصورة بالغة الأهمية في الشؤون الدولية . فمن الناحية العسكرية ، اقترب الاتحاد السوفيتي بدرجة أكبر من الولايات المتحدة ، غير أن كليهما كانا لا يزالان يتسميان لفئة مختلفة عن أية دولة أخرى . ففي عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، كانت الولايات المتحدة تنفق ٨٥ بليون دولار ، وكان الاتحاد السوفيتي يتفق ١٠٩ بلايين دولار على الدفاع ، تمثل ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما كانت تنفقه الصين (٢٦ بليون دولار) وما بين ثمانية إلى عشرة أضعاف ما كانت تنفقه الدول الأوروبية الكبرى (المملكة المتحدة ٩٧ بليون دولار ، وفرنسا ٩٩ بليون دولار ، وألمانيا الغربية ١٣٧ بليون دولار) . وكان حجم القوات المسلحة الأمريكية والروسية التي كان يقدر عدد أفرادها بأكثر من ٢ مليون وثلاثة ملايين جندي على التوالي ، أكبر كثيرا من حجم القوات المسلحة للدول الأوروبية وأفضل تجهيزا من القوات الصينية التي كان يقدر عدد أفرادها بثلاثة ملايين جندي .

وكان لدى القوتين العظميين أكثر من ٥٠٠٠ طائرة حربية ، تمثل أكثر من عشرة أضعاف ما كان لدى القوة الكبرى السابقة . وكان إجمالي حمولة السفن الحربية التابعة لهما - الولايات المتحدة ٢٨ مليون طن ، والاتحاد السوفيتي ٢١ مليون طن في عام ١٩٧٤ - يفوق حمولة سفن بريطانيا (٣٧٠٠٠٠ طن) ، وفرنسا (١٦٠٠٠٠ طن) ، واليابان (١٨٠٠٠٠ طن) ، والصين (١٥٠٠٠٠ طن) . غير أن التفاتت الأكبر كان في عدد أسلحة الإطلاق النووي ، كما يتضح من الجدول رقم ٢٨ .

وقد أصبحت كل من القوتين العظميين قادرة على محو القوة العظمى الأخرى (وأية دول أخرى جانبها) - وهي حالة أطلق عليها بسرعة اصطلاح (إم آيه دي) أو الدمار المؤكد المتبادل - بحيث بدأت في إتخاذ الترتيبات اللازمة للسيطرة على سباق التسلح النووي بطرق مختلفة . فقد تم بؤذمة الصواريخ الكوبية ، إقامة خط ساحن يتح لكل جانب أن يتصل بالجانب الآخر في حالة حديث

الجدول رقم ٣٨
(وسائل الإطلاق النووي للدول الكبرى)
عام ١٩٧٤

الصين	فرنسا	بريطانيا	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	
—	—	—	١٥٧٥	١٠٥٤	صواريخ باليستية عابرة للقارات
—	—	—	٦٠٠	—	صواريخ باليستية متوسطة المدى
—	٤٨	٦٤	٧٢٠	٦٥٦	صواريخ باليستية تطلق من الغوص
—	—	—	١٤٠	٤٣٧	قاذفات طويلة المدى
١٠٠	٥٢	٥٠	٨٠٠	٦٦	قاذفات متوسطة المدى

ظرف خطير آخر . كما تم في عام ١٩٦٣ توقيع إتفاقية حظر التجارب النووية ، التي وقعت عليها أيضا المملكة المتحدة والتي تحظر إجراء تجارب نووية في الجو وتحت سطح الماء وفي الفضاء الخارجي . كذلك وقعت في عام ١٩٧٢ إتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) التي وضعت قيوداً على عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي قد يمتلكها كل جانب وأوقفت بناء الروس لنظام صواريخ باليستية مضادة للصواريخ . وتم تمديد تلك الاتفاقية في فلاديفوستوك في عام ١٩٧٥ . وفي أواخر السبعينيات أجريت مفاوضات من أجل التوصل إلى إتفاقية سولت ٢ (التي وقعت في يونيو ١٩٧٩ ، ولكن لم يتم التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي) .

غير أن تلك الاجراءات المختلفة للاتفاق ، وكذلك الدوافع الاقتصادية والسياسية المحلية الخاصة بالسياسة الخارجية والتي دفعت كل جانب لاتخاذها لم توقف سباق التسلح ، حيث كان المحظر أو الحد من أحد أنظمة التسلح يؤدي إلى مجرد تحويل الموارد إلى مجال آخر . فممنذ أواخر الخمسينيات ، ظل الاتحاد السوفيتي يزداد باستمرار ويشكل مطرد من اعتماده للقوات المسلحة . وفي الوقت الذي تأثر فيه نمط اتفاق الدفاع الأمريكي بحربها الباهظة في فيتنام ورد الفعل العام بعد ذلك ضد تلك المغامرة ، فإن الاتجاه على المدى الطويل كان يسير أيضا نحو توفير اعتمادات إجمالية أعلى دائما . ففي كل بضع سنوات ، كانت تضاف أنظمة أسلحة أحدث . حيث تم تركيب رؤوس حربية متعددة للصواريخ التي يملكها كل جانب ، ودعمت الغواصات المزودة بالصواريخ من القدرة البحرية لكل جانب . كما أن الخوف من الخطر النووي الكامن في استخدام الصواريخ الاستراتيجية (الأمر الذي أثار المخاوف الأوروبية من عدم قيام الولايات المتحدة بالرد على أي هجوم سوفيتي تجاه الغرب باطلاق صواريخ أمريكية طويلة المدى ، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى

توجيه ضربات ذرية إلى المدن الأمريكية) أدى إلى ظهور أنماط جديدة من الأسلحة النووية متوسطة المدى أو « الميدانية » مثل الصاروخ بيرشينج ٢ والصاروخ كروز لمواجهة الصاروخ الروسى إس إس ٢٠ . وكانت المناقشات الخاصة بسباق التسلح والحد منه وجهين متقابلين لعملة واحدة ، إلا أن كلا منهما جعل واشنطن وموسكو فى قلب الأحداث .

كذلك بدأ التنافس بينهما فى المجالات الأخرى جوهريا . وكما سبق أن ذكرنا ، كان أحد الملامح البارزة بدرجة أكبر للحشد العسكرى السوفيتى منذ عام ١٩٦٠ يتمثل فى التوسع الهائل فى أسطول البحرى - من الناحية المادية - بقيامه ببناء مدمرات وطرادات بالغة القوة ومزودة بالصواريخ ، ثم حاملات طائرات هليكوبتر متوسطة الحجم ، وبعد ذلك حاملات للطائرات ، ومن الناحية الجغرافية ، ببدء البحرية السوفيتية إرسال المزيد من السفن إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى مناطق أخرى بعيدة ، إلى المحيط الهندى وغرب أفريقيا والهند الصينية وكوبا حيث أصبح بمقدورها استخدام عدد متزايد من القواعد . وقد عكس هذا التطور الأخير توسعا له دلالة البالغة فى مجالات المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا فى العالم الثالث ، خصوصا بعد النجاح الذى أحرزته موسكو باختراقها لمناطق كان النفوذ الإجنى فيها حكرا على الغرب .

وكان استمرار التوتر فى الشرق الأوسط ، وخصوصا حربى عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل (حيث كانت امدادات الولايات المتحدة لإسرائيل من السلاح حاسمة) ، يعنى أن دولا عربية مختلفة - سوريا ، وليبيا ، والعراق - سوف تظل تتطلع إلى موسكو للحصول على مساعدتها . كما قدم النظام الماركسيان فى اليمن الجنوبية والصومال تسهيلات بحرية للأسطول الروسى مما هيا له تواجداً بحرياً جديداً فى البحر الأحمر . ولكن ، كالمعتاد ، كانت هذه الاختراقات مصحوبة بالانتكاسات : تفضيل موسكو الواضح لاثيوبيا أدى إلى طرد المستشارين السوفيت وكذلك السفن السوفيتية من الصومال فى عام ١٩٧٧ ، وذلك بعد بضع سنوات من حدوث نفس الشيء فى مصر . وواجه التقدم الروسى فى هذه المنطقة تزايداً فى الوجود الأمريكى فى عمان ودييجو جارسيا ، والقواعد البحرية فى كينيا والصومال ، وشحنات الأسلحة لمصر والمملكة العربية السعودية وباكستان .

غير أنه فى الجنوب ، كانت المساعدات العسكرية السوفيتية - الكورية لقوات جيش التحرير الشعبى فى أنجولا ، والمحاولات المتكررة للنظام الليبى بركاسة القذافى ، وبمساعدة السوفيت لتصدير الثورة إلى مناطق أخرى ، ووجود حكومات ماركسية فى اثيوبيا وموزمبيق وزينيا والكونغو ودول غرب إفريقيا أخرى ، توحى بأن موسكو كانت بصدد الفوز فى الصراع من أجل بسط النفوذ على العالم . وكان تحرك الاتحاد السوفيتى العسكرى داخل أفغانستان عام ١٩٧٩ - وهو أول توسع من هذا القبيل (خارج أوروبا الشرقية) منذ نشوب الحرب العالمية الثانية - وتشجيع كوبا للأنظمة اليسارية فى نيكاراغوا وجنينا ، يدعم ذلك الانطباع بأن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لا تعرف حلولا ، ويدفع إلى اتخاذ إجراءات مضادة إضافية وزيادات فى الاتفاق على الدفاع من جانب واشنطن . ومع حلول عام ١٩٨٠ ، وقيام ادارة أمريكية جمهورية جديدة ،

بالتنديد بالاتحاد السوفيتي باعتباره يمثل « إمبراطورية الشر » وأن الرد الوحيد عليه انما يكون بحشد قوات دفاعية ضخمة وإنتهاج سياسات متشددة ، فقد كان يبدو أنه لم يتغير الكثير منذ عهد جون فومستر دالاس .

غير أنه مع كل هذا التركيز على العلاقة الأمريكية - الروسية وتقلباتها العديدة خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ، كانت هناك اتجاهات أخرى تعمل على جعل نظام القوة الدولية أقل ثنائية مما كان يبدو في الفترة السابقة . ولم يكن ظهور العالم الثالث وحده هو السبب في تعقيد الأمور ، بل إن انشقاقات كبيرة حدثت فيما كانت تبدو من قبل كتلتين كبيرتين تسيطر موسكو وواشنطن على كل منهما . وكان أكبر تلك الانشقاقات حسما ، بما تركه من أصداء يصعب قياسها تماما حتى في الوقت الحاضر ، هو الانشقاق بين الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . فقد كان يبدو واضحا عند إسترجاع الاحداث وتأملها أن دعاوى الماركسية « العلمية » و « العالمية » سوف تصطم على صخور الظروف الداخلية والقرى الثقافية المحلية والمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية - وبغلا عن ذلك ، كان يتعين على لينين نفسه أن ينحرف كثيرا عن المبدأ الأصلي للمادية الجدلية حتى تحقق ثورة ١٩١٧ .

وكان بعض المراقبين الإيجاب للحركة الشيوعية بقيادة ماو في الثلاثينيات والأربعينيات يدركون أنه لم يكن يميل إلى الإلتزام التام بموقف ستالين المتمزمت تجاه الأهمية النسبية للعمال والفلاحين . كما كانوا يدركون أيضا أن موسكو بدورها لم تكن صادقة تماما في دعمها للحزب الشيوعي الصيني ، وحاولت في عام ١٩٤٦ و عام ١٩٤٨ أن تفقده توازنه أمام الوطنيين من أنصار شيانج كاي شيك . وكان ذلك ، في رأى الاتحاد السوفيتي ، من شأنه تجنب قيام « نظام شيوعي جديد قوى دون مساعدة الجيش الأحمر في دولة يبلغ عدد سكانها ثلاثة أمثال سكان روسيا تقريبا (والتي) سوف تصبح حتما قطبا منافسا داخل الحركة الشيوعية الدولية » .

وبالرغم من ذلك ، فإن مجرد حجم هذا الانشقاق قد فاجأ معظم المراقبين ، وضاعت فرصته لسنوات عديدة من الولايات المتحدة التي كانت تخشى من وجود مؤامرة شيوعية على مستوى العالم . ومن المعترف به أن الحرب الكورية والمناورات التي أعقبتها بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان قد شدد الانتباه عليها عن حالة الفتور في محور موسكو - بكين الذي كانت فيه المعونة الضئيلة نسبيا التي كان يقدمها ستالين للصين هي الثمن المقابل لتأكيد إستيزازات روسيا في منغوليا ومنشوريا . وبالرغم من أن ماو استطاع أن يعدل الميزان في المفاوضات التي أجراها مع الروس عام ١٩٥٤ ، فإن عدائه للولايات المتحدة بسبب جزيرتي كيموي وماتسو وتمسكه الشديد (على الأقل في ذلك الوقت) بإيمانه بحتمية الصدام مع الرأسمالية ، جعله يشك بقوة في سياسات الوفاق المبكرة التي إنتهجها خروشوف .

غير أنه من وجهة نظر موسكو ، كان يبدو من الغباء في أواخر الخمسينيات إثارة غضب الأمريكيين بدون داع ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بغوق نووى واضح . كما كان تأييد الصين في

نزاع الحدود بينها وبين الهند عام ١٩٥٩ ، والذي كان امراً بالغ الأهمية لسياسة روسيا تجاه العالم الثالث ، يمكن أن يكون بمثابة نكسة دبلوماسية . وكان من غير الحكمة ، بالنظر إلى اتجاه الصينيين نحو العمل المستقل ، مساعدة برنامجهم النووي دون فرض قيود عليه . وكان ماو يعتبر كل تلك الأمور بمثابة سلسلة من الخيانات . وفي عام ١٩٥٩ ، ألغى خروشوف الاتفاقية اللرية مع بكين وقدم للهند قروضا أكبر كثيرا من تلك القروض التي قدمها للصين . وفي العام التالي ، أصبح « الإنشقاق » واضحا للجميع في إجتماع الأحزاب الشيوعية العالمية الذي عقد في موسكو .

وفي ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، صارت الأمور أسوأ كثيرا : فقد ندد ماو بالروس لاستسلامهم في مسألة كوبا ، ثم لتوقيعهم معاهدة للحظر الجزئي للتجارب النووية مع الولايات المتحدة وبريطانيا . وكان الروس وقتئذ قد قطعوا كل المعونة التي كانوا يقدمونها للصين وتخليفتها ألمانيا ، وزادوا من مصادمتهم للهند .

ووقعت أول اشتباكات حدودية بين الصين والاتحاد السوفيتي (بالرغم من انها لم تكن بحدسية خطيرة تلك التي وقعت عام ١٩٦٩) . والا هم من ذلك ، كانت الانباء التي تردت عن قتل الصينيين عام ١٩٦٤ بتجسير أول قبيلة ذرية صينية وعكوفهم على تطوير انظمة اطلاقها كانت انباء ذات مغزى .

وقد كان هذا الانقسام ، من الناحية الاستراتيجية ، هو أهم حدث وقع منذ عام ١٩٤٥ . ففي سبتمبر عام ١٩٦٤ ، صدم قراء صحيفة البرافدا لدى قراءتهم لتقرير مفاده أن ماو لا يطالب فقط باستعادة المناطق الآسيوية التي استولت عليها روسيا من الامبراطورية الصينية في القرن التاسع عشر ، بل انه يستنكر أيضا قيام الاتحاد السوفيتي بضم جزر الكوريل وأجزاء من بولندا وشرق بروسيا وجزء من رومانيا اليه . وكان ماو يرى ضرورة تخفيض حجم روسيا ، بناء على مطالب الصين ، بـ ١٥ مليون كيلو متر مربع . ومن الصعب تحديد المدى الذي ذهب اليه الزعيم الصيني العنيد من خلال تصريحاته البلاغية ، الا أنه ما من شك في أن كل ذلك - بالإضافة الى اشتباكات الحدود وتطوير الأسلحة الذرية الصينية - كان يمث قلق بالغ للكرملين .

ومن المرجح ، في الحقيقة ، أن بعض عمليات حشد القوات المسلحة الروسية في الستينات على الأقل ، كان مرجعه هذا الخطر الجديد المتوقع من ناحية الشرق ، إلى جانب الحاجة إلى الرد على ما قامت به إدارة كينيدي من زيادات في مجال الدفاع . « فقد زاد عدد الفرق السوفيتية المنتشرة على طول الحدود الصينية من خمس عشرة فرقة في عام ١٩٦٧ إلى احدى وعشرين فرقة في عام ١٩٦٩ ، وثلاثين فرقة في عام ١٩٧٠ » . وكان سبب تلك الطفرة الأخيرة ، الاشتباك الخطير الذي وقع في جزيرة (امانسكي) (أوشينيلو) في مارس عام ١٩٦٩ . « وفي عام ١٩٧٢ ، كانت هناك أربع وأربعون فرقة سوفيتية تتولى الحراسة على طول الحدود مع الصين التي تقدر بـ ٤٥٠٠ ميل (بالمقارنة بإحدى وثلاثين فرقة في أوروبا الشرقية) ، في حين تم نشر ربع القوة الجوية السوفيتية من الغرب إلى الشرق . ومع امتلاك الصين وقتئذ للقبلة الهيدروجينية ، كانت هناك تلميحات بأن

موسكو تفكر في توجيه ضربة إجهادية للمنشأة النووية في لوب نور- مما حدا بالولايات المتحدة إلى أن تضع خططها الطارئة ، حيث كانت تشعر بأنه ليس بوسعها أن تسمح لروسيا بأن تقضى على الصين . فقد كانت واشنطن قد قطعت شوطاً بعيداً عن تفكيرها عام ١٩٦٤ في الانقسام إلى الاتحاد السوفيتي للقيام « بعمل عسكري وقائي » لوقف تقدم الصين كدولة نووية .

ولم يكن ذلك يعنى ظهور الصين في عهد ماو كدولة عظمى ثالثة مكتملة البنيان . فمن الناحية الاقتصادية ، كانت الصين تعاني من مشاكل اقتصادية ، تفاقمت إثر القرار الذى اتخذته زعيمها بالشروع في « الثورة الثقافية » بكل الثغرات والشكوك التي صاحبها . وفي الوقت الذي كانت تفانح فيه بإمتلاكها لأكبر جيش في العالم ، فإن ميليشياتها الشعبية لم تكن تضاهي حتى فرق الدواجل البخارية السوفيتية المسلحة بالبنادق . وكانت البحرية الصينية شيئاً لا يذكر بالمقارنة بالأسطول الروسي الأخذ في التوسع . وكان سلاح طيرانها ، على الرغم من كبر حجمه ، يتكون أساساً من طائرات قديمة . وكان نظام إطلاق الأسلحة النووية لديها لا يزال في مهده .

وبالرغم من ذلك ، فإنه مالم يكن الاتحاد السوفيتي مستعداً للمخاطرة بإثارة غضب الأمريكيين واستياء الرأي العالمى بشأن هجوم نووي واسع النطاق على الصين ، لأن أى قتال على مستوى أقل كان يمكن أن يؤدي على وجه السرعة إلى حدوث خسائر جسيمة - كان الصينيون فيما يبدو مستعدين لقبولها ، ولكن الساسة الروس في عهد بريجنيف كانوا أقل تقبلاً لها . ومن ثم ، لم يكن مستغرباً أنه مع سوء العلاقات بين روسيا والصين ، كان ينبغي على موسكو أن تظهر اهتمامها بإجراء محادثات للمحد من الأسلحة النووية مع الغرب ، وأن تسرع الخطى نحو تحسين علاقاتها مع دول مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية التي كانت تبدو في عهد « هيلي برانت » أكثر إستعداداً لدعم سياسة الوفاق عما كانت في عهد أديناور .

وعلى المسرح السياسى والدبلوماسى ، كان الانقسام الصينى- السوفيتي أكثر حرجاً للكرملين . فبالرغم من أن خروشوف نفسه كان مستعداً لقبول « طرق مختلفة للاشتراكية » (شريطة ألا تكون تلك الطرق منحرفة إلى حد كبير دائماً) ، فقد كان شيئاً آخر تماماً بالنسبة للاتحاد السوفيتي أن يتهم صراحة بأنه تخطى عن مبادئ الماركسية الحقيقية ، وأن تشجع الدول التابعة له وعملائه على التخلص من « التير » الروسى ، وأن تتعقد جهوده الدبلوماسية في العالم الثالث من جراء المعونة والدعاية المنافسة من قبل بكين - خاصة وأن الشيوعية التي تعتمد على الفلاحين والتي رفع لواءها ماو كانت تبدو في الغالب أكثر ملاءمة من تركيز الروس على البروليتاريا الصناعية . ولم يكن ذلك يعنى أن الامبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية كانت معرضة لأى خطر حقيقى من أن تحذر حذو الصين - حيث لم يفعل ذلك سوى النظام الغربى في اليابان . غير أن تنفيذ بكين بموسكو بسبب قمعها للإصلاحات التحررية في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، ظل أمراً يسبب الحرج لموسكو ، كما حدث مرة أخرى بسبب الأعمال التي قامت بها ضد أفغانستان في عام ١٩٧٩ .

وفضلاً عن ذلك ، كانت الصين ، داخل نطاق العالم الثالث ، في وضع أفضل إلى حد ما لمرقلة النفوذ الروسى . فقد كانت تنافس روسيا بشدة في اليمن الشمالية ، ونفذت الجزء الأكبر من

مشروع مد خط السكك الحديدية في تترانيا ، وكانت تستعد موسكو لعجزها من تقديم العون الكافى للفيت منه والفيتكونج في تصديهما للولايات المتحدة ، وحلرت طوكيو ، لدى استئناف علاقاتها مع اليابان ، من التعاون الاقتصادى على نطاق واسع مع الروس في سيبيريا . ومرة أخرى ، فإنه نادراً ما كان هذا الصراع متكاثاً - فقد كان باستطاعة روسيا في العادة تقديم المزيد لدول العالم الثالث في شكل قروض وأسلحة متقدمة ، كما كان بمقدورها ممارسة نفوذها من خلال عملاتها في كوريا وليبيا . غير أن مجرد الدخول في منافسة مع دولة ماركسية مماثلة وكذلك مع الولايات المتحدة ، كان أمراً مزعجاً إلى حد كبير على نحو يفوق ما كان متوقفاً من تنافس بين القطبين منذ عشرين عاماً مضت .

ومن ثم ، فإن الخط الحازم والمستغل الذى انتهجه الصين في كافة المجالات ، جعل علاقاتها الدبلوماسية أكثر تعقيداً وغموضاً ، خصوصاً في آسيا . فقد صدم الصينيون من جراء قيام موسكو باستمالة الهند ، والأكثر من ذلك إرسالها إمدادات عسكرية إلى نيرلوى في أعقاب اشتباكات الحدود بين الصين والهند . ولذلك ، فإنه لم يكن مستغرباً أن تقدم الصين العون لباكستان في اشتباكاتهما مع الهند ، وأن تحرب عن استيائها البالغ للغزو الروسى لأفغانستان . وقد شعرت الصين بمزيد من العزلة على اثر تأييد موسكو لتوسع فيتنام الشمالية في أواخر السبعينيات ، وإنضمام الأخيرة إلى عضوية الكوميكون ، والوجود البحرى الروسى المتزايد في الموانئ الفيتنامية . وعندما قامت فيتنام بغزو كمبوديا في ديسمبر ١٩٧٨ ، إشتربت الصين في اشتباكات حدودية دموية لم تكن ناجحة إلى حد كبير مع جارتها الجنوبية ، التى كانت تتلقى إمدادات كبيرة من الأسلحة الروسية .

وفي تلك المرحلة ، كانت روسيا تنتظر بعين الرضا لنظام تاويان ، وكانت بكين تحت الولايات المتحدة على أن تزيد من قواتها البحرية في المحيط الهندى والمنطقة الغربية من المحيط الهادى للتصدى للأسراب الروسية . وبعد عشرين عاماً من انتقاد الصين للاتحاد السوفيتى لتساهله إلى حد كبير تجاه الغرب ، كانت تضغط على حلف شمال الأطلسى كي يزيد من دفاعاته وتحلر كلا من اليابان والسوق المشتركة من دعم علاقاتهما الاقتصادية مع روسيا .

وبالمقارنة ، فإن التغيرات التى حدثت في المعسكر الغربى منذ مطلع الستينيات ، والتى كانت ترجع أساساً إلى الحملة التى شنها ديجول ضد السيطرة الأمريكية ، لم تكن بأى حال بمثل تلك المخطورة على المدى الطويل - على الرغم من أنها زادت بالتأكيد من الإطباع بأن الكتلتين كانتا بسيئلهما للتصدد . فقد كان ديجول ، الذى كانت لا تزال ذكريات الحرب العالمية الثانية ماثلة في ذهنه ، تسيطر عليه مشاعر الغضب لشعوره بأنه يعامل من قبل الولايات المتحدة معاملة تقتل عن معاملة الند ، وكان يحرب عن إستيائه من السياسة الأمريكية إبان أزمة السويس في عام ١٩٥٦ ، ناهيك عن دأب دالاس على التهديد بشن حرب نووية بسبب قضايا مثل قضية كيوى .

وبالرغم من أن ديجول كان لديه أكثر مما يكفى لانشغاله لمدة سنوات بعد عام ١٩٥٨ ، حيث كان يسعى إلى تخليص فرنسا من الجزائر ، فقد كان يتقدم حتى في ذلك الوقت تبعية أوروبا الغربية (من وجهة نظره) للمصالح الأمريكية وكان شأنه شأن البريطانيين قبل عشر سنوات ، يرى في

الأسلحة النووية فرصة للاحتفاظ بوضع الدولة الكبرى . وعندما وصلت أنباء أول تجربة ذرية فرنسية في عام ١٩٦٠ ، صاح الجنرال ديغول قائلا : تحيا فرنسا - انها منذ هذا الصباح أقوى وأكثر فخرا . وقد صمم ديغول على أن يكون الرادع النووي الفرنسي مستقلاً تماماً ، ورفض بغضب عرض واشنطن تزويد فرنسا بنظام صواريخ بولاريس مماثل للنظام الموجود لدى بريطانيا بسبب الشروط التي ربطت بها إدلة كيندي هذا العرض . وفي حين كان ذلك يعنى أن برنامج الأسلحة النووية الفرنسية سوف يستهلك نسبة كبيرة للغاية من اجمالي ميزانية الدفاع (ربما تصل إلى ٣٠ في المائة) فقد كان ديغول وحلفاؤه يشعرون بأن الثمن يستحق الدفع . وفي نفس الوقت ، بدأ يسحب فرنسا من الجهاز العسكري لحلف شمال الأطلسي ، يطرد مقر هذه المنظمة من باريس في عام ١٩٦٦ وإغلاق جميع القواعد الأمريكية الموجودة على الأراضي الفرنسية . وجنبا إلى جنب مع ذلك ، سعى الرئيس الفرنسي إلى تحسين علاقات بلاده مع موسكو - حيث كانت تصرفاته تحظى باستحسان شديد - ولم يتوقف عن إعلان حاجة أوروبا لان تقف على قدميها .

ولم تكن تصرفات ديغول المثيرة تقوم على مجرد البلاغة والكبرياء الثقافي الفرنسي . فقد كان الاقتصاد الفرنسي قد نما بسرعة على مدى عشرين عاما تقريبا بفضل المعونة التي تفررت من خلال مشروع مارشال بالإضافة إلى المنح الأمريكية الأخرى والافادة من التحسن الاقتصادي العام في أوروبا بعد أواخر الأربعينيات . وقد حولت الحروب الاستعمارية في الهند الصينية (١٩٥٠ - ١٩٥٤) وفي الجزائر (١٩٥٦ - ١٩٦٢) الموارد الفرنسية عن مسارها لفترة من الوقت ، ولكن ليس على نحو غير قابل للعلاج . وبعد أن حصلت فرنسا على شروط مناسبة إلى حد كبير تتفق مع مصالحها الوطنية وقت تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٥٧ ، أصبحت قادرة على الالادة من تلك السوق الكبيرة في الوقت الذي كانت تعيد فيه بناء قطاعها الزراعي وتعمل على قطاعها الصناعي .

وبالرغم من أن فرنسا كانت تنتقد واشنطن وتعمل بقوة على منع انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد أقدم ديغول على عقد مصالحة مثيرة مع المانيا بزعماء أديناور في عام ١٩٦٣ . وكان يتحدث دائما عن الحاجة إلى أن تقف أوروبا على قدميها ، وأن تكون حرة من سيطرة القوتين العظميين ، وأن تذكر ماضيها المجيد وأن تتعاون - وفي المقعدة فرنسا بالطبع - في السعي من أجل تحقيق مستقبل مجيد يقوم على التكافؤ . وكانت تلك كلمات براءة تدبر الرؤوس ، إلا أنها أثارت رد فعل على جانبي الستار الحديدي ، وصادفت هوى في نفوس الكثيرين ممن يكرهون كلا من الثقافتين السياسيتين الروسية والأمريكية ، ناهيك عن السياسة الخارجية لكل منهما .

غير أنه في عام ١٩٦٨ ، أدت الثورة التي قام بها الطلبة والعمال الفرنسيون إلى تقويض المستقبل السياسي لديغول . فالتوترات التي نجمت عن عملية التحديث وكذلك الحجم الذي كان لايزال متواضعا نسبيا للاقتصاد الفرنسي (٣٤ في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي في عام

(١٩٦٣) كانت تعنى أن الدولة لم تكن من القوة بحيث تستطيع القيام بالدور المؤثر الذى كان يصوره الجنرال ديغول . ومهما كانت الاتفاقيات الخاصة التى عرضها على ألمانيا الغربية ، فإن الأخيرة لم تجز على التخلّى عن ارتباطاتها القوية مع الولايات المتحدة ، التى كان يعلم الساسة فى بون أنهم يعتمدون عليها بقوة فى نهاية الأمر . وزيادة على ذلك ، فإن قيام روسيا بالقضاء على الإصلاحات التشيكية بلا هوادة فى عام ١٩٦٨ ، أوضح أن القوة العظمى الشرقية لم تكن لديها النية لترك الدول التى تدور فى فلكها تدبير شئونها السياسية ، ناهيك عن أن تصبح جزءا من اتحاد أوروبى كبير تقوده فرنسا .

ومع ذلك ، ويرغم كل سلياته ، كان ديغول يرمز لإتجاهات لم تكن بالإمكان إيقافها ويحفل من خطى تلك الإتجاهات . فبالرغم من أوجه الضعف العسكرى بالمقارنة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، كانت القوات المسلحة للدول الأوروبية الغربية أكبر حجما وأكثر قوة من الناحية النسبية مما كانت عليه فى سنوات ما بعد عام ١٩٤٥ . وكانت إثنين منهما تمتلكان أسلحة نووية وتعملان على تطوير أنظمة إطلاق تلك الأسلحة . ومن الناحية الاقتصادية كما ستعرض بمرمد من التفصيل ، كللت عودة الأمور فى أوروبا لحالتها الطبيعية بنجاح باهر . والأكثر من ذلك ، أنه بالرغم من غزو روسيا لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، فإن إنقسام أوروبا من جراء الحرب الباردة إلى كتل مغلقة بإحكام ، قد أخذ يضعف بالتدريج . فقد فتحت سياسة المصالحة التى اتبعتها فىللى برانت مع روسيا ، ومع بولندا وتشيكوسلوفاكيا وخاصة مع النظام الألمانى الشرقى (برتد كبير فى أول الأمر) خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣ ، خصوصا على أساس قبول حدود عام ١٩٤٥ كحدود دائمة ، فتحت المجال لفترة من ازدهار العلاقات بين الشرق والغرب . وتلقت الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية عبر الستار الحديدى ، وامتد هذا « الوفاق الاقتصادى » إلى مجال التبادل الثقافى وإلى اتفاقيات هلسنكى (عام ١٩٧٥) حول حقوق الإنسان بالإضافة إلى بذل الجهود لتجنب المزيد من سوء الفهم العسكرى وتحقيق خفض متبادل فى عدد القوات .

وقد باركت القوتين العظيمين لأسباب وجهة خاصة بها ، كل ذلك ، مع بعض التحفظات الحتمية (خصوصا من الجانب السوفيتى) . غير أنه ربما كانت الحقيقة الأهم تتمثل فى استمرار الأوروبيين أنفسهم فى ممارسة الضغوط من أجل تحقيق « التلازم » بينهم . ولذلك ، فإنه حتى فى الوقت الذى كانت تهدأ فيه العلاقات بين موسكو وواشنطن ، كان من الصعب للغاية بالنسبة للاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة إيقاف تلك العملية فى المستقبل .

وقد كان الأمريكيون فى وضع أفضل كثيرا من الروس للتكيف مع الظروف الدولية الجليدية القائمة على التعددية . فمهما كانت إيماءات ديغول المناهضة للولايات المتحدة ، فإنها لم تكن بأى حال بمثل خطورة الاشتباكات الحدودية بين الصين والاتحاد السوفيتى ، والغاء التجارة بين البلدين ، والصراع الأيديولوجى بينهما وكذلك التناحر الدبلوماسى بينهما عبر العالم ، مما حدا ببعض المراقبين فى عام ١٩٦٩ إلى القول بحتمية نشوب حرب بين روسيا والصين . ومهما كان استياء العديد من الإدارات الأمريكية من التصرفات الفرنسية ، فإنها لم تكن بحاجة كبيرة لاعادة نشر

قواتها المسلحة بسبب تلك المشاجرات . وعلى أية حال ، فقد كان حلف شمال الأطلسي لا يزال يحتفظ بحق استخدام المجال الجوي الفرنسي وخط أنابيب البترول عبر الأراضي الفرنسية ، كما كانت باريس تحتفظ بترتيباتها الدفاعية الخاصة مع ألمانيا الغربية - حتى تكون قواتها ، أيضا ، متاحة في حالة قيام قوات حلف وارسو بشن هجوم في اتجاه الغرب .

وأخيرا ، فقد كانت السياسة الأمريكية بطبيعة الحال تؤمن ببديهة أساسية بعد عام ١٩٤٥ ، مؤداه أن أوروبا القوية والمستقلة (أى المستقلة عن السيطرة الروسية) تعتبر في صالح الولايات المتحدة على المدى الطويل ، وأن ذلك سوف يساعد على خفض أعبائها الدفاعية - حتى في الوقت الذي تعترف فيه باحتمال أن تكون أوروبا تلك منافسا اقتصاديا وربما دبلوماسيا لها . ولهذا السبب كانت واشنطن تشجع كل الخطوات الرامية إلى تحقيق الوحدة الأوروبية ، وتحت بريطانيا على الانضمام إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وعلى النقيض من ذلك فإنه ربما بدأت روسيا تشعر ليس فقط بعدم الأمان عسكريا لقيام اتحاد أوروبي قوى في الغرب ، بل أيضا بالقلق لقوة الجذب التي يمارسها هذا الاتحاد على الرومانيين والبولنديين والشعوب الأخرى التابعة لها .

وقد كانت دوافع سياسة الرفاق الاختياري والتعاون الاقتصادي مع أوروبا الغربية من قبل موسكو أنها يمكن أن تحقق لموسكو فوائد تكنولوجية وتجارية من ناحية ، وقد تبعد الأوروبيين عن الأمريكيين من ناحية أخرى ، وترجع إلى تحدى الصين على الجبهة الآسيوية لروسيا من ناحية ثالثة - غير أنه قد لا يكون في صالح روسيا على المدى الأطول قيام أوروبا المزهجرة والقوية التي تبرز الاتحاد السوفيتي وتحجبه في كافة المجالات فيما عدا المجال العسكري (وربما تصبح قوة في هذا المجال أيضا) .

ومع استعادة الأحداث ، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة في وضع أفضل يسمح لها بالتكيف مع الانماط المتغيرة للقوة الدولية ، فإن ذلك لم يكن واضحا لسنوات عديدة بعد عام ١٩٦٠ . ففي المقام الأول ، كانت هناك كراهية متأصلة « للشوعية الآسيوية » بعد أن حلت الصين بزعامة ماو محل روسيا بزعامة غروشوف كمحركة للثورة العالمية في أعين العديد من الأمريكيين . وقد أكدت حرب الحدود بين الصين والهند في عام ١٩٦٢ ، وهي الدولة التي كانت ترغب واشنطن (مثل موسكو) في إستمالتها ، الصورة العدوانية السابقة الناجمة عن الاشتباكات التي وقعت حول كموي وماتسو ، وكان الولاقي بين الولايات المتحدة والصين يكاد يكون أمرا غير قابل للتصور في مطلع الستينيات حيث كان جهاز الدعاية الصينية يستنكر تخلى الروس عن كوبا وتوقيعهم إتفاقية الحظر المحدود للتجارب النووية مع الغرب .

وفي نهاية الأمر ، كانت الصين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٨ تعاني من تشنجات الثورة المضادة التي فجرها ماو ، والتي جعلت الدولة تبدو غير مستقرة بشكل مستمر وتسيطر عليها مشاعر الكراهية الأيديولوجية الزائدة تجاه الإدارات الأمريكية . ولم يكن أي من ذلك يشير إلى قيام وضع يحتمل فيه حدوث مزيد من التقدم نمو علاقات أفضل مع الولايات المتحدة .

وفوق كل ذلك ، بطيئة الحال ، كانت الولايات المتحدة نفسها تعاني بشكل متزايد من المشاكل التي تمخضت عنها الحرب في فيتنام . ولم يكن الفيتناميون الشماليون والفييت كونج في الجنوب بالنسبة لمعظم الأمريكيين سوى مظاهر جديده لزحف الشيوعية الآسيوية التي كان لابد من احتوائها بالقوة قبل أن تحدث المزيد من الأضرار . وحيث أن تلك القوى الثورية كانت تلقى التشجيع والامدادات من الصين وروسيا ، فإن كلتا الدولتين (وخصوصا النظام الذي كان يتم بالنقد اللاذع في بكين) كان ينظر اليهما باعتبارهما جزءا من ائتلاف ماركسي معاد ، ومتحالف ضد « العالم الحر » . والحقيقة أنه في الوقت الذي قلعت فيه ادارة جونسون بتصعيد عملية الحشد في فيتنام ، كان صانعو القرار في واشنطن يساورهم القلق كثيرا حول المدى الذي يمكن أن يذهبوا اليه دون إثارة نوع من التدخل الصيني مثل ذلك الذي حدث في الحرب الكورية .

ومن وجهة نظر الحكومة الصينية ، فإن تلك المسألة لابد أنها كانت موضع نقاش حاد ، خلال الستينيات ، وحول ما إذا كان الصدام المتصاعد مع السوفيت في الشمال ينذر بالسوء مثلما كانت العمليات العسكرية والجوية الأمريكية المتصاعدة بشكل مستمر في الجنوب . غير أنه في حين أن علاقتها الخاصة في واقع الامر مع الفيتناميين المختلفين معها عرقيا كانت علاقة تتسم بالمنافسة التقليدية ، وكانت تنظر بعين الشك البالغ لحجم المعدات العسكرية التي كانت روسيا تزود بها هانوي ، فإن تلك التوترات كانت خافية عن أعين معظم الغربيين طوال فترة إدارة كل من كينيدي وجونسون .

ومن الصعب ، من جوانب رمزية وعملية عديدة ، المبالغة في تأثيرات الحملة الأمريكية التي استمرت وقتا طويلا في فيتنام وأجزاء أخرى من جنوب شرق آسيا على نظام القوة الدولية - أو على الحالة النفسية لأفراد الشعب الأمريكي أنفسهم الذين لا تزال معظم تصوراتهم لدور بلادهم في العالم متأثراً بشدة بهذا الصراع ، وإن كان من جوانب مختلفة . فحقيقة أن تلك الحرب كان يخوضها « مجتمع مفتوح » وجعلتها أكثر انفتاحا وسائل الكشف المختلفة مثل أوراق البتاجون - والتغطية الصحفية اليومية للملحمة ووضوح علم جلوى كل ذلك ، وأنها كانت أول حرب تخسرها الولايات المتحدة بوضوح ودون لبس ، وأنها شوشت على الانتصارات التي تحققت في الحرب العالمية الثانية ، ودمرت سمعة العديد من الشخصيات ابتداء من أولئك الجنرالات الحاملين لأربع نجوم إلى أولئك المثقفين ممن يعتبرون « الأذكى والأفضل » ، وأنها تصادفت مع وساعدت بقدر غير قليل على حدوث إنشقاق في إجماع المجتمع الأمريكي حول أهداف وأولويات الأمة ، وصاحبها تضخم واحتجاجات طلابية واضطرابات داخل المدن بصورة غير مسبقة ، وجاءت في أعقابها أزمة ووترجيت التي أضرت بسمعة الرئاسة ذاتها لفترة من الوقت ، وأنها كانت بالنسبة للكثيرين تتناقض بشكل يدهو للأسى والسخرية مع كل ما كان يدهو إليه الآباء المؤسسون ، مما جعل الولايات المتحدة غير محبوبة عبر معظم أرجاء العالم ، وأنه أخيرا ، أدت معاملة العسكريين المائدين من

فيتنام بفجول وعدم الكراث إلى رد فعل بدأ يتضح للعيان بعد عشر سنوات ، مما أدى بالتالى إلى إستمرار ملاحقة ذكرى هذا الصراع لوجى عامة أفراد الشعب من خلال مذكرات الحرب والكتب والأفلام التسجيلية التليفزيونية والمأسى الشخصية - كل ذلك كان يعنى أن حرب فيتنام ، بالرغم من أن خسائرها بين الجنود كانت محدودة للغاية إلا أنها أثرت إلى حد ما على الشعب الأمريكى معلما أثرت الحرب العالمية الأولى على الأوروبيين . وقد كانت هذه التأثيرات واضحة للعيان على المستويين الشخصى والنفسى ، وكانت تفسر على نطاق أوسع باعتبارها أزمة فى الحضارة الأمريكية وفى نظمها الدستورية . وهكذا ، فإنها تستمر فى الاحتفاظ بأهمية مستقلة تماما عن الابعاد الاستراتيجية لهذا الصراع بين القوى العظمى .

غير أن الجوانب الأخيرة هى الأهم فى بحثنا ، وتحتاج إلى مزيد من التناول هنا . ويأدى ذى بدء ، فقد كانت بمثابة تذكرة مفيدة بأن التفوق الكبير فى المتاد العسكرى والانتاجية الاقتصادية لا يترجم دائما بصورة تلقائية إلى فعالية عسكرية . وهذا لا يتعارض مع الفكرة الأساسية التى يدور حولها هذا الكتاب ، وهى تأكيد أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا فى الحرب الواسعة الطويلة بين القوى الكبرى حينما تكون كل دولة محاربة مصممة بدرجة متساوية على إحراز النصر . وربما كانت الولايات المتحدة ، من الناحية الاقتصادية ، أكثر إنتاجية من فيتنام الشمالية بمعدل يتراوح ما بين خمسين إلى مائة مرة . ومن الناحية العسكرية ، كانت الولايات المتحدة تمتلك قوة النيران اللازمة (كما كان يدعو بعض المتشككين) لإعادة العدو إلى المعصر الحجرى - وفى الواقع ، كانت لديها القدرة ، من خلال الأسلحة النووية ، على محو جنوب شرقى آسيا بأكملها .

غير أن تلك لم تكن حربا تستطيع عناصر التفوق تلك أن تكون فعالة بشكل مناسب . فخشية الرأى العام الداخلى ورد الفعل ، كانت تحول دون استخدام القنابل الذرية ضد عدو لم يكن ليستطيع مطلقاً أن يشكل تهديدا كبيرا للولايات المتحدة نفسها . كما أن القلق الناجم عن معارضة الرأى العام الأمريكى لحدوث خسائر جسيمة فى صراع أثير الشك حول شرعيته وجدواه على نحو متزايد ، كان يقيد بالمثل استخدام الادارة الأمريكية للأساليب التقليدية للحرب . فقد وضعت قيود على عمليات القصف . ولم يكن بالإمكان إحتلال مصر « هوشى منه » عن طريق لاوس المحايدة . كما لم يكن بالإمكان الاستيلاء على السفن الروسية التى كانت تحمل الأسلحة إلى ميناء هايفونغ . وكان من المهم عدم إثارة الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين للانضمام إلى الحرب . وقد أدى ذلك إلى تحول القتال إلى سلسلة من المواجهات على نطاق محدود فى الغابات والحقول والأراضى الوعرة ، الأمر الذى أثر على تفوق قوة النيران الأمريكية وعلى القدرة على الحركة بطائرات الهليكوبتر . وبدلا من ذلك كان التركيز على أساليب حرب الغابات والتحام الوحدات - الذى لم يكن يمثل مشكلة كبيرة للقوات الخاصة مثلما كان يفعل بالنسبة لكتائب المجندين الذين كان يتم نقلهم إلى المنطقة على وجه السرعة .

وبالرغم من أن جونسون قد حذا حذو كينلى فى إرسال المزيد من القوات إلى فيتنام (وصل عددها إلى ٥٤٢,٠٠٠ جندي فى عام ١٩٦٩) . فإن ذلك لم يكن كافيا على الإطلاق لتلبية مطالب الجنرال ويستمورلند . فقد رفضت الحكومة ، بتمسكها بوجهة النظر القائلة بأن ذلك الصراع كان لايزال صراعاً محلوذاً ، تعبئة الاحتياطى أو وضع الاقتصاد فى الواقع فى حالة حرب .

وقد عكست صعوبات خوض الحرب وفق ظروف ليست فى صالح القوة العسكرية الحقيقية للولايات المتحدة ، مشكلة سياسية أكبر - تمثلت فى التفاوت بين الوسائل والغايات (حسب قول كلاورفيتز) . فقد كان الفيتناميون الشماليون والفييت كونج يحاربون من أجل ماكانوا يؤمنون به بقوة شديدة ، أما أولئك الذين لم يكونوا يؤمنون بما يحاربون من أجله ، فإنهم كانوا بلا شك يخضعون لنظام شمولى إستبدادى . فعلى النقيض ، كان النظام الحاكم فى فيتنام الجنوبية على مايلو نظاماً فاسداً ، غير محبوب وفى أيلدى أقلية مميزة . وكان يمارسه الرهبان البوذيون ولا يؤيده الفلاحون الذين كان يستبد بهم الخوف ويتعرضون للاستغلال وترهقهم تبعات الحرب . وكانت تلك الوحدات الأهلية الموالية للنظام والتي كانت تبلى بلاء حسناً فى القتال غير كافية للتصدي عن هذا التدهور الداخلى . ومع تصاعد الحرب ، كان الكثير من الأمريكيين يعربون عن شكهم فى جدوى القتال من أجل النظام الحاكم فى سايجون ، ويبدون مشاعر القلق للطريقة التى يفسد بها كل ذلك القوات المسلحة الأمريكية ذاتها - من حيث إنخفاض الروح المعنوية ، وزيادة نزعة الأنانية ، وعدم الانضباط ، وتناول المقاقير المخدرة ، والدعارة ، وتزايد عبارات السفرة والاستهزاء العنصرى تجاه الملونين من سكان جنوب شرقى آسيا ، والاعمال الوحشية فى ميدان القتال ، ناهيك عن تدهور عملة الولايات المتحدة أو وضعها الاستراتيجى الأكبر .

وقد أعلن هو شى منه أنبقواته على إستعداد لأن تفقد من الرجال ما يعادل عشرة إلى واحد - وأنهم يفعلون ذلك فى كثير من الأحيان عندما يكونون مندفعين بدرجة تجعلهم يخرجون من الغابات لمهاجمة المدن ، كما حدث فى هجوم التيت عام ١٩٦٨ . واستطرد قائلاً انه بالرغم من تلك الخسائر ، فإنهم يواصلون القتال . ولم يكن هذا النوع من قوة الإرادة واضحاً فى فيتنام الجنوبية ، كما أن المجتمع الأمريكى نفسه ، الذى كان يشعر بالقلق المتزايد من جراء تناقصات الحرب ، لم يكن مستعداً للتضحية بكل شىء من أجل النصر . وفى الوقت الذى كان فيه الشعور الأخير مفهوماً تماماً بالنظر إلى المخاطر التى كان يواجهها كل جانب ، فقد ثبت أنه من المستحيل بالنسبة للدولة ديمقراطية مفتوحة أن تنش بنجاح حرباً ليست متحمسة لها تماماً . وكان ذلك هو التناقض الجوهرى الذى لم تستطع أجهزة تحليل الأنظمة التابعة لمكتملرا ولا قاذفات ب- ٥٢ الرابضة فى قاعدة جروام الجوية تغييره .

ويعد أكثر من عشر سنوات من سقوط سايجون (فى إبريل ١٩٧٥) ، وصدور العديد من الكتب حول كافة جوانب هذا الصراع والتي مازالت تتدفق من المطابع ، فإنه لايزال من الصعب إجراء تقييم واضح لمدى تأثيره على وضع الولايات المتحدة العالمى . وبالنظر إليه على مدى أطول ، ولتقل من عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٢٠ ، فإنه يعتبر صلصة مفيدة للسيطرة الأمريكية على العالم (أو لما أسماه فولبرايت « بغيرسة القوة ») ، حيث اضطرت الدولة إلى أن تفكر بعمق أكبر فى أولوياتها السياسية والاستراتيجية وأن تتكيف على نحو أكثر معقولة مع عالم تغير كثيرا بالفعل منذ عام ١٩٤٥ - وبمعنى آخر ، كان كالصلصة التى تلقاها الروس فى حرب شبه جزيرة القرم ، أو كالصلصة التى تلقاها البريطانيون فى حرب البوير ، اللتين تمخضت عنهما إصلاحات وعمليات إعادة تقييم مفيدة .

غير أنه فى ذلك الوقت ، كانت تأثيرات الحرب على المدى القصير لايمكن إلا أن تكون ضارة . فقد أثرت الزيادة الكبيرة فى الاتفاق على الحرب ، وفى وقت قفزت أيضا التفقات الداخلية على مشروع « المجتمع العظيم » الذى تبناه جونسون ، على الاقتصاد الأمريكى تأثيرا سيئا على نحو سوف تعرض له فيما بعد . وزيادة على ذلك ، فإنه فى الوقت الذى استمر فيه تدفق الأموال الأمريكية على فيتنام ، كان الاتحاد السوفيتى يخصص مبالغ أكبر بشكل مطرد لإنفاقها على أسلحته النووية - لدرجة أنه حقق تعادلا استراتيجيا تقريبا - وهلى بحريته التى ظهرت فى تلك السنوات كقوة كبرى فى دبلوماسية التهديد بالحرب على صعيد العالم . وقد تفاقم هذا الخلخل المتزايد إثر تحول الناحين الأمريكين ضد التفقات العسكرية على مدى معظم السبعينات . وفى عام ١٩٧٨ ، بلغت نفقات الأمن القومى ٥ فى المائة فقط من مجمل الإنتاج القومى ، وهى نسب أقل مما كانت عليه على مدى ثلاثين عاما .

وقد انخفضت الروح المعنوية لدى العاملين فى القوات المسلحة نتيجة للحرب نفسها وللتخفيضات التى جرت بعد الحرب . ولاشك أن التغييرات فى المناصب فى وكالة المخابرات الأمريكية وغيرها من الوكالات ، مهما كانت ضرورتها للحد من الفساد ، قيدت من فعاليتها . وقد أثار تركيز أمريكا على فيتنام قلق حتى حلفائها المتعاطفين معها . كما أن أسلوبها فى القتال ، تأييدا لنظام فاسد ، أدى إلى إعدام الرأى العالم فى أوروبا الغربية وكذلك فى العالم الثالث عنها ، وكان عاملا رئيسيا فيما وصفه بعض الكتاب « بالثغور » من الأمريكين من قبل الكثير من بقية دول العالم . كما أدى إلى انصراف اهتمام الولايات المتحدة عن أمريكا اللاتينية - والاتجاه نحو استبدال « التحالف من أجل التقدم » ، الذى كان أمل كيندى ، بالتأييد العسكرى لأنظمة غير ديمقراطية وإجراءات متهاضة للثورة (كالتي تدخل فى جمهورية الدومينكان عام ١٩٦٥) .

ومما لا شك فيه أن المناقشات الحتمية - العلنية التى جرت بعد حرب فيتنام حول مناطق العالم التى يمكن أن تحارب أو لا تحارب الولايات المتحدة من أجلها فى المستقبل أثارت قلق الحلفاء ،

وتجمعت أهداها ، وجعلت الدول المحايدة تفكر فى إعادة تأمين نفسها مع الجانب الآخر . وفى مناقشات الأمم المتحدة ، كان المتعصب الأمريكى يبدو محاصرا وممزولا بشكل متزايد . فقد كانت الأمور قد ابتعدت كثيرا عن تأكيد هنرى لوس بأن الولايات المتحدة سوف تكون الأخ الأكبر للأمم فى نطاق الأخوة الإنسانية .

وقد كانت النتيجة الأخرى لسياسة القوة فى حرب فيتنام أنها حجبت على مدى ربما بلغ عشر سنوات ، إدراك واشنطن لمدى الإقسام الصينى - السوفيتى . وبالتالي حجبت أيضا فرصتها فى وضع سياسة للتعامل مع الانقسام . ومن ثم كان من المثير تصحيح هذا الإهمال على وجه السرعة بعد أن تولى ريتشارد نيكسون ، العدو اللدود للشيوعية ، منصب الرئاسة فى يناير ١٩٦٩ . غير أن نيكسون كان يملك ، إذا استخدمنا عبارة البروفيسور جاديس ، « مزيجا فريدا من الصلابة الأيديولوجية - والواقعية السياسية » - وكانت الأخيرة واضحة فى معاملاته مع القوى الخارجة الكبرى .

فبالرغم من كراهية نيكسون للراديكاليين المحليين وعداوته ، مثلا ، لشهلى بزعامة المندى بسبب سياساتها الاشتراكية ، فقد كان يدعى أنه ليس أيديولوجياً عندما كان الأمر يتعلق بالدبلوماسية على الصعيد العالمى . فهو لم يكن يرى تناقضا كبيراً بين إصدار أوامره بتصعيد القصف لفيتنام الشمالية فى عام ١٩٧٢ - لارغام هاتوى على الاقتراب من موقف المسؤولة الأمريكية للاتصاحب من الجنوب - وزيارته للصين لتسوية خلافاته مع ماوتسى تونج فى نفس العام . والأهم من ذلك أيضا كان اختياره لهنرى كيسنجر كمستشار للأمن القومى (ثم وزيرا للخارجية) . وكان أسلوب كيسنجر فى التعامل مع الشئون الدولية يقوم على النزعة التاريخية والنسبية ، حيث يتعين رؤية الأحداث فى إطارها الأكبر ومن خلال ارتباط كل منها بالأخرى ، كما ينبىء الحكم على القوى الكبرى بما تقوم به وليس بأيديولوجيتها المحلية .

كذلك فإن السعى المطلق من أجل إحلال الأمن امر يتسم بالمثالية ، حيث أن ذلك من شأنه أن يجعل كل شخص آخر يشعر بعدم الأمان التام - وكل ما يستطيع المرء أن يأمل فى تحقيقه هو الأمن النسبى القائم على التوازن المعقول بين القوى فى الشئون الدولية ، والاعتراف الكامل بأن المسرح العالمى لن يكون منسجما انسجما كاملا ، بالإضافة إلى الاستعداد للمساومة . وقد كان كيسنجر ، شأنه شأن رجال الدولة الذين كتب عنهم (مترنيخ ، وكاسلريخ ويسمارك) يشعر بأن « بداية الحكم فى الشئون الإنسانية والدولية تكمن فى معرفة متى تتوقف » . وكنت أقواله المأثورة تتسم بطابع الأقوال المأثورة التى كان يرددتها بالمرستون مثل (« ليس لدينا أعداء داعمون ») والأقوال المأثورة لبسمارك مثل (« إن العداء بين الصين والاتحاد السوفيتى يخدم أهدافنا على نحو أفضل لو أننا احتفظنا بعلاقات أوثق مع كل جانب أكثر مما يفعله كل جانب مع الجانب الآخر ») . ولم يكن لهذه الأقوال المأثورة مثل فى الدبلوماسية الأمريكية منذ كيتان . غير أن كيسنجر كانت لديه فرصة أكبر لتوجيه السياسة مما كان لدى زميله رجل الدولة الأوروبى فى القرن التاسع عشر الذى يبنى كيسنجر إعجاب به .

وقد اعترف كينجسجر ، أخيرا بحدود القوة الأمريكية ، ليس فقط بمعنى أن الولايات المتحدة لم يكن باستطاعتها أن تتحمل حربا طويلة في غابات جنوب شرقى آسيا مع الاحتفاظ بمصالحها الأكثر حيوية ، ولكن أيضا لأنه ونيكسون كانا يتصوران أن التوازنات الدولية كانت بصدد التغيير ، وأن قوى جديدة كانت بصدد تقويض سيطرة القوتين العظميين اللتين لم تواجه أى تحد حتى ذلك الحين . وكانت كلتا الدولتين لاتزالان متقدمتين كثيرا في مجال القوة العسكرية ، إلا أنه في مجالات أخرى ، أصبح العالم مسرحا لقطاب متعددة على نحو أكبر . وقد ذكر في عام ١٩٧٣ أنه « من الناحية الاقتصادية » توجد خمس مجموعات رئيسية على الأقل . ومن الناحية السياسية ، ظهرت مراكز نفوذ عديدة . . . » وقد حدد من خلال ترديد اقوال كينان والتعديلات التى ادخلت عليها خمس مناطق هامة ، هى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، والصين واليابان وأوروبا الغربية . وعلى خلاف الكثيرين في واشنطن ، وربما كل فرد في موسكو ، كان يرحب بهذا التغيير . فوجود مجموعة من الدول الكبرى تعمل كل منها على التفوق على الأخرى دون أن تتحقق لاحداها السيطرة على الأخرى ، من شأنه أن يخلق عالما « أكثر أمانا وأفضل » من وضع عالم ثنائى القطب يبدو فيه « فوز أحد الجانبين خسارة مطلقة للجانب الآخر » .

وقد كان كينجسجر يبحث على إعادة صياغة الدبلوماسية الأمريكية بشكل جوهرى بالمعنى الأوسع لتلك الكلمة ، واتقا من لقراته على الدفاع عن المصالح الأمريكية في مثل ذلك العالم متعدد القوى .

وقد كان للثورة الدبلوماسية التى جاءت نتيجة للتقارب الصينى - الأمريكى المطرد بعد عام ١٩٧١ ، تأثير عميق على « العلاقة المتعقدة بين القوى على الصعيد العالمى » . فقد شعرت اليابان ، بالرغم من أنها فوجئت بخطورة واشنطن ، بأنها قادرة في نهاية الأمر على إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية ، الأمر الذى أعطى دفعة أخرى لازدهار التجارة الآسيوية . وكانت الحرب الباردة في آسيا على ما يبدو قد انتهت - أو ربما كان من الأفضل القول بأنها أصبحت أكثر تعقيدا : فقد حصلت باكستان ، التى كانت القناة الدبلوماسية للرسائل السرية بين واشنطن وبيكين ، على تأييد كلتا القوتين خلال اشتباكها مع الهند في عام ١٩٧١ ، وفتحت موسكو تأييدها القوى لنيودلهى ، وهو أمر كانت التكهنت تشير اليه . وفى أوروبا ، أيضا ، تغيرت التوازنات . فقد رأى الكرملين الذى كان يزعمه هداء الصين وتحريره دبلوماسية كينجسجر أنه من الحكمة عقد الاتفاقية الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) وتشجيع المحاولات المختلفة الأخرى لتحسين العلاقات عبر السار الحديدي كما تراجع أيضا عندما بدأ كينجسجر ، في أعقاب مواجهته - الكرملين - التى اتسمت بالتوتر مع الولايات المتحدة إبان الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، « دبلوماسية المكوكية » للتوفيق بين مصر وإسرائيل ، وحال بشكل فعال دون قيام روسيا بأى دور ذو أهمية .

ومن الصعب معرفة إلى أى مدى كان يمكن لكينجسجر أن يستمر في إتهاج أسلوب بسمارك في المناورة لو أن فضيحة ووترجيت لم تكسح نيكسون من البيت الأبيض في أغسطس عام ١٩٧٤

وتجعل الكثير من الأمريكيين أكثر ارتياباً في حكومتهم . وكما حدث بالفعل ، إستمر وزير الخارجية في منصبه خلال فترة رئاسة فورد ، ولكن بقدر أقل من حرية المتلوة . فقد قام الكونجرس بتخفيض نفقات ميزانية الدفاع بصورة متكررة . كما خفضت كافة المعونات الأخرى لفييتنام الجنوبية ، وكامبوديا ولاوس في فبراير ١٩٧٥ قبل بضعة شهور من اجتياح تلك الدول . وحد قانون سلطات الحرب كثيراً وبشكل تدريجي من سلطة رئيس الجمهورية في إرسال القوات الأمريكية خارج البلاد . وصوت الكونجرس بعدم إمكانية مواجهة التدخل الروس - الكوبي في أنجولا بقيام المخابرات المركزية الأمريكية بإرسال الأموال والأسلحة للفصائل الموالية للغرب هناك .

ومع تزايد الشعور بالفجر لدى اليمين الجمهوري لهذا التدهور للقوة الأمريكية في الخارج وتوجيه اللوم لكيسنجر لتخليه عن المصالح الوطنية (قناتة بنما) والأصدقاء القدامى (تايوان) ، بدأ وضع وزير الخارجية في التدهور حتى قبل إكتساح فورد من الحكم في إنتخابات الرئاسة عام ١٩٧٦ .

وفي الوقت الذي كانت تواجه فيه الولايات المتحدة مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة على مدى السبعينيات ، وفي الوقت الذي كانت تحاول فيه جماعات سياسية مختلفة التكيف مع الوضع الدولي المتدهور للولايات المتحدة ، كان من المحتم أن تنسم سياستها الخارجية بالتخبط على نحو يفوق ماكانت عليه في أوقات الهدوء والاستقرار . وبالرغم من ذلك ، كانت هناك « تحولات » سياسية خلال السنوات القليلة التالية كانت ملحوظة بكل المقاييس . فقد جاء كارتر ، متشعباً بمعتقدات جلاستون وييلسون بشأن الحاجة إلى اقلية نظام دولي « أكثر عدلاً » ، على نظام دولي لم يكن لدى الكثير من الممثلين الآخرين فيه (خصوصاً في المناطق الساخنة من العالم) النية لممارسة سياساتهم طبقاً للمبادئ اليهودية - المسيحية .

وبالنظر إلى مشاعر الاستياء لدى العالم الثالث إزاء الفجوة الاقتصادية القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة والتي تفاقمّت نتيجة لازمة البترول عام ١٩٧٣ ، فإن تشجيعه للتعاون بين الشمال والجنوب كان يتم عن الحكمة والشفهية ، كما ظهرت حصافته من خلال الشروط التي تضمنتها إتفاقية قناة بنما التي أعيد التفاوض بشأنها ، ورفضه إعتبار كل حركة إصلاحية في أمريكا اللاتينية نهجاً ماركسياً . كما حظى كارتر بثناء له مايوره « للتوسط » في إتفاقية كلمب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ - على الرغم من أنه كان ينبغي عليه عدم الشعور بالاستغراب لرد الفعل الانتقادي من قبل الدول العربية الأخرى ، الأمر الذي أعطى بدوره الفرصة لروسيا لتدعيم علاقاتها مع الدول الأكثر راديكالية في الشرق الأوسط .

غير أنه بالرغم من نواياها الطيبة تحطمت حكومة كارتر على صخور عالم معقد كان يبدو غير مستعد بشكل متزايد للالتزام بالنصائح الأمريكية ، وبسبب تقلبات سياستها (الناجمة في كثير من الأحيان عن الخلافات داخل الحكومة) . فقد كانت الانظمة اليمينية المستبلة تتعرض للتفقد اللاذع والضغط الشديد على صعيد العالم الانتهاكات لحقوق الانسان ، وبالرغم من ذلك واصلت

واشتغلون تأييدها للرئيس الجزائري مويوتو ، وملك المغرب الحسن الثاني ، وشاه إيران على الأقل حتى وفاة الأخير في عام ١٩٧٩ ، مما أدى إلى حدوث أزمة الرهائن ، وبالتالي إلى المحاولة الفاشلة لإنتقامهم .

وفي أجزاء أخرى من العالم ، من نيكاراغوا إلى انجولا ، وجدت الإدارة الأمريكية أنه من الصعب اكتشاف قوى ليبرالية ديمقراطية تستحق تأييدها ، ومع ذلك ، كانت تردد في الالتزام بموقف معاد للثوار الماركسيين . وكان كارتر يأمل أيضا في استمرار انخفاض نفقات الدفاع ، ويبدو في حيرة من أمره لأن سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي لم تجعل تلك الدولة تتوقف عن الانفاق على السلاح ولا عن الأعمال التي كانت تقوم بها في العالم الثالث . وعندما قامت القوات الروسية بغزو أفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩ ، سحبت واشنطن - التي كانت وقتئذ مشغولة بتعزيز دفاعاتها على نطاق واسع - إتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية (سولت ٢) ، وألغت مبيعات الحبوب لموسكو ، وبدأت تنتهج سياسات « توازن القوى » التي كان الرئيس الأمريكي قد ندد بها منذ أربع سنوات - والتي تمثلت على وجه الخصوص في الزيارات الشهيرة التي قام بها بيرزنسكي للصين وأفغانستان .

وإذا كانت إدارة كارتر قد تولت السلطة وفي جميعها مجموعة من الحلول البسيطة لعالم معقد ، فإن الحلول التي كانت لدى خليفته في عام ١٩٨٠ لم تكن أقل بساطة - بالرغم من أنها كانت مختلفة تماما . فقد كانت حكومة ريجان ، التي كان يفرها رد فعل عاطفي رافض لكل ما ارتكبه الولايات المتحدة من « أخطاء » على مدى العشرين عاما السابقة ، وبدعمها فوز ساحق في الانتخابات التي تأثرت إلى حد كبير بالهزيمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في إيران ، وتدفعها نظرة أيديولوجية للعالم كانت تبشر في بعض الأحيان أشبه بعقيدة الصراع المؤكد بين النور والظلام ، عاقلة العزم على قيادة سفينة الدولة في اتجاهات جديدة تماما . فقد إنتهت سياسة التقارب التي كانت مجرد قناع لسياسة التوسع الروسية . وزادت عملية تعزيز وحشد الأسلحة في جميع الاتجاهات . ولم تعد حقوق الإنسان على جدول الأعمال ، وأصبحت « الحكومات المستبدة » تلقى التأييد . وكان مما يثير الدهشة أنه حتى « ورقة الصين » صارت موضع شك ، نظرا لتأييد اليمين الجمهوري لتايوان .

وكما كان متوقعا ، فإن جانباً كبيراً من تلك الأفكار الساذجة قد تحطم أيضاً على صخرة الواقع المعقد للعالم الخارجي ، ناهيك عن مقاومة الكونجرس وعامة الشعب الذين كانوا يقدرون مشاعر الوطنية لدى رئيسهم لأنهم كانوا يشكون في سياساته الخاصة بالحرب الباردة . فقد كان ثمة اتجاه مستمر لمنع التدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية أو في أي مكان آخر توجد به غابات تعبد إلى الأفغان ذكرى التدخل الأمريكي في فيتنام . كما أن تصعيد سباق التسلح النووي أدى إلى انتشار حالة من القلق وعدم الإتيارح ، والضغط من أجل استئناف محادثات الحد من الأسلحة ، خصوصا عندما كان مؤيدو الحكومة يتحلبون عن قدرتهم على « السيادة » في أية مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي .

وقد انهارت الأنظمة الاستبدادية فى المناطق الاستراية ، وفقدت شعبيتها إلى حد كبير لارتباطها بالحكومة الأمريكية . وكان الأوروبيون يشعرون بالحيرة للمنطق الذى كان يحول دون شرائهم للغاز الطبيعى من الاتحاد السوفيتى ، ويسمح للمزارعين الأمريكين ببيع الحبوب لتلك الدولة . وفى الشرق الأوسط ، كان عجز إدارة ريجان عن ممارسة الضغط على إسرائيل فى عهد بيجين يتناقض مع الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى توحيد العالم العربى فى جبهة معادية للاتحاد السوفيتى . وفى الأمم المتحدة ، كانت الولايات المتحدة تبدو أكثر عزلة من أى وقت مضى . ففى عام ١٩٨٤ ، انسحبت من اليونسكو - وهو موقف كان يمكن أن يثير دهشة فرانكلين روزفلت . عن طريق زيادة ميزانية الدفاع لأكثر من الضعف خلال خمس سنوات ، كانت الولايات المتحدة بالتاكيد فى طريقها لامتلاك معدات عسكرية أكثر مما كان لديها فى عام ١٩٨٠ .

إلا إنه كان ثمة شك متزايد حول ماإذا كان اليتاجون يحققون شيئاً ذا قيمة مقابل ما ينفقه من مبالغ ضخمة ، مثلما كان الوضع بالنسبة لإمكانية سيطرته على الصراعات بين فروع القوات المسلحة التابعة له . فغزو جرينادا ، الذى هلت له أبواب الدعاية باعتباره نجاحاً كبيراً ، كان من جوانب عملية مختلفة ، قريباً على نحو يدعو للقلق من مهزلة جيلبرت وسوليفان . وأخيراً وليس آخراً كان حتى المراقبون المتعاطفون يشكون فيما إذا كان بمقدور تلك الإدارة وضع استراتيجية كبرى مترابطة فى الوقت الذى يتشاجر فيه العديد من أعضائها فيما بينهم (حتى بعد تقاعد هيج كوزير للخارجية) ، ويبدو أنه أن رئيسها لا يولى إهتماماً كبيراً بالمسائل الخطيرة ، وتنتظر فيه (باستثناءات نادرة) إلى العالم الخارجى من خلال منظار التفوق العرقى .

وكثير من تلك المسائل سوف نعود إليها فى الفصل الأخير . والمعزى من وراء عرض المتاعب المختلفة التى واجهتها حكومتا كارتر وريجان مما يتمثل فى أنها مجموعها قد صرفت الإنتباه عن القوى الأكبر كانت تشكل سياسات القوة العالمية - وبصفة أخص ذلك التحول من عالم ثنائى القطب إلى عالم متعدد الأقطاب ، الذى اكتشفه كيسنجر قبل ذلك بفترة طويلة وبدأ بتكيف معه . (وكما سنرى لاحقاً ، فإن ظهور ثلاثة مراكز إضافية للثورة السياسية والاقتصادية - هى أوروبا الغربية ، والصين واليابان - لم يكن أن هذه الدول الأخيرة كانت خالية من المشاكل . ولكن ذلك ليس بيت القصيد هنا) .

والأهم من ذلك ، أن التركيز الأمريكى على المشاكل المتفاقمة فى نيكاراغوا وإيران وأنجولا وليبيا وما إلى ذلك كان لايزال يخفى أن الدولة التى تأثرت تأثراً بالغاً بالتحويلات التى كانت تحدث فى السياسات العالمية خلال السبعينيات ربما كانت الاتحاد السوفيتى نفسه - وهو إعتبار يستحق شيئاً من التفسير الموجز قبل نهاية هذا الفصل .

ومما لاشك فيه أن الاتحاد السوفيتى قد عزز من قوته العسكرية فى تلك السنوات . غير أنه ، كما يوضح البروفيسور أولام ، نظراً للتطورات الأخرى ، فإن ذلك كان يعنى ببساطة « أن حكام الاتحاد السوفيتى كانوا فى وضع يسمح لهم بتقدير الإكتشاف غير المريح الذى توصل إليه الكثير من

الأمريكيين في الأربعينيات والخمسينيات : وهو أن القوة الزائدة لا توفر لاية دولة بصورة تلقائية ، خصوصا في العصر النووي ، المزيد من الأمن . فمن كلفة وجهات النظر تقريبا ، الاقتصادية منها والعسكرية ، وبالمعنى المطلق والنسي ، كان الاتحاد السوفيتي في عهد بريجنيف أكثر قوة مما كان في عهد ستالين . ومع ذلك ، فإنه مع تلك القوة الزائدة إلى حد كبير حدثت تطورات دولية جديدة والتزامات خارجية جعلت الدولة السوفيتية أكثر عرضة للخطر الخارجى والإضطرابات السياسات العالمية مما كانت في عام ١٩٥٢ على سبيل المثال .

وزيادة على ذلك ، فإنه حتى في السنوات الأخيرة لإدارة كارتر ، إستأنفت الولايات المتحدة تعزيز دفاعاتها بشكل كان يهدد - باستمراره على نطاق واسع من جانب حكومة ريجان التي جاءت بعد ذلك - بعودة التفوق العسكرى للولايات المتحدة في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية ، وزيادة التفوق البحرى الأمريكى ، وتوجيه اهتمام أكبر من أى وقت مضى بالتكنولوجيا المتقدمة . وكان رد السوفيت المتسم بالإزعاج بأنهم لن يشعروا بالانهك أو يقبلوا الهزيمة لا يخفض الحقيقة الخطيرة بأن ذلك سيشكل مزيداً من الضغط على الاقتصاد السوفيتى الذى تراجع إلى حد كبير ، ولم يكن في وضع جيد يسمح له بالدخول في سباق تكنولوجى على مستوى عال .

فمع أواخر السبعينيات ، كان الاتحاد السوفيتى في وضع حرج ، يحتاج فيه لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب من الخارج ، ناهيك عن التكنولوجيا نفسها . وازداد السخط في امبراطورية من الدول التابعة له في أوروبا الشرقية ، باستثناء كوادرا الأحزاب الشيوعية المتميزة ؛ وكانت مشاعر الإستياء والتلمر في بولندا على وجه الخصوص تمثل مشكلة رمية ، غير أن تكرار عملية غزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ لم يكن يبدو أنه سيكون انقذاً للموقف . وبعيداً إلى الجنوب ، دفع الخوف من فقد دولة أفغانستان المازلة للمنغول الأجنى (ربما الصينى) إلى تدبير إنقلاب عام ١٩٧٩ ، الذى تبين أنه لم يكن ورطة عسكرية فحسب ، بل كان له تأثير مدمر على وضع الاتحاد السوفيتى في الخارج . وقد أدت الاجراءات التى إتخذها الاتحاد السوفيتى في تشيكوسلوفاكيا وبولندا ، وأفغانستان إلى التقليل إلى حد كبير من جاذبيته وكنموذج ، للآخرين ، سواء في أوروبا الغربية أو في افريقيا . وكانت الأصولية الاسلامية في الشرق الأوسط تشكل ظاهرة تثير القلق ، وتهدد (كما حدث في إيران) بأن تصب جام غضبها على الشيوعيين المحليين وكذلك على الجماعات الموالية للولايات المتحدة ، وفوق كل ذلك ، كان هناك العداء الصينى المستحكم الذى كان يبدو ، بسبب التقييدات الأفغانية والتينامية ، واضحا في أواخر السبعينيات على نحو أكبر مما كان في أوائها . وإذا كانت إحدى الدولتين العظيمين قد « فقد الصين » فإن تلك الدولة هي روسيا . وأخيرا ، فإن نزعة التفوق العرقى ، ونظرة الشك التى كانت تميز حكامه الطاعنين في السن ، وإنتهاج الصغرة لإسلوب التعوين تجاه الإصلاحات الشاملة ، جعل التكيف بنجاح مع التوازنات الدولية الجليدة أكثر صعوبة بالنسبة للإتحاد السوفيتى منه بالنسبة للولايات المتحدة .

وقد كان ينبغي أن يمثل كل ذلك بعض المزاء في واشنطن ، وأن يكون بمثابة الموجه نحو نظرة أكثر هدوءا وتقلدا لمشاكل السياسة الخارجية حتى عندما تكون الأخيرة غير متوقعة وغير مواتية . صحيح أنه في بعض المسائل ، مثل العدول عن التأييد السابق لتايوان ، أصبحت إدارة ريجان أكثر ميلا للنهج العلمى والتوفيقى . غير أنه كان من الصعب التخلص من لغة الحملة الانتخابية فى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، ربما لأنها لم تكن مجرد كلمات بلاغية ، بل نظرة أصولية للنظام العالمى ولمكانة الولايات المتحدة المقلدة فيه . وكما حدث كثيرا فى الماضى ، فإن الاحتفاظ بمثل تلك المشاعر كان يجعل من الصعب دائما على الدول التعامل مع الشؤون الخارجية كما كانت فى الحقيقة ، وليس كما كانت تعتقد أنه ينبغي أن تكون عليه .



« التوازنات الاقتصادية المتغيرة من ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ »

في يوليو عام ١٩٧١ ، وأمام مجموعة من مديري الشبكات الاخبارية في مدينة كنساس ، كرر الرئيس نيكسون الافصاح عن رأيه بأن العالم الآن به خمس تكتلات للقوة الاقتصادية - هي أوروبا الغربية واليابان والصين بالإضافة الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية . « وهذه هي الخمس التي سوف تحدد المستقبل الاقتصادي ، بل ومستقبل العالم في المجالات الاخرى ، في الثلث الأخير من هذا القرن ، وذلك لأن القوة الاقتصادية ستصبح المفتاح لأنواع القوة الاخرى » .

ويافتراض صحة ملاحظة الرئيس حول أهمية القوة الاقتصادية ، فانه من الضروري التوصل الى فهم أعمق للتحويلات التي حدثت في الاقتصاد العالمي منذ السنوات الاولى للحرب الباردة ، حيث أنه بالرغم من تعرض التجارة الدولية والرخاء الاقتصادي الدولي لبعض الاضطرابات غير العادية (خاصة في السبعينيات) ، فانه يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات الرئيسية بعيدة المدى التي كان من المرجح أن تشكل السياسة العالمية في المستقبل المنظور .

وكما هو الحال في جميع الفترات السابقة التي يغطيها هذا الكتاب ، فانه ليس من الممكن توفير الدقة في الاحصائيات الاقتصادية المقارنة المستخلصة هنا ، فبرغم كل شيء ، توضح الزيادة في عدد اخصائى العاملين في الحكومات والمنظمات الدولية ، وكذلك تطور التقنيات باللغة التعقيد منذ صدور « معجم الاحصائيات » « لمولهاال » ، صعوبة مهمة اجراء مقارنات صحيحة . وقد تضافر احجام المجتمعات المنغلقة عن اعلان أرقلمها ، واختلاف أساليب قياس الدخل والانتاج من دولة لأخرى ، وتقلب أسعار الصرف (خاصة بعد القرارات التي تلت ١٩٧١ بوقف استخدام معيار أسعار الذهب وقرار تعويم أسعار الصرف) لتلقى جميعها بظلال من الشك على صحة أية سلسلة من البيانات الاقتصادية . الا أنه من ناحية أخرى ، يمكن استخدام عدد من المؤشرات الاحصائية ، بدرجة معقولة من الثقة ، والربط للإشارة الى الاتجاهات العريضة التي تحدث بمرور الوقت .

وأول الملامح ، وأكثرها أهمية الى حد بعيد ، ما وصفه « بايروخ » بحق ، بأنه « معدل نمو غير مسبق كلفة في الناتج الاقتصادي العالمي » خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية . فقد تراوح هذا النمو في الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٧٥ حول نسبة اجمالية تبلغ ٦ بالمائة سنويا (٤ بالمائة للفرد) ، وحتى في فترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ بلغ متوسط الزيادة ٢٫٤ بالمائة سنويا ، وهي تعد زيادة

كبيرة بالمقاييس التاريخية . وتمطى تقديرات « بايروخ » - « انتاج الصناعات التحويلية العالمية » - والتي أكدتها بشكل أساسي ، أرقام روستو حول « الانتاج الصناعي العالمي » - مدلولاً لهذه الزيادة السريعة والهائلة ، (انظر جدول ٣٩) .

جدول « ٣٩ » الانتاج العالمي للصناعات التحويلية

١٩٣٠ - ١٩٨٠

(١٩٠٠ = ١٠٠)

معدل النمو السنوى	الانتاج الكلى	
٨ر	٣٤١	١٨٣٠
٧ر	٤١٨	١٨٦٠
٨ر	٥٩٤	١٨٨٠
٦ر	- ١٠٠	١٩٠٠
٣ر	١٧٢٤	١٩١٣
٥ر	٢٥٠٨	١٩٢٨
٢ر	٣١١٤	١٩٣٨
١ر	٥٦٧٧	١٩٥٣
٣ر	٩٥٠١	١٩٦٣
٢ر	١٧٣٠٦	١٩٧٣
٤ر	٣٠٤١٦	١٩٨٠

وكما يوضح « بايروخ » ، أيضا ، « فان الانتاج الصناعي العالمي المتراكم فى الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٧٥ يساوى فى الحجم نفس الانتاج فى فترة القرن ونصف التى تفصل بين عامى ١٩٥٣ و ١٨٠٠ » . وقد ساعدت على احداث هذا التغير المثير ، استعادة اقتصاديات البلدان التى أضيرت من الحرب لنشاطها ، وتطوير تقنيات جديدة ، والتحول المستمر من الزراعة الى الصناعة ، ووضع الموارد القومية داخل « اقتصاديات مخططة » ، وامتداد حركة التصنيع الى بلدان العالم الثالث . ويصورة أكثر وضوحا ، ولنفس الاسباب تقريبا ، زاد حجم التجارة العالمية أيضا بدرجة ملحّة فيما بعد ١٩٤٥ ، وذلك على النقيض مما حدث فى فترة الحربين العالميتين :

جدول ٤٠ . حجم التجارة العالمية ١٨٥٠ - ١٩٧١
(١٩١٣ = ١٠٠)

السنة	حجم التجارة	السنة	حجم التجارة
١٨٥٠	١٠١	١٩٣٨	١٠٣
١٨٩٦ - ١٩٠٠	٥٧٠	١٩٤٨	١٠٣
١٩١٣	١٠٠	١٩٥٣	١٤٢
١٩٢١ - ١٩٢٥	٨٢	١٩٦٣	٢٦٩
١٩٣٠	١١٣	١٩٦٨	٤٠٧
١٩٣١ - ١٩٣٥	٩٣	١٩٧١	٥٢٠

بل ان الأمر الأكثر إثارة للاعجاب ، كما يوضح « آشورث » ، هو أن تجارة العالم في المصنوعات قلقت التجارة في المنتجات الأولية ، لأول مرة على الإطلاق ، عام ١٩٧٥ ، الأمر الذي كان يرجع في حد ذاته الى أن الزيادة في الناتج الكلي للمصنوعات أثناء تلك الفترة كانت أكبر كثيرا من الزيادات (الواضحة للغاية) في السلع الزراعية والمعادن .
(انظر جدول ٤١) .

جدول (٤١)
النسبة المئوية للزيادة في انتاج العالم
١٩٤٨ - ١٩٦٨

١٩٤٨ - ١٩٥٨	١٩٥٨ - ١٩٦٨	
٣٠ %	٣٢ %	السلع الزراعية
٥٨ %	٤٠ %	المعادن
١٠٠ %	٦٠ %	المصنوعات

ويمكن تفسير هذا التباين ، الى حد ما ، بالزيادة الهائلة في التصنيع والتجارة بين البلدان الصناعية المتقدمة (خاصة بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية) ، ولكن تصاعد الطلب في هذه البلدان على المنتجات الأولية ، وبدايات مرحلة التصنيع في عدد متزايد من بلدان العالم الثالث ، كانت تعني أن اقتصاديات معظم تلك البلدان الاخيرة كانت تنمو أيضا في هذه الفترة بصورة أسرع من أي وقت سابق في القرن العشرين .

فيغض النظر عما ألحقه الاستعمار الغربي بالعديد من مجتمعات مناطق العالم الأخرى ، فإنه يبدو أن صادرات هذه المجتمعات ونموها الاقتصادي يوجه عام قد استفاد بصورة أكبر عندما كانت الأمم الصناعية في طور التوسع . ويرى « فورو مان بيك » أن البلدان الأقل تطورا قد نمت سريعة في القرن التاسع عشر ، كانت بلدان الاقتصاد « المفتوح » مثل بريطانيا تتوسع سريعا ، كما كانت أكثر تعرضا للضرر عندما أصيب العالم الصناعي بالكساد في الثلاثينيات . وإبان الخمسينيات والستينيات ، شهدت هذه البلدان ، مرة أخرى ، معدلات نمو أسرع ، لأن البلدان المتقدمة كانت مزدهرة اقتصاديا ، وكان الطلب على المواد الخام مرتفعا ، والتصنيع منتشرا . ويشير « بايروخ » إلى الارتفاع المطرد في نصيب العالم الثالث من الانتاج الصناعي العالمي ، بعد انهياره عام ١٩٥٣ (٦٥ بالمائة) ، إلى ٨٥ بالمائة عام ١٩٦٣ ، ٩٩ بالمائة عام ١٩٧٣ ثم ١٢ بالمائة عام ١٩٨٠ . وتوضح تقديرات وكالة المخابرات الأمريكية تزايد نصيب البلدان الأقل تطورا في الناتج العالمي الإجمالي من ١١ر١ بالمائة عام ١٩٦٠ ، إلى ١٢ر٣ عام ١٩٧٠ ، ثم إلى ١٤ر٨ بالمائة عام ١٩٨٠ .

غير أنه إذا وضعنا في الاعتبار العدد الكلي لسكان العالم الثالث ، فلنأخذ أن نصيبهم من الانتاج العالمي كان لا يزال منخفضا بشكل لا يتناسب مع هذا العدد - ويظهر قفروهم بدرجة رهبة فقد كان متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الصناعية يبلغ ١٠٦٦٠ دولارا عام ١٩٨٠ ، في حين يبلغ ١٥٨٠ دولارا فقط في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل ، بينما كان منخفضا بدرجة رهبة يبلغ ٢٥٠ دولارا للفرد في بلدان العالم الثالث الأشد فقرا مثل زائير . فالواقع أنه في حين كان نصيب البلدان الأقل تطورا في الانتاج العالمي والمنتجات الصناعية في العالم يرتفع في مجمله ، فإن هذا الارتفاع لم يكن موزعا بين هذه البلدان بشكل متساو . وفي العديد من الحالات كان التفاوت الكبير في الثروة بين بعض بلدان المنطقة الاستوائية في فترة انسحاب المستعمرين يماثل في الحجم نفس التفاوت في المرحلة الاستعمارية . ومما أدى إلى زيادة هذا التفاوت ، نمط الطلب غير المنتظم على منتجات هذه البلاد ، واختلاف مستويات المصنوعة التي كانت تسمى كل منها للحصول عليها ، وكذلك التغيرات المناخية والسياسية التي تتأثر بالبيئة وقوى الاقتصاد الخارجية تماما عن نطاق سيطرتها . فالحفاف قد يؤدي بإحدى البلاد إلى خراب يستمر لسنوات . كما يمكن أن تؤدي الحروب الأهلية وعمليات حرب العصابات ، وإعادة توطين الفلاحين بصورة إجبارية إلى قلة الانتاج الزراعي ونقص التجارة . كذلك يمكن أن يؤدي انخفاض الاسعار العالمية للفول السوداني أو التبغ ، مثلا ، إلى القضاء تقريبا على الاقتصاد المعتمد على منتج واحد . كما أن ارتفاع اسعار القائلة ، أو زيادة قيمة الدولار الأمريكي قد يشكل كارثة جسيمة . وقد زاد النمو السكاني المتصاعد ، بفضل نجاح الطب الغربي في الحد من انتشار الأمراض ، من الضغط على مخزون الغذاء وهدد باتياع أية زيادة في الدخل القومي الإجمالي . ومن ناحية أخرى ، كانت هناك دول خاضعت « ثورة خضراء » وحقت ازدهارا في الانتاج الزراعي بتحسين تقنيات الري واستزراع أنواع جديدة من النباتات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المكاسب

الضخمة التي حققتها تلك البلدان التي كان من حظها امتلاك البترول في السبعينيات ، قد حولتها الى نوعية اقتصادية مختلفة - بالرغم من أنه حتى تلك الدول التي تسمى بدول « الاوك » الاقل تطورا قد أصيرت من انهيار أسعار البترول في أوائل الثمانينيات . وأخير ، وفي واحد من أهم التطورات على الاطلاق ، ظهر من بين بلدان العالم الثالث عدد من الدول التي أسماها « روزكرانس » بـ « الدول التجارية » ، مثل كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة ، وماليزيا والتي تقلد اليابان وألمانيا الغربية وسويسرا في استثماراتها والتزامها بإنتاج السلع الصناعية للسوق العالمي .

ويشير هذا التفاوت بين البلدان الأقل تطورا الى الملمح الرئيسي الثاني للتغير الاقتصادي الواسع على مدى العقود القليلة الماضية - وهو تباين معدلات النمو بين بلدان العالم المختلفة ، والذي ينطبق على القوى الصناعية الكبرى مثلما ينطبق على البلدان الأصغر . وسيمت أن هذا الاتجاه - مثلما حدث في القرون السابقة - هو الذي كان له أكبر الأثر على الاطلاق في توازنات القوى الدولية ، فانه من المفيد أن نبحث بشيء من التفصيل الكيفية التي أثر بها على البلدان الرئيسية في هذه العقود .

ولارب أن التحول الاقتصادي لليابان بعد عام ١٩٤٥ ، قدم البلدان « المتقدمة » القائمة ، كمنافس تجاري وتكنولوجي ، وقدمت « للدول التجارية » الآسيوية الأخرى نموذجا يحتذى به . ولاشك أن اليابان كانت تتميز بالفعل منذ قرن مضى بأنها أول بلد آسيوي يحاكي الغرب تماما من الناحية الاقتصادية ، وبشكل مصيري بالنسبة لمستقبلها - من الناحيتين العسكرية والأميرالية . وبالرغم مما أصابها من ضرر بالغ من جراء حرب ١٩٣٧ - ١٩٤٥ ، وفقدانها لأسواقها وموردها التقليديين ، إلا أنها كانت لديها بنية أساسية صناعية يمكن اصلاحها ، وشعب موهوب ، ذو ثقافة عالية وتماسك اجتماعي ، بمقدوره تحويل اصراره على تحسين أوضاعه الى المجالات التجارية السلمية . وعلى مدى السنوات القليلة التالية لعام ١٩٤٥ ، كانت اليابان دولة تابعة محتلة ، تعتمد على المعونة الأمريكية . وفي عام ١٩٥٠ انقلب الوضع - بدرجة كبيرة تثير السخرية بسبب الانفاق العسكري الأمريكي الضخم في الحرب الكورية ، الذي شجع الشركات اليابانية الموجهة للتصدير . وعلى سبيل المثال ، كانت شركة تويوتا مهددة بانهيار عندما أنقذتها أولى طلبات وزارة الدفاع الأمريكية من شاحنتها ، كما حدث نفس الشيء تقريبا بالنسبة للعديد من الشركات الأخرى .

وقد كانت هناك بالطبع أمور أخرى أفرزت « المعجزة اليابانية » أكثر من مجرد حافظ الانفاق الأمريكي إبان الحرب الكورية ، ثم مرة أخرى أثناء حرب فيتنام ، بحيث أصبحت محاولة تفسير الكيفية التي تحركت بها البلاد ، وكيف يمكن للآخرين محاكاة نجاحها ، بمثابة صناعة نمو مصفرة في حد ذاتها . ولعل من بين الأسباب الرئيسية ، إيمانها شديدا بالتصعب بضرورة تحقيق أعلى مستويات ضبط الجودة النوعية ، ونقل (وتحسين) التقنيات المتطورة في الإدارة وأساليب الإنتاج

في الغرب . كما استفادت من التزام الدولة بتحقيق مستويات عالية وفعالة من التعليم العام ، ومن وجود أعداد كبيرة من المهنيين ، وشركات صناعة الالكترونيات والسيارات ، والورش الحرفية الصغيرة ذات الانتاج الكبير والمشروعات العملاقة . كما كانت هناك الروح الاجتماعية التي تنزع الى العمل الشاق ، والولاء للشركة ، وحل النزاعات بين العمال والإدارة من خلال مزيج من التراضي والطاعة . وقد كان الاقتصاد في حاجة الى رؤوس أموال هائلة لتحقيق نمو مطرد ، وقد حصل بالفعل على هذه الاموال - ويرجع ذلك جزئيا الى انها دولة « منزوعة السلاح » تحتمى بالمظلة الاستراتيجية الامريكية وتكاد لاتتفق على أغراض الدلاع سوى النثر اليسير ، ولكن ربما يرجع بصورة أكبر الى السياسات الضريبية والمالية التي كانت تشجع على تحقيق درجة عالية من المدخرات الشخصية ، التي أمكن استخدامها في أغراض الاستثمار . واستفادت اليابان أيضا من الدور الذي لعبته وزارة التجارة الدولية والصناعية في « رعاية الصناعات والتطورات التقنية الجديدة ، وفي نفس الوقت تنسيق عملية التخلص بشكل منظم من الصناعات القديمة والمضحلة » ، وذلك كله بشكل يختلف كلية عن منهج الاقتصاد الأمريكي الحر .

ومهما اختلعت التفسيرات - حيث يشير خبراء آخرون في شئون اليابان بقوة الى الاسباب الاجتماعية والثقافية ، فضلا عن « العامل الإضافي » الغامض المتمثل في الثقة بالنفس وقوة الارادة ، في شجب جاء أوانه - فإنه ليس هناك من ينكر مدى ما حقته اليابان من نجاح اقتصادي .

ففيما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ ، زاد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل حيالي بلغ ١٠ر٥ بالمائة سنويا ، بما يتجاوز كثيرا معدل النمو في أية دولة صناعية أخرى ، بل انه حتى أزمة البترول في ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، بما وجهته من ضربة عنيفة للتوسع العالمي ، لم تنعش معدلات نمو اليابان في السنوات التالية من أن تغفل مساوئة تقريبا لضعف معدلات منافسيها الرئيسيين . فقد كانت اليابان قد أصبحت مسيطرة على انتاج مجموعة كبيرة من المصنوعات في العالم - مثل آلات التصوير ، وأدوات المطبخ ، والأجهزة الكهربائية ، والآلات الموسيقية ، والدراجات ، الى آخر تلك القائمة من المصنوعات . وتحدثت المنتجات اليابانية صناعة الدراجات البخارية الامريكية والبريطانية . وتفوقت على صناعة البصريات الالمانية ، بل انها دمرت صناعة الدراجات البخارية الامريكية والبريطانية . وفي غضون عشر سنوات ، كانت أحواض بناء السفن اليابانية تنتج ما يربو على نصف انتاج العالم من السفن . ومع حلول السبعينيات ، أصبحت منتجات الصلب الحديثة لديها تعادل صناعة الصلب الامريكية . بل ان تحول صناعة السيارات في اليابان كان أكثر إثارة ، حيث ارتفع نصيبها من انتاج السيارات في العالم من ١ بالمائة الى ٢٣ بالمائة فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٤ - ومن ثم ، أصبحت السيارات والشاحنات اليابانية تصدر بالملايين الى شتى أنحاء العالم . وانتقلت البلاد بأطراد ، وبلا توقف من المنتجات ذات التقنية المنخفضة الى مجالات عالية التقنية - مثل الكمبيوتر ، والاتصالات اللاسلكية والفضائية ، والانسان الآلي ، والتكنولوجيا الحيوية . كما تزايد فائضها التجاري ، بأطراد وبلا توقف - محولا إياها الى عملاق اقتصادي وعملق صناعي - وازداد نصيبها في الانتاج العالمي واتسمت أسواقها في العالم . وياتهاء احتلال الحلفاء عام ١٩٥٢ ، ولم يكن الناتج القومي الاجمالي لليابان يزيد كثيرا عن ثلث الناتج القومي الاجمالي لفرنسا أو المملكة المتحدة .

لما فى أواخر السبعينيات ، فقد كان الناتج القومى الاجمالى لليابان مساويا لنتائج المملكة المتحدة وفرنسا معا ، ويزيد عن نصف الناتج الاجمالى الأمريكى . وفى غضون جيل واحد ، ارتفع نصيبها فى انتاج العالم من المصنوعات وفى الناتج القومى الاجمالى العالمى من حوالى ٣ بالمائة الى حوالى ١٠ بالمائة - ولم يتوقف عن الارتفاع . ولم يحقق مثل هذه الدرجة من النمو سوى الاتحاد السوفيتى وحده ، فى السنوات التى اعقبت عام ١٩٢٨ ، ولكن اليابان حققت ذلك بطريقة اقل ايلاما بكثير وبصورة أكثر اتساعا الى حد يثير الاعجاب .

وبالمقارنة باليابان ، لا بد أن تبدو أية قوة كبيرة أخرى متاخرة اقتصاديا . غير أنه عندما بدأت جمهورية الصين الشعبية فى اثبات مكانتها فى السنوات التى تلت قيامها عام ١٩٤٩ ، لم يكن هناك سوى القليل من المراقبين اللذين لم يأخذوا ذلك الامر على محمل الجد . وربما كان يعكس ذلك جزئيا ، قلقا تقليديا بشأن «الخطر الأصفر» ، حيث كان لا بد للصين فى الشرق أن يصبح قوة رئيسية فى الشؤون العالمية بمجرد أن ينظم سكانه البالغين ٨٠٠ مليون لتحقيق أهدافه الوطنية . ولكن الأكثر أهمية هو الدور البارز للغاية ، ولانقول الدور العدواني ، الذى انتهجته جمهورية الصين الشعبية ، منذ قيامها تقريبا ، حيال القوى الاجنبية ، حتى ولو كان ذلك استجابة عصبية لما كانت تشعر به من حصار . فالصدامات مع الولايات المتحدة حول كوريا وكيمو وماتسو ، والتحرك نحو التبت ، وزراعات الحدود مع الهند ، والخصام الشديد مع الاتحاد السوفيتى والمواجهات العسكرية فى المناطق المتنازع عليها ، والمناوشات الدامية مع فيتنام الشمالية ، واللحجة القتالية العامة للدعاية الصينية (خاصة فى عهد ماو) لدى انتقادها للامبريالية الغربية و«السلطان الروس» ، وتشجيعها لحركات التحرر الشعبية عبر أرجاء العالم ، كل ذلك جعل منها دولة أكثر أهمية ، وإن كانت أيضا أكثر تقلبا فى مواقفها ، فى الشؤون العالمية من اليابانيين اللذين يتسمون بالحكمة والبراعة . ونظرا لان الصين كانت تضم ربع عدد سكان العالم ، فقد كان من الضرورى أن تؤخذ مبولها السياسية فى اتجاه أو آخر مأخذ الجد .

ومع ذلك ، فقد كانت الصين الشعبية تبدو ، اذا ما قيست بالمعيار الاقتصادى الدقيق ، بمثابة حالة كلاسيكية للتخلف الاقتصادى . وعلى سبيل المثال كانت نتيج فى عام ١٩٥٣ ، ٢٠٣ بالمائة فقط من مصنوعات العالم ، فى حين كانت لديها « امكانيات صناعية اجمالية » تساوى ٧١ بالمائة من امكانيات بريطانيا عام ١٩٠٠ . وكان سكانها ، اللذين يزيد عددهم بالملايين من الافواه الجديدة سنويا ، يتكونون أساسا من الفلاحين الفقراء اللذين كان معدل انتاج كل فرد منهم بالغ الانخفاض ، ولا يقدرون للدولة شيئا يذكر بمقياس « القيمة المضافة » . ولم تتوقف القوضى التى سببها الفاقة العسكرية ، والغزو اليابانى ، ثم الحرب الاهلية فى أواخر الاربعينيات عندما تولت كوميونات الفلاحين السلطة بدلا من ملاك الاراضى عام ١٩٤٩ . ومع ذلك ، لم تكن الامكانيات الاقتصادية مؤسسا منها بالكامل ، حيث كانت الصين تمتلك بنية أساسية من الطرق والسكك الحديدية الخفيفة ، وكانت صناعة النسيج لديها قوية ، وملكها وموانئها مراكزا للنشاط التجارى ، كما تطورت منطقة « منشوريا » على وجه الخصوص بفضل اليابانيين ابان الثلاثينيات . وكانت ما تحتاجه البلاد

لدخول مرحلة الانطلاقة الصناعية ، هي فترة زمنية طويلة من الاستقرار والامدادات الضخمة من رؤوس الاموال . وقد تحقق الشرطان الى حد مامع بداية الخمسينيات بسبب سيطرة الحزب الشيوعي وتدفق المعونة الروسية .

وقد اتبعت الخطة الخمسية التي وضعت عام ١٩٥٣ ، الاولويات الستانية وهي : اقامة صناعة ثقيلة متطورة ، وزيادة انتاج الفحم والحديد والصلب . وتضاعف الانتاج الصناعي بحلول عام ١٩٥٧ . غير أنه من ناحية أخرى ، لم يكن حجم رأس المال المتاح للاستثمار الصناعي ، سواء ماتم تديره من الداخل ، أو اقتراضه من روسيا ، كلفيا تماما بالنسبة لبلد له مثل احتياجات الصين الاقتصادية - كما أدى الانشقاق الصيني - السوفيتي الى توقف مفاجيء للمعونة الروسية المالية والتكنولوجية . وبالإضافة لذلك ، فقد أدت قرارات «ماو» الحمقاء بتحقيق «قفزة كبرى الى الامام» عن طريق تشجيع قيام الآلاف من مصانع الصلب الصغيرة ، وحملت من أجل تحقيق «الثورة الثقافية» (التي أدت الى طرد الخبراء الفنيين ، ورجال الإدارة الأكفاء ، والاقتصاديين المدربين) الى ابطاء معدل التنمية بدرجة ملحوظة . وأخيرا ، وفي خلال فترة الخمسينيات والستينيات كانت دبلوماسية المواجهة الصينية ، وصداماتها العسكرية ، مع جيرانها جميعا تقريبا ، تعني تخصيص قدر كبير من موارد البلاد القليلة للقوات المسلحة .

ولم تكن فترة «الثورة الثقافية» سيئة كلها من الناحية الاقتصادية ، فقد أكدت على الأقل على أهمية المناطق الريفية ، وشجعت الصناعات الصغيرة . ووطورت من تقنيات الزراعة ، وأدخلت الرعاية الأساسية الصحية والاجتماعية الى القرى . غير انه لم يكن من الممكن تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج القومي الا بالمزيد من التصنيع ، وتحسين البنية الأساسية ، والاستثمارات طويلة الامد - وقد ساعد على ذلك كله انحسار «الثورة الثقافية» ، ونمو التجارة مع الولايات المتحدة واليابان وغيرهما من البلدان ذات الاقتصاد المتقدم . وسرعان ماتم استغلال موارد الصين من الفحم والبترو ، وكذلك مخزونها من العديد من المعادن الثمينة . وبحلول عام ١٩٨٠ ، أصبح انتاجها من الصلب ، الذي بلغ ٣٧ مليون طن ، يزيد كثيرا عن انتاج بريطانيا أو فرنسا ، واستهلاكها للطاقة من المصادر الحديثة ضعف استهلاك أي من الدول الأوروبية الكبرى . وفي هذا التاريخ أيضا ارتفع نصيبها من الانتاج الصناعي العالمي الى ٥ بالمائة (من ٣٫٩ بالمائة عام ١٩٧٣) وكاد يقارب نصيب ألمانيا الغربية . ولم يكن هذا النمو السريع بمنأى عن المشكلات ، وكان على قيادة الحزب أن تخفف من أهداف «التحديثات الاربعة للبلاد» ، ويجعل أيضا أن نكر أن الاحصائيات الخاصة بالثروة أو الناتج في الصين ، اذا عرضت من ناحية الفرد ، فانها توضح مرة أخرى مدى تخلفها الاقتصادي النسبي . الا انه بالرغم من هذه المآخذ ، فقد أصبح واضحا بمرور الوقت أن العلاقات الأسوي كان بسبيله للتحرك أخيرا ، وأنه مصمم على بناء قاعدة اقتصادية تكفي لتحقيق دوره الذي يعتزم القيام به كقوة كبرى .

وكانت المنطقة الخامسة التي حلدها «نيكسون» في خطابه عام ١٩٧١ ، هي «أوروبا الغربية» ، التي كانت العظم تعني مصطلحا جغرافيا ، أكثر منها قوة موحدة ومؤكدة مثل الصين أو

الاتحاد السوفيتي ، أو الولايات المتحدة . بل ان التعبير ذاته كان يعنى أشياء مختلفة لدى مختلف الأشخاص - فقد كان يعنى جميع تلك البلاد الخارجة عن مجال الهيمنة السوفيتية (ومن ثم فهي تضم سكان نافيا ، واليونان وتركيا) ، أو يعنى المجموعة الاقتصادية الاوربية الاصلية (أو الموسعة) التى تتمتع على الأقل بأطار تنظيمي ، أو كان يستخدم غالبا للدلالة على تلك المجموعة من الدول الكبرى سابقا (بريطانيا ، وفرنسا ، والمانيا ، وإيطاليا) التى قد تحتاج وزارة الخارجية الأمريكية ، مثلا ، للتشاور معها قبل الشروع فى سياسة جديدة ازاء روسيا أو الشرق الاوسط . بل ان كل ذلك لم يضع حدا لإمكانية الخلط فى دلالات اللفظ ، حيث ظلت بريطانيا لفترة كبيرة تعتبر أن أوروبا تبدأ من الجانب الآخر للقتال الانجليزى ، كما كان هناك العديد من الاوربيين من دعاة الوحدة (ناهيك عن القوميين الالمان) الذين يعتبرون تقسيم القارة الذى أعقب عام ١٩٤٥ مجرد ظرف مؤقت ، سوف يتجه فى المستقبل انضمام بلدان الجانبين فى اتحاد أكبر نوعا ما . ومن ثم ، فقد كان من الصعب استخدام مصطلح « أوروبا » أو حتى « أوروبا الغربية » ، من الناحية السياسية والستراتيجية بأكثر من أنه مجرد تعبير مجازي أو مفهوم حضارى - جغرافى مبهم .

ومع ذلك ، كان يبدو أن هناك تماثلا فيما كان يحدث عبر أوروبا فى تلك السنوات على المستوى الاقتصادى . وكانت أبرز ملامحه ذلك « النمو الاقتصادى المطرد وربع المستوى » . فع ١٩٤٩ - ١٩٥٠ عادت معظم البلدان الى مستويات انتاجها فيما قبل الحرب ، وكان بعضها متقدما بصورة ملموسة (خاصة تلك البلدان التى التزمت الحياد أثناء الحرب) . بل لقد تبع ذلك ، عاما اثر عام ، زيادة فى الانتاج الصناعى ، ونمو فى الصادرات بمعدلات غير مسبوق ، ودرجة ملحوظة من المعاملة الكاملة ، ومستويات مرتفعة تاريخيا من الدخل المتاح ورأس المال الاستثمارى . ونتج عن ذلك أن أصبحت أوروبا أسرع مناطق العالم نموا ، باستثناء اليابان . « ف فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ زاد الناتج المحلى الإجمالى الأوروبى بمعدل حوالى ٥٥ بالمائة سنويا ، و ٤٤ على أساس معدل الزيادة للفرد ، فى مقابل النسبتين المائتين وهما ٥ ، ٣ على التوالي . بل ان الانتاج الصناعى ارتفع بصورة أسرع بلغت ٧١ بالمائة مقارنة بالنسبة المئوية ٩٩ المائة . وهكذا أصبح معدل انتاج الفرد فى التاريخ الأخير يزيد بمقدار مرتين ونصف تقريبا . عما كان عليه عام ١٩٥٠ » . والأمـر المثير ، أن جميع أجزاء القادة شاركت فى هذا النمو - فى قلب شمال غربى أوروبا الصناعى ، وفى بلاد البحر المتوسط ، وشرقى أوروبا ، وحتى الاقتصاد البريطانى البطيء كان ينمو خلال هذه الفترة بسرعة تفوق سرعته منذ عشرات السنين . وليس من المستغرب أن مكاة أوروبا النسبية فى الاقتصاد العالمى ، والتى كانت تضاملا منذ مطلع القرن ، سرعان ما بدأت فى الاتساع و فخلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، ارتفع نصيبها من الانتاج العالمى للسلع والخدمات (الناتج المحلى الإجمالى) من ٣٧ الى ٤١ بالمائة ، بينما كانت الزيادة أكبر فى مجال الانتاج الصناعى : من ٣٩ الى ٤٨ بالمائة . وفى كل من عامى ١٩٦٠ ، و ١٩٧٠ أوضحت أرقام وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - وهو دليل يمكن مناقشته بالقطع - أن « المجموعة الاوربية » كانت تتمتع بنصيب من اجمالى الناتج العالمى يزيد حتى عن نصيب الولايات المتحدة ، ويمثل ضعف نصيب الاتحاد السوفيتى .

وإذا أمعنا النظر في هذا الأمر ، فإن أسباب الانتعاش الاقتصادي الأوربي ليست مشيرة للدهشة على الإطلاق . فكثر من بلدان القارة عانى طويلا من الغزو ، والقتال والاحتلال الاجنبى الطويل ، وتدمير المدن والمصانع والطرق والسكك الحديدية والقتال ، ونقص الغذاء والمواد الخام بفعل الحصار ، واستدعاء الملايين من الرجال للحرب ، وإبادة الملايين من الحيوانات . وحتى قبل الحرب ، شوهت النزعة القومية الألمانية « لسيطرة الدولة » ، التنمية الاقتصادية « الطبيعية » في أوروبا - هى التنمية التى تنشأ فى منطقة اثر أخرى عندما تكشف مصادر جديدة للطاقة عن نفسها ، وعند قيام اسواق جديدة ، ومع انتشار تقنية جديدة . كما ألت الحواجز الجمركية الدائمة الارتفاع الى الفصل بين الموردين وأسواقهم . وتولت الاعانات الحكومية حماية المشروعات والمزارع غير الناجمة من المنافسة الاجنبية . وخصصت مبالغ ضخمة من الدخل القومى بصورة متزايدة للاتفاق على التسليح بدلا من المشروعات التجارية . وهكذا كان من المستحيل أن يحقق الاقتصاد الأوربي أقصى درجات النمو فى « هذا المناخ من الحواجز والخطر ، ومن النزعة الوطنية الاقتصادية ، ومن الرغبة فى تحقيق المكاسب عن طريق الحاق الضرر بالآخرين » . أما بعد ١٩٤٥ ، فإنه لم يكن هناك فقط « أوروبيون جدد » من أمثال « موني » و « سيك » و « هالشتين » مصممون على إقامة مشاكل اقتصادية تتجنب أخطاء الماضى ، وإنما كانت هناك أيضا الولايات المتحدة المفيدة والمستفيدة ، والرغبة فى تمويل الانتعاش الأوربي (من خلال مشروعات مارشال ^(*) وغيره من برامج المعونة) بشرط أن يحدث ذلك باحتباره مشروعا متعاونيا .

وهكذا ، أصبح لدى أوروبا ، التى أضيرت امكانياتها الاقتصادية وصارت ضيعة الجلودى من جراء الحرب والسياسة ، الفرصة لصد لوجه النقص لديها . وكان هناك اصرار واسع النطاق على « البناء من جديد » فى كل من اجزاء القارة الشرقية والغربية ، ورغبة فى التعلم من أخطاء الثلاثينيات . وأولى التخطيط الحكومى ، سواء على نهج « كينز » ^(**) أو على النهج الاشتراكى ، هذه الرغبة فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عنابة فائقة ، وجعل انهيار (أو فقدان مصداقية) الهياكل القديمة ، عملية الابتكار أكثر سهولة . ولم تقدم الولايات المتحدة بلاتين الدولارات فى مشروعات مارشال للمعونة الذى كان يوصف بحق بأنه « حقنة فى الدراع جاءت فى الوقت الحرج » فحسب - وإنما قدمت أيضا مظلة دفاعية يمكن للدول الأوربية أن تحصى بها . (حقبة أن بريطانيا وفرنسا اتفقتا كثيرا على أغراض الدفاع أبان سنوات الحرب الكورية ، وفى

(*) جورج مارشال : وزير الخارجية الأمريكية (١٩٤٧-١٩٤٩) ثم وزير الدفاع (١٩٥٠-١٩٥١) ، صاحب مشروع مارشال للمساعدة فى اعادة الدول الأوربية التى أضيرت من الحرب العالمية الثانية على اصلاح اثار الحرب والتعويض باقتصادها - المترجم .

(***) جون مينارد كينز : عالم الاقتصاد البريطانى الشهير ، برز نجمه خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى فى الثلاثينيات ، عندما ظهرت الحاجة الى اجراء تعديلات على السياسات التقليدية للنظام الرأسمالى ، والحد من الحرية المطلقة ، وتلقى بالسماح للدولة ببعض هوامش التدخل فى النشاط الاقتصادى ، والاشرف على المشروعات العامة للقضاء على البطالة - المترجم .

الفترة التي سبقت تحرر مستعمراتها - ولكن كان سيتعين عليهما ، وعلى جميع جيرانهما تخصيص قدر أكبر من مواردهم القومية للتعليق لولم تكن الولايات المتحدة قد تكفلت بحمايتهم) . ونتيجة لقلّة الحواجز التجارية ، استطاعت الشركات والمشروعات الفردية أن تزدهر في سوق أكثر انشاعا ، خاصة وأن التجارة بين البلدان المتقدمة (وهي في هذه الحالة الدول الأوروبية نفسها) كانت مريحة دائما بصورة أكبر من التجارة في أي مكان آخر ، وذلك لأن الطلب المتبادل كان أكبر . وإذا كانت تجارة أوروبا « الخارجية » قد زادت أكثر من أي شيء آخر في تلك الفترة ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى أن عمليات البيع والشراء كانت تتم بين دول متجاورة . وقد زاد دخل الفرد في فترة جيل واحد عقب ١٩٥٠ بقدر زيادته خلال فترة القرن ونصف القرن السابقة على هذا التاريخ . وكان الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لهذا التأثير هائلا بحق : حيث انخفضت نسبة السكان المشتغلين بالزراعة والغابات وصيد الأسماك في ألمانيا الغربية من ٢٤٦ بالمائة عام ١٩٥٠ ، إلى ٧٥ بالمائة عام ١٩٧٣ ، وفي فرنسا انخفضت النسبة من ٢٨٧ إلى ١٢٢ بالمائة في نفس الفترة (وإلى ٨٨ بالمائة عام ١٩٨٠) . وارتفعت الدخول المتاحة مع انتشار التصنيع ، فارتفع دخل الفرد في ألمانيا الغربية من ٣٢٠ دولارا عام ١٩٤٩ إلى ٩١٣١ دولار عام ١٩٧٨ ، وفي إيطاليا ارتفع من ٦٣٨ دولارا عام ١٩٦٠ إلى ١٤٢٠٥ دولار عام ١٩٧٩ . وارتفع عدد السيارات ، لكل ألف من السكان ، من ٣ في ألمانيا الغربية عام ١٩٤٨ إلى ٢٢٧ عام ١٩٧٠ ، وفي فرنسا من ٣٧ إلى ٢٥٢ . ومهما كانت طريقة القياس ، ویرغم الفلوت الاقليمي المستمر ، إلا أن الشواهد على تحقيق مكاسب حقيقية كانت واضحة تماما .

ويظهر هذا الجمع بين النمو الاقتصادي العام ، والتباين الواسع في كل من معدل التغير وآثاره ، بجلاء إذا بحثنا فيما حدث في كل من القوى الكبرى السابقة . ففي جنوب جبال « الألب » ، حدث ما بالغ الصحفيون في وصفه بأنه « المعجزة الإيطالية » ، حيث قاربت سرعة زيادة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للبلاد عقب عام ١٩٤٨ ثلاثة أمثالها في سنوات ما بين الحربين ، بل أنه عندما نباحا النمو حتى عام ١٩٦٣ ، كان الاقتصاد الإيطالي يرتفع في هذه السنوات بصورة أسرع من أي بلد آخر باستثناء اليابان وألمانيا الغربية . غير أنه ربما لا يدهو ذلك للدهشة إذا ما استرجعنا الأحداث الماضية . فقد كانت إيطاليا دائما أقل « الارعة الكبار » في أوروبا تقريبا ، وهو ما يعني أن إمكانات نموها لم تكن قد استغلت تماما . وكانت الصناعات الإيطالية قادرة على الاستفادة من تكلفة الأجور المنخفضة في البلاد وسمعتها القوية في مجال التصميمات لزيادة الصادرات بسرعة مذهلة ، خاصة داخل السوق المشتركة ، وذلك بعد تحررها من عبث السياسات الاقتصادية الفاشستية واستغانتها الكبيرة من المعونة الأمريكية . كما عرّضت عن طريق توليد الكهرباء من مساقط المياه ، واستيراد البترول رخيص الثمن ، التخص في المخزون الطبيعي من الفحم . وكانت صناعة السيارات تمثل حافزا كبيرا . فمع ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي ، احتلت شركة « فيات » ، وهي المنتج المحلي للسيارات ، مركزا لا يماضي في هذا السوق الداخلي لسنوات عديدة ، مما وفر لها قاعدة قوية لحركة التصدير شمالي جبال الألب . وانضمت إلى

المصنوعات التقليدية ، مثل الاحذية والملابس الانيقة ، منتجات أحدث ، ففقت مبيعات التلاجات الايطالية في فترة الستينيات كل مبيعات التلاجات الالمانية الاخرى . ولم يكن ذلك يمثل بأي شكل من الاشكال ، نجاحا تاما . فقد ظلت الفجوة بين شمال ايطاليا وجنوبها على ما هي عليه . وكانت الظروف الاجتماعية في كل من المدن الداخلية والمناطق الريفية الفقيرة أسوأ بكثير مما هي عليه في شمال اوروبا . وأدى عدم الاستقرار الحكومي ، ود السوق السوداء ، الواسعة ، وارتفاع نسبة العجز الحكومي ، بالإضافة الى معدل التضخم فوق المتوسط ، الى التأثير على قيمة الليرة ، مما كان يوحى بأن هذا الائتماني الاقتصادي كان هشاً . فعندما كانت تجري المقارنات بين الدخل أو التصنيع في أنحاء اوروبا لم يكن بمقدور ايطاليا أن تصمد طويلا في المقارنة أمام جاراتها المتقدمات ، ولكن عند المقارنة بين معدلات النمو ، كانت تبدو الصورة أفضل كثيرا بالنسبة لاطاليا ، الامر الى معنى ببساطة أن ايطاليا قد بدأت من مرحلة متأخرة كثيرا عن غيرها .

وعلى النقيض من ذلك ، كانت بريطانيا العظمى عام ١٩٤٥ قد قطعت شوطا طويلا الى الامام ، على الاقل بين الدول الالمانية الكبرى ، الامر الذي قد يفسر جزئيا تدهورها الاقتصادي النسبي خلال الاربعين عاما التالية . فحيث أنها (مثل الولايات المتحدة تماما) لم تتعرض لضرب بالغ من جراء الحرب ، فإنه لم يكن من المرجح أن يماثل معدل نموها معدلات النمو في تلك البلدان الخارجة من سنوات الاحتلال والدمار العسكري . ومن الناحية السيكولوجية أيضا ، كما ذكرنا من قبل ، فإن حقيقة أن بريطانيا لم تهزم ، وإنها ظلت إحدى الدول « الثلاثة الكبار » في بوتسدام ، وأنها استعادت كل امبراطوريتها عبر أنحاء العالم ، جعلت من الصعب على الناس ادراك أن هناك حاجة لاجراء اصلاحات جذرية في نظامها الاقتصادي . وبدلا من أن توجد الحزب هياكل جديدة ، حافظت على المؤسسات التقليدية مثل النقابات ، والخدمات المدنية ، والجامعات المرفقة . وبالرغم من أن حكومة حزب العمال في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ قطعت شوطا بعيدا في انجاز خططها الخاصة بالتنمية وإقامة « دولة الرفاهية » ، إلا أنه لم يحدث إعادة تنظيم أكثر جوهرية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية العامة . ونظرا لاستمرار ثقة بريطانيا في مكانتها الخاصة في العالم ، فقد استمرت في الاعتماد على أسواق المستعمرات المضمونة ، وقاضلت بلا جدوى للحفاظ على تعادل قيمة الاسترليني القديمة ، وأبقت على القواعد العسكرية المنتشرة عبر البحار (والتي تمثل استنزافا ضخما للعملة) ، ورفضت الانضمام الى المساعي الاولى نحو الوحدة الالمانية ، واتفقت على أغراض الدفاع أكثر من أي من دول حلف شمال الاطلسنطى الاخرى ، باستثناء الولايات المتحدة نفسها .

وفي الفترة التي أعقبت ١٩٤٥ مباشرة ، كان ضعف الوضع الاقتصادي والدولي البريطاني يستر جزئيا خلف الضعف الأكثر حدة للدول الاخرى ، والانسحاب بحكمة من الهند وفلسطين ، والفترة قصيرة الآمد في الصادرات ، والاحتفاظ بوضع الامبراطورية في الشرق الاوسط وافريقيا . ومن ثم كانت المهانة في السويس عام ١٩٥٦ ، بمثابة صدمة أكبر ، حيث أنها لم تكشف فقط عن ضعف الاسترليني ، وإنما كشفت أيضا عن الحقيقة المجردة بأن بريطانيا لم تعد تستطيع أن تقوم بعمل عسكري في العالم الثالث في مواجهة المعارضة الامريكية . ومع ذلك ، يمكن القول بأن حقائق

التدهور كانت لا تزال خافية- في الشؤون العسكرية ، بفعل سياسة ما بعد ١٩٥٧ المعتمدة على الردع النووي ، الذي كان أقل كثيرا في تكلفته من القوات التقليدية الضخمة ويوحى باستمرار وضع القوة الكبرى ، وفي الشؤون الاقتصادية : لان بريطانيا شاركت أيضا في الازدهار العام الذي ساد الخمسينيات والستينيات . وإذا كانت معدلاتها في النمو كادت تكون أقل المعدلات الأوروبية ، الا أنها كانت أفضل من التوسع في الفترة السابقة ، مما حدا بماكميلان (*) إلى أن يدعى أمام الناشخين البريطانيين بأنه « لم يحدث أبدا أن عشتُم ظروفًا طيبة كهذه » . وقد كان هذا الادعاء صحيحا من الناحية التاريخية إذا قيس على أساس الدخل المتاح ، أو عدد الفصالات الكهربائية أو السيارات المتوفرة .

غير أنه ، مقارنة بالتقدم الذي كان يحدث في كل مكان آخر بصورة أسرع ، كانت البلاد تبدو وكأنها تعاني مما أسماه الالمان ، بقسوة ، « بالمرض الانجليزي » - وهو خليط من الحركة النقابية الشطلة ، والإدارة السيئة ، والسياسات الحكومية « المتذبذبة » ، والاتجاهات الثقافية السلبية ازاء العمل الجاد والمشروعات الاستثمارية . وقد أدى الرخاء الاقتصادي الجديد إلى حدوث طفرة كبيرة في استيراد المنتجات الأوروبية الأفضل تصميمًا والسلع الآسيوية رخيصة الثمن ، الأمر الذي أدى بدوره إلى حدوث مشكلات بالنسبة لموازن المدفوعات ، وأزمات في الاسترليني ، وخفض في قيمة العملة ، مما ساعد على زيادة التضخم ومن ثم على ارتفاع الأجور . ولجأت الحكومات البريطانية في فترات عديدة إلى تحديد الأسعار ، ومن القوانين لزيادة الأجور ، والانكماش المالي لوقف التضخم ، وخلق الظروف الملائمة لاستمرار التنمية . ولكن هذه الاجراءات لم تدم طويلا . فكانت صناعة السيارات الانجليزية تتدهور باطراد بفعل الصناعات الأجنبية المنافسة ، وبدأت صناعة بناء السفن ، التي كانت مزدهرة من قبل ، في الاعتماد على طلبات القوات البحرية وحدها تقريبا ، ووجد منتج السلع الكهربائية والدراجات البخارية ، أنهم لم يعدوا قادرين على المنافسة . وكانت بعض الشركات (مثل شركات الصناعات الكيميائية الامبراطورية « آي سي آي ») بمثابة استثناءات بارزة في هذا الاتجاه ، واستمرت المصانع المالية في مدينة لندن بصورة طيبة ، وظلت تجارة التجزئة قوية- ولكن التدهور في قاعدة بريطانيا الصناعية كان شديدا . ولم يقدم الانضمام للسوق المشتركة العلاج الناجح المأمول : حيث عرض السوق البريطانية لمنافسة أكبر في مجال المصنوعات ، بينما ربط بريطانيا بسياسات الاسعار الزراعية الباهظة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية . كما تبين أيضا أن بترول بحر الشمال لم يكن نجده من السماء : فقد جلب لبريطانيا أرباحا ضخمة من العملات الأجنبية ، ولكنه أدى أيضا إلى رفع سعر الاسترليني إلى الحد الذي أضر بالصادرات الصناعية .

وتقدم الإحصائيات الاقتصادية مقياسا لما أسماه « بايروخ » بـ « تسارع التدهور الصناعي لبريطانيا المعظم » . فقد انخفض نصيبها من الانتاج الصناعي العالمي من ١٦ ٪ بالمائة عام ١٩٥٣ إلى ٤ بالمائة عام ١٩٨٠ . كما انخفض نصيبها في التجارة العالمية بسرعة أيضا من ١٩ بالمائة عام

(*) مارولد ماكميلان- رئيس وزراء بريطانيا في فترة ١٩٥٧ - ١٩٦٣ (المترجم)

١٩٥٥ الى ٨٧ بالمائة عام ١٩٧٦ . وتفوق الناتج القومي الاجمالي لالمانيا الغربية ، ثم لليابان ، ثم لفرنسا على فائحتها القومي الاجمالي الذي كان يحتل المرتبة الثالثة في العالم عام ١٩٤٥ . كما تراجع مستوى الدخل المتاح للفرد فيها باطراد أمام مستويات مجموعة من البلدان الاوروبية الاصغر ولكنها أكثر ثراء ، ومع أواخر السبعينيات أصبح أقرب الى مستوى دخل الفرد في دول البحر المتوسط منه الى ألمانيا الغربية ، أو فرنسا ، أو دول البنيلكس (*) . ولا ريب أن معظم هذا التدهور في نصيب بريطانيا (سواء في التجارة العالمية ، أو الناتج القومي الاجمالي العالمي) كان يرجع الى أن ظروفًا تقنية وتاريخية خاصة ، كانت قد هيأت لبريطانيا قدرا كبيرا لا يضاهي من الثروة والتجارة العالميتين في فترات سابقة ، أما الآن وقد انتهت تلك الظروف الخاصة ، وأصبحت بلدان أخرى قادرة على استثمار امكاناتها في التصنيع ، فقد كان من الطبيعي أن يتدهور وضع بريطانيا النسبي . وسواء أكان يتعين أن يكون التدهور الى هذا الحد وبهذه السرعة ، فإن تلك مسألة أخرى ، كما أنه من الصعب القول بأنه سوف يتدهور أكثر من ذلك بالنسبة للدول الاوروبية المجاورة . ومع اوائل الثمانينيات كان يبدو أن هذا التدهور قد استقر عند مستوى جعل بريطانيا صاحبة سادس أكبر قوة اقتصادية ، بالإضافة الى قوات مسلحة كبيرة . غير أنه بالمقارنة مع عصر لويد جورج أرحى عصر كليمنت أتلي عام ١٩٤٥ ، فإن بريطانيا أصبحت مجرد قوة كبيرة عادية ، وليست قوة عظمى .

وبينما كان الاقتصاد البريطاني يعاني من التدهور النسبي ، كانت ألمانيا الغربية تتمتع « بمعجزتها الاقتصادية » . ومرة أخرى ، ينبغي أن نؤكد على الصورة « الطبيعية » ، النسبية التي اتسم بها هذا التطور . فحتى مع انقسامها ، كانت الجمهورية الفيدرالية تمتلك أكبر بنية أساسية متطورة في أوروبا ، وتحتوي على ثروات داخلية ضخمة (من الفحم الى مصانع الآلات الميكانيكية) ، وتتميز شعبها بالثقافة العالية ، وبصفة خاصة رجال الإدارة ، والمهندسين ، والعلماء ، الذين ازداد عددهم بفعل هجرة الكفاءات من الشرق . وعلى مدى نصف القرن الماضي ، كانت احتياجات القوات المسلحة الألمانية تحرف بقواها الاقتصادية . ونظرا لأن الطاقات القومية أصبحت من الممكن الآن تركيزها على تحقيق النجاح التجاري وحده (كما في اليابان) ، فقد كان التساؤل الوحيد يتعلق بمدى الانتعاش . وكان على قطاع الأعمال الألماني الكبير الذي تكيف بسهولة من قبل مع حكم الرايخ الثاني ، ثم القايصر ، ثم فترة حكم النازي ، أن يتكيف مع الظروف الجديدة وأن يأخذ بمسلمات الإدارة الأمريكية . واستطاعت البنوك الكبرى أن تلعب دورا كبيرا مرة أخرى في إدارة الصناعة . وسرعان ما عادت الصناعات الكيميائية والكهربائية للظهور لتصبح عملاقة الصناعة الاوروبية . وكان لشركات السيارات الذائعة الصيت مثل فولكس فاجن ومرسيدس ، « آثارها المضاعفة » الحتمية على المئات من الشركات الصغيرة التي تقوم بتوريد احتياجاتها . ومع ازدهار الصادرات - حيث أصبحت ألمانيا ثاني دولة بعد الولايات المتحدة

(*) اتحاد جمركي تكون عام ١٩٤٨ من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . وهو اول سوق تجارية حرة في أوروبا تتصلف الى توحيد الاسعار والاجور والرسوم والجمارك بين هذه الدول قبل قيام السوق الاوروبية المشتركة (المترجم)

فى تجارة الصادرات العالمية - احتاج عدد متزايد من المنشآت والمجتمعات المحلية لجلب « عمال وافدين » للوفاء بالطلب الشديد على العملة غير الماهرة . ومرة أخرى ، وللمرة الثالثة خلال قرن من الزمان ، أصبح الاقتصاد الالماني مصدرا للتأثير على النمو الاقتصادى لاوريا .

ومن ثم فانه من الناحية الاحصائية ، كان يبدو ذلك بمثابة سلسلة من النجاح المتواصل ، حتى انه فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ، ارتفع الانتاج الصناعى الالماني بنسبة ١١٠ بالمائة والناتج القومى الاجمالى الحقيقى بنسبة ٦٧ بالمائة . ونظرا لأن الدولة كانت تتمتع بأعلى مستويات الاستثمار الاجمالى فى اوربا ، فقد استفادت الشركات الالمانية بشكل هائل من قدرتها الفعلية على توظيف رأس المال . وسرعان ما أصبح انتاجها من الصلب ، الذى لم يكن قائما بالفعل عام ١٩٤٦ ، أضخم انتاج للصلب فى اوربا (ما يربو على ٤٣ مليون طن عام ١٩٦٠) ، وينطبق نفس الشيء على معظم الصناعات الاخرى . ويمرور السنين ، أصبح لدى البلاد أعلى معدل للنمو فى الناتج المحلى الاجمالى . كما أصبح ناتجها القومى الاجمالى (الذى يبلغ ٣٢ مليارا من الدولارات عام ١٩٥٢) هو الاكبر على الإطلاق فى اوربا (حوالى ٨٩ مليارا) فى خلال عشر سنوات ، وزاد عن ٦٠٠ مليار مع اواخر السبعينيات . وكان متوسط الدخل المتاح للفرد ١١٨٦ دولارا عام ١٩٦٠ (عندما كان المتوسط فى الولايات المتحدة ٢٤٩١ دولارا) ، وفى عام ١٩٧٩ تجاوز المعدل الأمريكى البالغ ٩٥٩٥ دولارا فوصل الى حوالى ١٠٨٣٧ دولارا . وعاما اثر آخر ، تراكم فائض الصادرات ، مع احتياج المارك الالماني لتعديلات متتالية لرفع سعره ، حتى أصبح بالفعل نوعا من انواع العملة الاحتياطية . وبالرغم من أنه كان من الطبيعى أن يشعر الالمان الغربيون بالقلق ازاء المنافسة التى فرضها اليابانيون الاكثر كفاءة عليهم ، الا أن المانيا كانت بالتأكيد ثانى اكثر الدول التجارية « نجاحا » وهو أمر يثير الاعجاب خاصة بعد أن اقتطع من البلاد ٤٠ بالمائة من اراضيها و ٣٥ بالمائة من سكانها ، ومن قبيل المفارقة أن جمهورية المانيا الديمقراطية سرعان ما أظهرت أنها صاحبة أكبر معدل فردى انتاجى وصناعى بين دول اوربا الشرقية . (بما فيها الاتحاد السوفيتى) برغم فقدانها للملايين من عمالها المهرة الذين ذهبوا غربا . وإذا أمكن العودة الى حدود عام ١٩٣٧ ، فسوف تتقدم المانيا الموحدة مرة أخرى كثيرا عن أى اقتصاد منافس فى اوربا ، بل ربما لا تقل كثيرا عن الاتحاد السوفيتى نفسه .

ونظرا لهزيمة المانيا وتقسيمها ، وبسبب وضعها الدولى (وكذلك وضع برلين) الذى ظل يخضع لترتيبات « دول المعاهدة » ، فان هذا الوزن الاقتصادى لم يترجم الى قوة سياسية . ونظرا لاحساس الجمهورية الفيدرالية بمسئوليتها الطبيعية تجاه الالمان فى الشرق ، فقد كانت حساسة بوجه خاص لأى مظهر من مظاهر الدفء أو البرودة فى العلاقة بين حلف شمال الاطلنطى وحلف وارسو . وكانت تمتلك أكبر حجم للتجارة مع الشرق والاتحاد السوفيتى ، الا انه كان من الواضح أنها ستكون فى خط المواجهة اذا ما وقعت حرب أخرى . كما كان القلق السوفيتى و (بصورة أقل) الفرنسى ، من أى صورة من صور احياء « العسكرية الالمانية » ، يعنى أن المانيا لن تستطيع أن تكون قوة نووية على الإطلاق . وكانت تشعر بالذنب تجاه جيرانها مثل البولنديين والتشيك ، وتحسن

بالتوجس ازاء روسيا ، وتعتمد الى حد كبير على ائولويات المتحدة ، كما رحبت بامتنان بالعلاقة الفرنسية - الالمانية الخاصة التى طرحها « ديجول » ، ولكنها نادرا ما كانت تشمر بالقدرة على استخدام قوتها الاقتصادية للسيطرة على السياسات التحكيمية للفرنسيين ، وكان الالمان الغربيون ، الذين انشغلوا فى مواجهة فكرية عميقة مع ماضيهم ، سعداء للغاية بأن ينظر اليهم باعتبارهم لاهيين مهرة ضمن احدى فرق الشئون الدولية ، وان لم يكونوا زعماء بشكل حاسم فيها .

وقد كان ذلك يتناقض ، بشكل ملحوظ ، مع دور فرنسا فى عالم ما بعد الحرب ، أو بشكل أكثر دقة ، فى عالم ما بعد عام ١٩٥٨ عندما تولى ديجول مقاليد الحكم . كما ذكرنا من قبل ، فان التقدم الاقتصادى الذى كان يأمل المخططون حول « مديني » فى تحقيقه قد تأثر بالحروب الاستعمارية ، وعدم استقرار السياسة الحزبية ، وكذلك ضعف الفرنك . الا أنه حتى فى وقت الحملة على الهند الصينية والحملة على الجزائر ، كان الاقتصاد الفرنسى ينمو سريعا . ولأول مرة منذ عدة عقود ، كان سكانها يتزايدون ، ومن ثم يلحسون الطلب المحلى . وكانت فرنسا بلدا غنيا ومتنوعا ولكنه متوسط النمو . كما كان اقتصادها يعاني من الركود منذ اوائل الثلاثينيات . ولكن بمجرد حلول السلام ، وتدفق المساعدات الأمريكية ، وتأييم المرافق ، وزيادة حجم الاسواق ، أصبح النمو ممكنا . وبالإضافة الى ذلك ، فان فرنسا (مثلها فى ذلك مثل ايطاليا) كانت ذات مستوى تصنيع منخفض بالنسبة للفرد ، بسبب اقتصادها القائم على الزراعة والصناعات الصغيرة ، الامر الذى كان يعنى أن الزيادة فى هذا الصدد كانت ملحوظة تماما : من ٩٥ عام ١٩٥٣ الى ١٦٧ عام ١٩٦٣ ، ثم الى ٢٥٩ عام ١٩٧٣ (بالنسبة الى المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ = ١٠٠) . ووصل المعدل السنوى للنمو الى حوالى ٤.٦ فى الخمسينيات ، وقفز الى ٨.٥ فى الستينيات بتأثير عضويتها فى السوق المشتركة . اذ لم تؤد الترتيبات الخاصة لهذه السوق الى حماية الزراعة الفرنسية من أسعار السوق العالمى فحسب ، وانما أتاح لها أيضا سوقا واسعة داخل اوروبا . وساعد الازدهار العام فى الغرب على تصدير البضائع الفرنسية التقليدية ذات القيمة المضافة المرتفعة (مثل الملابس والاحذية والخمور والمجوهرات) ، والتي أضيفت اليها الآن الطائرات والسيارات . وفيما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٩ ، ارتفع انتاج السيارات عشرة أضعاف ، والالومنيوم ستة أضعاف ، والجرارات والاسمنت بأربعة أضعاف ، أما الحديد والصلب فقد تضاعف بما يعادل مرتين ونصف . وبالرغم من أن هذه البلاد كانت منخفضة المبتى من حيث التصنيع ، الا أنها كانت دائما غنية نسبيا ، ومع السبعينيات من هذا القرن أصبحت أكثر ثراء ، وبلدت أنها أصبحت أكثر حداثة أيضا .

غير أن نمو فرنسا لم يكن يماثل على الاطلاق ذلك النمو ذا القاعدة الصناعية العريضة لدى جارتها عبر « الراين » ، ولم يكن هناك احتمال يذكر لان تتحقق آمال الرئيس « بومبيدو » فى تفوق بلاده سريعا على المانيا الغربية . ففيما عدا استثناءات ملحوظة فى الصناعات الكهربائية ، والسيارات ، والفضاء ، كانت معظم المنشآت الفرنسية لا تزال صغيرة وذات رأسمال منخفض ، وأسعار منتجاتها مرتفعة للغاية مقارنة بالأسعار الالمانية . وبالرغم من « ترشيد » الزراعة ، ظل العديد من الملكيات الصغيرة ، كما كانت فى الواقع ، مدعومة بسياسات الاعانة التى تستهدفها

السوق المشتركة ، الا أن الضغوط على الريف الفرنسي ، بالإضافة الى التوتر الاجتماعي الناجم عن التحديث الصناعي (اغلاق مصانع الصلب الصغيرة ، الخ) أدت الى حدوث اضطرابات تعبر عن سخط الطبقة العاملة ، كانت أشهرها أحداث شبب عام ١٩٦٨ . ونظرا لفقر فرنسا في المخزون الطبيعي من الوقود ، فقد أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على البترول المستورد ، (ورغم برنامجها الطموح للطاقة النووية) كان ميزان مدفوعاتها يعاني من التقلبات الشديدة وفقا لأسعار البترول العالمية . كما ازداد عجز ميزانها التجاري مع ألمانيا الغربية بشكل مطرد ، مما كان يستلزم اجراء تخفيضات دورية (عند الضرورة) في مقابل المارك الألماني - الذي كان يمثل مقياسا أكثر دقة للموضع الاقتصادي الفرنسي من التقلبات الحادة في سعر صرف الفرنك بالدولار الأمريكي . وحتى في فترات النمو الاقتصادي المطرد ، كان الاقتصاد الفرنسي محفوفًا بمخاطر معينة ، كانت ، في حالة حدوث هزة اقتصادية ، تدفع بالعديد من البورجوازيين الحريصين عبر الحدود السويسرية ، حاملين معهم مدخراتهم العائلية .

يبد أن فرنسا كان لها دائما تأثير على القضايا العامة يفوق ما قد يتوقع من بلد يتبع ٤ بالمائة فقط من الناتج القومي الاجمالي في العالم - ولم يكن ذلك ينطبق فقط على فترة رئاسة ريجول . وربما يرجع ذلك الى مجرد روح الاصرار الحضاري الوطني ، وتلك الروح التي واكبت فترة ضعف النفوذ الانجلو - امريكي ، وانحسار جاذبية روسيا أكثر فاكثرا ، ووضع ألمانيا الذي كان يحتم عليها الاذعان . ولو كان لاوروبا الغربية ان تعين زعيما أو متحدثا رسميا لها ، لكانت فرنسا هي المرشح الأكثر بروزا عن البريطانيين الانغليز والالمان المقهورين . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الحكومات الفرنسية المتتالية سرعاً ما أدركت أنه يمكن تدعيم القوة الحقيقية المتواضعة لبلادها بتشجيع السوق المشتركة على انتاج خط معين - في التعريفات الجمركية على الزراعة ، والتكنولوجيا العالية ، والمعونات عبر البحار ، والتعاون في الامم المتحدة ، والموقف السياسي ازاء النزاع العربي - الاسرائيلي ، وما الى ذلك - الامر الذي أدى الى اذعان أضخم كتلة تجارية في العالم لاتخاذ المواقف التي تحبها باريس . ولم يمنع أي من ذلك فرنسا من اتخاذ مواقف منفردة عندما كان يبدو أن الامر يستحق ذلك .

ولم تكن حقيقة بأن هذه الدول الاوروبية الأربع الأكبر ، بالإضافة الى جاراتها الاصغر ، قد تطورت من حيث الثروة والانتاج خلال هذه الفترة ، تمثل ضمانا للمساعدة الدائمة . فقد انهارت الامال المبكرة في الاندماج السياسي والدستوري الوثيق بسبب النزعة القومية التي كانت لا تزال قوية بين هذه الدول ، والتي اظهرتها فرنسا ديجول في أول الامر ، ثم تلك الدول التي انضمت الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية مؤخرا وفي حلز (بريطانيا ، والدنمارك ، واليونان) . وكثيرا ما كانت الخلافات الاقتصادية ، خاصة حول ارتفاع تكلفة سياسة دهم الزراعة ، تشل الشئون التجارية في بروكسل وستراسبورج . وبسبب عضوية ايرلندا المحايدة ، لم يكن من الممكن اقامة سياسة دفاع مشترك ، الامر الذي تعين تركه لحلف شمال الاطلنطي (الذي اخراج الفرنسيون أنفسهم الآن من هيكل قيادته) . ويبدو أن صلدة ارتفاع اسعار البترول في السبعينيات قد أثرت على أوروبا على وجه

المختصين تأثيرا ميثا ، وقللت كثيرا من تفاؤلها السابق ، فبرغم القلق الواسع الانتشار ، والتخبط الضخم في بروكسل ، كان يبدو من الصعب وضع سياسات خاصة بالتقنية العالية لمعالجة التحديات اليابانية والأمريكية . إلا أنه بالرغم من هذه الصعوبات المديدة ، فإن مجرد الحجم الاقتصادي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية كان يعنى أن الأوضاع الدولية العامة أصبحت تختلف اختلافا ملموسا عنها عام ١٩٤٥ ، أو ١٩٤٨ . فقد أصبحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أكبر مستورد ومصدر للسلع في العالم (برغم أن الكثير من ذلك كان عبارة عن تجارة داخل أوروبا) وكانت تمتلك ، عام ١٩٨٣ ، أكبر احتياطات العملة الدولية والذهب ، وتقوم بتصنيع أعداد من السيارات تزيد عما تنتجه اليابان بنسبة ٢٤ بالمائة أو عما تنتجه الولايات المتحدة بنسبة ٢٣ بالمائة ، كما زاد إنتاجها من الاسمنت عما عداها . وكان إنتاجها من الصلب الخام يلى في الترتيب الاتحاد السوفيتى فقط . وحيث كان اجمالى عدد سكان الدول العشر الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٨٣ يزيد كثيرا عن اجمالى سكان الولايات المتحدة ، ويساوى تقريبا سكان الاتحاد السوفيتى - حيث كان اجمالى سكان كل منهما حوالى ٢٧٢ مليوناً - فقد كان ناتجها القومى الاجمالى ، ونصيبها في الانتاج الصناعى العالمى أكبر من الاتحاد السوفيتى ، أو كتلة الكوميكون كلها . وإذا كانت المجموعة الأوروبية لم تصل بعد الى النضج سياسيا وعسكريا ، فقد أصبحت تتمتع الآن بحضور أكثر قوة في التوازنات الاقتصادية العالمية عما كانت عليه في عام ١٩٥٦ . ويمكن أن نقول عكس هذا الكلام تقريبا بالنسبة للاتحاد السوفيتى في تطوره منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات . فكما ذكرنا سابقا ، ظل الاتحاد السوفيتى لعشرات السنين لا يمتلك جيشا قويا فحسب ، ولكنه حقق أيضا تكافؤا نوويا استراتيجيا مع الولايات المتحدة ، وطور بحريته عبر المحيطات ، وهدد نفوذه الى أماكن متعددة من العالم . إلا أن هذا السعى المتواصل لتحقيق المساواة مع الأمريكين على الساحة الدولية لم توأبه إنجازات موازية على المستوى الاقتصادى . ومن المثير للسخرية (بالنظر الى تأكيد ماركس على أهمية القاعدة الانتاجية في توجيه الاحداث) أن البلاد التى كانت تدعى أنها الدولة الشيوعية الرئيسية في العالم ، كان يبدو أنها تعاني من مصاعب اقتصادية متزايدة مع مرور الوقت .

وهذا لا ينفي التقدم الاقتصادى الملموس الذى تم في الاتحاد السوفيتى - وفي أرجاء الكتلة الخاضعة للهيمنة السوفيتية - منذ السنوات الأخيرة لعصر ستالين . فمن نواحى عديدة ، كانت المنطقة تعيش تحولات أكبر حتى من أوروبا الغربية في تلك الفترة القليلة ، برغم أن ذلك كان يرجع أساسا الى حقيقة أنها كانت أكثر فقرا « وخطقا » الى حد بعيد عند بداية هذا التحول . وعلى أية حال ، فقد كانت الانجازات هائلة اذا قيست من الناحية الاحصائية . فانتاج الصلب الروسى ، الذى كان يبلغ ١٢٣ مليون طن فقط عام ١٩٤٥ ، قفز الى ٦٥٣ مليون طن عام ١٩٦٠ ، ثم الى ١٤٨ مليون طن عام ١٩٨٠ (مما جعل الاتحاد السوفيتى أكبر منتج للصلب في العالم) ، وارتفع انتاج الكهرباء من ٤٣٢٢ مليون كيلووات / ساعة الى ٢٩٢ مليون ، ثم الى ٢٩٤٠١٢٩٤ بليون خلال نفس الفترات ، كما قفز انتاج السيارات من ٧٤٠٠٠ وحدة الى ٥٢٤٠٠٠ ، ثم الى ٢٠٢ مليون وحدة ، وكان يمكن إضافة أعداد غير محدودة تقريبا الى هذه القائمة من الزيادات في الانتاج .

وزاد الناتج الصناعي الكلي ، الذي كان متوسط نموه يربو على ١٠ بالمائة سنويا اiban الخمسينيات ، من معدل تقديري يساوى ١٠٠ عام ١٩٥٣ الى ٤٢١ عام ١٩٦٤ ، الامر الذى بعد انجازا ملحوظا - مثله مثل تلك الشواهد الواضحة على البراعة الروسية المتمثلة فى القمر الصناعي سيرتيك ، واكتشاف الفضاء ، والمعدات العسكرية . وفى عهد خروشوف تمتعت البلاد بقدر أكبر من الرخاء والاقتصاد فى القاعدة العريضة عما كانت عليه فى ظل ستالين ، واستمرت هذه الانجازات المطلقة تتزايد بشكل مطرد .

غير أنه كان هناك عيبان خطيران أخذتا يلقيان بظلالهما على هذه الانجازات . وكان الاول هو الانخفاض المطرد بعيد المدى فى معدل النمو ، مع تدهور الناتج الصناعي سنويا منذ عام ١٩٥٩ - بعد أن كان يزداد بصورة متضاعفة - الى أن أصبح مع اوائل السبعينيات يزداد بنسبة ٣ - ٤ بالمائة سنويا ، ومازال مستمرا فى الانخفاض . وباستعادة ما حدث فى الماضى ، فان ذلك يعد تطورا طبيعيا ، حيث أصبح واضحا الآن أن الزيادات السنوية الهائلة فى السابق . انما كانت ترجع أساسا الى التدفق الكبير فى القوى العاملة ورأس المال . وعندما بدأ استغلال القوى العاملة استغلالا كاملا (وتنافسها مع متطلبات القوات المسلحة والزراعة) كان لا بد أن تتراجع سرعة النمو . وبالنسبة لاستثمار رأس المال ، فقد تم توجيهه بصورة ضخمة الى الصناعات ذات التطلق الكبير والى الانتاج الحربي ، الامر الذى كان يركز ، مرة أخرى ، على النمو الكمي أكثر من النمو الكيفي ، ويترك قطاعات عديدة أخرى من الاقتصاد دون رأسمال كاف . وبالرغم من أن مستوى معيشة المواطن الروسى العادى قد تحسن على يد خروشوف وخلفائه ، الا أنه لم يكن بمقدور الطبقات الاستهلاكية أن يكون حافزا على النمو (كما هو الحال فى الغرب) ، فى ظل اقتصاد يخفص من الاستهلاك الشخصى عن عمد بغرض الحفاظ على الموارد القوية من أجل الصناعة الثقيلة والانتاج الحربي . وبالإضافة الى ذلك ، ظلت هناك جوانب الضعف الهيكلى والمناخى المزمنة التى تؤثر على الزراعة السوفيتية التى كان الناتج الصافى منها يزداد بنسبة ٨ر٤ بالمائة سنويا فى الخمسينيات ، بلغت ٣ بالمائة فقط فى الستينيات ، و ٨ر١ بالمائة فى السبعينيات - رغم كل الاهتمام ورأس المال الذى أنفقه المخططون السوفيت المهمومون ووزراؤهم . وإذا وضعنا فى الاعتبار حجم القطاع الزراعى فى الاتحاد السوفيتى بالإضافة لحقيقة أن عدد سكانه زاد ٤٨ مليون نسمة فى الثلاثين عاما التى تلت عام ١٩٥٠ ، فان الزيادة الكلية فى الانتاج القومى للفرد كانت أقل بكثير من معدلات الانتاج الصناعى ، التى كانت فى حد ذاتها انجازات «مفروضة» الى حد ما .

أما العيب الخطير الثانى ، فكان بشكل يمكن التنبؤ به تملما ، يتصل بالوضع الاقتصادى السوفيتى النسبى . فإبان الخمسينيات واولال الستينيات ، وبالنسبة لنصيبه فى الانتاج الصناعى العالمى وفى زيادة التجارة العالمية ، كان ادعاء خروشوف بظوق نمط الانتاج الماركسى وانه ، يوما ما ، سوف «يدفن الرأسمالية» يبدو أنه له قدرنا من المعقولية . غير أنه منذ ذلك الحين ، أصبح اتجاه الامور أكثر إثارة للقلق بالنسبة للكرملين . فقد أصبحت المجموعة الاوربية ، بقيادة ألمانيا الغربية التى تمثل نصف عملاق صناعى ، أكثر ثراء وانتاجية من الاتحاد السوفيتى . وفعمت الدولة الصينية الجزيرة ، اليابان ، بسرعة فائقة حتى أصبح تفوقها على الناتج القومى الاجمالى السوفيتى

مجرد مسألة وقت . وظلت الولايات المتحدة ، برغم تدهورها الصناعي النسبي ، تتفوق عليه في كل من الناتج والثروة . ولم يستطع مستوى معيشة المواطن الروسي العادي ، أو رفاهه في اوربا الشرقية أن يتساوى مع مستوى معيشة الفرد في اوربا الغربية ، وهو ما كانت شعوب الاقتصاد الماركسي تنظر اليه بعين الحسد . وأظهرت التقنيات الاحداث ، الخاصة بأنظمة الكمبيوتر ، والانسان الآلي ، والاتصالات اللاسلكية ، ان الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له ، في وضع أضعف من أن تستطيع المنافسة . وظلت الزراعة ضعيفة كما كانت دائما من حيث الانتاج : ففي عام ١٩٨٠ ، كان عامل الزراعة الامريكي ينتج غذاء يكفي لثموين خمسة وستين شخصا ، بينما كان نظيره الروسي لا ينتج الا ما يشبع ثمانية أشخاص فقط . وقد أدى ذلك بدوره الى الحاجة السوفيتية الملحة لاستيراد كميات متزايدة من المؤن الغذائية .

وقد كان العديد من المشكلات الاقتصادية في روسيا يتماثل مع مشكلات الدول التابعة لها ، التي حققت أيضا معدلات نمو عالية في الخمسينيات واولئل الستينيات - بالرغم من أنها بدأت ، أيضا ، من مستويات منخفضة بالمقارنة بالمستويات التي بدأ منها الغرب ، واتباع الاولويات التي تركز ، بالمثل ، على التخطيط المركزي ، والصناعة الثقيلة ، والزراعة الجماعية . وبينما حدثت اختلافات كبيرة في درجات الرخاء والنمو في دول اوربا الشرقية (ومازالت تحدث للآن) ، فإن الاتجاه العام المتمثل في التوسع المبكر ثم التباطؤ كان واحدا - الامر الذي وضع المخططين الماركسيين أمام خيارات صعبة . ففي حالة روسيا ، كان يمكن استزراع اراض جديدة ، برغم الحدود التي تفرضها البيئة الباردة في الشمال والصحراء في الجنوب ، الامر الذي كان يقيد امكانيات هذا الاتجاه (ويذكر الكثيرين بالكيفية التي سرعان ما اادت باستثمار خروشوف الواصل للاراضي البكر) إلى تحويلها إلى مناطق جفاف) ، وبالمثل ، كان الاستغلال المكثف للمواد الخام ، يؤدي إلى خطر العجز المتزايد في التعامل مع مخزون البترول ، مثلا ، في الوقت الذي ترتفع فيه بسرعة تكاليف استخراج مع امتداد التعدين إلى المنطقة المتجمدة . كما كان بالإمكان تحويل المزيد من رأس المال إلى الصناعة والتكنولوجيا ، الا أن ذلك لن يكون الا على حساب تحويل الموارد إما من الدفاع - الذي ظل يمثل الاولوية رقم واحد للاتحاد السوفيتي ، برغم كل التغييرات في القيادة - أو من السلع الاستهلاكية - التي كان إهمالها أمراً غير مقبول (خاصة في اوربا الشرقية) في وقت كان تحسن وسائل الاتصال يجعل الازدهار النسبي في الغرب أكثر وضوحا . وأخيرا ، استطاعت روسيا والانظمة الشيوعية التابعة لها أن تشرع في سلسلة من الاصلاحات ، ليست فقط من نوعية استئصال الفساد واقتلاع البيروقراطية ، ولكن في النظام نفسه ، بتوفير الحوافز الفردية ، وادخال آلية أسعار أكثر واقعية ، والسماح بزيادة المزارع الخاصة ، وتشجيع المناقشات الحرة وأعمال المقاولات في التعامل مع التقنيات الاحداث ، وما إلى ذلك ، وبمعنى آخر ، محاولة الأخذ « بالرأسمالية الزاحفة » ، مثلما فعل المجريون ببراعة في السبعينيات . وكانت صعوبة تلك الاستراتيجية ، كما بينت تجارب التشيك عام ١٩٦٨ ، ان التدابير الليبرالية كانت تثير التساؤل حول النظام الشيوعي الموجه نفسه ، ومن ثم رفضها منظرو الاحزاب والعسكريون ابان عهد بريجنيف

الذى اتسم بالخطر . ومن ثم كان لابد أن يتم تصحيح التدهور الاقتصادى النسبى بحرص شديد ، الامر الذى أدى بدوره الى عدم امكانية تحقيق نجاح باهر .

وربما كان العزاء الوحيد لصانعى القرار فى الكرملين أن خصمهم الرئيسى ، وهى الولايات المتحدة ، كانت تبدو أنها تواجه أيضا مصاعب اقتصادية منذ الستينيات ، وانها تفقد بسرعة نصيبها النسبى من الثروة والانتاج والتجارة العالمية الذى كانت تتمتع به عام ١٩٤٥ . غير أن ذكر ذلك العالم هو بالطبع أهم ما يساعد على فهم التدهور النسبى الأمريكى . فكما ذكرنا من قبل ، كان الوضع الاقتصادى المواتى للولايات المتحدة فى هذا الوقت من التاريخ غير مسبوق ومصطنع فى نفس الوقت . فقد كان فوق قمة العالم ، بسبب نشاطه الانتاجى من ناحية ، ولكن أيضا بسبب ضعف الدول الاخرى النسبى المؤقت . ولكن هذا الوضع كان من شأنه أن يتغير مع استعادة اوروبا واليابان لمستوى انتاج ما قبل الحرب ، وأن يزداد تغيراً كذلك مع التوسع العام فى الانتاج الصناعى العالمى (الذى ارتفع الى أكثر من ثلاثة أضعافه فيما بين ١٩٥٣ - ١٩٧٣) ، حيث أنه لم يكن من المتصور أن تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على نصيبها الذى كان يبلغ النصف عام ١٩٤٥ ، فى حين كانت المصانع والمنشآت الصناعية الجديدة تقام فى كل أرجاء المعمورة . ويقدر « بايروخ » أنه مع عام ١٩٥٣ ، هبطت نسبة الولايات المتحدة الى ٤٤.٧ بالمائة ، ومع عام ١٩٨٠ الى ٢١.٥ بالمائة . ولتفس السبب تقريبا ، أوضحت المؤشرات الاحصائية لوكالة المخابرات المركزية هبوط نصيب الولايات المتحدة فى اجمالى الناتج القومى العالمى من ٢٥.٩ بالمائة عام ١٩٦٠ الى ٢١.٥ بالمائة عام ١٩٨٠ (بالرغم من أن ارتفاع سعر الدولار الذى استمر قليلا فى اسواق العملة قد شهد زيادة ذلك النصب على مدى السنوات القليلة التالية) . ولم تكن القضية تتمثل فى أن الأمريكين كانوا ينتجون قدرا أقل كثيرا (باستثناء الصناعات التى كانت تتدهور بوجه عام فى العالم الغربى) ، ولكن الحقيقة هى أن الآخرين كانوا ينتجون قدرا أكبر كثيرا . وربما يكون انتاج السيارات هو أسهل الطرق لتوضيح الاتجاهاين اللذين يوضحان هذه الحقيقة : ففي عام ١٩٦٠ ، انتجت الولايات المتحدة ٦.٦٥ مليون سيارة ، كانت تمثل ٥٢ بالمائة من انتاج العالم الذى بلغ ١٢.٨ مليون ، ومع عام ١٩٨٠ كانت تنتج ٢٣ بالمائة فقط من الناتج العالمى ، ولكن نظرا لأن الناتج العالمى بلغ ٣٠ مليون وحدة ، فإن الانتاج الأمريكى الكلى زاد الى ٦.٩ مليون وحدة .

غير أنه بالرغم من هذا التفكير الذى يمثل نصف العزاء - تماما مثل القول بأن البريطانيين كانوا يجدون نصف العزاء منذ سبعين عاما مضت عندما بدأت تتدهور أنصبتهم فى الناتج العالمى - فقد كان هناك جانب مثير للقلق فى هذا التطور . فلم يكن التساؤل الحقيقى هو « هل يتعين على الولايات المتحدة أن تتدهور نسبيا ؟ » ، وإنما : « هل يتعين عليها أن تتدهور بهذه السرعة ؟ » . فالحقيقة أنه حتى فى ذروة « السلام الأمريكى » ، كان وضعها التنافسى يتدهور بالفعل بسبب المستوى المنخفض لمعدل النمو الانتاجى بالنسبة للفرد ، خاصة إذا قورن بمعدل عشرات السنين السابقة (انظر جدول ٤٢) .

جدول ٤٢ . متوسط المعدل السنوي لنمو الانتاج بالنسبة للفرد ، ١٩٤٨ - ١٩٦٢

١٩٦٢ - ١٩٤٨	١٩٥٠ - ١٩١٣	
١٫٦	١٫٧	الولايات المتحدة
٢٫٤	١٫٣	المملكة المتحدة
٢٫٢	١٫٧	بلجيكا
٣٫٤	١٫٧	فرنسا
٦٫٨	٤٫٤	المانيا الاتحادية
٥٫٦	١٫٦	إيطاليا

ومرة أخرى ، قد يكون من الممكن القول بأن ذلك كان تطورا طبيعيا من الناحية التاريخية . فكما يلاحظ « مايكل بلقور » ، فإن الولايات المتحدة كانت تزيد ناتجها طوال عشرات السنين قبل ١٩٥٠ بصورة أسرع من أى بلد آخر لأنها كانت تعتبر مبتكرا هاما فى وسائل التوحيد القياسى والانتاج على نطاق واسع . ونتيجة لذلك ، « فقد ذهبت الى حد أبعد من أى بلد آخر فى اشباع الاحتياجات الانسانية ، كما كانت تعمل بالفعل بمستوى عال من الكفاءة (قياسا بمعيار انتاج الفرد فى الساعة) ، لدرجة أن الامكانيات المعروفة لزيادة الناتج بأساليب أفضل أو آلات أفضل ، كانت أقل ، مقارنة ببقية دول العالم » .

انه بالرغم من صحة هذه الملاحظة ، فإن الولايات المتحدة لم تساعدنا اتجاهات تقليدية معينة أخرى كانت تحدث فى اقتصادها . فقد كانت السياسات المالية والغبرية تشجع على الاستهلاك المرتفع ، ولكنها تقلل من معدل المدخرات الشخصية ، وكان الاستثمار فى الأبحاث والتنمية ، باستثناء ذات الأراض العسكرية ، يتجهور تلويجيا بالمقارنة بالبلدان الأخرى ، وكانت النفقات العسكرية نفسها ، كجزء من الناتج القومى ، أكبر منها فى أى مكان آخر فى كتلة الدول الغربية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن نسبة متزايدة من السكان الأمريكيين كانوا يتحولون من الصناعة الى مجال الخدمات ، أى الى مجالات منخفضة الانتاجية .

وقد كان الكثير من ذلك يستتر ، إبان الخمسينيات والستينيات ، خلف التطورات المبهرة للتكنولوجيا الأمريكية العالية (خاصة فى مجال الفضاء) ، والرخاء الواسع الذى فجر الطلب على استهلاك السيارات الفاخرة والتلفزيونات الملونة ، والتدفق الفعلى للدولارات من الولايات المتحدة الى الأجزاء الأكثر فقرا من العالم كمعونة خارجية أو كاتفاق عسكرى ، أو كاستثمار تقوم به البنوك والشركات . ومن المفيد فى هذا الصدد تذكور التحليل الذى كان سائدا فى منتصف الستينيات مما اسماء « سرفان سريير » بـ « التحدى الأمريكى » - المتمثل فى الاندفاع الكبير فى الاستثمارات الأمريكية الموجهة الى أوروبا (من ثم الى أماكن أخرى) ، مما حول تلك البلدان الى توابع

اقتصادية كما يقال ، والخوف ، او البغض انلذين كان ينظر بهما الى الشركات العملاقة متعددة الجنسيات مثل « اكسون » و « جنرال موتورز » ، والاحترام المرتبط بهذه الانتاجات والذى تحظى به تقنيات الادارة الرفيعة التى تصطبغ بانتاجات مدارسى نشاط الاعمال الامريكية . ويعد هذا التحول فى الاستثمار والانتاج الامريكين ، من منظور اقتصادى معين ، مؤشرا على القوة والحداثة الاقتصادية ، حيث استغل التكاليف المنخفضة للعمالة وحقق توسعا اكبر فى الاسواق عبر البحار .

غير أنه بمرور الوقت ، أصبحت هذه التدفقات لرؤوس الاموال فى نهاية الامر من القوة بحيث أخذت تتجاوز الفوائض التى كان يحققها الامريكىون من تصدير المصنوعات ، والمواد الغذائية ، والخدمات « غير المنظورة » . وبالرغم من أن هذا العجز المتزايد فى المدفوعات ، شهد نوعا من استنزاف الذهب خارج الولايات المتحدة مع اواخر الخمسينيات ، الا أن معظم الحكومات الاجنبية كانت ترضى بالحصول على دولارات أكثر (حيث أصبح الدولار عملة الاحتياطى الرئيسية) بدلا من طلب السداد بالذهب .

يبد أنه مع حلول الستينيات تبخر هذا الوضع المريح . فقد كان كل من كيندى ، و (ربما بدرجة أكبر) جونسون ، يرغب فى زيادة الاتفاق المسمى الامريكى عبر البحار ، وليس فقط فى فيتنام ، برغم أن هذا الصراع كان قد حول سيل الدولارات المصدرة الى فيضان . وكان كل من كيندى و (ربما بدرجة أكبر) جونسون ملتزما بزيادة الاتفاق الداخلى ، وهو الاتجاه الذى كان قد ظهر بالفعل منذ ما قبل ١٩٦٠ . ولم تكن أى من الادارتين تقبل التكلفة السياسية لرفع الضرائب لمواجهة التضخم الحتمى . وكانت النتيجة هى عجز الحكومة الفيدرالية سنة بعد أخرى ، والارتفاعات الشديدة فى الاسعار ، وزيادة ضعف القدرة التنافسية الامريكية - الامر الذى أدى بدوره الى عجز أكبر فى ميزان المدفوعات ، والى المعوقات (التى وضعتها ادارة جونسون) أمام الاستثمارات الخارجية التى تقوم بها الشركات الامريكية ، ثم تحول تلك الشركات الى الاداة الجديدة وهى الدولار الاوروبى . وفى نفس هذه الفترة ، كان نصيب الولايات المتحدة من احتياطى الذهب فى العالم (بخلاف دول الكوميكون) يقلص بشكل حاد ، من ٦٨ بالمائة عام ١٩٥٠ الى ٢٧ بالمائة فقط عام ١٩٧٣ . ومع وقوع المدفوعات الدولية ونظام التدفق النقدى كله تحت ضغط هذه المشكلات المتداخلة ، واضعافها أكثر بفعل الهجوم المضاد الفاضب لليدجول على ما اعتبره « تصدير أمريكا للتضخم » ، وجدلت ادارة نيكسون أنه ليس أمامها من خيار سوى انتهاء ربط الدولار بالذهب فى الأسواق الخاصة ، ثم تعويم الدولار فى مواجهة العملات الأخرى . وانهار نظام « بريتون وودز » وهو الذى كان الى حد بعيد نتاجاً لزمين كانت فيه الولايات المتحدة هى الأكثر تفوقاً من الناحية المالية - عندما لم تعد تستطيع دعمته الرئيسية تحمل المزيد من أسباب الاجهاد .

وليس هذا موضع روية القصة التفصيلية لارتفاع وانخفاض الدولار فى السبعينيات ، عندما كان حر التداول ، ولا المسار المتذبذب لجهود الحكومات المتابعة لكبح جماح التضخم وتشجيع التنمية دون أحداث متاعب سياسية كثيرة دائما . فلقد تسبب التضخم الأعلى من معدل فى الولايات المتحدة فى اضعاف الدولار عموما فى مواجهة العملات الألمانية واليابانية فى السبعينيات ، وأدت

الصدمة البترولية التي أضرت بالبلدان الأكثر اعتماداً على امدادات الاويك (مثل اليابان وفرنسا) ، والاضطرابات السياسية في أجزاء متعددة من العالم ، وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ، الى ارتفاع سعر الدولار ، كما كان الحال في اوائل الثمانينيات . غير أنه بالرغم من أن هذه التقلبات كانت هامة ، وأدت الى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادى العالمى ، إلا أنها قد تكون أقل أهمية بالنسبة لآغراضنا من الاتجاهات الحادة ذات المدى الأبعد ، والمتمثلة فى تناقص نمو الانتاجية ، الذى انخفض فى القطاع الخاص من ٢٤ بالمائة (١٩٦٥ - ١٩٧٢) الى ١٦ بالمائة (١٩٧٢ - ١٩٧٧) ، ثم الى ٢ بالمائة (١٩٧٧ - ١٩٨٢) ، وتزايد العجز الحكومى ، الذى كان ينظر اليه على أنه يعطى الاقتصاد نمطا « كينزيا » من الازدهار ، ولكن على حساب امتصاص قدر كبير من النقد من الخارج (الذى كان يجذبه ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية) ، الامر الذى رفع سعر الدولار الى مستويات عالية مصطنعة ، وحول البلاد من دائنة نهائية الى مدينة نهائية ، والصعوبة المتزايدة التى كان يجدها الصناع الأمريكيون فى التنافس مع السيارات ، والاجهزة الكهربائية ، وأدوات المطبخ ، وغيرها من المصنوعات المستوردة . وليس من المستغرب أن النتائج القومى الأمريكى للفرد ، والذى كان أعلى ناتج فى العالم فى وقت من الاوقات ، بدأ فى الهبوط الى أسفل القائمة .

الا أنه كانت لا تزال هناك بعض جوانب العزاء بالنسبة لأولئك الذين ينظرون الى الاقتصاد الأمريكى واحتياجاته بمفهوم أوسع من المقارنات الانتقائية بالدخول السويسرية أو بالانتاجية اليابانية . فكما يوضح « كالير » ، حققت السياسة الأمريكية بعد عام ١٩٤٥ بعض الاهداف الاساسية والهامة للغاية ، مثل : الرخاء الداخلى ، فى مقابل نمط التدهور الذى حدث فى الثلاثينيات ، واحتواء المتوسع السوفيتى بغير حرب ، وانعاش الاقتصاد - والتقاليد الديمقراطية - فى اوربا الغربية ، التى انضمت اليها اليابان لتتشء « كتلة اقتصادية متكاملة بشكل مطرد » ، ذات « مجموعة ضخمة من المؤسسات متعددة الجوانب لادارة الشؤون الاقتصادية والعسكرية المشتركة » ، وأخيرا ، « تحويل الامبراطوريات الاستعمارية القديمة الى دول مستقلة ولكنها مندمجة بشكل وثيق فى الاقتصاد العالمى » . وباختصار ، فانها حافظت على النظام الليبرالى العالمى ، الذى تعتمد عليه هى نفسها بصورة متزايدة ، وفى حين أن نصيبها من الثروة والانتاج العالميين قد تقلص ، ربما بصورة أسرع مما تتطلبه الحاجة ، فان إعادة توزيع التوازنات الاقتصادية العالمية كان لا يزال يترك محيطا غير معاد كثيرا لسوقها المفتوح وتقاليدها الرأسمالية . واخيرا ، فانها اذا كانت قد شهدت تناقص ريادةها الانتاجية بفعل اقتصاديات معينة أسرع نموا ، فقد كانت لا تزال تحتفظ بقدر كبير من التفوق على الاتحاد السوفيتى فى أغلب الجوانب المتصلة بالقوة الوطنية الحقيقية ، وظلت بتمسكها بمبادئها الاستثمارية - مفتوحة أمام حافز المبادرة الادارية والتقدم التكنولوجى ، وهو ما قد تجد منافستها الماركسية صعوبة كبيرة فى تقبله .

ولعله من اللازم ارجاء بحث مضمون هذه التغيرات الاقتصادية حتى الفصل الاخير . غير أنه قد يكون من المفيد أن نشرح فى شكل احصائى (انظر جدول ٤٣) جوهر الاتجاهات المذكورة آنفا ، حيث أنها تتعلق بالتوازنات الاقتصادية العالمية ، وبالتحديد بالازدهار الجزئى فى نصيب البلدان

الأقل تطورا من الانتاج العالمى ، وبالنمو الملحوظ لليابان ، وبدرجة أقل لجمهورية الصين الشعبية ، وبالتناقص فى نصيب المجموعة الاقتصادية الآورية ، برغم استمرارها كأكبر كتلة اقتصادية فى العالم ، وباستقرار نصيب الاتحاد السوفيتى ثم تدهوره التدريجى ، وبالتدهور الاسرع للولايات المتحدة برغم أنها مازالت تمثل قوة اقتصادية أكبر كثيرا .

والحقيقة أنه مع عام ١٩٨٠ - وهو آخر عام فى جدول ٤٣ - كانت أرقام البنك الدولى حول السكان ، والناتج القومى الاجمالى لكل فرد ، والناتج القومى الاجمالى نفسه ، تشير الى توزيع متعدد الأقطاب للتوازنات الاقتصادية العالمية ، كما هو موضح فى جدول ٤٤ .

واخيرا ، ربما كان من المفيد أن نذكر أن هذه التحولات بعيدة المدى فى التوازنات الاناجية ليست ذات أهمية فى حد ذاتها ، ولكن فيما تنطوى عليه من قوة سياسية . فكما لاحظ « لينين » نفسه فى ١٩١٧ - ١٩١٨ ، فإن معدلات النمو الاقتصادى المتفاوتة بين الدول هى التى أدت بصورة حتمية الى صعود قوى مهيمنة وتدهور قوى أخرى .

جدول ٤٣

حصة الناتج العالمى الاجمالى ١٩٦٠ - ١٩٨٠

« نسبة مئوية »

١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	
١٤ر٨	١٢ر٣	١١ر١	الدول الأقل تطورا
٩ر -	٧ر٧	٤ر٥	اليابان
٤ر٥	٣ر٤	٣ر١	الصين
٢٢ر٥	٢٤ر٧	٢٦ر -	المجموعة الاقتصادية الآورية
٢١ر٥	٢٣ر -	٢٥ر٩	الولايات المتحدة
٩ر٧	١٠ر٣	١٠ر١	الدول المتقدمة الأخرى
١١ر٤	١٢ر٤	١٢ر٥	الاتحاد السوفيتى
٦ر١	٦ر٢	٦ر٨	البلدان الشيوعية الأخرى

« منذ نصف قرن مضى ، كانت ألمانيا بلدا باثما مغمورا من حيث قوتها الرأسمالية مقارنة بقوة إنجلترا فى ذلك الوقت . وكانت اليابان مغمورة بالمثل بالمقارنة بروسيا . فهل من المتصور أن تظل القوة النسبية للدول الامبريالية بلا تغيير لمدة عشرة أعوام أو عشرين عاما ؟ لا يعقل ذلك إطلاقا » .

وبرغم تركيز « لينين » على الدول الرأسمالية / الامبريالية ، فإن القاعدة تبدو عامة بالنسبة لكل الوحدات القومية ، مهما كان نوع اقتصادها السياسى ، حيث أن المعدلات المتفاوتة فى النمو الاقتصادى من شأنها أن تؤدى ، عاجلا أو آجلا ، الى تحولات فى موازين العالم السياسية والعسكرية . وقد كان ذلك بالتأكيد هو النموذج الملحوظ عبر القرون الأربعة من تطور القوى العظمى قبل القرن الحالى . ويستتبع ذلك بالتالى أن التحولات السريعة بصورة غير عادية فى مراكز الانتاج العالمى فى غضون العشرين أو الثلاثين عاما الماضية لا يمكن إلا أن يكون لها أثرها على المستقبل الاستراتيجى الأكبر للقوى البارزة الآن ، مما يستوجب تناوله فى فصل آخر .

جدول « ٤٤ »

السكان ، والناتج القومى لكل فرد ، والناتج القومى الاجمالى عام ١٩٨٠

السكان (بالمليون) الناتج القومى للذئد الناتج القومى الاجمالى
(بالدولارات) (ببلايين الدولارات)

٢٥٩٠	١١٣٦٠	٢٢٨	الولايات المتحدة
١٢٠٥	٤٥٥٠	٢٥٦	الاتحاد السوفيتى
١١٥٧	٩٨٩٠	١١٧	اليابان
			المجموعة الاقتصادية الاوربية
٢٩٠٧	—————	٣١٧	(١٢ دولة منها)
٨٢٨	١٣٥٩٠	٦١	ألمانيا الغربية
٦٣٣	١١٧٣٠	٥٤	فرنسا
٤٤٣	٧٩٢٠	٥٦	المملكة المتحدة
٣٦٩	٦٤٨٠	٥٧	إيطاليا
٩٥٠	—————	٧٨	ألمانيا الغربية والشرقية معا
٤٤١١	٢٨٤ أو ٢٩٠	٩٨٠	الصين

نحو القرن الحادى والعشرين التاريخ والواقع

ان الفصل الذى يحمل مثل هذا العنوان ، لا يتضمن فقط تغييرا فى التسلسل الزمنى ، ولكن أيضا ، وبصورة أكثر أهمية ، تغيرا فى المنهج . فحتى الماضى القريب للغاية ، يعتبر تاريخا ، ورغم أن مشكلات التحيز والمصدر تجعل من الصعب على المؤرخ للعقد السابق « فصل العارض عن الجوهرى » فإنه يظل يعمل فى اطار نفس النظام الأكاديمى . ولكن الكتابات حول كيفية تطور الحاضر الى مستقبل ، لا يمكنها أن تدعى أنها حقيقة تاريخية ، حتى وإن كانت تبحث فى الاتجاهات الجارية بالفعل . فليست المادة الأولية ، من الدراسات القائمة على السجلات المدونة ، الى التنبؤات الاقتصادية ، الى التصورات السياسية ، هى التى تتغير ، وإنما قد يصبح من غير الممكن افتراض صلاحية ما كتب عنه أيضا . وحتى إذا كانت هناك دائما صعوبات منهجية عديدة فى التعامل مع « الحقائق التاريخية » ، فإن الاحداث الماضية ، مثل اغتيال أرشيدوق* أو هزيمة عسكرية ، قد وقعت بالفعل . وليس هناك مما يقال حول المستقبل ما يكون له ذلك القدر من التأكيد فالاحداث غير المتوقعة ، والحوادث المجردة ، وتوقف أحد الاتجاهات ، يمكن أن تقضى على أكثر التنبؤات قابلية للتصديق ، فإذا لم يحدث ذلك ، فإن المتنبئ يكون عندئذ محظوظا فقط .

ومن ثم فإن ما سبأى ، لا يمكن إلا أن يكون أمرا شرطياً حتمياً ، يقوم على توقع له ما يبرره لكيفية عمل الاتجاهات الحالية فى الاقتصاد والاستراتيجية العالميين - ولكن دون ضمان أن هذا كله (أو أيا منه) سوف يحدث بالقطع . وتعلو التقلبات التى حدثت فى القيمة العالمية للدولار عبر السنوات القليلة الماضية وانهار أسعار البترول بعد عام ١٩٨٤ (مع آثاره المختلفة على روسيا ، واليابان ، ودول الاوك) تحذيرا حقيقيا من استخلاص نتائج من التوجهات القائمة على أساس اقتصادى ، حيث أن عالم السياسة والدبلوماسية لم يكن يسير أبدا فى خطوط مستقيمة . فالعديد من الفصول الأخيرة من الكتب التى تعالج الشؤون المعاصرة لابد أن تتعرض للتغيير ، بعد سنوات قليلة فقط ، نظرا للادراك المتأخر لطبيعة الأمور بعد وقوعها ، وسوف يكون مثيرا للدهشة أن يظل هذا الفصل دون تغيير .

ولعل أفضل طريقة لفهم ما سيحدث هو النظر الى الخلف قليلا ، فى قيام وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الماضية . ذلك أن خلاصة القول فى هذا الكتاب أن هناك آلية للتغير

* لقب لأمبر من امراء الأسرة الامبراطورية النصفوية سابقا (المترجم)

محركها أساسا التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، التي تؤثر بدورها على الهياكل الاجتماعية ، والأنظمة السياسية ، والقوة العسكرية ووضع الدول والأمبراطوريات كل على حدة . ولم تكن سرعة هذا التغير الاقتصادي العالمي واحدة ، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن سرعة الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي ليست منتظمة في حد ذاتها ، وهي مشروطة بطرف المبتكر والمستثمر الفردي مثلما هي مشروطة بالمتاح ، والمرض ، والحروب ، والجغرافيا ، والاطر الاجتماعي ، وما إلى ذلك . وبالمثل ، فقد شهدت المناطق والمجتمعات المختلفة عبر العالم معدلات أسرع أو أبطأ في النمو ، ليس فقط على أساس الأنماط المتغيرة من التكنولوجيا والانتاج والتجارة ، ولكن أيضا على أساس تقبلها للاشكال الجديدة من الانتاج والثروة المتزايدة . ومع حدود بعض مناطق العالم ، سقط البعض الآخر وتخلف ، إما نسبيا أو (أحيانا) بصورة مطلقة . ولا يشير أى من ذلك الدهشة . فيسبب سعى الإنسان الفطري لتحسين وضعه ، لم يقف العالم ثابتا أبدا . وكانت الفترات الفكرية منذ عصر النهضة وما تلاه ، مدعومة بمجموع « العلوم الدقيقة » أثناء عصر التنوير والثروة الصناعية ، نغنى ببساطة أن آليات التغير من شأنها أن تصبح وبصورة متزايدة أكثر قوة وأكثر اعتمادا على الذات من ذي قبل .

والمقالة الرئيسية الثانية لهذا الكتاب هي أن هذه السرعة المتفاوتة في النمو الاقتصادي ، كانت لها آثار حاسمة طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والوضع الاستراتيجي النسبي لأعضاء النظام الدولي . وهذا الأمر أيضا لا يثير الدهشة ، وذكر عدة مرات من قبل ، برغم أن النواحي التي تم التركيز عليها ، وطريقة ظهورها ربما كانت مختلفة . إذ لم يكن العالم في حاجة لأن ينتظر عصر « انجلز »* ليتعلم أن « لا شيء أكثر اعتمادا على الظروف الاقتصادية من الجيش والبحرية على وجه التحديد » . فقد كان من الواضح بالنسبة لأي أمير من أمراء عصر النهضة ، مثلما هو واضح للبتاجون الآن ، أن القوة العسكرية تعتمد على الامدادات الكافية من الثروة ، التي تعد بدورها نتاج قاعدة انتاجية مزدهرة ، ومصادر تمويل سليمة ، وتكنولوجيا متفوقة . وكما يوضح الشرح السابق ، فإن الرخاء الاقتصادي لا يترجم دائما وإبدا إلى فعالية عسكرية ، لأن ذلك يعتمد على عوامل كثيرة أخرى ، من الجغرافيا والمحس القومي إلى القيادة والكفاءة التكتيكية . ومع ذلك ، تظل الحقيقة المتمثلة في أن كل التحولات الكبرى في موازين القوى العسكرية العالمية قد سبقتها تغيرات في الموازين الانتاجية ، بالإضافة إلى أن قيام وسقوط الامبراطوريات والدول المتعددة في النظام الدولي قد أكدته نتائج الحروب الرئيسية للقوى العظمى ، حيث كان النصر دائما لحليف الجانب الذي يتمتع بأكبر قدر من الموارد المادية .

وحيث أن ما سيأتي يعد توقعات وليس تاريخا ، فإنه يعتمد بالتالي على الافتراض الصحيح بأن هذه الاتجاهات العريضة لما حدث في القرون الخمسة الماضية من المرجح أن تستمر . فالتظام

* فريدريك انجلز : فيلسوف اشتراكي ألماني ، رفيق كارل ماركس واشترك معه في وضع « البيان الشيوعي » (المانيفستو) وتأسيس الأهمية الاشتراكية الأولى - من أشهر مؤلفاته أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة « المترجم »

الدولى ، سواء كانت تهيم عليه فى وقت ما ست قوى عظمى أم اثنتان فقط ، يظل فرضونا - بمعنى أنه ليست هناك سلطة أعظم من سلطة الدولة القومية الفردية ذات السيادة . وفى كل فترة معينة من الزمن ينمو أو يقلص نصيب بعض هذه الدول النسبى فى القوة العالمية . ولم يعد من المتوقع أن يتجمد العالم عند عام ١٩٨٧ أو عام ٢٠٠٠ كما لم يحدث عند عام ١٨٧٠ أو ١٦٦٠ . بل على العكس من ذلك ، يرى بعض الاقتصاديين أن هياكل الانتاج والتجارة الدوليين تتغير بمعدل أسرع مما حدث من قبل : مع فقدان المنتجات الزراعية والمواد الخام لقيمتها النسبية ، ومع انفصال « الانتاج » الصناعى عن « الاستخدام » الصناعى ، ومع سيادة السلع ذات المستوى العلمى بالغ الرقى فى كل المجتمعات المتقدمة ، وكذلك مع تزايد تحرر تدفق رؤوس الاموال العالمية من الانماط التجارية . وقد تصافر كل ذلك مع التطورات العديدة الجديدة فى العلم للتأثير على الشؤون الدولية . وبإختصار ، فانه ما لم يتدخل القضاء والقدر ، أو تحدث كارثة نووية مشؤمة ، فسوف تظل دينامية القوة العالمية يحركها التغير الاقتصادى والتكنولوجى فى المقام الاول . وإذا صحت التنبؤات المثائلة حول أثر الكمبيوتر والانسان الآلى والتكنولوجيا الحيوية وما الى ذلك - وإذا تحققت كذلك التنبؤات حول نجاح « الثورة الخضراء » فى أجزاء من العالم الثالث (مع تحول الهند ، وحتى الصين الى مصدرين أساسيين للحبوب - فانه من الممكن أن يصبح العالم ككل أكثر ثراء مع بداية القرن الحادى والعشرين . وحتى اذا لم يكن التقدم التكنولوجى كبيراً ، فمن المرجح حدوث نمو اقتصادى ، سوف تحققه تلك التحولات فى الانماط السكانية بتأثيرها على طلب الانتاج ، وكذلك الاستثمار الأكثر تقدماً للمواد الخام .

ومن الواضح أيضاً أن هذا النمو سوف لا يكون متكافئاً - فسيكون أسرع هنا ، وأبطأ هناك ، اعتماداً على ظروف التغير . وهذا وحده ، أكثر من أى شئ آخر ، هو الذى يجعل التكهّنات مشروطة ، حيث أنه ليس هناك ، على سبيل المثال ، ما يضمن أن التوسع الاقتصادى الهائل لليابان على مدى الأربعين عاما الماضية سوف يستمر خلال الاحوام العشرين المقبلة ، وليس من المستحيل بالنسبة لمعدلات النمو الروسية ، والتي تتدهور منذ الستينيات ، أن تزداد ثانية فى التسعينيات مع حدوث تغيرات فى السياسة الاقتصادية لتلك البلاد وآلياتها . غير أنه طبقاً لشواهد الاتجاهات القائمة ، فانه لا يبدو أن آيا من هذه النتائج محتمل الحدوث . ولنوضح ذلك بصورة أخرى ، فانه اذا توقف النمو الاقتصادى لليابان على ما هو عليه ، وازدهر الاقتصاد الروسى من الآن وحتى اوائل القرن الحادى والعشرين ، فان ذلك قد يحدث فقط بسبب تغيرات فى الظروف والسياسات أكثر عنفا مما يمكن توقعه من الدلائل المتاحة . ولا يعنى مجرد احتمال الخطأ فى تقدير الصورة التى سيكون عليها العالم بعد خمسة عشر أو خمسة وعشرين عاما ، أن يفضل المرء النتائج غير المقبولة عن التوقعات المعقولة القائمة على التطورات المرضية الجارية .

وعلى سبيل المثال ، فانه من المعقول أن نتوقع أن أحد « الاتجاهات العالمية » الأكثر شهرة الآن ، وهو صعود منطقة المحيط الهادى ، من المرجح استمراره ، ويرجع ذلك ببساطة الى أن ذلك التطور يقوم على قاعدة عريضة . فهو لا يتضمن فقط اليابان ذات القوة الاقتصادية البارزة ، وانما

أيضا ذلك العملاق سريع التحول ، وهو جمهورية الصين الشعبية ، وليس فقط الدول الصناعية القائمة والتاجحة مثل استراليا ونيوزيلندا ، ولكن أيضا البلدان الآسيوية حديثة التصنيع ذات النجاح الهائل مثل تايبان ، وكوريا الجنوبية ، وهونج كونج وسنغافورة . وكذلك دول اتحاد جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا واندونيسيا وتايلاند والفلبين ، وبالإضافة الى ذلك ، فانه يتضمن أيضا دول المحيط الهادى مثل الولايات المتحدة ومقاطعات كندا . وقد شجع على النمو الاقتصادى فى هذه المنطقة الشاسعة مجموعة مباشرة من العوامل : تتمثل فى الارتفاع الهائل فى الانتاجية الصناعية بواسطة مجتمعات موجهة للتصدير ، مما أدى بدوره الى زيادة التجارة الخارجية والشحن والخدمات التمويلية ، والتوجه الملحوظ نحو التقنيات الاحداث والصناعات الارخص ذات الكثافة العمالية ، وبذل جهد هائل للنجاح لزيادة الناتج الزراعى (خاصة فى الحبوب والمواد الغذائية) بصورة أسرع من النمو السكانى الكلى . وقد تفاعل كل عامل من العوامل الاخرى بصورة طيبة لتحقيق معدل توسع اقتصادى يتجاوز معدلات القوى الغربية التقليدية . وكذلك معدلات الكومبيكون . فى السنوات الاخيرة .

وعلى سبيل المثال ، فانه فى عام ١٩٦٠ كان مجموع الناتج المحلى الاجمالى لبلدان المحيط الهادى الآسيوية (اى بدون الولايات المتحدة) يبلغ ٧٨ بالمائة فقط من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم ، ومع عام ١٩٨٢ ، زاد بأكثر من الضعف الى ١٦٤ بالمائة ، ومنذ ذلك الحين تجاوزت معدلات النمو فى المنطقة معدلات كل من اوربا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى بهوامش واسعة للغاية . ومن المرجح أن نتج ما يربو على ٢٠ بالمائة من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم مع عام ٢٠٠٠ . اى ما يعادل ناتج اوربا ، أو الولايات المتحدة ، وسيحدث هذا الانجاز حتى على أساس فروق معدلات نمو « أقل كثيرا » مما كان قائما عبر ربع القرن الماضى . وقد كانت دينامية حوض المحيط الهادى ملموسة أيضا فى الموازين الاقتصادية المتغيرة داخل الولايات المتحدة نفسها اثناء نفس الفترة . فقد كانت التجارة الامريكية مع آسيا ودول المحيط الهادى تبلغ ٤٨ بالمائة فقط من تجارتها مع اوربا (الدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) عام ١٩٦٠ ، ولكنها ارتفعت الى ١٢٢ بالمائة من التجارة الامريكية - الاوربية مع عام ١٩٨٣ . وهو تغير وكتبه اعادة توزيع كل من السكان والدخل داخل الولايات المتحدة فى اتجاه المحيط الهادى . ورغم وجود بضع ، مثلا ، فى نمو احدى البلدان ، أو مشكلات تؤثر على صناعة معينة ، فانه من الواضح أن هذه الاتجاهات مستمرة ككل . ومن ثم ، فليس من المستغرب أن يتوقع أحد خبراء الاقتصاد فى ثقة أن منطقة المحيط الهادى كلها والتي تمتلك الآن ٤٣ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى فى العالم ، سوف تتمتع بنسبة ٥٠ بالمائة منه مع حلول عام ٢٠٠٠ ، ونخلص من ذلك الى : « ان مركز الثقل فى الاقتصاد العالمى يتحول بسرعة فى اتجاه آسيا ومنطقة المحيط الهادى ، حيث تحتل منطقة المحيط الهادى موقعها كأحد المراكز الرئيسية للقوة الاقتصادية فى العالم » . وقد ترددت بالطبع مثل هذه النعمة كثيرا منذ القرن التاسع عشر ، ولكن مع النمو الهائل فى تجارة المنطقة ونتاجيتها منذ عام ١٩٦٠ ، أصبحت هذه النبوة واقعا ملموسا .

وبالمثل ، فإنه من المعقول أيضا أن نفترض أن العقود القليلة القادمة سوف تشهد استمرارا لاتجاه أقل جاذبية إلا أنه أكبر حجما : وهو التكلفة المتزايدة لسباق التسلح الذي يزيد اشتعالا لمجرد ارتفاع أسعار أنظمة السلاح الاحداث وكذلك الصراعات الدولية . وقد لوحظ أن « أحد الثوابت القليلة في التاريخ يتمثل في أن حجم الاتفاق العسكري في ارتفاع دائم » . وإذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للحروب وسباقات التسلح في القرن الثامن عشر (مع التسليم بحلوث بعض التقلبات قصيرة الأمد) عندما كان التغير في تكنولوجيا السلاح بطيئا ، فإنه صحيح بشكل أكبر بالنسبة للقرن الحالي ، حيث تزداد أسعار كل جيل جديد من الطائرات والسفن الحربية والدبابات زيادة هائلة عما سبقه ، حتى عند أخذ التضخم في الاعتبار . ولاشك أن رجال الدولة في عهد ادوارد السابع ، الذين كانت تروعههم تكلفة البارجة الحربية قبل عام ١٩١٤ البالغة ٢٥ مليون دولار ، سوف يدهشون إذا علموا أن الامبريالية البريطانية تتكلف الآن ١٢٠ مليون دولار وأكثر لاستبدال قرقاطة . كما أن المشرعين الأمريكيين ، الذين خصصوا الاموال عن طيب خاطر لانتاج الآلاف من قاذفات « ب-١٧ » في أواخر الثلاثينيات ، سوف يفزعون الآن مما يقدره البنتاجون من أن القاذفة الجديدة « ب-١٠ » سوف تتكلف ما يربو على ٢٠٠ مليون دولار لانتاج مائة طائرة فقط . وفي كل المجالات ، فإن الارتفاع المتصاعد مازال مستمرا .

« ان القاذفات تتكلف ما يساوي تكلفتها في الحرب العالمية الثانية مائتي مرة . كما تتكلف المقاتلات ما يساوي تكلفتها في الحرب العالمية الثانية مائة مرة أو أكثر . وتتكلف حاملات الطائرات عشرين ضعفا والدبابات خمسين ضعفا تكلفتها في الحرب العالمية الثانية . وكانت الغواصة من طراز « جاتو » تتكلف ٥٥٠٠ دولار للطن في الحرب العالمية الثانية ، بالمقارنة بطراز « ثرايدنت » الذي أصبح يتكلف ١٦ مليون دولار للطن » .

وتضاعف هذه المشكلات ، الشواهد على أن صناعة السلاح . اليوم أصبحت تختلف بصورة متزايدة عن التصنيع التجاري والسوق الحرة . فالأولى ، التي تتركز عادة في منشآت عملاقة قليلة تتمتع بعلاقة خاصة مع وزارة الدفاع (سواء في الولايات المتحدة ، أو بريطانيا ، أو فرنسا أو حتى بشكل أكبر في « الاقتصاد الموجه » بالاتحاد السوفيتي) ، غالبا ما تكون في حماية من عمليات السوق التجارية يحصلون الدولة على العقود الاحتكارية والضمانات باهظة التكلفة ، بالنسبة للمنتجات التي سوف تكون هي (والدول الصديقة) المستهلك الوحيد لها . أما الأخيرة ، حتى في حالة الشركات العملاقة ، مثل « آي . بي . إم » و « جنرال موتورز » ، فإن عليها أن تصارع في مواجهة المنافسة الضارية لمجرد الفوز بنصيب من الاسواق المتقلبة داخليا وخارجيا حيث تعتبر الجودة . ووفق المستهلك والسعر متغيرات حيوية . كما أن الأولى ، مدفوعة برغبة العسكريين في الحصول على أكثر أسلحة الحرب تقدما حتى تصبح قواتهم المسلحة قادرة على القتال في ظل كافة الخطط المحتملة (وإن لم تكن في بعض الاحيان معقولة) ، تنتج سلما أكثر تكلفة ، وأكثر تطورا ، وأقل تعديدا . أما الأخيرة ، فإنها بعد أن تبدأ بالاستثمار الضخم في الطرز الاصليّة الأولى من السلع المنزلية ، أو الحاسبات الآلية المكتبية ، تضطر لخفض متوسط تكلفة الوحدة بسبب منافسة السوق

والإنتاج الضخم . وبينما قد يكون صحيحا أن الانفجار الذي حدث بالنسبة للتطورات التكنولوجية والعلمية منذ القرن التاسع عشر قد دفع بالضرورة أصحاب الصناعات الحربية الى اقامة علاقة مع الحكومات انحرفت عن مفاهيم « السوق الحر » ، فان السرعة الحالية التي تتم بها هذه الزيادة تثير القلق . وربما نستطيع الاقتراحات المتعددة بشأن « الإصلاح العسكري » في الولايات المتحدة أن تمنع النتيجة التي ينتبأ بها الساخرون من أنه بحلول عام ٢٠٢٠ قد تبطل طائرة واحدة ميزانية البيتاجون كلها ، ولكنه ليس من المرجح أن تغير حتى تلك الجهود من الاتجاه المستمر نحو الاسلحة الأقل ذات التكلفة الاعلى .

وفي حين أن الكثير من ذلك يرجع بالطبع الى التعقيد المتزايد والحمى في الاسلحة - مثل الطائرة المقاتلة الحديثة التي يمكن أن تحوى ١٠٠٠٠ رطل من الاجزاء المنفصلة - فانه يرجع أيضا الى استمرار سباقات التسليح على الأرض ، وفوق وتحت سطح المحيطات ، وفي الجو ، وكذلك في الفضاء . وإذا كانت أكبر تلك السباقات تنحصر بين بلدان حلفى « الناتو » و « وارسو » (والتي تنفق ، بفضل القوتين العظيمين ، حوالى ٨٠ بالمائة من الاستثمار العالمى على التسليح ، وتمتلك ٦٠ - ٧٠ بالمائة من طائرات العالم وسفنه) ، فان هناك سباقات تسليح اصغر ، الا أنها هامة - ناهيك عن الحروب - فى الشرق الاوسط ، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهبر آسيا من ايران الى كوريا . وكانت النتيجة هي حدوث انفجار فى الاتفاق العسكري للعالم الثالث ، حتى من قبل الانظمة الأكثر فقرا ، وزادات واسعة النطاق فى مبيعات الاسلحة ونقلها الى تلك البلدان . فمع حلول عام ١٩٨٤ ، فاقت واردات السلاح فى العالم والتي بلغت ٣٥ بليون دولار ، تجارة العالم فى الحبوب (٣٣ بليون) .

وتجدر ملاحظة أنه فى العام التالى وصل اجمالى الاتفاق العسكري العالمى الى حوالى ٩٤٠ بليون دولار ، بما يزيد من اجمالى دخل النصف الأكثر فقرا من سكان هذا الكوكب . والأكثر من ذلك أن الاتفاق على الاسلحة كان يزيد بسرعة تفوق سرعة التوسع الاقتصادى العالمى ، والتوسع فى معظم الاقتصاديات القومية . وكانت فى المقدمة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، التي تخصص كل منهما ما يربو على ٢٥٠ بليون دولار سنويا لميزانية الدفاع ، ومن المتوقع أن يزيد هذا الاجمالى عن ٣٠٠ بليون دولار فى المستقبل القريب . وفى معظم البلدان ، كان الاتفاق على القوات المسلحة يأخذ نصيبا متزايدا من الموازنات الحكومية ومن الناتج القومى الاجمالى ، لا يحده الا ضعف الاقتصاد ونقص العملة الصعبة . . الخ ، وليس الالتزام الحقيقى بخفض نفقات التسليح (مع استثناءات قليلة للغاية لها دوافعها الخاصة مثل اليابان وكسمبورج) . ان « عسكرة الاقتصاد العالمى » ، كما يسميها معهد « وورلد ووتش » تسير الآن بسرعة أكبر مما حدث منذ جيل مضى .

ويعتبر هذان الاتجاهان - نمط النمو المتفاوت ، مع ميل الموازن الانشائية العالمية نحو حوض المحيط الهادى ، والتكلفة المتصاعدة للأسلحة والقوات المسلحة - بالطبع تطورين منفصلين . الا

أنه من الواضح في نفس الوقت أنهما يميلان للتفاعل بشكل مطرد ، وهو ما حدث بالفعل . كما أن كلا منهما مدفوع بدينامية التغير الصناعي والتكنولوجي (حتى برغم أن سباقات التسليح سوف يكون لكل منها دوافعه السياسية والايديولوجية أيضا) . كذلك فإن كلا منهما يسططم بشدة بالاقتصاد القوي : الاول بزيادة الثروة والانتاجية بمعدل أسرع أو أيضا ، ويجعل مجتمعات معينة أكثر رخاءا من الأخرى ، والثاني باستهلاك الموارد القومية - التي لا تقلس من حيث رأس المال المستثمر والمواد الخام فحسب ، ولكن أيضا (وربما بشكل أكثر أهمية) من حيث نصيب العلماء ، والمهندسين ، والمختصين بالبحوث والتنمية المشتغلين بالانتاج المتعلق بالدفاع في مقابل التنمية التجارية الموجهة للتصدير . وبالرغم مما يقال من أن الانفاق العسكري يمكن أن تكون له بعض الآثار الاقتصادية والتجارية النافعة ، إلا أنه يبدو من الصعب دحض فكرة أن الانفاق الزائد على السلاح من شأنه الإضرار بالنمو الاقتصادي . فالصعوبات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة التي تسرف في انفاقها العسكري ، تعد تكرارا للصعوبات التي أثرت في حينها على أسبانيا في عصر فيليب الثاني ، وروسيا في عهد نيقولا الثاني ، وألمانيا في عهد هتلر . وربما تبدو المؤسسة العسكرية الضخمة ، مهية مثل أثر عظيم أمام المراقب سريع التأثير ، ولكنها إذا لم تكن قائمة على أساس ثابت (وهو في هذه الحالة اقتصاد قومي منتج) ، فستكون معرضة لخطر الانهيار في المستقبل .

وبالإضافة لذلك ، فإن لكل من هذين الاتجاهين آثارا اجتماعية - اقتصادية وسياسية . فالنمو البطيء الذي يحدث في بلد معين يمكن أن يسبب إحباطا في الحس الجماهيري ، ويؤدي إلى الاستياء ، ويثير الجدل حول أولويات الانفاق القومي ، ومن الناحية الأخرى ، فإن التوسع الصناعي والتكنولوجي ذا المعدل السريع يمكن أن تكون له آثاره أيضا ، خاصة على مجتمع غير صناعي حتى الآن . كما أن الانفاق الضخم على التسليح ، من جانيه ، يمكن أن يفيد صناعات معينة في الاقتصاد القومي ، ولكنه يمكن أيضا أن يؤدي إلى تحويل الموارد عن صناعات أخرى ، ويمكن أن يجعل ذلك الاقتصاد غير قادر على مواجهة التحديات التجارية للبلدان الأخرى . وما لم يكن هناك عدو بالباب ، فإن الانفاق العسكري الزائد في هذا القرن ، ظل دائما يثير الجدل حول قضية « السلاح في مقابل الغذاء » . كما أثار جدلا أقل شيوعا ، وإن كان أكثر أهمية بالنسبة لموضوعنا ، حول العلاقة الصحيحة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية .

ومن ثم ، فإنها ليست المرة الأولى في التاريخ التي تلوح فيها اليوم مظاهر التوتر بين وجود دولة في عالم يتسم بالفوضوية العسكرية - السياسية ووجودها في عالم الاقتصاد الحر ، وبين سعيها من ناحية إلى الأمن الاستراتيجي ، ومثلا في استخدامها لاحداث أنظمة التسليح ، وتحويلها لقدر كبير من الموارد القومية إلى القوات المسلحة ، وسعيها من ناحية أخرى إلى الأمن الاقتصادي ، ومثلا في الرخاء الوطني العريض الذي يقوم على التنمية (التي تنتج بدورها من الأساليب الجديدة في الانتاج وتكوين الثروة) ، وعلى زيادة الانتاج ، وعلى انتماش الطلب الداخلي والخارجي - والتي قد تضار جميعها من جراء الانفاق المفرط على التسليح . وعلى وجه الدقة ، فانه بالنظر إلى أن المؤسسة

المسكوية باهظة التمويل قد تؤدي الى ببطء معدل النمو الاقتصادي ، والى هبوط نصيب الدولة في الانتاج الصناعي العالمي ، بالتالى في الثروة العالمية ، ومن ثم في النفوذ العالمى ، فإذ المسألة كلها تصبح هى موازنة الامن قصير الامل الذى توفره قوات الدفاع الضخمة ، بالامن الاطول مدى الناشئ عن ارتفاع الانتاج والدخل .

وربما يكون التوتر بين هذه الاهداف المتعارضة حادا بوجه خاص فى أواخر القرن العشرين بسبب شيوع « نماذج » بديلة متعددة يمكن محاكاتها . فمن ناحية ، هناك « الدول التجارية » ذات النجاح الباهر خاصة فى اسيا مثل اليابان وهونج كونج وتايبيه أيضا وسويسرا والسويد والنمسا - التى استفادت من النمو الضخم فى انتاج العالم وفى التبادل التجارى منذ عام ١٩٤٥ ، والتى تؤكد سياساتها الخارجية على العلاقات السلمية والتجارية مع غيرها من المجتمعات . ولذلك ، فقد سعت جميعها الى خفض الانفاق العسكرية الى الحد الذى يسمح بالحفاظ على سياساتها القومية ، ومن ثم تحرير الموارد من أجل الاستهلاك المحلى المرتفع ، والاستثمار الرأسمالى . ومن ناحية أخرى ، هناك المجتمعات ذات الاقتصاد « العسكرية » - فيتنام فى جنوب شرق آسيا ، وإيران والعراق أثناء تورطهما فى حربهما الطويلة ، واسرائيل وجاراتها الغيورات فى الشرق الأدنى ، وكذلك الاتحاد السوفيتى نفسه - وكلها تخصص أكثر من ١٠ بالمائة من ناتجها القومى الإجمالى للاتفاق العسكرى سنويا (ويعضها يزيد عن ذلك بكثير) ، وبينما تؤمن إيمانا جازما بأن مثل هذا المستوى من الانفاق ضرورى لضمان الامن العسكرى ، فإنها تعاني بوضوح من تحويل الموارد عن سبيل الاهداف السلمية والانتاجية . وفيما بين قطبي الدول التجارية والمحاربة ، تقف معظم بقية دول هذا الكوكب ، غير مقتنعة بأن العالم مكان آمن بما يسمح لها خفض الانفاق على التسليح الى المستوى غير العادى لليابان ، وقلقة أيضا بصورة عامة لما يمثلته الانفاق الضخم على التسليح من تكلفة اجتماعية واقتصادية ، ومدركة بأن هناك علاقة تبادلية بين الامن العسكرى قصير الامل والامن الاقتصادى طويل المدى . أما بالنسبة للبلدان ذات الالتزامات العسكرية الضخمة عبر البحار والتى لا يمكنها التخلص منها - عكس اليابان - فإن المشكلة أكثر تعقيدا . وبالإضافة الى ذلك فإن المخططين فى العديد من الدول القيادية يدركون تماما بأنه يتعين عليهم موازنة الارتفاع المتصاعد فى تكلفة التسليح ليس بالاستثمار الانتاجى فحسب ، وإنما أيضا بالمتطلبات الاجتماعية المتنامية (خاصة مع تقدم السكان فى السن) ، الامر الذى يجعل تحديد أولويات الانفاق أمرا أكثر صعوبة من أى وقت مضى .

إن المثل الملح أمام معظم الاجهزة الحاكمة ، ان لم يكن كلها ، مع تحرك العالم نحو القرن الحادى والعشرين ، له من ثم ثلاثة جوانب ، هى : توفير الامن العسكرى (أأنوع بديل ملائم من الامن) لمصالحها القومية ، وإشباع الحاجات الاجتماعية - الاقتصادية لمواطنيها ، وتحقيق التنمية المطردة . ويعتبر هذا الجانب الأخير ضروريا لتحقيق الاهداف الايجابية المتمثلة فى توفير المطلوب فى الوقت الحاضر من الغذاء والسلاح معا ، والهدف السلى المتمثل فى تجنب التدهور الاقتصادى النسبى الذى قد يضر بالامن العسكرى والاقتصادى للشعب فى المستقبل . وإذا أخذنا

فى الاعتبار المعدل المتفاوت للتغير التجارى والتكنولوجى والتقلبات غير المتوقعة فى السياسة الدولية ، فان تحقيق كل هذه الاهداف الثلاثة على مدى فترة زمنية متصلة سوف يكون أمراً غاية فى الصعوبة . غير أن تحقيق الهدفين الاولين - أو أحدهما - دون الثالث ، سيؤدى بالتأكيد الى التدهور على المدى الطويل ، الامر الذى كان يشكل بالطبع مصير كل المجتمعات الأبطأ نمواً والتي عجزت عن التكيف مع آليات القوة فى العالم . وقد أوضح أحد الاقتصاديين بحكمة « أنه أمر يصعب تصوره ، ولكن بلداً يتخلف نمو انتاجيته بمعدل ١ بالمائة عن البلدان الأخرى على مدى قرن ، يمكن أن يتحول ، كما حدث فى إنجلترا ، من دولة صناعية قيادية بلا منازع ، الى دولة ذات مستوى اقتصادى متوسط كما هى الآن » .

وينصب اهتمام بقية هذا الفصل على مدى جودة (أو سوء) تنفيذ الدول القياسية لهذه المهمة . وقد لا يحتاج الامر الى التأكيد على أنه لما كانت المطالب المتنوعة للاتفاق على الدفاع / الامن المسمى ، والحاجات الاجتماعية / الاستهلاكية ، والاستثمار من أجل التنمية تمنى وجود تنافس ثلاثى على الموارد ، فإنه ليس هناك حل كامل بصورة مطلقة لهذا التوتر . وربما كان أفضل ما يمكن تحقيقه هو الحفاظ على قدر من التناسق التقريبى بين هذه الاهداف الثلاثة جميعها ، ولكن كيفية التوصل لهذا التوازن ستظل دائماً شديدة التأثير بالظروف القومية ، وليس بتعريف نظرى معين للتوازن . فالدولة المحاطة بجيران معادين سوف تظن أنه من الأفضل تخصيص موارد أكبر للامن المسمى أكثر من الدولة التى يشعر مواطنوها بأنهم آمنون نسبياً ، والبلاد الغنية بالموارد الطبيعية سوف تجد من السهل عليها الاتفاق على الغذاء والسلاح ، والمجتمع المصمم على التنمية الاقتصادية حتى يلحق بالمجتمعات الأخرى ستكون لديه أولويات تختلف عن المجتمع الذى يقف على حافة الحرب . كما أن الجغرافيا ، والسياسة ، والثقافة تؤكد جميعها على أن « الحل » بالنسبة لدولة معينة لن يكون أبداً هو نفس الحل الملائم تماماً لدولة أخرى . ومع ذلك ، نظل المقولة الأساسية هى أنه بدون توازن تقريبي بين هذه المطالب المتنافسة المتمثلة فى الدفاع ، والإستهلاك ، والاستثمار ، فإن أية قوة عظمى لن تستطيع الحفاظ على مكانتها طويلاً .

« عملية توازن الصين »

ليست المطالب المتنافسة لتحديث الاسلحة . والحاجات الاجتماعية للشعب ، وضرورة توجيه كافة الموارد المتاحة الى مشروعات « انتاجية » غير عسكرية ، بأكثر الحاحاً فى أى مكان منها فى جمهورية الصين الشعبية ، التى تعد أخطر القوى الرئيسية وربما أقلها فى نفس الوقت من حيث الوضع الاستراتيجى . غير أنه اذا كانت الصين الشعبية تمنى من صمودات مزمنة معينة ، فإنه يبدو أن قيادتها الحالية تضع استراتيجية كبرى أكثر ترابطاً وأكثر تطلماً الى الامام مما هو سائد فى موسكو ، أو واشنطن ، أو طوكيو ، ناهيك عن أوروبا الغربية . وفى حين أن القيود المادية على الصين ضخمة ، إلا أنه يجرى التخفيف منها بفعل التوسع الاقتصادى الذى ييشر بتحول البلاد فى غضون عقود قليلة ، اذا ما استمر بنفس المستوى .

ان جوانب ضعف هذه البلاد معروفة تملها ، بحيث لا تتطلب سوى عرض موجز هنا . فمن الناحية الدبلوماسية والاستراتيجية ، ترى بكين نفسها (مع بعض المبررات) مزولة ومحصرة . وإذا كان ذلك يرجع جزئيا إلى سياسات « ماو » إزاء جيران الصين فهو نتيجة أيضا لتنافس وطموحات القوى الأخرى في آسيا إبان العقود السابقة . فمازالت ذكريات الاعتداءات اليابانية القديمة ماثلة في أذهان الصينيين ، وهي تقوى من الحظر الذي تراقب به القيادة في بكين النمو الهائل لذلك البلد في السنوات الأخيرة . ورغم دفعه العلاقات مع واشنطن في السبعينيات ، فانها تنظر أيضا للولايات المتحدة ببعض الارتياب . وعلى وجه الخصوص في ظل النظام الجمهورى الذى يبدو بالغ الحماس بشأن إقامة كتلة مناهضة لروسيا ، ويظهر أنه ما يزال يحمل إعرازا قديما « لتايوان » ، ويتدخل بسرعة والجزر الساحلية الأصغر تمثل مشكلة شائكة ، وشبه مسترة فقط . وقد ظلت علاقات الصين مع الهند تنقسم بالبرودة ، نظرا لتدخلها بسبب روابطها الخاصة بالباكستان وروسيا . وبالرغم من مساهمى موسكو الأخيرة التى تنسم « بالمودة » فان الصين تميل إلى اعتبار الاتحاد السوفيتى الخطر الخارجى الرئيسى عليها . ليس بسبب الأعداد الضخمة من الفرق العسكرية والطائرات الروسية المنتشرة على الحدود لحسب ، ولكن أيضا نتيجة للغزو الروسى لأفغانستان ، وسياسة التوسع العسكرية الأكثر مدعاة للقلق والتى تنتهجها الدولة الفيتنامية المدعومة من السوفيت نحو الجنوب . ومن ثم ، فان الصينيين ، مثل الألمان في بداية هذا القرن ، يمعنون النظر في مسألة « الاحتواء » حتى وهم يناضلون في نفس الوقت لتثبيت مكانتهم في نظام القوى العالمى .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه المجموعة الصعبة والمتعددة الجوانب من المهام الدبلوماسية يتعين أن تضطلع بها بلد ليست قوية جداً عسكرياً أو اقتصادياً ، بالقياس إلى متاعها الرئيسيين . فبالرغم من ضخامة حجم الجيش الصينى من الناحية العددية ، فانه يظل ضعيف التجهيز بصورة مؤسفة من حيث معدات الحرب الحديثة . فمعظم دباباته ، ومدافعه وسفنه الحربية صورة أصلية من الطرز الروسية أو الغربية التى حصلت عليها الصين منذ سنوات مضت ، وهى بالتأكيد لا تضاهى الأنماط الحديثة الأكثر تقدماً ، حيث أدى نقص العملة الصعبة وعدم الرغبة فى الاعتماد على البلدان الأخرى إلى أن تظل مشتريات الأسلحة الأجنبية عند أدنى حد لها . وربما كان أكثر ما يثير القلق بالنسبة لقادة بكين هى جوانب الضعف فى فعالية الصين القتالية ، والتى ترجع إلى مهاجمة « ماو » للاحتراف فى الجيش وتفضيل ميليشيات الفلاحين - ولم تفلح مثل هذه الحلول الخيالية فى حرب الحدود عام ١٩٧٩ مع فيتنام التى قتلت قواتها المتمرسه على القتال والمدربة جيداً ٢٦٠٠٠ صينى واصابت ٣٧٠٠٠ آخرين . ومن الناحية الاقتصادية ، مازالت الصين تبدو متأخرة ، وحتى عند تعديل ارقامها الرسمية للنتائج القومى الإجمالى للفرد بصورة أكثر اتفاقا مع المفاهيم والمعايير الاقتصادية الغربية ، فلا يتجاوز الرقم ٥٠٠ دولار مقارنة بما يربو على ١٣٠٠٠ دولار فى كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة وزيادة على ٥٠٠٠ دولار فى الاتحاد السوفيتى . ومع توقع ارتفاع عدد سكانها من بليون نسمة حالياً إلى ٢ أو ٣ بليون مع حلول عام ٢٠٠٠ ، فان احتمالات حدوث زيادة ضخمة فى دخل الفرد قد لا تكون كبيرة ، وحتى فى القرن القادم فيظل المواطن الصينى العادى فقيراً ، بالنسبة لمواطنى الدول الكبرى القائمة حالياً . كما أنه من نافذة القول أن صعوبات حكم مثل هذه الدولة المكتظة بالسكان ، والتوفيق بين الجماعات المختلفة (الحزب ، والجيش ،

والجهاز البيروقراطي، والفلاحين)، وتحقيق التنمية دون حدوث اضطرابات اجتماعية أو إيديولوجية من شأنها أن تضع حتى أكثر القيادات مرونة في اختبار قاسي. ولا يقدم التاريخ القومي للصين في القرن الماضي سوابق مشجعة على وجود استراتيجيات بعيدة المدى للتنمية.

ومع ذلك، فإن مؤشرات الإصلاح وتقويم الذات في الصين والتي حدثت عبر الأعوام الستة أو الثمانية الأخيرة ملحوظة للغاية، وتوحي بأن هذه الفترة من زعامة «دينج شياو بينج» ربما يعتبرها المؤرخون يوما ما مثل عهد كولبير* في فرنسا، أو أوائل عهد فريدريك الأكبر، أو العقود التي أعقبت استعادة أسرة «الميجي» للعرش في اليابان: كبدل يتأخّل من أجل تطوير قوته (بكل معاني تلك الكلمة) بكل الوسائل العملية، بالموازنة بين الرغبة في تشجيع المشروعات الخاصة والمبادرة والتغيير وبين إصرار اشتراكية الدولة على توجيه الأحداث بحيث تتحقّق الأهداف القومية بأسرع وأيسر صورة ممكنة. وتستلزم مثل هذه الاستراتيجية قدرة على إدراك كيفية ارتباط الجوانب المختلفة لسياسة الحكومة بعضها ببعض. ومن ثم فهي تستلزم القيادة بعملية توازن معقدة، تتطلب تقديرات واعية للسرعة التي يمكن أن تتم بها هذه التحولات في سلام، حجم الموارد التي تخصص للحاجات بعيدة المدى في مقابل الحاجات قصيرة الأمد، والتنسيق بين المتطلبات الداخلية والخارجية للدولة، وأخيرا، وليس أخرا، للأساليب التي يمكن بها التوفيق بين الإيديولوجية والتطبيق في بلد مازال لديه نظام ماركسي «معدّل». وبالرغم من الصعوبات التي حدثت والمتوقع حدوثها في المستقبل، فإن سجل الصين حتى الآن يثير الإعجاب.

ويمكن رؤية ذلك، مثلا، في الأساليب الجديدة التي تغيرت بها القوات المسلحة بعد الاضطرابات التي وقعت في الستينيات. فالخفّض المخطط لجيش التحرير الشعبي (الذي يضم القوات البحرية والجوية) من ٢٤ إلى ٣ مليون فرد، يعد في واقع الأمر تمزيقا للقوة الحقيقية، حيث كان الكثيرون منهم مجرد قوات مساعدة تستخدم في إقامة السكك الحديدية والمهام المدنية. ومن المرجح أن أولئك الذين بقوا ضمن القوات المسلحة من نوعية أفضل تماما. ويعتبر الزى الجديد وإعادة الرتب العسكرية (التي كان «ماو» قد إلغاها باعتبارها «بورجوازية») المظهر الخارجي لهذه التغيرات، إلا أنه سوف يتم تمزيقها بإحلال التجنيد الإجباري محل جيش المتطوعين الضخم (لمنح الدولة فرصة للحصول على أفراد من نوعية ممتازة)، وإعادة تنظيم المناطق العسكرية، وإدخال النظم المعاصرة، وتحسين تدريب الضباط في الأكاديميات التي تحررت أيضا من نظرة الاحتقار المأووية. ويتلازم مع ذلك قدر كبير من تحديث السلاح الصيني، الذي يعاني، برغم ضخامة حجمه عديدا، من القدم بشكل كبير. فقد حصلت بحريتها على مجموعة من المعدات الجديدة من المدمرات والطائرات إلى الطائرات سريعة الهجوم وحتى الهليكوبتر (الطوافة)، كما أنشأت أسطولا كبيرا من الغواصات التقليدية (١٠٧ في عام ١٩٨٥)، الأمر الذي جعلها ثالث أكبر قوة بهذا الحجم في العالم. وديابات الصين الآن مزودة بأجهزة تحديد المدى بأشعة الليزر، كما أن طائراتها أصبحت من أنماط تصلح لكل الأجواء ومزودة بأجهزة رادار حديثة. ويصاحب ذلك كله، الاستعداد لإجراء مناورات واسعة النطاق تحت ظروف

* جان بايشت كولبير: كير وزره لويس الرابع عشر، أعاد تنظيم النظام المالي والعمالي للدولة. (الترجم)

الحرب الحديثة (وكانت إحدى هذه المناورات عام ١٩٨١ ، وشملت ستة أوسعة جيوش صينية بساندها سلاح الطيران - الأمر الذي كان مفقدا في الصدام مع فيتنام عام ١٩٧٩) ، وإعادة التفكير في استراتيجية « الدفاع المتقدم » على طول الحدود مع روسيا من أجل شن الهجمات المضادة من مواقع خلف الحدود الأطولبة المكشوفة . كما تجرى البحرية أيضا المناورات على نطاق أوسع : ففي عام ١٩٨٠ قامت قوة عمل من ثمانى عشرة سفينة بتفويض مهمة عبر ثمانية آلاف ميل بحرى فى جنوب المحيط الهادى ، تزامنت مع أحدث التجارب الصينية للمصواريخ الباليستية عابرة القارات . (فهل كانت هذه التجارب أول اظهر واضح لقوة الصين البحرية منذ رحلات « تشنج هو » فى أوائل القرن الخامس عشر ؟) .

الا أن الأكثر إثارة للاعجاب ، فى ظهور الصين كقوة عظمى عسكريا ، هو التطوير السريع غير العادى لتكنولوجياها النووية . ويرغم أن أولى التجارب الصينية حدثت فى عهد « ماو » ، إلا أنه كان يحظى علانية الاسلحة النووية برفع شعارات « حرب الشعب » ، وعلى العكس ، فإن قيادة « دنج » عازمة على رفع الصين الى مرتبة الدول الحديثة عسكريا بأسرع ما يمكن . فمع أوائل عام ١٩٨٠ ، كانت الصين تقوم بتجربة صواريخ باليستية عابرة للقارات ذات مدى يبلغ سبعة آلاف ميل بحرى (لاتطول الاتحاد السوفيتى كله فحسب ، بل أجزاء من الولايات المتحدة أيضا) . وبعد ذلك بعام ، أطلقت ثلاثة أقمار صناعية فى الفضاء ، وهو مؤشر على تمتعها بتكنولوجيا الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة ، ومعظم القوات النووية للصين ذات قواعد أرضية ، ومتوسطة المدى ، إلا أنها تنضم إليها صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات ، وربما بصورة أكثر أهمية (من حيث الردع النووى) اسطول من الغواصات حاملة الصواريخ . فمنذ عام ١٩٨٢ والصين تقوم بتجربة الصواريخ الباليستية التى تنطلق من الغواصات ، كما تعمل على تحسينها من حيث مدى الانطلاق ووقت التصويب . وهناك تقارير أيضا حول اجراء الصين للتجارب على الاسلحة النووية التكتيكية . ويعضد كل ذلك ، اجراء البحوث الدرية واسعة النطاق ، ورفض السماح « بتجميد » تطورها للأسلحة النووية وفق الاتفاقيات الدولية للحد من التسلح النووى ، نظرا لأن ذلك يهدم القوى العظمى القائمة فقط .

وفى مقابل هذه الشواهد على البراعة التكنولوجية العسكرية الفائلة ، فانه من السهل أيضا الإشارة الى علامات الضعف المستمرة . فهناك دائما فترة زمنية واسعة تفصل بين انتاج النموذج الاصلى من السلاح وتوفر أعداد كبيرة منه ، مجرية ومختبرة ، فى حوزة القوات المسلحة نفسها ، وهذا هو الحال بصفة خاصة فى بلاد ليست غنية برأس المال أو الموارد العلمية . كما أن الانتكاسات الحادة - التى تتضمن احتمال انفجار غواصة صينية أثناء محاولة اطلاق صاروخ ، والغلاء أو وقف برامج التسلح ، والافتقار الى الخبرة فى تكنولوجيا المعادن ، والمحركات الفائقة المتقدمة ، والرادار ، والملاحة ، ومعدات الاتصال - مستمرة فى عرقلة سعى الصين لتحقيق التذبة العسكرية الحقيقية مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . كذلك فإن قواتها البحرية ، يرغم التدريبات فى المحيط الهادى ، بعيدة عن أن تكون من أساطيل « المياه الزرقاء » وقوة غوصاتها الحاملة للمصواريخ سبظل طويلة متخلفة عن : القوتين الكبيرتين « اللتين تنفقان الاموال الطائلة على

تطوير الطرز العملاقة (من طراز « أوميو » ، وطراز « الفا ») التي تستطيع الغطس الى أعماق اكبر والسير بصورة أسرع من أية غواصة سابقة . واختيرا فان ذكر التمويل ، هو تذكير بأنه طالما تنفق الصين الثمن فقط ، أو ما يقرب من ذلك ، مما تنفقه القوى العظمى على الدفاع ، فليس هناك أمامها سبيل لتحقيق تكافؤ كامل ، ومن ثم فلن تستطيع التخطيط للحصول على كل نوع من أنواع السلاح أو تستعد لمواجهة كل تهديد محتمل .

ومع ذلك ، فحتى المقدرة العسكرية الحالية للصين ، تعطىها نفوذاً أكبر بكثير مما كان قائماً منذ بضع سنوات مضت . كما انه من شأن التحسينات في التدريب ، والتنظيم ، والأعداد أن تضع « جيش التحرير الشعبي » في موقف أفضل لمواجهة الخصوم الاقليميين مثل فيتنام ، وتايوان ، والهند ، مما كان عليه في العشرين عاما الماضية . بل انه حتى التوازن العسكري في مواجهة الاتحاد السوفيتي ربما لم يعد مائلا بصورة كبيرة في صالح موسكو . وإذا أدت النزاعات المستقبلية في آسيا الى حرب صينية - روسية ، فربما تجد القيادة في موسكو أنه يصعب سياسيا قبول توجيه ضربات نووية عنيفة الى الصين ، وذلك بسبب رد الفعل العالمي ، وكذلك بسبب عدم إمكانية التنبؤ برد الفعل الأمريكي ، ولكن اذا ضارت الحرب نووية ، فان احتمال أن تكون القوات المسلحة السوفيتية قادرة على ضمان تدمير أنظمة الصواريخ الصينية ذات القواعد الأرضية و (بصفة خاصة) المحمولة بحرا قبل أن تستطيع هذه الانظمة الصاروخية الرد ، هو احتمال أقل كثيرا .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا حدث قتال تقليدي فحسب ، فسيظل المارق السوفيتي حرجا . ويمكن ادراك أن موسكو تأخذ احتمال الحرب على محمل الجد ، من نشرها لحوالي خمسين فرقة عسكرية (تتضمن ست أوسيع فرق جبابات) من القوات الروسية في منطقتها العسكرية بين شرق جبال الأورال . وفي حين يمكن افتراض أن مثل هذه القوات يمكنها أن تتعامل مع الفرق العسكرية السبعين التابعة للصين والتي تتمركز بالمثل في منطقة الحدود ، إلا أن تفوقها ليس كائنا لضماد انتصار ساحق - خاصة اذا كان لدى الصينيين فسخة من الوقت لاضعاف تأثيرات الهجوم السوفيتي المفاجيء . وكما يرى العديد من المراقبين ، فان هناك الآن « تكافؤ تقريبي » ، و« توازن في القوى » في آسيا الوسطى - وإذا صح ذلك ، فان آثاره الاستراتيجية تتجاوز منطقة متغوليا القريبة .

غير أن اهم جوانب القوة القتالية الصينية الأبعد مدى ، توجد في مجال آخر : في نموها الاقتصادي ذي السرعة الملحوظة والذي حدث في غضون العقود القليلة الماضية ، ومن المتوقع استمراره في المستقبل . وكما ذكرنا في الفصل السابق ، فانه حتى قبل أن يثبت الشيوعيون حكمهم ، كانت الصين قوة صناعية كبيرة - رغم أن ذلك كان يحجب مجرد كبر مساحة البلاد ، وتكوين الفلاحين للسواد الأعظم من السكان ، والاضطرابات التي أحدثتها الحروب الأهلية . وقد أتاح قيام النظام الماركسي وحلول السلام في الداخل ، انطلاق الانتاج الى الامام ، مع تشجيع الدولة الايجابي للنمو الزراعي والصناعي - بالرغم من انها كانت تفعل ذلك اسبانا (في عهد ماو) بوسائل شاذة وغير انتاجية . وقد كتب أحد المراقبين في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ يقول « ان الصين قد حققت معدلات نمو منذ عام ١٩٥٢ بلغت في الصناعة حوالي ١٠ بالمائة سنويا وفي الزراعة حوالي ٣ بالمائة سنويا ، وتراوح معدل النمو الكلي للنتائج القومية الاجمالي بين ٥ - ٦ بالمائة سنويا .

وإذا لم تكن هذه الأرقام تضارع ما حققته « الدول التجارية » الآسيوية مثل سنغافورة أو تايوان ، إلا أنها تعد مثيرة للاعجاب بالنسبة لبلد في ضخامة واكتظاظ سكان الصين ، كما أنها تترجم مباشرة إلى قوة اقتصادية لها حجمها . ومع اواخر السبعينيات ، كان الاقتصاد الصيني ، وفقا لاحد التقديرات ، في حجم كل من الاقتصاد الروسى واليابانى عام ١٩٦١ ، ان لم يكن أكبر . وعلاوة على ذلك ، فإنه يجدر أن نذكر مرة ثانية أن هذه المعدلات لمتوسط النمو تشمل فترة ما سعى « بالقفزة الكبرى للامام » في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، والقطيعة مع روسيا ، وانقطاع تدفق الاموال والعلماء والبرامج في اوائل الستينيات ، واندلاع الثورة الثقافية ، التي لم تضر بالتخطيط الصناعى فقط ، ولكنها قضت أيضا على النظام التعليمى والعلمى كله على مدى جيل تقريبا . ولو لم تكن هذه الاحداث قد وقعت ، فربما كانت التنمية الصينية ستم بمعدل أسرع - ويمكن استنتاج ذلك من أنه خلال السنوات الخمس الاخيرة من اصلاحات « دنج » ، بلغ معدل النمو الزراعى حوالى ٨ بالمائة ، والصناعى حوالى ١٢ بالمائة .

ويظل القطاع الزراعى يمثل إلى حد كبير فرصة لازدهار الصين ونقطة ضعفها معا . فالأساليب السائدة لزراعة الأرض في شرق آسيا ذات انتاجية عالية جدا من حيث غلة الهكتار الواحد ، إلا أنها تحتاج أيضا إلى كثافة عمالية ضخمة - الامر الذى يجعل من الصعب احداث تحول مثلا نحو أساليب الزراعة واسعة النطاق القائمة على الميكنة والمستخدمه في البرارى الأمريكية . غير أنه لما كانت الزراعة تشكل ٣٠ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى للصين ، ويصل بها ٧٠ بالمائة من السكان ، فإن الضعف (أو مجرد البطء) فى ذلك القطاع سوف يصبح معوقا للاقتصاد بأكمله - مثلما حدث بصورة واضحة فى الاتحاد السوفيتى . ويتضاعف هذا التحدى بالقبلة السكانية الموقوتة . فالصين تحاول بالفعل اطعام بليون شخص من ٢٥٠ مليون أكر * فقط من الاراضى المنزوعة (بالمقارنة بـ ٤٠٠ مليون أكر من المحاصيل فى الولايات المتحدة لتغذية ٢٣٠ مليون نسمة) ، فهل بمقدورها توفير الغذاء من أجل ٢٠٠ مليون صينى آخرين مع عام ٢٠١٠ دون اعتماد متزايد على الغذاء المستورد ، بما لذلك من آثار على ميزان المدفوعات - وعلى الوضع الاستراتيجى ؟ انه من الصعب الحصول على إجابة واضحة لهذا التساؤل الشائك ، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الخبراء يشيرون إلى عدد من الشواهد المختلفة . فقد تناقصت صادرات الصين من المواد الغذائية بصورة تدريجية على مدى الثلاثين عاما الماضية ، وفى عام ١٩٨٠ أصبحت ، باختصار ، مستوردا نهائيا . ومن ناحية أخرى ، تخصص الحكومة الصينية امكانيات علمية ضخمة لتحقيق « ثورة خضراء » على النمط الهندى وأدى تشجيع « دنج » للإصلاحات الموجهة للسوق ، بالإضافة إلى الزيادات الكبيرة فى اسعار شراء المنتجات الزراعية (دون تحميل التكلفة على سكان المدن) ، إلى زيادة ضخمة فى انتاج المواد الغذائية على مدى السنوات الخمس الماضية . وفيما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ، عندما كان الكثير من باقى دول العالم يعاني من الكساد الاقتصادى - زادت

* الأكر مقياس للمساحة يساوى حوالى أربعة آلاف متر مربع (المترجم)

دخول الثمانمائة مليون صيني بحوالى ٧٠ بالمائة ، ووصل استهلاكهم من السرعات الحرارية الى ما يقرب من استهلاك البرازيليين أو الماليزيين . « وفى عام ١٩٨٥ ، انتج الصينيون من الحبوب ما يزيد بمقدار مائة مليون طن عما اتجهوا قبل عشر سنوات ، فى واحدة من أكثر المفترات انتاجية على الإطلاق » . ومع الزيادة السكانية ، والتحول بشكل متزايد الى استهلاك اللحوم (الامر الذى يتطلب زيادة انتاج الحبوب) ، سوف يشتد الضغط بسبب استمرار هذا التوسع فى الاستهلاك الزراعى - ومع ذلك تظل المساحات الزراعية المتاحة محدودة ، كما أن معدل النمو فى المحاصيل ، والذى حدث بفضل استخدام الاسمدة ، فى طريقه الى الانخفاض ، غير أنه من الواضح أن الصين تعمل على الحفاظ على هذا الجانب من عملية توازنها الواسعة بنموذج كثيرة من النجاح .

ان مستقبل تحرك الصين نحو التصنيع ذو أهمية أكبر - الا أنه يعد أمراً حساساً من ناحية الوضع الداخلى . اذا لم يعرقله نقص القوة الشرائية للمستهلك فحسب ، وإنما أيضا سنوات من التخطيط الصارم على غرار نموذج روسيا وأوروبا الشرقية . وأدت التدابير « التحررية » التى اتخذت فى السنوات القليلة الماضية - بجعل صناعات الدولة تتجلب مع الحقائق التجارية الخاصة بالجودة والسعر وطلب السوق ، وتشجيع انشاء المشروعات الصغيرة الخاصة ، والسماح بالتوسع على نطاق واسع فى التجارة الخارجية - الى زيادات ملموسة فى الانتاج الصناعى ، الا أنها أدت أيضا الى كثير من المشكلات . فقد أزعج انشاء عشرات الآلاف من المشروعات الخاصة ايدىولوجى الحزب . وتسبب ارتفاع الاسعار (الذى قد يرجع الى ما تكرر وصفه « بالابتزاز » و « الاستغلال » والى ضرورة التكيف مع تكاليف السوق) فى حدوث تدمير بين عمال المدن ، الذين لم ترفع دخولهم بنفس معدل دخول الفلاحين أو أصحاب الاعمال . وبالإضافة الى ذلك ، فإن ازدهار التجارة الخارجية سرعان ما أدى الى تدفق المصنوعات المستوردة ، ومن ثم الى حدوث عجز تجارى . وتعد تصريحات رئيس الوزراء « زهاو زيانج » عام ١٩٨٦ بأن الأمور ربما قد أصبحت « خارج إطار السيطرة » وإن « التماسك » مطلوب لفترة من الوقت - بالإضافة الى خفض المعدل لاهداف التنمية السريعة - مؤشرات على استمرار المشكلات الداخلية والايدىولوجية .

ومع ذلك ، فمن الملاحظ أنه حتى معدلات النمو المنخفضة ، من المقرر أن تصبح فى السنوات المقبلة كبيرة ، حيث تبلغ ٧.٥ بالمائة سنوياً (فى مقابل نسبة ١٠ بالمائة منذ عام ١٩٨١) . وذلك فى حد ذاته من شأنه أن يضاعف الناتج القومى الإجمالى للصين فى فترة تقل عن عشر سنوات (معدل ١٠ بالمائة يؤدي لنفس النتيجة فى سبع سنوات فقط) ، الا انه يبدو أن خبراء الاقتصاد يشعرون بأنه يمكن تحقيق هذا الهدف لمعد من الاسباب . ففي المقام الاول ، استمر معدل المدخرات والاستثمار فى الصين فى التزايد بما يربو على ٣٠ بالمائة من اجمالى الناتج القومى منذ عام ١٩٧٠ ، وفى حين أن ذلك بدوره يجلب المشكلات (حيث ينقص من القدر متاح للاستهلاك ، الذى يعوضه استقرار الاسعار وتكافؤ الدخول ، اللذان يعرضان بدورهما قطاع الاعمال) ، فانه يعنى أيضا توفر أموال ضخمة للاستثمار الانتاجى . وثانياً ، هناك فرص ضخمة للاقتصاد فى التكاليف : حيث كانت الصين ضمن البلدان المفرطة فى استهلاكها للطاقة (مما

نسب في تدهور مخزونها الضخم من البترول) ، ولكن بعد عام ١٩٧٨ خفضت الإصلاحات في مجال الطاقة من تكاليف واحد من «مدخلات» الصناعة الرئيسية ، ومن ثم وفرت الأموال للاستثمار في مجال آخر - أو للإستهلاك . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الصين بدأت حالياً فقط ، تنفض عن كاملها تبعات الثورة الثقافية . وبعد أكثر من عشر سنوات كانت فيها الجامعات ومعاهد الأبحاث الصينية مغلفة (أو مضطرة للعمل بأسلوب غير انتاجي بالمرة) كان من المتوقع أنها ستأخذ قدراً من الوقت للحاق بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حدث في أماكن أخرى . وقد لوحظ منذ سنوات قليلة مضت ، «أنه على عكس هذه الفكرة المسبقة» .

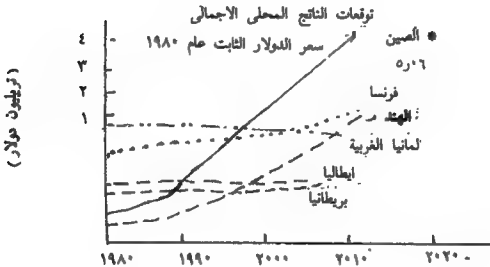
«بمقدور المرء ان يدرك أهمية الآلاف من العلماء الذين ذهبوا إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب منذ أواخر السبعينيات للاقامة لمدة عام أو عامين ، وأحياناً لفترات أطول . . . ومنذ ١٩٨٥ - وبالتأكيد مع عام ١٩٩٠ - سيكون لدى الصين كادر من آلاف عديدة من العلماء والفنيين الملمين بأقصى ما انتهى إليه العلم في تخصصاتهم المختلفة . كما أن عشرات الآلاف الآخرين الذين دربوا داخل البلاد وخارجها سوف يعملون بالمعاهد والمشروعات التي ستقوم بتنفيذ البرامج المطلوبة لرفع تكنولوجيا الصناعة في الصين إلى أفضل المستويات الدولية ، على الأقل في المجالات الاستراتيجية من النشاط الصناعي» . وينفس الأسلوب ، لم يكن لدى مديري الشركات أو أصحاب المشروعات الفرصة الملائمة للانتقاء والاختيار من بين الأساليب التكنولوجية ، والامتيازات ، والتسهيلات الانتاجية التي تعرضها بحماس الحكومات والشركات الغربية والتي تتجاوز حجم السوق الصينية ، إلا بعد تشجيع التجارة الخارجية والاستثمار في الصين (ولو بشكل انتقالي) في فترة ما بعد ١٩٧٨ . ويرغم - أو بالأحرى بسبب - رغبة حكومة بكين في التحكم في مستوى و-جم التجارة عبر البحار ، فإنه من المرجح أن يتم اختيار الواردات بعناية فائقة لتعزيز النمو الاقتصادي .

وقد كان الجانب الآخر ، وربما الأكثر أهمية ، من «انطلاقة الصين نحو النمو» هو التحكم الصارم في الانفاق العسكري ، بحيث لا تستهلك القوات المسلحة الموارد المطلوبة في مجالات أخرى . فمن وجهة نظر «دنج» ، ينبغي أن يظل الدفاع رابع «مجالات التحديث الأربعة» التي تنبأ بها الصين - بعد الزراعة ، والصناعة ، والعلوم ، وبالرغم من أنه يصعب الحصول على أرقام دقيقة للانفاق العسكري في الصين (ويرجع ذلك أساساً إلى اختلاف وسائل التقدير) ، إلا أنه يبدو أن النسبة المخصصة من الناتج الإجمالي القومي لصالح القوات المسلحة قد انخفضت على مدى الأعوام الخمسة عشر الأخيرة ، من حوالي ١٧ر٤ بالمائة عام ١٩٧١ إلى ٧ر٥ بالمائة عام ١٩٨٥ ، وذلك وفقاً لأحد المصادر . وقد يسبب ذلك بدوره تلغزاً بين العسكريين ، ومن ثم يزيد من الجدل الداخلي حول الأولويات والسياسات الاقتصادية ، كما أن من الواضح أنه سيتعين قلب هذا الوضع إن تكرر حدوث صدامات خطيرة على الحدود الشمالية أو الجنوبية . ومع ذلك ، ربما كانت حقيقة أن الاتفاق العسكري يجب أن تكون له مكانة ثانوية ، أهم المؤشرات حتى الآن على التزام الصين الكامل بالتنمية الاقتصادية ، كما أنها تتناقض تماماً مع هواجس السوفيت حول «الامن العسكري» ، والتزام إدارة ريجان باعتماد الأموال على القوات المسلحة . وكما أوضح العديد من الخبراء ، فإنه بالنظر إلى الناتج القومي الإجمالي الحالي للصين وحجم الادخار والاستثمار

القوى ، فلم تكن هناك مشكلة حقيقية في انفاق ما يزيد كثيرا عن حوالى ٣٠ بليون دولار تنفقها حاليا على الدفاع . ويعكس اختيارها لعدم القيام بذلك ، ايمان بكون بانه لا يمكن ضمان الامن على المدى البعيد الا بعد مضاعفة انتاجها وثروتها الحاليين مرات عديدة .

وباختصار : « فان الاحتمالين الوحيدين لتوقف مسيرة هذا النمو هما نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتى ، أو حدوث اضطرابات سياسية يطول مداها على غرار الثورة الثقافية . فمشكلات الصين في الادارة والطاقة والزراعة خطيرة ، الا أنها من تلك الانواع من المشكلات التى تواجهها وتتغلب عليها كل الامم النامية اثناء حركة النمو » . وإذا كان ذلك يبدو تميرا متفائلا ، فانه يتضام الى جوار التقدير الاخير لمجلة « الايكونوميست » بانه اذا حافظت الصين على معدل نمو سنوى قدره ٨ بالمائة الامر الذى تعتبره متوقعا - فسوف تتفوق على كل من الناتج القومى الاجمالى البريطانى والايطالى قبل عام ٢٠٠٠ ، كما ستتجاوز كثيرا أى دولة أوروبية مع حلول عام ٢٠٢٠ .

رسم ييأتى رقم (٢) يصور النتائج المحلية الاجمالية
في الصين والهند وبعض الدول الاوروبية ، ١٩٨٠ - ٢٠٢٠



- * بافتراض تحقيق معدل نمو ٧٪ فيما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥ و ٨٪ بعد ذلك .
- + بافتراض تحقيق معدل نمو ٥.٥٪ فيما بين ٨٠ - ١٩٨٥ و ٧٪ بعد ذلك .
- البلدان الاخرى بافتراض تحقيق معدلات سنوية متوسطة كما في ١٩٧٠ - ١٩٨٢ (المصدر : الايكونوميست / صندوق النقد الدولى) .

ولعل أكبر خطأ يمكن الوقوع فيه ، هو افتراض أن هذا النوع من التصورات - مع ما يعتمد عليه من عوامل قابلة للتغير - يمكن أن يتحقق بنفس الدقة . إلا أن الفكرة العامة تظل قائمة ، وهي أن الصين سوف تحقق نتائجاً قومياً اجمالياً كبيراً للغاية في غضون فترة قصيرة نسبياً ، مالم تحدث كارثة ضخمة ، وفي حين أنها ستظل فقيرة نسبياً من حيث معدل هذا الناتج لكل فرد ، فإنه من المؤكد أنها ستكون أغنى مما هي الآن .

وهناك ثلاث نقاط هامة حول أثر الصين في المستقبل على الساحة الدولية . الأولى ، والأقل أهمية بالنسبة لموضوعنا ، هي أنه بينما سيدعم النمو الاقتصادي لهذه البلاد من تجارتها الخارجية ، فإنه يستحيل أن يحولها إلى ألمانيا غربية أو يابان أخرى . فبمجرد حجم السوق المحلية لدولة باتساع قارة مثل الصين ، وسكانها ، ومواردها الخام ، يجعل من غير المرجح كثيراً اعتمادها على التجارة الخارجية مثل « الدول التجارية » البحرية الأصغر . كما أن حجم قطاعها الزراعي كثيف العمالة واصرار النظام على عدم الاعتماد كثيراً على استيراد المواد الغذائية ، سوف يشكلان أيضاً عائقاً للتجارة الخارجية . والمرجح أن الصين سوف تتحول بصورة متزايدة إلى منتج هام للسلع منخفضة التكلفة ، مثل المنسوجات ، التي ستساعد على رفع تكلفة التكنولوجيا الغربية ، وحتى الروسية ، إلا أن بكيين قد قررت بصورة واضحة ألا تصبح معتمدة على رأس المال ، أو المصنوعات ، أو الأسواق الأجنبية ، ولا على أي بلد أو مورد معين بشكل خاص . كما سيخضع الحصول على التكنولوجيا ، والمعدات ، وأساليب الإنتاج الأجنبية كلها للمتطلبات الأوسع لعملية التوازن في الصين . وهذا لا يتناقض مع انضمام الصين مؤخرًا لعصبة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (وعضويتها المحتملة مستقبلاً في « الجات » * والبنك الآسيوي للتنمية) - هي لا تعد مؤشرات كبيرة على انضمام ييكيين إلى « العالم الحر » بقدر ما هي مؤشرات على حساباتها الصارمة لفضلية اكتساب مدخل إلى الأسواق الأجنبية ، والحصول على القروض طويلة الأجل من الهيئات الدولية عنه من خلال « الصفقات » الأحادية مع قوة عظمى أو بنوك خاصة . ويمعنى آخر ، فإن هذه التحركات تحمي وضع الصين واستقلالها . والنقطة الثابتة منفصلة عن الأولى ولكنها متداخلة معها ، وهي أنه في حين كان نظام « ماو » في الستينيات يتسم بالصدامات المتكررة على الحدود ، تفضل ييكيين الآن الحفاظ على العلاقات السلمية مع جيرانها حتى مع أولئك الذين تنظر إليهم بارتياح . وكما لاحظنا سابقاً ، فإن السلام جزء هام في استراتيجية « دنج » الاقتصادية ، أما الحرب ، حتى لو كانت من النوع الإقليمي ، فسوف تحول الموارد إلى القوات المسلحة وتغير من نظام الأولوية بين « مجالات التحديث الأربعة » في الصين . وربما أيضاً يكون الأمر ، كما قبل مؤخرًا ، هو أن الصين تشعر باطمئنان أكبر بشأن العلاقات مع موسكو لأن التحسينات التي أدخلتها على جيشها قد خلقت توازناً تقريبياً في آسيا الوسطى . ونظراً لأن الصين حققت « ترابطاً بين القوات » ، أو على الأقل قدرة دفاعية مقبولة ، فإنه يمكنها أن تركز بصورة أكبر على التنمية الاقتصادية .

غير أنه إذا كانت نوايا الصين سلمية ، فإنها تؤكد أيضاً مدى اصرارها على الحفاظ على استقلالها الكامل ، ومدى رفضها للتدخلات العسكرية للقوتين العظميين في الخارج . بل إن

● الاتفاقية العامة للتحرية الجمركية والتجارة (المتروجم)

الصينيين مازالوا ينظرون بارتياح حتى تجاه اليابان ، فيحدون من الاستيراد منها أو التصدير بها ، ويحدون طوكيو أيضا من التورط كثيراً في تنمية سيبريا . أما بالنسبة لواشنطن وموسكو ، فإن الصين أكثر ترويا وتشككا . ولم تغير كل المقترحات السوفيتية لتحسين العلاقات ، وحتى عودة المهندسين والعلماء السوفيت الى الصين في اوائل ١٩٨٦ ، من الموقف الصيني المتشدد : وهو أن التحسن الحقيقي لا يمكن أن يحدث مالم تقدم موسكو تنازلات في بعض ، ان لم يكن كل القضايا الثلاث البارزة - الغزو الروسي لافغانستان ، والمساندة الروسية لفيتنام ، ومسألة الحدود والأمن في آسيا الوسطى بعيدة الأمد . ومن ناحية أخرى تتعرض سياسات الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط لهجوم متكرر من جانب ييكن (مثلما تتعرض له بالتأكيد الغارات الروسية في المناطق الاستوائية) . فيالنظر الى أن الصين تعد من الناحية الاقتصادية واحدة من البلدان « الأقل تطورا » ولديها ارتياح فطري في هيمنة الاجناس البيضاء على الكون ، فانها تنتقد بالطبع تدخل القوتين العظميين ، حتى وان لم تكن عضوا في حركة العالم الثالث ، وحتى وان أصبحت تلك الاتجاهات الاضدادية أكثر اعتدالا هذه الايام مقارنة بتنديلات « ماو » الشديدة في الستينيات . وبالرغم من عدااء الصين القديم (والذي مازال شديدا) للطموحات الروسية في آسيا ، يظل الصينيون مرتابين ازاء بحث امريكا الجاد في كيفية وتوقيت استخدام « ورقة الصين » . فمن رأى يكين أنه ربما يكون من الضروري الميل تجاه روسيا ، أو (بصورة أكثر اعتيادا ، منذ الصراعات الصينية - السوفيتية) تجاه الولايات المتحدة ، باتخاذ تدابير من بينها المراقبة المشتركة للتجارب النووية الروسية ، وتبادل المعلومات حول أفغانستان وفيتنام ، ولكن الموقف النموذجي هو أن تكون على مسافة متساوية بين الاثنتين ، وان تجعل كليهما تسعيان لخطب ود « المملكة الوسطى » .

وهكذا ، فإن أهمية الصين كطرف فاعل مستقل حقيقي في النظام الدولي الحالي (والمستقبلي) يدعمه ماقد نسميه ، لعدم وجود تسمية أفضل ، « أسلوبها » في التعامل مع القوى الكبرى الاخرى . وهذا ما اوضحه جوناثان يولاك بصورة دقيقة الى الحد الذي يجعل من الجدير نقلها بشكل مفصل .

« لا نستطيع الاسلحة ، والقوة الاقتصادية ، وامكانات القوة وحدها أن تفسر الاهمية المنسوبة للصين في معادلة التوازن العالمي للقوى . فلذا كانت أهميتها الاستراتيجية تعتبر متواضعة ، وأدائها الاقتصادي ، في أحسن الاحوال ، مختلطا ، فان ذلك لا يمكن أن يفسر الاهمية الكبيرة التي توليها حسابات واشنطن وموسكو للصين ، أو الاهتمام الحذر الذي توليه لها عواصم العالم الرئيسية الاخرى ، ان الاجابة تكمن في أن الصين ، برغم تصويرها لنفسها كدولة مهددة تعاني من الظلم ، تستخدم بداهة شديد ، بل وفي تحد واضح كافة امكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة . فقد ظلت استراتيجية يكين العامة ازاء القوتين العظميين تتضمن في أوقات متعددة المواجهة والتزاع المسلح ، والتسوية الجزئية ، والانحياز غير الرسمي ، وكذلك العزلة النسبية أثناء عدم وجود مواجهات ، وظل يتخلل ذلك في بعض الاحيان اصدار البيانات الحادة والعنيفة . ونتيجة لذلك ، أصبحت الصين تعنى كل شيء بالنسبة لكل الدول ، مع كثير من التشكك بل والقلق بشأن نواياها واتجاهاتها بعيدة المدى » .

ولا ريب أن مثل هذه الاستراتيجية غير الواضحة كانت تنطوي في بعض الاحيان على مخاطر عسكرية وسياسية . الا ان نفس الاستراتيجية قد أضفت مصداقية هائلة على وضع الصين كقوة كبيرة ناشئة . فقد ظلت الصين تنصرف في أغلب الاحيان دونما اعتبار لرغبات أو مطالب كل من القوتين العظميين ، وفي أوقات أخرى كانت تنصرف على نحو يختلف تماما عما يتوقعه الآخرون . وبالرغم من ضعفها الظاهر ، لم تبد الصين أى خضوع أو اذعان تجاه أى من موسكو أو واشنطن . وللهذا الأسباب كلها ، تبرزت الصين موقعا دوليا متميزا ، كأحد المشاركين في العديد من النزاعات العسكرية والسياسية الهامة في فترة ما بعد الحرب ، وكدولة تستعصى على التصنيف البسيط سياسيا أو ايدولوجيا . وفي الواقع ، يجب اعتبار ان الصين مرشحة ، الى حد ما ، لأن تصبح قوة عظمى في حد ذاتها - أى من غير تقليد أو محاكاة لأى من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة ، ولكن كانعكاس لوضع يكنى الفريد في السياسة العالمية . فالصين تمثل ، على المدى البعيد ، قوة سياسة واستراتيجية أكبر من أن تعتبر مساعدا لأى من موسكو أو واشنطن ، أو أن تعتبر بيساطة قوة متوسطة .

وكنقطة أخيرة يجب التأكيد مرة ثانية ، على أنه برغم أن الصين تفرض قيودا شديدة على الانفاق العسكري الآن ، الا أنه ليست لديها نية البقاء « في الوزن الخفيف » من الناحية الاستراتيجية في المستقبل . بل على العكس ، كلما استمرت الصين بشكل أكبر في توسعها الاقتصادي على غرار نمط كولبير الداعي لاطلاق سلطة الدولة في كافة نواحي الاقتصاد ، كان لهذه التنمية مضامينها المتعلقة بسياسة القوة . وهذا هو الأكثر توقعا عندما يسترجع المرء الاهتمام الذي توليه الصين لتوسيع قاعدتها العلمية - التكنولوجية ، والانجازات الملموسة التي حققتها بالفعل في صناعة الصواريخ والاسلحة النووية عندما كانت تلك القاعدة أصغر كثيرا . ولن يقتنع جنرالات الجيش في الصين بمثل هذا الاهتمام بتدعيم الاساس الاقتصادي للبلاد ، على حساب توظيف الاموال مباشرة في شراء الاسلحة (فهم ، مثل الجماعات العسكرية في كل مكان ، يفضلون وسائل الامن قصيرة الامد على الوسائل بعيدة المدى) . الا أنه ، وكما لاحظت مجلة « الايكونوميست » بدقة :

« بالنسبة لرجال الجيش (في الصين) ، الذين يترقبون انتهاء اصلاحات (الاقتصادية) في صبر ، هناك فائدة كبيرة تنتظرهم . فإذا أتبع لخطط « دنج » من أجل تحسين الاقتصاد ككل أن تسير في طريقها ، وأن تضاعف قيمة الانتاج الصينى بأربعة أمثالها ، كما هو مخطط فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ (وهي افتراضات كبيرة بالتأكيد) فستكون لدى الاقتصاد المدنى في غضون ١٠ - ١٥ عاما القوة لدفع القطاع العسكري الى الامام بسرعة أكبر . وحينئذ ، سوف يكون لدى جيش الصين ، وجيرانها ، ولدى القوة الكبرى شيء تفكر فيه بحق » .

انها فقط مسألة وقت .

المعضلة اليابانية

تزيد حقيقة أن الصين تتمتع بهذا العزم بشأن ما سيحدث في شرق آسيا ، من الضغوط الواقعة الآن على « الدبلوماسية السلمية في كل الاتجاهات » التي تدعى اليابان تنبئها - أو ما يمكن وصفه على سبيل السخرية « بأن تكون كل شيء بالنسبة لكل الناس » . وربما يكون « أفضل تلخيص للمعضلة اليابانية هو ما يلي :

تتمتع هذه البلاد ، التي نجحت في تحقيقه نجاحاً هائلاً منذ عام ١٩٤٥ ، بوضع فريد ومتميز في نظام الاقتصاد العالمي والقوة السياسية العالمية ، إلا أن ذلك - كما يشعر اليابانيون - يعد أيضاً وضعا حساسا وضعيفا ، يمكن أن يصاب بضرر بالغ إذا ما تغيرت الظروف الدولية . ومن ثم ، فإن أفضل ما يمكن أن يحدث ، من وجهة نظر طوكيو ، هو استمرار تلك العوامل التي أوجدت « المعجزة اليابانية » في المقام الأول . ولكن بالتحديد لأن هذا عالم مضطرب تتدافع فيه القوى « السانطة » جنباً إلى جنب مع القوى « الراضية » ، ولأن ديناميّة التغير التكنولوجي والتجاري تسير بسرعة كبيرة ، فإنه من المرجح أن تتناقص تلك العوامل المواتية - بل وقد تختفي تماماً . ونظراً لانتعاش اليابان بحساسية وضعف وضعها ، فإنها تجد من الصعب مقاومة الضغوط من أجل التغير علناً ، وبدلاً من ذلك فإن عليها التخفيف من هذه الضغوط أو تغيير اتجاهها من خلال التسويات الدبلوماسية . ومن هنا كانت مساندتها الدائمة لضرورة الحل السلمي للمشكلات الدولية ، وإنزاعها وإرتباكها حين تجد نفسها وسط معركة سياسية بين بلدان أخرى ، ورغبتها الواضحة في أن تصبح على علاقة جيدة بالجميع بينما هي تزيد ثراءها بالطراد .

ولقد بحثنا من قبل أسباب ظاهرة النجاح الاقتصادي الياباني . فعلى مدى ما يزيد عن أربعين عاماً ، ظلت الأراضي اليابانية تحميها القوات الأمريكية النووية والتقليدية ، وظلت معمراتها البحرية تحميها القوات البحرية الأمريكية - وهكذا تمكنت اليابان من إعادة توجيه طاقاتها القومية بعيداً عن التوسع العسكري ، ومواردها بعيداً عن الانفاق الزائد على شئون الدفاع ، فكرست نفسها لمواصلة النمو الاقتصادي المطرد ، خاصة في أسواق التصدير . ولم يكن من الممكن تحقيق هذا النجاح بدون التزام شعبها بالنشاط الاستثماري ، والرقابة على الجودة والعمل الجاد ، ولكن ساعدت عليه أيضاً عوامل خاصة معينة ، هي : الاحتفاظ بسعر الين الياباني عند مستوى منخفض مصطنع لعشرات السنين بهدف انعاش الصادرات ، وفرض القيود الرسمية وغير الرسمية على شراء المصنوعات الأجنبية المستوردة (وليس بالطبع على المواد الخام الضرورية التي تحتاجها الصناعة) ، ووجود نظام ليبرالي للتجارة الدولية لا يضع سوى القليل من العراقيل أمام السلع اليابانية - وحرصت الولايات المتحدة على أن يظل نظاماً « مفتوحاً » برغم الأعباء المتزايدة عليها .

ومن ثم ، فله على مدى ربع القرن الماضي كانت اليابان قادرة على التمتع بكل امتيازات التحول الى عملاق اقتصادى عالمى ، دون تحمل أى من المسؤوليات السياسية أو الخسائر الإقليمية التى كانت تنجم تاريخيا عن مثل هذا النمو . فلا عجب إذن أن تفضل استمرار الأمور على ما هى عليه . ولما كانت أسس النجاح الحالى لليابان تكمن بالتحديد فى المجال الاقتصادى ، فانه ليس بمستغرب أن يكون ذلك هو أكثر المجالات التى تثير قلق طوكيو . فمن ناحية (كما سنبحث فيما بعد) يوفر النمو التكنولوجى والاقتصادى مكاسب باهرة للبلاد التى يتهدد اقتصادها السياسى بصورة أفضل للقرن الحادى والعشرين القادم ، ولا جدال فى ان اليابان قد أصبحت فى هذا الوضع المواتى . ومن ناحية أخرى فان نجاحها فى حد ذاته ، يحدث بالفعل « اثرا ذا حدين » فى مواجهة توسعها فى التصدير . ويتمثل أحد هذين الحدين فى منافسة البلدان الآسيوية الصناعية الحديثة الطموحة مثل كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وتايوان ، وتايلاند . . . الخ لليابان - ناهيك عن الصين نفسها عند المستوى الأدنى من انتاج (أى المنسوجات) . ولدى كل هذه البلدان عمالة منخفضة التكلفة كثيرا عما لدى اليابان * ، وهى تتحدى بقوة فى المجالات التى لم يعد اليابانيون يتمتعون فيها بمزايا مؤكدة - مثل المنسوجات ، واللعب ، والأدوات المنزلية ، وبناء السفن وحتى (ولكن بدرجة أقل) الصلب والسيارات . ولا يعنى ذلك بالطبع أن منتجات اليابان من السفن وسيارات الركوب والشاحنات والصلب سيقضى عليها تماما ، ولكن بالنسبة للحد الذى يعد ضروريا لتفوقهم عن مستوى السوق (بمعنى بالنسبة للحد الذى يعد ضروريا لتفوقهم عن مستوى السوق) بمعنى انتاج الصلب مرتفع الجودة ، أو السيارات الأكثر تقدما أو أكبر حجما) فانهم ينسحبون من مركز الصدارة فى الانتاج ، حيث كانوا بلا منازع فى السابق ، ولعل إحدى المهام الرئيسية لوزارة التجارة الخارجية والصناعة هى التخطيط للتخلص من الصناعات التى لم تعد قادرة على المنافسة - ليس لجعل التدهور أقل إبلاما فحسب ، وإنما أيضا للترتيب لتحويل الموارد والعمالة الى قطاعات أخرى أكثر قدرة على المنافسة فى الاقتصاد الدولى .

أما الحد الثانى ، وربما الأكثر إثارة للقلق ، فهو رد الفعل العدائى المتزايد بين الأمريكين والأوروبيين إزاء التغلغل المطرد للمنتجات اليابانية فى أسواقهم المحلية . فسكان هذه البلاد ذات الأسواق المزدحمة يقبلون ، عاما بعد عام ، على شراء الصلب ، والمعدات الآلية ، والدراجات البخارية ، والسيارات ، وأجهزة التلفزيون ، والسلع الكهربائية الأخرى المصنوعة فى اليابان . وعما أثر عام تتسع الفواضع التجارية اليابانية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة . وقد كان رد الفعل الأوروبى هو الأكثر عنفا حيث يتراوح بين تحليل حصصى الاستيراد وبين العرقلة البيروقراطية (مثل اشتراط فرنسا تسليم السلع الكهربائية اليابانية عن طريق مكتب جمارك يعانى نقصا فى العمالة فى بواتيه) . ويسبب إيمان الإدارة الأمريكية بالنظام التجارى العالمى المفتوح ، فقد ترددت فى حظر أو تقييد الواردات اليابانية بصرف النظر عن القيود « الاختيارية » المشكوك فيها . ولكن حتى أقوى المدافعين عن الاقتصاد الحر ، تزايد استيائهم إزاء

* وهو السبب فى أنه حتى المؤسسات اليابانية تقيم مصانع هناك .

وضع تقوم فيه الولايات المتحدة ، بالضرورة بامداد اليابان بالسلع الغذائية والمواد الخام وتلقى المصنوعات اليابانية في المقابل - وهو شكل من أشكال الوضع التجاري « الاستعماري » أو « المتخلف » الذي لم تعرفه على مدى قرن ونصف قرن . وعلاوة على ذلك ، فإن عجز الميزان التجاري الأمريكي المتزايد مع اليابان - والذي بلغ ٦٢ بليون دولار في السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ١٩٨٦ - وضغوط الصناعات الأمريكية المحاصرة ، التي أحست بوطأة هذه المنافسة القادمة عبر المحيط الهادئ ، أدت الى تزايد حاجة واشنطن لاتخاذ تدابير للتقليل من هذا الخلل - مثل تشجيع ارتفاع سعر صرف الين ، وزيادة واردات اليابان من السلع الأمريكية بقدر كبير ، وما الى ذلك . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه مع تحول العالم الغربي الى ما يشبه فرض الحماية الجمركية ، فإن نزوعه الى وضع قيود على اجمالي كمية المنسوجات أو أجهزة التلفزيون المستوردة ، يعني ان اليابان سيكون عليها أن تقسم تلك السوق المنكمشة مع منافساتها الآسيويات .

ومن ثم ، فلا يستغرب أن ينفي بعض المتحثلين الرسميين اليابانيين أن الأمور تسير على ما يرام ، وأن يسيروا الى مجموعة من العوامل التي تهدد حصصهم الحالية في السوق والثروة ، وهي : التحدي المتزايد الذي تمثله البلدان الآسيوية حديثة التصنيع في عدد من المجالات الصناعية ، والقيود التي تفرضها الحكومات الغربية على الصادرات اليابانية ، والضغوط من أجل تغيير القوانين الضريبية في اليابان ، والتي تحول الاموال من الادخار الى الاستثمار ، وتحقق زيادة ضخمة في الواردات ، واخيرا الارتفاع السريع في قيمة الين . وقد يقال ان كل ذلك قد يعني نهاية الازدهار الاقتصادي الياباني القائم على التصدير ، وتلغور الفوائض في موازين مدفوعاتها ، ويطه معدلها في النمو (الذي ينخفض بالفعل كلما أصبح اقتصادها أكثر « نفصجا » ، وتناقصت امكانيات التوسع الهائل لديها) . وفي هذا الصدد ، فإن اليابان تشعر بالقلق لان اقتصادها ليس وحده الذي يتضج : فبالنظر الى التركيب العمري لسكانها ، سيكون لديها عام ٢٠١٠ « أقل نسبة من السكان في سن العمل (وهم الذين يبلغون ما بين ١٥ - ٦٤ عاما) بين الدول الصناعية القيادية » ، الأمر الذي سيطلب نفقات عالية للتأمينات الاجتماعية وقد يؤدي الى فقدان الحيوية . وعلاوة على ذلك ، فإن كل محاولات دفع المستهلك الياباني لشراء المصنوعات الاجنبية (فيما عدا تلك التي تمتاز بالفخامة مثل سيارات المرسيدس) تؤدي الى حدوث خلاف سياسي في الداخل ، يمكن أن يتسبب بدوره في القضاء على السياسة الاجتماعية التي ظلت جزءا لا يتجزأ من التوسع المطرد القائم على التصدير في الماضي .

الا أنه بينما قد يكون صحيحا أن النمو الاقتصادي الياباني يتباطأ مع دخولها مرحلة أكثر نفصجا ، وبينما هو صحيح بالتأكيد أن البلدان الأخرى غير راغبة في أن تسمح لليابان بالاحتفاظ بالامتيازات الاقتصادية التي ساعدت على انطلاقها العارمة السابقة في التصدير ، تبقى مع ذلك أسباب جوهرية هامة ترجح احتمال توسعها في المستقبل بصورة أسرع من القوى الرئيسية الأخرى . ففي المقام الاول ، وباعتبارها بلدا يعتمد الى حد كبير على المواد الخام المستوردة (٩٩٪ من البترول ، ٩٢٪ من الحديد ، ١٠٠٪ من النحاس) ، فإنها تستفيد بشكل كبير من الشروط المتغيرة للتجارة ، التي

خففت اسعار العديد من الخامات ، والوقود ، والمواد الغذائية ، كما ان الانخفاض فى اسعار البترول بعد ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، والذي يوفر لليابان عملة صعبة تقدر بالباين من الدولارات كل عام ، هو مجرد أكثر الانهيارات فى اسعار المواد الخام والمواد الغذائية ضخامة . وبالإضافة الى ذلك ، فاته فى حين تؤدي الزيادة السريعة فى قيمة الين الى خفض بعض صادرات البلاد لما وراء البحار (الامر الذى يعتمد دائما على مرونة الطلب) ، فانها تقلل أيضا من تكلفة الواردات الى حد كبير - ومن ثم تساعد الصناعة على استمرار قدرتها التنافسية وتبقى على التضخم منخفضا . وبفضلها عن ذلك ، فان أزمة للبترول عام ١٩٧٣ قد دفعت اليابانيين الى البحث عن كل أنواع اقتصاديات الطاقة ، مما ساهم فى استمرار كفاءتها الصناعية العظيمة ، وفى السنوات العشر الماضية فقط ، قللت اليابان من اعتمادها على البترول بنسبة ٢٥ بالمائة . وزيادة على ذلك ، فان نفس الازمة دفعت اليابان للبحث الجاد عن مصادر جديدة للمواد الخام والاستثمار الضخم فى مثل هذه المجالات (بما يماثل تقريبا استثمارات بريطانيا عبر البحار فى القرن التاسع عشر) . ومع أن ذلك لا يؤكد بصورة مطلقة أن اليابان يمكنها أن تعتمد على استمرار تدفق المواد الخام رخيصة الثمن ، إلا أن الدلائل على ذلك تعد طيبة .

غير أن الامر الأكثر أهمية ، هو استمرار اندفاع الصناعة اليابانية نحو أكثر قطاعات اقتصاد أوائل القرن الحادى والعشرين تشبيرا بالنجاح (وأكثرها ربحية فى آخر الامر) وهى : التكنولوجيا وقيمة المستوى . وبمعنى آخر ، فانه مع انسحاب اليابان المطرد من انتاج النسوجات ، وبناء السفن ، وصناعات الصلب الأساسية - تاركة ذلك للبلدان ذات العمالة منخفضة التكلفة - فمن الواضح أنها تتمتع أن تكون إحدى القوى القيادية (ان لم تكن القوة القيادية الأولى على الإطلاق) فى تلك الصناعات المتقدمة علميا ذات القيمة المضافة الأكبر كثيرا . وانجازاتها فى مجال الحاسبات الآلية مشهورة الى حد يشبه الاساطير . فبعد أن نقلت الشركات اليابانية الكثير من التكنولوجيا الأمريكية فى بادئ الامر ، أصبحت قادرة على استغلال كل مزاياها المحلية الخاصة (سوق داخلية محمية ، مساندة وزارة التجارة الدولية والصناعة) مراقبة أفضل للجودة ، معدل موات للين مقوما بالدولار) ، كما أصبحت قادرة - بصورة أكثر ترجيحاً - على « اغراق السوق » بسلع أقل من سعر التكلفة لاخراج معظم الشركات الأجنبية من مجال انتاج اشباه الموصلات سواء كانت « رام » ١٦ كيلو بايت ، أو « رام » ٦٣ كيلو بايت ، أو الأحدث « رام » ٢٥٦ كيلو بايت .

بل ان الأكثر اثارة للقلق بالنسبة لصناعة الكمبيوتر الأمريكية هى الشواهد الدالة على تصميم اليابان على السعى فى مجالين جديدين أكثر ربحية . الأول هو انتاج أجهزة الكمبيوتر المتقدمة نفسها ، وخاصة الأجهزة المعقدة وباهظة التكلفة ، من « الجيل الخامس » من السوبر كمبيوتر ، والتي يمكنها العمل بصورة أسرع مئات المرات من الأجهزة الكبرى الموجودة ، وتشير بأن يجنى حائزوها فوائد جمّة من وراثتها فى كل شيء يبدأ من حل الشفرات السرية الى تصميم أشكال

رام : اختصار لـ ذاكرة التيل العشوائية وهى نوع من الذاكرات يتم فيه توليد أى متوقع مباشرة دون المرور بسلسلة مواعيل التخزين السابقة فى الكمبيوتر . (المترجم)

الطائرات . وبالفعل ، فقد فعل الخبراء الأمريكيون من السرعة التي نفذت بها اليابان في هذا المجال ، ومن حجم رموس الاموال التي تنفقها وزارة التجارة الخارجية والصناعة ، والشركات الكبرى مثل « هيتاشي » ، و « فوجيتسو » على تمويل الأبحاث الخاصة به . كما يحدث نفس الامر في مجال أنظمة برامج الكمبيوتر ، حيث كانت الشركات الأمريكية (ويضع شركات أوروبية) بلا منازع فيه حتى اوائل الثمانينيات . ولا ريب أن الانتاج الناجح في كل من أجهزة الكمبيوتر وأنظمة البرامج يعتبر عملا أصخم كثيرا من صنع أشياء الموصلات وسوف يضع المصممين في اليابان امام اختيار صعب الى أبعد حد ، وفي نفس الوقت تستعد كل من الشركات الأمريكية والأوروبية (والاعيرة تساندها حكوماتها بقوة) لمواجهة التحدي التجاري ، في حين ستقدم وزارة الدفاع الأمريكية مساندتها الضخمة لضمان استمرار الشركات الأمريكية في الصدارة في مجال تطوير الكمبيوتر . ومع ذلك ، فان تلك الهيئات ستكون شديدة التأؤل اذا هي توقعت انه يمكن ابعاد اليابان عن هذه المجالات بشكل دائم .

ولما كانت الصحف المحترمة مثل « الايكونوميست » ، و « وول ستريت جورنال » ، و « النيويورك تايمز » ، والمديد غيرها تخفل كثيرا بالمقالات المتعلقة بدخول اليابان الى مجالات أخرى من التكنولوجيا رفيعة المستوى ، فانه ليس من الضروري تكرار التفاصيل هنا . وقد اعتبر ارتباط شركة « ميتسوبيشي » بشركة « وستجهاوس » دليلا على اهتمام اليابان المتزايد بصناعة الطاقة النووية . كما أن التكنولوجيا الحيوية تحظى أيضا باهتمام كبير في اليابان ، خاصة بسبب أثرها على زيادة غلة المحاصيل ، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الخزفية ، وقد يكون لما تردد حول اشتراك « المؤسسة اليابانية لتطوير الطائرات » مع شركة « بوينج » لانتاج جيل جديد من الطائرات الاقتصادية في استخدام الوقود في فترة التسعينيات - والتي اتهمها أحد الخبراء الأمريكيين بأنها « صفقة فلوستية* » - حيث ستقدم اليابان تمويلا زهيدا وتحصل على التكنولوجيا والخبرة الأمريكية - أهمية أكبر في المستقبل . ولكن ربما كان الامر الأكثر أهمية (بمفهوم الانتاج وحده) هو السبق المثير الذي أحرزته اليابان بالفعل في مجال صناعة الانسان الآلي الروبوت ، وإقامتها مصانع (تجريبية) كاملة يتم التحكم فيها تماما بواسطة الكمبيوتر ، وأشعة الليزر ، والانسان الآلي : وهو الحل النهائي لمشكلة تناقص العمالة في البلاد . وتشير التقارير الأخيرة الى أن « اليابان انتجت ما يساوي تقريبا ما انتجته بقية دول العالم مجتمعة من الانسان الآلي ، وهو ما يساوي انتاج الولايات المتحدة منه عدة مرات » . ويشير بحث آخر الى أن اليابانيين يستخدمون منتجاتهم من الانسان الآلي بكفاءة أكبر من الأمريكيين .

وتكمن وراء كل هذه المشروعات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى مجموعة من العوامل البنوية الأشمل ، التي توفر لليابان باستمرار مزايا ملحوظة على منافسيها الرئيسيين . وربما يبالغ الاجانب في دور « وزارة التجارة الخارجية والصناعة » باعتبارها مرادفا اقتصاديا لهيئة الازكان العامة

● اشارة الى اسطورة فلوسيت الالمانية التي تحكى عن رجل باع روحه للشيطان مقابل حصوله على المعرفة والشباب الدائم (المترجم) .

البروسية* الشهيرة ، ولكن لا يبدو أن هناك شك في أن توجيهها الكامل للتنمية الاقتصادية اليابانية ، من خلال اعداد الابحاث وتمويل صناعات التنمية ، والتخلص بالتدريج من الصناعات المتدهورة ، قد نجح حتى الآن بصورة أفضل من منح الاقتصاد الحر غير المنظم في الولايات المتحدة . أما العامل الثاني للقوة وهو من أهمها في تفسير صعود وسقوط مشروعات وصناعات معينة - فهو الحجم الكبير والمزاييد من الاموال التي تخصص للبحوث والتنمية في اليابان . وسوف تتضاعف بالفعل النسبة المخصصة من الناتج القومي الاجمالي للبحوث والتنمية في هذا العقد ، حيث ترتفع من ٢ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ الى ٣٫٥ بالمائة كما هو متوقع في عام ١٩٩٠ ، في حين ثبتت الولايات المتحدة اتفاقها على البحوث والتنمية عند حوالي ٢٫٧ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي . غير أنه اذا استثنينا الابحاث العسكرية ، فإن اليابان تركز بالفعل من أجل البحوث والتنمية عددا من ساعات العمل مساويا لما تخصصه الولايات المتحدة ، وسرعان ما سيعدل ما تنفقه اليابان في هذا الصدد اتفاق الولايات المتحدة . واذا استمرت التوجهات الحالية ، فسوف تكون لليابان الريادة في الانفاق على مجال البحوث والتنمية في الاغراض المدنية مع اوائل التسعينيات . بل انه ربما يكون الامر الاكثر اثارا للاهتمام هو ان حجم البحوث والتنمية اليابانية التي تنفق عليها الصناعة وتقوم باجرائها ، يعد أكبر كثيرا منه في أوروبا والولايات المتحدة (حيث تقوم الحكومات والجامعات بعمل الكثير منه) . وبمعنى آخر ، فإن هذه البحوث والتنمية يتم توجيهها مباشرة الى السوق ، حيث يتوقع أن تؤتي ثمارها بشكل سريع . أما العلوم « البحتة » فانه تترك للاخرين ، ولا يتم اللجوء اليها الا حين تتضح أهميتها التجارية .

والميزة الثالثة هي مستوى المدخرات القومية المرتفع للغاية في اليابان ، والذي يلاحظ بوجه خاص عند مقارنته بمستوى الادخار في الولايات المتحدة . ويمكن اوجاع ذلك جزيا الى الاختلافات بين الانظمة الضريبية في البلدين ، فهي في الولايات المتحدة تشجع تقليديا على الافتراض الشخصي والانفاق الاستهلاكي - بينما تشجع في اليابان على المدخرات الفردية . كما أن الفرد في اليابان عليه أن يدخر بشكل أكبر كثيرا لمواجهة الشيخوخة ، حيث أن نظام المعاشات عادة ما يكون أقل سخاء . ومعنى ذلك أن البنوك وشركات التأمين اليابانية تفيض بالاموال وتستطيع أن تمتد الصناعة بقدر كبير من رموس الاموال بأسعار فائقة منخفضة . كما أن نصيب ما تمثله ضريبة الدخل ومدفوعات التأمينات الاجتماعية في الناتج القومي الاجمالي أقل بكثير في اليابان عنها في المجتمعات الرأسمالية الكبيرة التي تجسد « دولة الرفاهية » ، ومن الواضح أن اليابانيين يتوون الحفاظ عليها بهذا الشكل ، ليقال المال حرا لتمويل الاستثمار . ويتعين على الأوروبيين الذين قد يرغبون في محاكاة « الاسلوب الياباني » أولا خفض نفقات الرعاية الاجتماعية في مجتمعاتهم بصورة كبيرة . كما يتعين على الأمريكيين المفتوتين بالنظام الياباني تخفيض كل من النفقات العسكرية والاجتماعية ، وتغيير قوانينهم الضريبية بصورة أكثر عنفا مما فعلوا حتى الآن .

* اتسمت بالنزعة العسكرية الاستبدادية وخاصة في عهد فريدريك الثاني (فريدريك الأكبر) ملك بروسيا الذي ظل للحكم ما يقرب من نصف قرن ١٧٤٠ - ١٧٨٦ ، ويزم النمسا وعرز من سلطة الجيش (المترجم)

أما رابع جوانب القوة اليابانية ، فهو أن الشركات اليابانية لديها سوق محلية مضمونة بالفعل في كل المصنوعات ، عدا المصنوعات الفخمة والمتخصصة - وهو وضع لم تعد تحظى به معظم الشركات الأمريكية ولا أغلبية الشركات الأوروبية (يرغم محاولات فرض نظام الحماية الجمركية) . وفي حين أن الكثير من ذلك قد ساعدت عليه إلى حد كبير القواعد والقوانين الحكومية التي تمنح المنتجين اليابانيين أفضلية في سوقهم المحلية ، فإنه حتى إلغاء مثل هذه الوسائل « المركبتية* » لا يحتمل أن يشجع مستهلكي اليابان على « الشراء من الخارج » ، فيما عدا المواد الخام والسلع الغذائية الأساسية ، وسوف يضمن استمرار ذلك ، وجود المنتجات اليابانية عالية الجودة ، واعتماد الناس عليها ، وما لدى اليابانيين من كبرياء حضارى قوى ، ونظام متقدم للتوزيع المحلي والمبيعات الداخلية .

وأخيرا ، هناك قوة العمل اليابانية عالية الجودة - على الأقل إذا قيس بمختلف المقاييس الدقيقة والعلمية للجدولة - والتي لا يتم صقلها من خلال نظام تعليمي ذي قدرة تنافسية عالية فقط ، وإنما تتلقى أيضا تدريبا منتظما توفره الشركات نفسها . بل إن من هم في سن الخامسة عشرة من اليابانيين يظهرون تفوقا ملحوظا في المواد التي تخضع للاختبار (مثل الرياضيات) على معظم أقرانهم الغربيين . وفي المراحل الأعلى من التعليم يختلف الوضع : فالإبان تفتقر إلى العلماء الحاصلين على جائزة نوبل ، بينما يوجد بها عدد من المهندسين يزيد كثيرا عن أي بلد غربي (أكثر بحوالى ٥٠ بالمائة عما لدى الولايات المتحدة نفسها) . كما أن أيضا ما يقرب من ٧٠٠,٠٠٠ من العاملين في البحوث والتنمية ، الأمر الذي يزيد عما لدى بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية مجتمعه .

وليس من الممكن وضع تقييم إحصائي قابل للتقاييس حول آثار العوامل الخمسة السابقة مجتمعة ، مقارنة بأوضاع البلدان الرئيسية الأخرى ، ولكنها إذا وضعت معا ، فإنها توفر للمناعة اليابانية دعامة قوية . ويضاف لذلك أيضا الطاعة والاجتهاد اللذان يميزان العمالة اليابانية ، والتناسق الذي يسود نظام العلاقات الصناعية ، حيث لا يوجد سوى نظام اتصالات الشركات ، والسعي لتحقيق الاتفاق في الرأي ، وليست هناك أية اضطرابات فعلية . ومن الواضح أنه توجد هناك أيضا ملامح غير مرضية ، مثل العمل لساعات أطول ، والامتنال التام لنظام الشركة (بدءا من التمرينات الرياضية في الصباح إلى ما يلي ذلك) ، وغياب الاتحادات العمالية المستقلة بالفعل ، وظروف الإسكان الصعبة ، والتركيز على التسلسل الهيكلي للسلطة والأذعان لها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن اليابان تضم أيضا ، خارج بوابات المصانع ، تجمعا طائيا راديكاليا . وقد ظلت هذه الحقائق ، وغيرها من سمات المجتمع الياباني المحيرة ، موضعا لتفسيرات العديد من المراقبين الغربيين - ويبدو أن بعضهم ينظر لهذه البلاد بنفس نوع الرعب والفرح الذي كانت تبديه بقية القارة الأوروبية إزاء « نظام المصانع » في بريطانيا مع أوائل القرن التاسع عشر . وبمعنى آخر ، فإن التنظيم الأكثر كفاءة للعمال والمجتمع في مجال « الانتاج » (ومن ثم تكوين الثروة) يتطوى على

★ نسبة إلى السياسة المركبتية التي ظهرت في أوروبا إبان انحلال النظام الاقطاعي والتي كانت ترمي إلى السيطرة الحكومية الكاملة على كامل النشاط الاقتصادي الوطني بهدف تنمية الثروة الوطنية . (المترجم)

تحد مزعج للمفاهيم التقليدية ، والاساليب الفردية للسلوك . وسبب ذلك أن محاكاة المعجزة الصناعية اليابانية لن تنطوي فقط على تقليد هذا النوع من التكنولوجيا أو الادارة أو ذلك فحسب ، ولكن أيضا على تقليد الكثير من جوانب النظام الاجتماعى اليابانى ، الامر الذى يراه المراقبون من أمثال « دافيد هالبرستام » . « أنه أحدث . . . واصعب تحد تواجهه امريكا فى بقية هذا القرن . . انه صراع اصعب كثيرا وأكثر حدة من . . الصراع العسكرى - السياسى مع الاتحاد السوفيتى .

وكما لو كانت جوانب القوة الصناعية هذه غير كافية ، فقد اضيف اليها ظهور اليابان السريع بشكل مذهل باعتبارها الدولة الدائنة الرئيسية فى العالم ، التى تصدر عشرات البلايين من الدولارات سنويا . ويرجع هذا التحول ، الذى بدأ منذ رفع وزارة التجارة الخارجية والصناعة عام ١٩٦٩ قيود التصدير عن الاقراض اليابانى ، واستحدثتها حوافز مالية للاستثمار عبر البحار ، الى سببين أساسيين : أولهما ، هو مستوى المدخرات الشخصية البالغ الضخامة فى اليابان - حيث يدخر اليابانيون حوالى ٢٠ بالمائة من أجورهم ، حتى أنه مع عام ١٩٨٥ تجاوز متوسط المدخرات الاجمالية للأسر اليابانية متوسط الدخل السنوى للمرة الأولى - الامر الذى جعل المؤسسات المالية تفيض بالاموال التى تستثمر بصورة متزايدة خارج البلاد ، لتغل عائدات أعلى . أما السبب الثانى ، فهو الفوائض التجارية الضخمة غير المسبوقة والتى حدثت فى اليابان فى السنوات الاخيرة بسبب مكاسبها الهائلة من الصادرات . وخوفا من أن تؤدى هذه الفوائض الى اشعال نار التضخم الداخلى (اذا عادت الى البلاد) ، فقد شجعت وزارة المالية اليابانية البنوك العملاقة على استثمار مبالغ ضخمة عبر البحار . ففى عام ١٩٨٣ ، بلغ تدفق رأس المال اليابانى الى الخارج ١٧٧٧ بليون دولار ، وفى عام ١٩٨٤ قفز الى ٤٩٧ بليون دولار ، وفى عام ١٩٨٥ قفز ثانية الى ٦٤٥ بليون دولار ، مما حول اليابان الى أكبر دولة دائنة فى العالم . ويتنبأ مدير معهد الاقتصاد الدولى بأنه مع عام ١٩٩٠ سوف تكون بقية دول العالم مدينة لليابان بمبلغ مدهل يقدر بحوالى ٥٠٠ بليون دولار ، كما يتنبأ معهد « نومورا للأبحاث » بأن الاصول الاجمالية لليابان عبر البحار سوف تتجاوز تريليون دولار . ومن ثم ، فانه ليس بمستغرب أن تتحول البنوك ومؤسسات الاوراق المالية اليابانية سرعا لتصبح الاكبر والاكثر نجاحا فى العالم .

وتنطوى نتائج هذا التقدم الهائل فى صادرات رعوس الاموال اليابانية على مخاطر مثلما تنطوى على مزايا بالنسبة للاقتصاد العالمى ، وربما أيضا بالنسبة لليابان نفسها . ذلك أن قدرا كبيرا من هذه الاموال يستثمر فى البنيات الاساسية حول العالم (مثل انشاء نفق تحت القنال الانجليزى) أو فى فتح مناجم جديدة لمخام الحديد (كما فى البرازيل) ، الامر الذى سيعود بالفائدة على طوكيو بصورة غير مباشرة أو مباشرة . كما توجه أموال أخرى من خلال الشركات اليابانية وأرضيتها ، الى اقامة توابيع لها عبر البحار (بغرض الانتاج بوجه خاص) ، سواء لتصنيع السلع اليابانية فى البلدان ذات العمالة منخفضة التكلفة حتى تظل قادرة على المنافسة ، أو لاقامة مثل هذه المنشآت داخل اراضى دول المجموعة الاقتصادية الاوربية والولايات المتحدة ، مثلا ، لتغلى تعريفات الحماية الجمركية . غير أن الجزء الاكبر من هذا التدفق فى رأس المال قد أخذ شكل سندات قصيرة الامد (خاصة سندات الخزانة الامريكية) ، من شأنها أن تؤثر على استقرار النظام المالى الدولى - كما حدث عام ١٩٩٢ - اذا استمدتها اليابان بكميات كبيرة ، وأن تفرض ضغوطا هائلة على الدولار

الامريكي والاقتصاد الأمريكي ، حيث يذهب قدر كبير من هذا المال لتمويل عجز الموازنة الضخمة
التي سببت ادارة ريجان . وعلى أية حال ، فالامر المرجح على وجه الاجمال هو أن تحافظ اليابان
على إعادة دوران اموالها في مشروعات جديدة عبر البحار بدلا من اعادتها للوطن .

ان صعود اليابان في السنوات القليلة الماضية لتصبح أكبر دولة دائنة - مع ارتباط ذلك بتحول
الولايات المتحدة من أكبر دولة دائنة لتصبح أكبر دولة مدينة - قد حدث بشكل سريع الى حد يجعل
من الصعب ادراك ما ينطوي عليه من مضامين . وحيث « أنه من الناحية التاريخية كانت الدولة
الدائنة تقود التطور في كل مرحلة من مراحل التوسع الاقتصادي العالمي ، وأنه قد بدأ بالفعل عصر
اليابان » ، فقد يعطى ظهور طوكيو باعتبارها الدولة المصرفية البارزة في العالم دفعة متوسطة المدى
أو بعيدة المدى لعالم التجارة والمال على الصعيد الدولي ، وذلك على غرار الامثلة السابقة التي
قدمتها كل من هولندا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة . ولعل ما ييدوملفتا للنظر الآن هو أن اندفاع
اليابان في دورها التمويلي « غير المرئي » يحدث قبل ان يكون هناك أي تدهور ملحوظ في ريادةها
الصناعية « المرئية » الضخمة ، كما حدث (على سبيل المثال) في حالة بريطانيا . وربما يتغير
ذلك ، وبصورة سريعة ، اذا قفزت قيمة الين الى مستوى بالغ الارتفاع ، وشهدت اليابان مستوى
« نضج » طويل الامد ، وتباطؤا في التصنيع وفي معدل النمو الأتاجي . ولكن حتى لو حدث ذلك -
حيث توجد أسباب (كما ذكرنا من قبل) تدفع للاعتقاد بأن أي تدهور لليابان كدولة صناعية لن
يحدث ببطء - فإن هناك حقيقة واضحة ، هي أنه مع الحجم المقدر أن تبلغه اموال اليابان فيما وراء
البحار عام ٢٠٠٠ ، فمن المؤكد أن أرصدة حساباتها الجارية سوف يضاف اليها تدفق ضخم من
المكاسب الخارجية . ومن ثم ، يبدو أنه قد قدر لليابان ، في كل الاحوال ، أن تصبح أكثر ثراء .

ولكن كيف ستصبح اليابان من حيث القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ، على وجه
الدقة ؟ يبدو أنه اذا لم تحدث حرب واسعة النطاق ، أو كارثة بيئية ، أو عودة الى نمط الثلاثينيات
من التدهور وسيادة نظام الحماية الجمركية ، فستكون الاجابة الاجماعية هي : أنها ستصبح أكثر
قوة . ففي مجال الكمبيوتر وصناعة الانسان الآلي ، والاتصالات اللاسلكية ، والسيارات ،
والشاحنات ، والسفن وربما أيضا التكنولوجيا الحيوية ، وحتى مجال القضاء ستكون اليابان اما
الدولة القيادية الاولى أو الثانية . ومن الناحية المالية فربما تصبح حينئذ في مستوى متميز خاص
بها . ويذكر بالفعل أن الناتج القومي الاجمالي للفرد في اليابان قد تجاوز معدله في الولايات
المتحدة واوروبا الغربية ، مما يعطيها تقريبا أعلى مستوى من المعيشة في العالم . ومن المستحيل
توقع ما سيكون عليه نصيبها من الناتج الصناعي العالمي أو اجمالي الناتج القومي في العالم كله .
ولكن يجدر أن نذكر أنه في عام ١٩٥١ كان الناتج القومي الاجمالي لليابان يساوي ثلث ناتج
بريطانيا القومي الإجمالي وواحد من عشرين من ناتج الولايات المتحدة إلا أنه ارتفع في غضون
ثلاثين عاما وأصبح ضعف ناتج بريطانيا ويقارب نصف الناتج القومي الاجمالي الأمريكي .
ولا ريب أن معدل النمو في خلال تلك السنوات كان برعيا بصورة غير عادية ، وذلك بسبب ظروف
خاصة . غير أنه وفقا للعديد من التقديرات ، فمن المتوقع أن يتوسع الاقتصاد الياباني بسرعة تزيد
عن اقتصاد الدول الكبرى الاخرى (فيما عدا الصين بالطبع) بما يتراوح بين ١٥ - ٢٠ بالمائة سنويا

على مدى العقود القاحمة * . وبهذا السبب فإن الباحثين مثل « هيرمان كان » و « هيزرا فوجل » يرون ان اليابان مستصحب « رقم واحد » اقتصاديا في اوائل القرن الحادى والعشرين ، وليس من المستغرب أن يلب هذا التوقع حماس العديد من اليابانيين . ويبدو أن ذلك انجاز لا يكاد يصدق بالنسبة لبلد يضم ٣ بالمائة فقط من سكان العالم و٣٠ بالمائة من أرضه الصالحة للسكن ، ولولا الامكانيات الكامنة فى التكنولوجيا الجديدة لمال المرء الى القول بأن اليابان تكاد تقترب بالفعل من الحد الاقصى لاستغلال امكانات شعبها وأرضها ، وبأنها ، مثل غيرها من الدول المحيطة الصغيرة نسيا أو الجزر (البرتغال ، والبنديقة ، وهولندا ، وحتى بريطانيا فى أوج قوتها) ، سوف تتفوق عليها ، يوما ما ، أمم لديها موارد أكبر كثيرا وتحتاج فقط الى محاكاة تقاليدها الناجحة . غير أنه بالنسبة للمستقبل المنظور ، فإن اليابان مستمرة فى مسيرة الرقى قلما .

ومهما كانت طريقة قياس القوة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لليابان ، فإن هناك حقيقتان واضحتان : الاولى أنها منتجة ومزدهرة بصورة هائلة ، وستظل كذلك بصورة متزايدة . والثانية أن قوتها العسكرية وانفاقها العسكرية ليس لهما علاقة بموقعها فى النظام الاقتصادى الدولى . فهى تمتلك قوة بحرية ذات حجم معقول (تضم ٣١ مدمرة ، و ١٨ فرقاطة) ، وقوة جوية دفاعية ، وجيش متواضع ، ولكن من الواضح أنها أقل كثيرا من أن تكون قوة عسكرية ، بالنسبة للآخرين ، عما كانت عليه فى الثلاثينيات أو حتى فى العقد الثانى من هذا القرن . وتتصل بصورة أكبر بالجدل الدائر حول « المشاركة فى العبء » ، حقيقة أن اليابان لا تخصص القليل جدا نسيا لمجال الدفاع . فوفقا لأرقام الميزانية العسكرية ، اتفقت اليابان على شئون الدفاع ١١٦ بليون دولار عام ١٩٨٣ مقارنة بما يتراوح بين ٢١ - ٢٤ بليون دولار انفقتها فرنسا ، والمانيا الغربية ، وبريطانيا ، والمبلغ الضخم الذى أنفقته الولايات المتحدة ويبلغ ٢٣٩ بليون ، ولذلك ، فانا اذا حسبنها بالنسبة للفرد ، نجد أنه كان على المواطن العادى فى اليابان ان يدفع ٩٨ دولارا فقط فى تلك السنة لشئون الدفاع ، مقارنا بالمواطن البريطانى (٤٣٩ دولارا) ، والأمريكى (١٠٢٣ دولارا) . ومع ما هى عليه من رخاء اقتصادى ، فانه يبدو أن اليابان قد تخففت بسهولة من تكاليف الدفاع - وذلك بطريقة متزايدتين مترابطتين :

• بافتراض أن ذلك هو الحال ، فمزال من الصعب ، لاسباب فنية ، تخمين ما يعنيه ذلك فى صورة ارقام دقيقة . إذ يعتمد العديد من الاحصائيات شائعة الاستخدام فى المقارنات الدولية (مثل احصائيات المخازبات المركزية الأمريكية) على أسعار الدولار الأمريكى وأسعار صرف السوق ، ومن ثم فإن هبوط سعر الدولار فى مواجهة الين بحلول ٤٠ بالمائة فى ٨٥ - ١٩٨٦ كان من شأنه بملك المنطق ، رفع الناتج القومى الاجمالى لليابان عند مقارنته بالناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة (وأيضاً عند مقارنته بناتج الاتحاد السوفيتى القومى الاجمالى ، حيث يحسب ناتج اليابان غالبا على أساس « حساب الدولار متوسط متعشى » . كما أن ارتفاع سعر صرف الين عن قيمته الحالية الى ١٢٠ أو حتى ١٠٠ بالنسبة للدولار - وهو ما يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أنه سعره « الحقيقى » من شأنه اعطاء اليابان ناتجا قوميا اجماليا يفوق الناتج القومى الاجمالى الأمريكى ويتجاوز الروس . ونتيجة للمشكلات التى يسببها التقلب السريع فى أسعار الصرف ، فإن بعض الاقتصاديين يفضلون استخدام « نسب التبادل الشرائية » ، برغم أن ذلك المقياس له مشكلاته أيضا .

أولاهما .. أنها تتم بحماية الآخرين ، وبالتحديد ، الولايات المتحدة الأمريكية .
والثانية .. ان انخفاض نفقاتها العسكرية يساعد على خفض المصروفات العامة ، ومن ثم يوفر
مواردا أكثر لجهود التصنيع الياباني التي تضر كثيرا بمنافسيها الأمريكيين والأوربيين .

انه اذا استجابت اليابان حقيقة لضغوط الحكومة الأمريكية وانتقادات الأوربيين وزادت من
نفقات الدفاع الى المستوى الذى تخصصه الدول الأوربية الاعضاء فى حلف شمال الاطلسنطى -
والذى يتراوح بين ٣ ، ٤ بالمائة من الناتج القومى الاجمالى - فسيكون التحول مثيرا ، وسوف ينقلها
لتصبح (مثل الصين) فى مستوى ثالث أكبر القوى العسكرية فى العالم ، حيث ستبلغ نفقات
الدفاع ٥٠ بليون دولارا سنويا . كما انه ليس هناك من شك ، مع ما لدى اليابان من موارد تكنولوجية
وانتاجية ، فى أنها تستطيع أن تنشئ ، مثلا ، قوات عمل عسكرية محمولة لسلحها البحرى ، أو
صواريخ بيده المدى كسلاح رادع . ولا شك أن ذلك سيعود بالفائدة على الشركات المحلية مثل
ريثى ، ، كما سيشكل قوة مضادة للقوة السوفيتية فى الشرق الأدنى ، ومن ثم يقدم
... مساعدة للولايات المتحدة التى زاد توسعها .

غير أن الامر الأكثر ترجيحا ، هو أن طوكيو ستحاول التلمص من هذه الضغوط الخارجية ، أو
على الأقل الحفاظ على اتفاقها المسمى عند أقل مستوى ممكن دون إثارة نزاع مع واشنطن .
وليس السبب الرئيسى هو ذلك السبب الرسمى المحض ، أى الحفاظ على الاتفاق الياباني على
شئون الدفاع تحت حد الواحد بالمائة من الناتج القومى الاجمالى ، فطبقا لحدود « الناتو » للاتفاق
العسكرى (المتضمن معاشات العسكرين) ، تعدت اليابان بالفعل هذا الحد ، وانفتحت ، على أية
حال ، نسبة مثوبة أكبر من ذلك كثيرا من نتائجها القومى الاجمالى على الدفاع فى اوائل
الخمسينيات . كما لا يتعلق هذا السبب كثيرا بشروط معاهدة الامن بين الولايات المتحدة واليابان
عام ١٩٥١ ، التى تعد الاساس الشرعى للتواجد المسمى الأمريكى فى اليابان ، والتى شجعت
طوكيو بشكل أكبر على التفكير فى التجارة بدلا من القوة الاستراتيجية ، وذلك لان ظروف
الثمانينيات الآن تختلف تماما عن ظروف الحرب الكورية ، ولكن الاسباب الحقيقية ، فى رأى
الحكومة اليابانية ، هى الاعتراضات المحلية والاقليمية على أى زيادة كبيرة فى انفاقها المسمى
وعلى اجراء أى تعديل فى الدستور الذى يحظر بارسال قوات (أو حتى بيع اسلحة) خارج البلاد .
فقد غرست ذكرى التجاوزات العسكرية فى الثلاثينيات ، وخسائر الحرب ، و (خاصة) فظائع
القتال النووية ، الكرامية والارتياب فى الحرب وفى ادوات الحرب فى نفوس اليابانيين بدرجة
تساوى فى قوتها على الأقل نزعة المهادنة فى الغرب بعد الحرب العالمية الاولى ، وبينما قد يتغير
ذلك مع مرور الوقت ، مع مجيء جيل أصغر سنا وأقوى عزما ، فانه من المرجح أن يقرض الرأى
السائد فى المستقبل القريب على حكومة طوكيو ، الإبقاء على الزيادة فى الانفاق على ما يسمى
بحق « قوات الدفاع الذاتى » عند مستويات متواضعة .

ويمكن اضافة الاسباب الاقتصادية الى هذه الاسباب المعنوية والايديولوجية . ذلك أن هناك
معارضة كبيرة بين رجال الأعمال والساسة اليابانيين لتزايد الانفاق العام (الذى يعد ، كما ذكرنا

سابقا ، أقل كثيرا في اليابان عنه في أي من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) : حيث أن زيادة الاتفاق العسكري إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف تعني بالنسبة لهم أنه يتعين تغطيته إما عن طريق زيادة عجز القطاع العام أو زيادة الضرائب - وكلاهما مكروه بشدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه يتردد أن الحجم الضخم للجيش والقوات البحرية لم يجلب لليابان « الأمن » ، سواء العسكري أو الاقتصادي في الثلاثينيات ، ويصعب الآن ادراك كيف يمكن أن تمنع الزيادة في الاتفاق العسكري الانقطاع المحتمل في ضخ البترول العربي - الذي يمثل خطرا استراتيجيا على اليابان أكبر كثيرا من الشتاء النووي الافتراضي مثلا ، ويفسر جهود اليابان المستميتة كي « تتواري ولا تنطق بشيء » ، حينما تكون هناك أزمة في الشرق الأوسط . أليس من الأفضل إذن أن تشجّب اليابان استخدام القوة ، وأن تتأذى بحل كل المنازعات الدولية سلميا ، باعتبارها « دولة تجارية » عالمية ؟ ولما كانت الحرب الحديثة باهظة التكلفة ، وعادة ما تعرقل الانتاج ، فإن اليابانيين يشعرون بأن هناك العديد من المزايا في اتباعهم « للديبلوماسية السلمية في كل الاتجاهات » .

ولا ريب أن هذه الأحاسيس يمزجها ادراك طوكيو بأن العديد من جيرانها سوف يشعرون بالقلق إزاء بناء قوة عسكرية يابانية واسعة النطاق . ومن الواضح أن ذلك سيكون رد فعل الروس - الذين تريد الولايات المتحدة من اليابان أن « تشارك في عبء » الدفاع ضدهم ، والذين مازالوا في نزاع مع طوكيو بشأن الجزر الواقعة شمال « هوكايدو » ، والذين ربما يشعرون أن لديهم ما يكفي من الأعباء في الشرق الأدنى مع تنامي القوة الصينية . ولكن ذلك قد يكون أيضا رد فعل أولئك الذين كانت أراضيهم خاضعة للاحتلال الياباني في الماضي - مثل كوريا وتايوان والفلبين وماليزيا وإندونيسيا - وكذلك استراليا ونيوزيلاند ، وكلها تتصرف بتوتر إزاء أية علامة من علامات احياء النزعة القومية اليابانية وعقيدة اليوشيدو* ، وتشجع طوكيو على « التركيز على الوسائل الانتاجية المدنية لدعم السلام والأمن في جنوب آسيا » . وعلاوة على ذلك ، فإنه ربما تلوح أمام طوكيو صعوبة تهدئة شكوك بكين ذات الحساسية المفرطة ، والتي لا زالت تحمل ذكريات الفظائع التي ارتكبتها اليابانون فيما بين ٣٧ - ١٩٤٥ ، وحلّرت اليابان أيضا من التورط كثيرا في تطوير سيبيريا (الامر الذي يعقد بدوره من العلاقة بين طوكيو وموسكو) ، أو مساندة تايوان .

بل إنه حتى توسع اليابان الاقتصادي (في حين أنه يجلب معه الاستثمارات المطلوبة بشدة ، مع بعض المعونة للتنمية والسليحة) قد جعل العديد من جيرانها مرتابين ، ويشعرون بأنهم يتعرضون للابتلاع داخل شكل أحدث وأكثر دهاء لـ « منطقة شرق آسيا الكبرى للرخاء المشترك » مرة ثانية ، خاصة وأن اليابان تستورد الكثير من هذه البلدان (فيما عدا المواد الخام) ، ولكنها تقوم ببيع قدر كبير من مصنوعاتها إليها . وهنا أيضا أصبحت الصين هي الأكثر وضوحا ، حيث رحبت في أول الامر بوصول التجارة والاستثمارات اليابانية إليها في أواخر السبعينيات ، ثم قامت بتقليصها بشدة ، بسبب عجز ميزان مدفوعاتها من ناحية ، ولتجنب الاعتماد الاقتصادي على دولة أجنبية واحدة قد تستغل ذلك بشكل غير ملائم من ناحية أخرى ، وقد حث « دنج » عام ١٩٧٩ على ضرورة أن تصبح

* اليوشيدو : هي عقيدة عسكرية اخلاقية تعلى من شأن إستيلاك المحاربين اليابانيين وإستقامتهم دفاعا عن الإمبراطور (المترجم)

التجارة الأمريكية مع الصين « مساوية للتجارة اليابانية معها » ، وذلك للحيلولة دون أية امكانية ظهور صورة يابانية من « امبريالية التجارة الحرة » .

ويعتبر كل ذلك في الوقت الحاضر بمثابة ريشة في مهب الريح ، الا أنه يجعل الساسة في طوكيو قلقين بشأن أفضل السبل لتطوير استراتيجية خارجية متماسكة لليابان وهي تتحرك نحو القرن الحادى والعشرين . ولا ريب أنه نظرا لامتداد قوتها الاقتصادية ، فإن بمقدورها أن تصبح « بنديقة » ثانية - ليس فقط من حيث التجارة الواسعة ، ولكن أيضا من ناحية حماية ممراتها البحرية وخلق شبه توازن لها عبر البحار ، ولكن الاعتراضات الداخلية والخارجية على اقامة يابان قوية عسكريا لن تؤدي فقط الى تجنب اى سعى نحو الاستيلاء على الاراضى على غرار التوجهات الإمبريالية القديمة ، ولكنها تجعل من غير المتوقع أيضا زيادة قواتها العسكرية الى حد كبير للغاية . غير أن هذه النتيجة الاخيرة سوف تثير بصورة متزايدة الدوائر الأمريكية ، التى تضغط من أجل « المشاركة فى السبب » فى غربي المحيط الهادى . ومن ثم ، فانه من قبيل المفارقة أن اليابان ستتعرض للانتقاد اذا لم تزد من اتفاقها على الاسلحة ، وسوف تدان اذا فعلت ذلك . فكل من الطرفين يعنى المتعاقب لما يقال بحق عن انتهاز اليابان « لسياسة خارجية ذات حد أقصى من المكاسب وحد أدنى من المخاطر » . وهذا يعنى ، مرة ثانية ، تفضيل اليابان لآقل قدر ممكن من التغيير فى الشئون العسكرية والسياسية لشرق آسيا ، حتى مع تسارع معدل النمو الاقتصادى . وذلك أيضا يعقد من المعضلة ، حيث أنه حتى غير الماركسى قد يقف حائرا أمام تصورات كيفية حدوث تحول اقتصادى عميق فى آسيا دون أن تصاحبه تغييرات بعيدة المدى فى المجالات الاخرى بنفس القدر .

ومن ثم ، فربما كانت أعمق مخاوف اليابانيين هى تلك التى نادرا ما تناقش بوضوح ، اذا نوقشت أصلا - بسبب التكمم الدبلوماسى من ناحية ، ولنفادى وقوع مثل هذه التطورات من ناحية أخرى - والتى تتعلق بتوازن القوى فى المستقبل فى منطقة شرق آسيا نفسها . ذلك أن « دبلوماسية السلام فى جميع الاتجاهات » تعتبر مرضية حاليا ، ولكن الى أى حد ستكون مفيدة اذا تراجعت الولايات المتحدة فى التزاماتها الآسيوية ، أو وجدت أنه من المستحيل حماية تدفق البترول من الجزيرة العربية الى يوكوهاما ؟ وإلى أى حد ستكون مفيدة اذا حدثت حرب كورية جديدة ؟ وإلى أى حد ستكون مفيدة اذا بدأت الصين فى السيطرة على المنطقة ؟ وإلى أى حد ستكون مفيدة اذا أقدم الاتحاد السوفيتى ، الذى يعاني من التدهور والتوترات ، على تصرف عدوانى ؟ ليست هناك بالطبع وسيلة للاجابة على هذه التساؤلات الفرضية والمثيرة للقلق ، ولكن ، يوما ما ، ربما تجد حتى مجرد « دولة تجارية » ذات « قوات دفاع ذاتى » صغيرة الحجم أنه لا مناص من تقديم بعض الاجابات عليها . فكما اكتشفت الامم الاخرى فى الماضى ، لم تعد الخبرة التجارية والثراء المالى يكفيان أحيانا فى عالم سياسة القوى الدولية المضطرب .

المجموعة الاقتصادية الأوروبية الامكانية والمشكلات

تعتبر أوروبا هي الوحيدة بين التكتلات الخمس الرئيسية ذات القوة الاقتصادية والعسكرية في عالم اليوم ، التي لا تشكل دولة قومية واحدة الأمر الذي يحدد على الفور المشكلة الرئيسية التي تواجه تلك المنطقة وهي تتحرك في اتجاه نظام القوى الكبرى الذي يبرز على أعتاب القرن الحادى والعشرين . فحتى اذا أسقطنا من الاعتبار الأنظمة السياسية ذات الحكم الشيوعى فى الشرق ، ونحن نستشرف ملامح مستقبل القارة (حيث يتعين هذا الاسقاط لأسباب عملية) فانه لا تزال هناك بعض الدول الاعضاء فى منظمة سياسية اقتصادية لى (المجموعة الاقتصادية الاوربية) ولكنها ليست عضوا فى التحالف العسكرى الرئيسى (حلف شمال الاطلنطى) وهناك دول أخرى ترتبط بهذا الحلف ولكنها ليست مرتبطة بالمجموعة الاقتصادية وكذلك دول هامة محابطة ليست طرفا فى أى منها . وبسبب هذه السمات الفريدة ، فسوف يركز هذا الجزء على المجموعة الاقتصادية الاوربية (وعلى سياسات بعض أعضائها البارزين) أكثر من تركيزه على أوروبا غير الشيوعية ككل - حيث تنفرد المجموعة الاقتصادية الاوربية ، على الأقل من حيث الامكانية ، بوجود التنظيم والبنية اللزامان لقيام قوة عالمية خامسة .

ولكن لأننا على وجه التحديد نبحت امكانات المجموعة الاقتصادية الاوربية وليس واقعها الحالى ، فان مشكلة تخمين الوضع الذى قد تكون عليه عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٢٠ تعد أمرا معقدا . ويشبه هذا الوضع من بعض الجوانب ، الوضع الذى واجه ، على نحو مبصر ، أعضاء الاتحاد الالمانى فى منتصف القرن التاسع عشر . فقد أقيم اتحاد جمركى أثبت نجاحه فى تشجيع التجارة والصناعة وسرعان ما اجتذب أعضاء جديدا ، وكان من الواضح أنه اذا استطاعت هذه المجموعة الاقتصادية الموسعة للتحويل الى دولة ذات نفوذ فسوف تكون فاعلا رئيسيا جديدا فى النظام الدولى - وسوف يتعين على القوى الكبرى القائمة التكيف معها . ولكن طالما أن هذا التحول لم يحدث ، وطالما أنه كانت هناك انقسامات بين أعضاء الاتحاد الجمركى حول تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادى ، وخلافات أكبر بشأن التكامل العسكرى والسياسى ، وطالما أنه كانت تشب الخلافات حول تحديد الدولة التى يجب أن تكون لها القيادة ، والتزاعات بين الأطراف المختلفة وجماعات الضغط بشأن المكاسب (أو الخسائر) التى تعود عليها ، فقد ظل الاتحاد منقسما وغير قادر على ادراك امكاناته ، وعاجزا عن التعامل على أساس من القوى الكبرى الأخرى . وبالرغم من كل الاختلافات فى الزمن والظروف ، فان المسألة الالمانية « فى القرن الماضى ظلت صورة مبصرة من « المشكلة الاوربية » فى القرن الحالى . »

ومن الواضح أن لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من حيث ما يلزم أى قوة كبرى من الحجم والثروة والطاقة الانتاجية . فبانضمام أسبانيا والبرتغال يبلغ عدد سكان الدول الأعضاء الاثنى عشر فيها الآن حوالى ٣٢٠ مليوناً - أى ما يربو على عدد سكان الاتحاد السوفيتى بخمسين مليوناً تقريباً ، وما يزيد بمقدار النصف عن عدد سكان الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك فان ، أولئك السكان يتمتعون بمستوى عال من التدريب ، مع وجود المثات من الجامعات والكليات عبر أرجاء أوروبا والملايين من العلماء والمهندسين . وبالرغم من التفاوت الكبير فى مستوى دخل الفرد فى دولها - على سبيل المثال بين الالمان الغربيين والبرتغاليين - فان متوسط دخل الفرد فيها ككل أعلى مما فى روسيا ، ويزيد فى بعض دولها عنه فى الولايات المتحدة وكما أشرنا سابقاً ، فانها تعتبر أكبر كتلة تجارية فى العالم بالرغم من أن نسبة كبيرة من هذه التجارة تتم داخل القارة الأوروبية وربما أمكن قياس قوتها الاقتصادية بصورة أفضل عن طريق قدرتها الانتاجية فى مجال السيارات والصلب ، والاستم . . . الخ ، حيث أنها تسبق فى هذه المجالات ، الولايات المتحدة واليابان و (باستثناء الصلب) الاتحاد السوفيتى . ووفقاً للإحصاءات السنوية ، وبالنظر الى التقلبات الحادة فى قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأوروبية على مدى السنوات الست الماضية ، فان اجمالى الناتج القومى للمجموعة الاقتصادية (من عام ٨٠ - ١٩٨٦) يساوى تقريباً انتاج الولايات المتحدة ، أو ما يزيد بمقدار الثلثين عن انتاجها فى الفترة (٨٣ - ١٩٨٤) . ولأشك أنه يزيد كثيراً عن حصّة روسيا ، أو اليابان أو الصين من اجمالى الانتاج العالمى أو المنتجات الصناعية .

أما من الناحية العسكرية ، فانه لا يمكن بحال تجاهل قدرات الدول الاعضاء فى المجموعة . وإذا أخذنا فى الاعتبار الدول الأربع الكبرى فقط (ألمانيا الغربية) وفرنسا ، وبريطانيا ، وإيطاليا) فسيجد المرء أن حجم الجيش النظامى لها مجتمعة يزيد عن المليون فرد ، وذلك علاوة على ١٧ مليون فى الاحتياط وجماليتها يقل بالطبع عن جيش « الاتحاد السوفيتى أو الصين الا أنه يزيد بصورة ملحوظة عن جيش الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك فان هذه الدول الأربع تمتلك المثات من السفن الحربية والغواصات والالاف من الدبابات والمدفعية والطائرات . وأخيراً تمتلك كل من فرنسا وبريطانيا أسلحة نووية ، وأنظمة إطلاقها من قواعد بحرية وبرية وسوف نبحت فيما بعد أهمية وفعالية هذه القوات العسكرية ، ولكن النقطة التى نؤكد هنا هى أن مجرد انضمام هذه القوات الى بعضها البعض يجعل اجماليتها ضخماً للغاية . والأكثر من ذلك ، أن الاتفاق على هذه القوات يمثل حوالى ٤٪ من اجمالى الناتج القومى تقريباً . ولو أن تلك البلدان (أو بالأحرى المجموعة الاقتصادية الأوروبية كلها) اتفقت حوالى ٧٪ من اجمالى ناتجها القومى على مجالات الدفاع ، كما هو حال الولايات المتحدة اليوم ، لبلغت المبالغ المخصصة ما يساوى مثات البلايين من الدولارات - أى ما يماثل تقريباً اتفاق القوتين العظميين .

غير أن قوة أوروبا الحقيقية وفعاليتها فى العالم تعتبر أقل كثيراً مما يوحى به مجمل قوتها الاقتصادية والعسكرية - وذلك يرجع ببساطة الى عدم اتحادها . فالقوات المسلحة ، على سبيل المثال ، لا تعانى فقط من تعدد اللغات (وهى مشكلة لم يواجهها أبداً أعضاء الاتحاد الالمانى) ، ولكنها أيضاً مجهزة بالعديد من الأسلحة المختلفة ذات التفاوت الملحوظ فى النوعية والتدريب - على سبيل المثال بين الجيش الالمانى الغربى وجيش اليونان ، أو بين البحرية الملكية والبحرية

الاسبانية وبالرغم من محاولات حلف شمال الاطلسي المتعددة من أجل توحيد المستوى ، فمازلنا نتحدث عن اثني عشر نوعا من الجيوش ، والبحرية ، والقوات الجوية ذات القدرات المتباينة . ولكن حتى تلك المشكلات تتضاءل بجانب العقبات الموجودة على المستوى السياسي ، والمتعلقة بأولويات والسياسة الدفاعية والسياسة الخارجية لأوربا . فموقف إيرلندا التقليدي المحايد (والذي يتسم بالمفارقة) ، يمنع المجموعة الاقتصادية الأوروبية من بحث قضايا الدفاع - برغم أنه حتى لو جرت مباحثات بهذا الصدد ، فقد تصطدم على الفور باعتراضات اليونان . كما أن تركيزا بجيشها الضخم ، ليست عضوا في المجموعة ، ويبدو في أغلب الأحيان أن كلا من القوات المسلحة التركية واليونانية تشعران بالتوجس حيال بعضهما البعض أكثر من توجسهما حيال حلف وأرسو . كما أن موقف فرنسا المستقل (كما سنوضح فيما بعد) له مزايا ومثالب عسكرية ، إلا أنه يزيد من تعقيدات التشاور بشأن أمور الدفاع والسياسة الخارجية . وتنغمس كل من فرنسا وبريطانيا في عمليات «خارج المنطقة» ومازلنا نتحفظان بعدد كبير من القواعد والقوات عبر البحار . أما بالنسبة لألمانيا الغربية ، فإن المسألة الدفاعية الملحة التي تحشد لها كل القوات - هي أمن حدودها الشرقية ويعتبر اتخاذ سياسة أوروبية موحدة إزاء القضية الفلسطينية ، مثلا ، أو حتى إزاء الولايات المتحدة نفسها أمرا معقدا للغاية (وغالبا ما يفشل) ، بسبب المصالح والتقاليد المتباينة لكل من دولها الاعضاء .

أما من ناحية التكامل الاقتصادي ، والترتيبات الدستورية والتنظيمية لتنفيذ القرارات على الصعيد الاقتصادي ، فمن الواضح أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تتقدم في ذلك على نحو أكبر ، وبالرغم من ذلك ، فإنها تعتبر « كمجموعة اقتصادية » مقسمة بصورة أكبر كثيرا مما لو كانت دولة مستقلة . ف دائما ما تؤثر الأيديولوجية السياسية على السياسة والأولويات الاقتصادية وغالبا ما يكون التنسيق صعبا ، إن لم يكن مستحيلا ، عندما تكون أنظمة اشتراكية في الحكم في بعض الدول الاعضاء ، وأحزاب محافظة تحكم في البعض الآخر . وبالرغم من أن عملية التنسيق بين العملات المختلفة أصبحت ناجحة الآن عن ذي قبل ، فإن التحيزات التي تحدث بين الحين والآخر (وهي عادة ما تتضمن إعادة تقييم المارك الألماني) تذكر دائما بالأنظمة المالية المنفصلة - وتفاوت القيم الائتمانية بين الدول الاعضاء . وبالرغم من مقترحات اللجنة الأوروبية ، فإنه لم يحدث تقدم يذكر حتى الآن بشأن وضع سياسة أوروبية مشتركة حول العديد من القضايا ، بدءا من الألقاع الكامل لقوانين خطوط الطيران إلى الخدمات المالية . ومازلنا هناك منافذ جمركية عند العديد من الحدود المشتركة وكذلك إجراءات تفتيش مطولة تثير سخط سائقي الشاحنات . وحتى الزراعة ، التي تعد العماد الرئيسي لعمليات إنفاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وأحد القطاعات الاقتصادية القليلة التي توجد بها « سوق مشتركة » ، اتضح أنها أيضا موضع خلافات . وإذا كان من المحتمل حقيقة أن الانتاج العالمي من المواد الغذائية سوف يستمر في التوسع ، بدخول الهند وبلدان آسيوية أخرى بشكل متزايد إلى أسواق التصدير ، فإن الضغط لإصلاح نظام دعم الاسعار الذي تتجهه المجموعة الاقتصادية الأوروبية سوف يتزايد ، حتى تنضج القضية في شكل نزاع ساخن مرة أخرى . وأخيرا ، هناك الانزعاج الدائم من أن أوربا بعد النمو والتقدم الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب ، بسبيلها الآن إلى الركود ، وربما التنهول فقد ظهر أن المشكلات التي سببتها أزمة البترول

عام ١٩٧٩ - والمتثلة فى الارتفاع الحاد فى اسعار البترول ، والضغط على ميزان المدفوعات ، وانخفاض الطلب العالمى ، وكساد الانتاج والتجارة العالمية - هذه المشكلات قد أضرت بالأوربيين أكثر مما أضرت باقتصاديات المجموعات الاقتصادية الرئيسية الاخرى فى العالم ، كما يوضح جدول ٤٥ .

جدول ٤٥
النمو فى الناتج القومى الاجمالى ١٩٧٩ - ١٩٨٣
(بالنسبة المئوية)

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢ر٤	٠ر٥	٢ر٦	٠ر٣	٢ر٨	الولايات المتحدة
٣ر٠	٤ر٢	٤ر٠	١ر٠	٣ر٤	كندا
٣ر٠	٣ر٢	٤ر٠	٤ر٩	٥ر١	اليابان
٩ر٠	٧ر٤	٣ر٠	٥ر٢	٧ر٠	الصين
٠ر٨	٠ر٥	٠ر٣	١ر١	٣ر٥	المجموعة الاقتصادية الاوروبية (عشرة أعضاء)

ويشكل أثر هذا التدهور على مستويات التوظيف ، أحد الاهتمامات الرئيسية للدول الاوروبية - حيث أصبح عدد من يفقدون وظائفهم فى أوروبا الغربية فى السنوات الاخيرة أعلى بكثير من أى وقت فى فترة ما بعد ١٩٤٥ (على سبيل المثال ، تراوح ما بين ٩ر٥ مليون الى ١٠ر٢ مليون داخل دول المجموعة فى الفترة من ٧٨ - ١٩٨٢) ولا تبدو دلائل تذكر على أنه سبيله للانخفاض - الامر الذى يزيد بدوره من المستوى المرتفع للغاية بالفعل من الانفاق الاجتماعى ، ويترك القليل للاستثمار . كما لم يحدث شيء مماثل لمحاولات توفير وظائف جديدة بالقدر الذى حدث فى الثمانينات فى الولايات المتحدة (خاصة فى الصناعات الخدمية ذات الرواتب المنخفضة) وفى اليابان (فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة والخدمات) . وسواء أرجعنا ذلك الى ضعف اغراءات اقامة المشروعات ، أو ارتفاع التكاليف وركود سوق العمالة ، أو التعقيدات البيروقراطية (كما يميل الميونيون الى هذا التفسير) ، أو الى عجز الدولة عن التخطيط والاستثمار بصورة كافية (كما يرى اليسار عادة) ، أو الى الجمع الضار بين التفسيرين ، فإن النتيجة واحدة . غير أن الامر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للعديد من المعلقين هو أن هناك دلائل على أن أوروبا متخلفة عن منافسها الأمريكيتين ، و (بشكل خاص) اليابانيين فى سياق تكنولوجيا المستقبل المتقدمة . ومن ثم ، فإن التقرير الاقتصادى السنوى (٨٤ - ١٩٨٥) للجنة الاوروبية ، قد حذر من أن : « المجموعة الاوروبية عليها الآن أن تواجه تحدى وضعها الجديد المتدنئ ، بالمقارنة بالولايات المتحدة واليابان ، فى حدة الصناعة من حيث التقنيات الجديدة والسريعة النمو . . . ويضخ الآن بصورة عامة أداء المجموعة المتدهور فى التجارة العالمية فى مجالات مثل الكمبيوتر ، والاليكترونيات الدقيقة والمعدات » .

وقد تكون هذه الصورة من « التصلب » « والشائيم » الأوربي مفرطة في القنمة ، لأن هناك العديد من الدلائل على قدرة أوروبا التنافسية - من حيث الجودة النوعية للسيارات ، والطائرات التجارية والمقاتلة ، والأعمال الصناعية ، والكيمويات ، ونظم الاتصال ، والخدمات المالية . . الخ . ومع ذلك ، تظل الشكوك تحيط بالفضيتين الأكثر الحاحا وهما : هل تستطيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بسبب تنوع التركيبة الاجتماعية - السياسية لدولها ، الاستجابة للتحولات السريعة والواسعة النطاق في أنماط التشغيل ، بنفس قدرة منافسيها عبر البحار ؟ أم أنها أكثر ميلا لابطاء أثر التغيرات الاقتصادية على القطاعات غير التنافسية (مثل الزراعة ، والمنسوجات ، وبناء السفن ، والقمح ، والصلب) ، فإذا بها تضر نفسها على المدى البعيد ، بسبب كونها إنسانية إلى هذا الحد على المدى القصير ؟ وهل تستطيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعبئة امكانيات العلم والاستثمار لنظف واحدة من بين المتنافسين الرئيسيين في سياق التكنولوجيا المتقدمة ، في حين أن شركاتها لا تداني بأية حال الشركات الأمريكية واليابانية العملاقة ، وفي حين أن أية « إستراتيجية اقتصادية » يجب أن توضع ، ليس من خلال ما يشبه « وزارة التجارة الدولية والصناعة » وإنما من خلال أثنى عشرة حكومة (بالإضافة للجنة المجموعة) تظهر كل منها اهتمامات مختلفة ؟

ولن يتأكد مفهوم « الأمانيات » التي تهددها « المشكلات » ، إلا إذا حول المرء انتباهه عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ككل ، ليلقى نظرة سريعة على وضع الدول الثلاث الرئيسية فيها من الناحيتين العسكرية والسياسية . ويمكن القول بأنه ليست هناك دولة يظهر بها هذا التضارب حول المستقبل أكثر من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى موروثها من الماضي ، والطابع المؤقت حتى الآن لتركيبه أوروبا الحالية .

وبالرغم من أن العديد من الألمان قلقون بشأن الامكانات الاقتصادية لبلادهم في أوائل القرن الحادى والعشرين ، إلا أن ذلك لا يعد شاغلا رئيسيا (خاصة عند مقارنته بالصعوبات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الأخرى) . ففي حين أن اجمالي قوة العمل لديها تزيد قليلا عما في بريطانيا وفرنسا ، فإن الناتج القومي الاجمالي الألماني يفوق ناتج كل منهما بصورة كبيرة تشير إلى اقتصاد أصبح نمو انتاجيته فعالا للغاية على المدى البعيد فألمانيا هي المنتج الأكبر داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية للصلب ، والكيمويات والسلع الكهربائية ، والسيارات والجرارات ، بل حتى للسفن التجارية والقمح (إذا اخذنا في الاعتبار تدهور بريطانيا فيها) . وبسبب قلة حجم التضخم والزراعات العمالية بصورة ملحوظة ، فقد أصبحت أسعار تصدير سلعها تنافسية برغم الارتفاعات المتتالية في قيمة المارك الألماني التي تعتبر ، برغم كل شيء ، مجرد اعتراف متأخر من الأمم الأخرى بأن الاداء الاقتصادي لألمانيا الغربية يتفوق على أدائها . ذلك أن التركيز على الهندسة والتصميمات بالأسلوب الألماني ، قد أضفى عليها شهرة دولية في المنتجات ذات النوعية المتميزة . ومع مرور السنين ، أحرز الاقتصاد الألماني تفوقا في موازيتة التجارية يأتي في المرتبة الثانية فقط بعد اليابان بل أن لديها من الاحتياطات الدولية ما يزيد على احتياطات أي بلد آخر في العالم (ربما باستثناء اليابان بعد طفرتها الأخيرة) ، وغالبا ما تستخدم الدول الأخرى المارك الألماني بمثابة عملة احتياطية .

وهي المقابل من كل ذلك ، يمكننا أن نشير إلى تلك العوامل التي تعطل الإليان مبررا للقلق . ونظام دعم أسعار السلع الزراعية التي تتبعه المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والذي ظل يستترف

طويلا دافع الضرائب الالمانى ، يعيد توزيع الموارد من القطاعات الاقتصادية الاكثر قدرة على المنافسة على الاقل قدرة عليها - ليس فى الجمهورية الاتحادية نفسها (حيث يوجد عدد كبير من المزارع الصغيرة بصورة مثيرة للدهشة) ولكن على مزارعى جنوب أوروبا ، الامر الذى ينطوى على أهمية اجتماعية واضحة ، الا انه يمثل عبئا يفوق كثيرا عبء الحماية الممنوحة للزراعة الامريكية ، بل وربما اليابانية ايضا . كما أن استمرار بقاء معدل البطالة المرتفع ، الذى يعد علامة على أن قسما كبيرا من قوة العمل الالمانية مازال يعمل بالصناعات القديمة ، يشكل أيضا استنزافا كبيرا للاقتصاد ، حيث تلهم مدفوعات الضمان الاجتماعى قدرا كبيرا من الناتج القومى الاجمالى ، وبينما يمكن تقليل حجم البطالة بين الشباب عن طريق رفع المستوى العام من التوجيه والتدريب المهنى ، كما سيتم أيضا التقليل منه بالزيادة السريعة فى عدد كبار السن بين السكان الالمان ، فانه ربما ينظر الى هذا الاتجاه الاخير بالكثير من عدم الارتياح . وإذا كان القول بأن الجنس الالمانى فى طريقه الى « الانقراض » ينطوى على مبالغة واضحة ، فان النقص الحاد فى معدل المواليد سوف يكون له ابعاد الاثر على الاقتصاد الالمانى ، حين يصبح قسما أكبر من السكان يتألف من كبار السن من أصحاب المعاشات . ويتوأكب مع هذه المخاوف الديمغرافية ، القلق غير الملموس كثيرا من أن « الجيل الوراثى » لن يكون مقبلا على العمل بنفس الحيوية التى كان يعمل بها أولئك الذين اعدوا بناء المانيا من أنقاض فترة الحرب ، وأنه مع زيادة تكاليف الرواتب الاعلى ، والانخفاض الواضح فى عدد اسابيع العمل عما لدى اليابانيين ، فان نمو الانتاجية الالمانية لن يكون متناسبا مع التحلى القادم من حوض المحيط الهادى .

وبالرغم من ذلك ، فان ايا من تلك المشكلات لا يستمضى على الحل ، بشرط أن يستطيع الالمان المحافظة على ما لديهم من « مجموعة المزاي » : مثل المستوى المنخفض من التضخم ، والسلع ذات النوعية المتميزة ، والاستثمار الكبير فى المجال التكنولوجى ، والتفوق فى مجال التصميمات وفن البيع ، والاستقرار العمالى . (بل انه على الاقل يمكن القول بأنه اذا كانت المشكلات المذكورة آنفا قد أثرت على الاقتصاد الالمانى ، فالى أى مدى سوف تضر باقتصاديات جيرانها الاقل قدرة على المنافسة) . والاصعب من ذلك كثيرا هو التنبؤ بما اذا كانت ملازمات « المسألة الالمانية » شديدة التعقيد والغرابة سوف تستمر بلا تغيير كما كانت منذ أواخر الاربعينيات حتى مشارف القرن الحادى والعشرين : بمعنى ، هل ستظل هناك آلمانيان (يفصلهما حلفان عدائيان ، برغم التقارب المتزايد بينهما) وهل يستطيع حلف شمال الاطلسنى (الذى تعتبر المانيا الاتحادية طرفا رئيسيا فيه) الدفاع عن الاراضى الالمانية دون تدميرها ، اذا سادت العلاقات بين الشرق والغرب ووصلت الى حد القتال ، وفى حالة نقص القوة الامريكية وتخفيض قواتها فى أوروبا ، هل تستطيع المانيا وشركاؤها الرئيسيون فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية وسلف « الناتو » توفير بديل للمظلة الاستراتيجية الامريكية التى ظلت تعمل بكفاءة على مدى السنوات الاربعين الماضية . ولا تتطلب أى من هذه القضايا المتشابهة حلا سريعا وعاجلا ، ولكنها جميعا تتيح للمراقبين المتأملين مجالات للاهتمام .

وربما تبدو العلاقة « الالمانية - الالمانية » ، فى هذا الوقت ، أكثر هذه القضايا استنادا الى الفرضيات . فكما أوضحنا فى الفصول السابقة ، فان الموقع المناسب للشعب الالمانى داخل نظام الدول الاوروبية ظل يشكل متاعبا للمسامة طوال فترة القرن ونصف قرن الماضية على الاقل ذلك أنه

إذا اجتمع كل الناطقين بالألمانية معا في دولة قومية واحدة - كما كان سائدا في أوروبا على مدى قرنين تقريبا - فإن التركيز السكاني والصناعي الناتج عن ذلك كان يجعل دائما من ألمانيا مركز القوة الاقتصادية في غرب ووسط أوروبا . وقد لا يحتاج ذلك في حد ذاته أن يصبح ألمانيا بالضرورة القوة العسكرية الإقليمية المهيمنة كذلك في أوروبا ، بالطريقة التي دفعت الامبريالية في عصر « فلهايم » (وبشكل أكر في عهد انازي) للسعي لتحقيق الهيمنة الألمانية . وفي ظل عالم ثنائي القطب مازالت واشنطن وموسكو يهيمنان عليه عسكريا ، وفي عصر تنذر فيه اعتداءات القوى الكبرى الرئيسية بمخاطر اشعال حرب نووية ، ومع وجود جيل ما بعد ١٩٤٥ من السياسيين الألمان « المناهضين للنازية » الذين يسيرون الامور في كل من بون وبرلين الشرقية ، تبدو فكرة أية محاولة ألمانية في المستقبل « للسيادة على أوروبا » فكرة غير منطقية وحتى لو حاولت ، فإن توازن القوى الاوربي (ناهيك عن العالمي) سوف يقضى عليها . ومن ثم ، فانه من الناحية المجردة ، ليس هناك من خف بل هناك الكثير من الصواب ، في السماح بإعادة توحيد ٦٢ مليون الماني (في الغرب) و ١٧ مليون (في الشرق) ، خاصة وأن سكان كل منهما أخذوا يدركون بشكل متزايد أن بينهما العديد من السمات المشتركة أكثر مما بين كل منهما وبين القوة العظمى التي تعميها .

غير أن الحقيقة المأساوية هي أنه مهما كان هذا الحل منطقيا من بعض النواحي - ومهما أبدى الشعبان الألمان من دلائل على ما بينهما من موروثات وحضارة مشتركة (برغم الفجوة الايديولوجية بينهما) - فإن الحقائق السياسية الحالية تقول بعكس ذلك ، حتى ولو أخذ الحل شكل الاتحاد الألماني المرن على غرار النمط الذي كان موجودا في القرن التاسع عشر ، وهو الاقتراح الذي طرح بذلك . فالحقيقة المجردة هي أن ألمانيا الشرقية تعمل كحاجز استراتيجي للسيطرة السوفيتية على الدول العازلة بشرق أوروبا (ولا تقول نقطة الانطلاق للتحرك الى الغرب) ، وحيث أن رجال الكرملين ما زالوا يفكرون بمفاهيم السياسة الواقعية الامبريالية ، فإن ترك جمهورية ألمانيا الديمقراطية تنجذب باتجاه (والى داخل) الجمهورية الاتحادية ، قد يعتبر كارثة كبرى . وكما أوضح أحد الخبراء مؤخرا ، فإن ألمانيا الموحدة التي تعتمد على القوات الحالية وحدها ، يمكنها حشد ما يربو على ٦٦٠.٠٠٠ من القوات النظامية ، بالإضافة الى ١٥ مليون من القوات شبه العسكرية وقوات الاحتياط . ولن يستطيع الاتحاد السوفيتي أن ينظر باطمئنان الى امة ألمانية موحدة ذات جيش يبلغ عدده مليونين على حدوده الغربية . ومن ناحية أخرى فانه ييلزم من الصعب ادراك لماذا يتعين على ألمانيا الموحدة مسلحيا أن ترغب في الاحتفاظ بقوات مسلحة بذلك الحجم ، وهي القوات التي تعكس التوترات الحالية للحرب الباردة . كما أنه من الصعب أيضا تصديق أنه حتى القيادة السوفيتية نفسها (برغم تأكيدها الشديد على دروس الحرب العالمية الثانية) تقل دعائها حول النزعة الألمانية الانتقامية والنازية الجديدة (التي أصبحت بصورة متزايدة ، وضعا من الصعب استمراره منذ فترة حكم فيلي برانت) . ولكن من الواضح أيضا أن موسكو لديها كراهية متأصلة لفكرة الانسحاب من أي مكان ، ومخاوف شديدة للغاية أيضا من العواقب السياسية لتوحيد ألمانيا فهي لن تصبح فقط قوة اقتصادية هائلة في حد ذاتها - حيث يقترب اجمالي ناتجها القومي بدرجة خطيرة من مثيله لدى الاتحاد السوفيتي ، على الاقل من حيث تقييمه بسعر الدولار الرسمي - ولكنها سوف تعمل أيضا كقوة جذب للتجارة مع كل جيرانها في شرق أوروبا . بل ان هناك نقطة أكثر

جوهريه ، وهى : كيف يمكن لروسيا أن تنسحب من ألمانيا الشرقية دون إثارة مسألة الانسحاب المماثل من تشيكوسلوفاكيا والمجر ، وبولندا - تاركة ما تعتبره الحدود الغربية للاتحاد السوفيتى والمتمثل فى خط الحدود البولندية - الأوكرانية غير الآمنة ، والقرية بشكل خطير من الخمسين مليون أوكرانى ؟ ومن ثم ، فإن ما يتبقى هو حالة من النشاط المعطل . فمن المحتمل أن تنمو علاقات التجارة بين بطنرى ألمانيا (التى يحجبها فقط التوتر الطارىء بين القوتين العظميين) ، ومن المحتمل أن تصبح كل من الألمانيتين ، نسيا ، أكثر انتاجاً وأكثر ثراء من جيرانها ، كما ستعلن كل منهما بولاء للمنظمات فوق القومية التى تنتمى إليها عسكرياً (الناتو ، ووارسو) أو اقتصادياً (السوق الأوروبية المشتركة) والكوميكون بينما تجرى الترتيبات الخاصة مع شقيقتها الألمانية الأخرى . ومن المستحيل التنبؤ بما سيكون عليه رد فعل بون فى حالة تعرض الاتحاد السوفيتى للاضطرابات والفتائل الداخلية - وأن تصاحب ذلك اضطرابات حادة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية . كما أنه من المستحيل أيضاً التنبؤ برد فعل الألمان الشرقيين إذا ما قام حلف وارسو بشن هجوم باتجاه الغرب . فمن المؤكد ان الترتيبات الخاصة « للسيطرة » السوفيتية على جيش جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والسيطرة على كل فرقة منه بفرقة آلية روسية ، توخى بأنه حتى رجال الكرملين المتشددين يساورهم القلق بشأن وقوف الألمان فى مواجهة الألمان - كما ينبغي أن يفعلوا .

ولكن المشكلة الأكثر إلحاحاً وتحديداً - والتى تواجه ألمانيا الاتحادية وظلت تواجهها منذ انشائها - هى اكتشاف سياسة دفاعية قابلة للتطبيق فى حالة حدوث حرب فى أوروبا . فمنذ البداية أدى الخوف من أن جيشاً أحمر بالغ التفوق يمكنه اكتساح الغرب دون موانع تذكر الى اعتماد كل من الألمان وجيرانهم الأوروبيين على الرادع النووى الأمريكى باعتباره الضمان الرئيسى لهم . غير أنه منذ أن اكتسب الاتحاد السوفيتى المقدرة على ضرب الأمريكيين فى بلادهم بصواريخه العابرة للقارات ، فإن تلك الاستراتيجية أصبحت مشكوكاً فيها ، حتى وإن لم يكن ذلك قد تم التغلغل عنه رسمياً فهل يمكن أن تباين الولايات المتحدة حقيقة بشن هجوم نووى رداً على هجوم روسى تقليدى على السهل الألمانى الشمالى ؟ وينسحب ذلك أيضاً على التساؤل المرتبط به حول ما إذا كان يمكن للولايات المتحدة أن تشن هجمات نووية استراتيجية ضد الاتحاد السوفيتى (تؤدى بدورها الى توجيه عمليات انتقامية الى مدنها) إذا اكتفى الروس بإطلاق صواريخ قصيرة ، أو متوسطة المدى (اس . اس - ٢٠) على أهداف أوروبية فقط . ولا شك أن هناك قدراً كالياً من الاقتراحات بشأن إيجاد « رادع مضمون » لمواجهة مثل هذه الاحتمالات ، مثل نصب صواريخ « بيرشينج ٩ » وأنواع مختلفة من أنظمة صواريخ « كروز » لمواجهة الصواريخ الروسية (اس . اس - ٢٠) ، وانتاج قنابل إشعاعية (أو ترونية) بهدف سحق قوات حلف وارسو المعتدية دون الاضرار بالمبانى أو البنية الأساسية ، و- فى حالة فرنسا- الاعتماد على قوة ردع خاضعة لباريس كبديل لنظام دفاع أمريكى غير مؤكد . غير أن كل هذه الترتيبات لها ما يلازمها من مشكلات ، فيصرف النظر عن ردود الأفعال السياسية التى قد تثيرها ، فإن كلا منهما يشير الى الطبيعة المتناقضة بشكل فريد لأنظمة السلاح النووى - الى حد أنه من المرجح كثيراً أن يؤدى الهجوم إليها الى تدمير ما يرغب المرء فى الدفاع عنه .

ومن ثم ، فليس بمستغرب أنه في حين أن الحكومات الألمانية الغربية المتعاقبة لم تعط لاستراتيجية حلف الأطلسي الخاصة بالدور النووي اهتماما يذكر ، وعزمت على أن تمتلك بنفسها أسلحة نووية ، فإنها أصبحت في الصدارة من حيث بناء نظام دفاع تقليدي قوى . والواقع قوات الدفاع الاتحادية لا تملك فقط أضخم جيش من جيوش « الناتو » في أوروبا من حيث العدد (٣٣٥,٠٠٠ من افراد القوات النظامية بالإضافة الى ٦٤٥,٠٠٠ من الاحياطى المدربين) بل أيضا من حيث المستوى البالغ الرقى والمعدات عالية الجودة ، وإذا لم تفقد السيطرة الجوية ، فإنها تتمتع بقيمة هائلة . ومن ناحية أخرى ، فإن التناقض الحاد في معدلات المواليد يجعل من الصعوبة بمكان الحفاظ على قوات الدفاع الاتحادية في كامل قوتها ، بينما تعنى رغبة الحكومة في الحفاظ على الا يزيد الاتفاق العسكرى عن ٣ - ٤ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ، أنه سيكون من الصعب على القوات المسلحة تدبير المعدات الحديثة بالقدر الذى تحتاجه . الا أنه يمكن التغلب على مثل هذا الضعف في نهاية الامر - مثلما يمكن معالجة نقاط الضعف في الجيوش الحليفة الأقل مستوى من حيث التجهيز والمتواجدة في ألمانيا الغربية ، اذا ما توفرت الادارة السياسية . ومع ذلك ، يظل الالمان يواجهون المعضلة المقلقة (والتي يجعلها البعض غير محتملة) وهي أن اندلاع حرب واسعة النطاق في وسط أوروبا قد يؤدي الى ما لا يمكن التنبؤ بمدها من لواقعة دماء وخسائر مادية على أرضهم .

كما أنه ليس بمستغرب كذلك ، أنه على الأقل منذ فترة مستشارية « فيلي برانت » ، أصبحت حكومة بون في مقعدة الساحين للوفاق في أوروبا ليس فقط مع الدولة الألمانية الشقيقة لها ، ولكن مع الدول الأوروبية الشرقية أيضا ، ومع الاتحاد السوفيتي نفسه ، في محاولة لتهدئة مخاوفها التقليدية من قيام دولة ألمانية بالغة القوة ، وأنها ، أكثر من كل شركائها في حلف شمال الأطلسي ، قد شاركت في التجارة بين الشرق والغرب وفي تمويلها على أساس من الاعتقاد بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يجعل الحرب أكثر صعوبة (ويلاريب أيضا ، لأن بنوك ألمانيا الغربية وصناعاتها في وضع موات يتيح لها الاستفادة من تلك التجارة) وهذا لا يعنى التحرك نحو « حياد بين الالمانيتين » - كما يقترح أحيانا اليساريون من الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب الخضر - لأن ذلك قد يعتمد على الحصول على موافقة موسكو على حياد ألمانيا الشرقية أيضا ، وهو أمر مستبعد الى حد كبير ومعنى ذلك أن ألمانيا الغربية ترى أن مشكلة أمنها تتركز تقريبا في أوروبا وحدها ، وتتجنب أى شيء « خارج هذا النطاق » - ناهيك عن العمليات التي لازال ينغمس فيها البريطانيون والفرنسيون خارج القارة . ومن ثم ، فإنها لا تحب أن تلغى الى اتخاذ موقف يتعلق (من وجهة نظرها) بقضايا مركبة أو بعيدة في الشرق الأدنى أو ما عداها ، وهذا بدوره يؤدي بها الى الخلاف مع حكومة الولايات المتحدة التي تشتر بأن الحفاظ على الامن الغربى لا يمكن أن يكون محنودا بوسط أوروبا . وتجد ألمانيا الغربية أنه من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، عليها أن تتبع اسلوب الدبلوماسية الثنائية المحضة في علاقاتها بموسكو وبارلين الشرقية من ناحية ، وبالتفازيا غير الأوروبية من ناحية أخرى ، وبدلا من ذلك ، فإن عليها أن تضع في حساباتها ردود فعل واشنطن (وغالبا باريس) . وذلك أيضا ثمن ينبغي دفعه لموقعها الخطر والفريد في نظام القوى الدولى .

وإذا كانت الجمهورية الاتحادية تجد التحديات الاقتصادية أقل صعوبة من مشكلات السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ، فلا يمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة للمملكة المتحدة . فهي أيضا وريثة ماضٍ تاريخي - وبالطبع ، موقع جغرافي - يؤثر بشدة على سياستها إزاء العالم الخارجي . ولكنها كذلك ، كما رأينا في الفصول السابقة ، البلاد التي من بين القوى الكبرى السابقة ، وجد اقتصادها ومجتمعها أشد الصعوبات في التكيف مع الانعكاس المتغيرة من التكنولوجيا والتصنيع في سنوات ما بعد ١٩٤٥ (ومن نواحٍ عديدة في السنوات السابقة عليها) وقد كان للتغيرات العالمية أخطر الآثار على التصنيع ، وهو القطاع الذي أكسب بريطانيا فيما مضى اسم «ورشة العالم» حقيقة أنه بين العديد من الاقتصاديات المتقدمة في العالم كان ينكمش نصيب قطاع التصنيع في الإنتاج والتشغيل بشكل مطرد ، بينما كانت تنمو القطاعات الأخرى (مثل الخدمات) ، ولكن في حالة بريطانيا كان الهبوط حادا . ولم يستمر الهبوط الشديد في نصيبها من ناتج التصنيع العالمي نسبيا فقط ، وإنما انخفض بصورة مطلقة أيضا . والامر الأكثر إثارة للقلق ، هو التحول المفاجيء في مكانة المصنوعات بين التجارة الخارجية البريطانية . فبينما قد يكون من الصعب تأييد ملاحظ «الايكونوميست» اللاذعة بأنه : «منذ عام ١٩٨٣ أصيب الميزان التجاري البريطاني في مجال المصنوعات بالخلل للمرة الأولى منذ غزا الرومان بريطانيا» ، فإن الواقع هو أن الصادرات من المنتجات الصناعية كانت تساوي ثلاثة أضعاف الواردات حتى أواخر الخمسينات . وقد انتهى ذلك الفائض الآن . والأكثر من ذلك ، أن الانخفاض في معدل التشغيل لا يحدث فقط في الصناعات القديمة ، ولكن أيضا في المشروعات الصاعدة ذات التكنولوجيا العالية .

إذا كان الهبوط في قدرة بريطانيا التنافسية في مجال التصنيع مستمر منذ قرابة قرن ، فمن الواضح أنه قد عجل به اكتشاف بترول بحر الشمال ، الذي يدر أرباحا تغطي الفجوة التجارية الواضحة ولكن في نفس الوقت كان له أكبر الأثر في تحويل الاسترليني إلى «عملة بترولية» ترفع قيمته لبعض الوقت إلى مستويات غير واقعية ، وتجعل العديد من صادراتها غير قادرة على المنافسة . وحتى عند ما ينغذ البترول ، الامر الذي سيؤدي إلى زيادة انخفاض قيمة الاسترليني ، فليس من الواضح تماما ما إذا كان ذلك في حد ذاته سيؤدي إلى انتعاش في التصنيع : فالمنشآت قد تدهورت ، والأسواق الأجنبية فقدت (ربما بشكل دائم) ، وتناكلت القدرة التنافسية الدولية بفعل الارتفاعات الزائدة عن الحد في تكاليف العمالة وبعد تحول بريطانيا إلى مجال الخدمات مباشرة بصورة أكبر إلى حد ما ، ومع ذلك يظل صحيحا ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، أن العديد من الخدمات (من تغليف النواقل ، إلى الاكالات السريعة) لا تجلب عملة صعبة ، كما أنها ليست انتاجية على وجه الدقة . وحتى في المجالات المتوسعة ذات المكاسب العالية ، مثل الأعمال المصرفية الدولية ، والاستثمارات ، وتجارة السلع ، وما إلى ذلك ، فإنه يبدو واضحا أن المنافسة ، برغم أي شيء ، أكثر حدة . ففي السنوات الثلاثين الماضية «هبط نصيب بريطانيا في تجارة العالم في مجال الخدمات من ١٨ بالمائة إلى ٧ بالمائة» . وحيث أن الأعمال المصرفية وشئون المال أصبحت ضمن الشئون العالمية التي تهيم عليها بصورة متزايدة تلك الشركات (الأمريكية واليابانية أساسا) ذات الموارد الرأسمالية الضخمة في نيويورك ولندن وطوكيو ، فإن النصيب البريطاني ربما

يستمر في التناقص . وأخيرا ، فإن التطورات المستقبلية في وسائل الاتصال اللاسلكية ومعدات المكاتب تشير بالفعل إلى أن وظائف ذوى الياقات البيضاء سوف تسيير قريبا في نفس الطريق الذى ساد فيه ذوى الياقات الزرقاء من العمال في الغرب ويأمل المرء ألا يكون أى من ذلك منبرا بكارثة . فقد يساعد النمو العام في الانتاج والتجارة العالمية ، في حماية الاقتصاد البريطانى من الانهيار حتى لو تناقص نصيب بريطانيا في هذا النمو بشكل طفيف ، وقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى عنه في العديد من الامم الاخرى من ايطاليا الى سنغافورة . ويمكن أن يشهد هذا التدهور ، اذا ما أدى تغير الحكومة الى حدوث زيادات كبيرة في الاتفاق الاجتماعى (بدلا من الاستثمار الانتاجى) والى ارتفاع معدلات الضرائب ، وهبوط الثقة في مجال الاعمال ، والابتعاد عن الاسترلينى ، كما يمكن الابطاء منه على يد حكومة تتبع سياسة مالية أقل صرامة ، وتنتهج « استراتيجية صناعية » متماسكة ، وتتعاون مع نظيراتها الاوربيت في مشروعات رائجة (غير بالغة الضخامة) . وربما كان صحيحا أيضا ، كما يرى أحد الاقتصاديين ، أن التصنيع البريطانى الآن أكثر استعدادا وملامة وقدرته على التنافس وأنه يجتاز « نهضة صناعية » . الا أنه ليست هناك دلائل على حدوث تحول ملحوظ ، حيث أن الركود النسبى والافتقار الى التدريب في سوق العمالة ، وارتفاع تكلفة الوحدة ، والقلّة النسبية في الحجم حتى مشروعات التصنيع البريطانية الكبرى ، تعتبر معوقات ضخمة للغاية . كما أن انتاج العلماء والهندسين مازال ضئيلا بشكل مؤسف . وعلاوة على كل ذلك ، فإن هناك المستوى المنخفض من الاستثمار في مجال البحوث في مجال البحوث والتنمية : حيث أنه في مقابل كل دولار انفق في بريطانيا على البحوث والتنمية في اوائل الثمانينات ، انفقت ألمانيا ١.٥ دولار ، واليابان ٣ دولارات ، والولايات المتحدة ٨ دولارات . ومع ذلك فإن ٥٠ بالمائة من أعمال البحوث والتنمية في بريطانيا خصصت للأنشطة الدفاعية غير الانتاجية ، بالمقارنة بنسبة ٩٪ في ألمانيا ونسبة ضئيلة في اليابان . وعلى النقيض من منافسيها الرئيسيين (فيما عدا الولايات المتحدة) فإن البحوث والتنمية البريطانية تعتبر أقل بكثير من حيث ارتباطها باحتياجات الصناعة ، ومن حيث ما تدفعه الصناعة نفسها للاتفاق على البحوث والتنمية .

وتقلنا النسبة الضخمة المخصصة للبحوث والتنمية المتعلقة بالدفاع الى الطرف الآخر من المعضلة البريطانية . ذلك أنها لو كانت دولة بلا طموح ، ومغمورة ، ومنعزلة وسالمة لكان قهرها الصناعى البلىء أمرا يثير الاشفاق- ولكنه لا يتصل بنظم القوة الدولى . غير أن الحقيقة هي أنه ، برغم هبوط بريطانيا كثيرا عن ذروة مجدها في العصر الفيكتورى ، فإنها ما زالت - أو كما تدعى - إحدى القوى « المتوسطة » في العالم فميزانيتها للدفاع هي ثالث أو رابع أكبر الميزانيات (اعتمادا على طريقة قياس اجمالى الصين) ، كما أن بحريتها رابع أكبر بحرية ، وقواتها الجوية هي الرابعة بين القوات الجوية في العالم - وربما يظن أن كلا من ذلك لا يتناسب مع حجمها الجغرافى (٢٤٥,٠٠٠ كيلو متر مربع) ، وسكانها (٥٦ مليون نسمة) ، ونصيبها المتواضع والمتناقص من الناتج الاجمالى العالمى (٣.٣٨٪) في عام ١٩٨٣ . وعلاوة على ذلك ، فإنه برغم افول امراطورتها ، انها مازالت لديها التزامات استراتيجية خارجية واسعة للغاية : ليس فقط بقواتها البرية

والجوية التي يبلغ قوامها ٦٥ ألف جندي في ألمانيا كمساهمة في الجبهة المركزية و لحلف الناتو ، بل أيضا بقواعدها العسكرية والبحرية عبر أنحاء الكرة الأرضية - في بيلز وقبرص ، وجبل طارق ، وهونج كونج ، وفوكلاند ، وبيروناى والمحيط الهندي ورغم كل التصريحات السابقة لأوانها ، فاتها لا تزال غير متقبلة لما حدث في نينوى وصور .

ان هذا التباين بين حالة الانكماش الاقتصادى في بريطانيا وبين وضع التوسع الاستراتيجى الذى هو عليه ، ربما كان أشد من الوضع الذى يؤثر على أى من القوى الاكبر ، باستثناء روسيا نفسها ومن ثم فانها تجد نفسها معرضة بشكل خاص لارتفاع اسعار الاسلحة بنسبة اسرع من التضخم بحوالى ٦ - ١٠ بالمائة ، ولأن يكون كل نظام جديد للأسلحة أغلى بمقدار ثلاثة الى خمسة اضعاف مما تعتزم اطلاقه . كما أنها أكثر تأثرا بسبب القيود السياسية الداخلية على الاتفاق على أغراض الدفاع ، فبينما تشعر حكومات المحافظين انه من الضرورى الحد من الاتفاق على التسليح لتقليل الخلل ، فان أى نظام حكم بديل قد يشعر بميل الى خفض الاتفاق الدفاعى على نحو مطلق . وعلى أية حال ، فانه بصرف النظر عن هذه المعضلة السياسية ، فان هناك خيارا أساسيا (وعاجلا) يلوح امام بريطانيا ولا يمكن تفاديه فى الوقت الحالى : اما خفض المخصصات الخاصة بالخدمات العسكرية ووضع كل منهما فى حالة اقل فعالية ، أو خفض بعض التزامات الدولة الدفاعية . الا أنه بمجرد طرح هذا الافتراض ، تبرز أمانا العقبات . فالسيطرة على الجو تعتبر أمرا بديهيا (ومن ثم كانت الميزانية الضخمة لسلح الجو الملكى) حتى وان كانت تكلفة المقاتلات الاوروبية الجديدة تصاعد بشكل بالغ . ويعتبر اضمح التزم بريطانيا عبر البحار هو التزامها تجاه ألمانيا وبرلين (حوالى ٤ بليون دولار) ، ولكن تلك القوات البالغة ٥٥ ألف جندي و ٦٠٠ دبابة ، وثلاثة آلاف مركبة مصفحة أخرى ، مازالت حتى الان برغم قيمتها المعنوية العالية أقل من المطلوب . وعلى أية حال ، فان أى خفض فى حجم و الجيش البريطانى على ضفاف الراين . أو أية خطة تحرك محتملة بهدف الاحتفاظ بنصف القوات فى بريطانيا بدلا من القواعد الألمانية ، من شأنها أن تضرر مضاعفات سياسية تتراوح بين الجزع الألماني الى المحاكاة البلجيكية ، الى الانزعاج الأمريكى - الامر الذى يمد نتيجة سلبية تماما . وهناك خيار ثان ، هو خفض حجم الاسطول البحرى - وهو قرار وزارة الدفاع عام ١٩٨١ ، حتى أفسدت أزمة فوكلاند تلك الخطة . ولكن بينما كان من الممكن لمثل هذا الاختيار البديل أن يحظى بدعم أغلب المؤيدين فى اروقة الحكومة البريطانية ، فانه يبدو أن توقيته لم يكن موفقا فى مواجهته التحدى البحرى الروسى المتصاعد ، والتأكيد الأمريكى المتزايد على أن « الناتو » يتمتع بقوة انتشار خارج المنطقة (ولا شك ان من التناقض أن يوافق مؤيدو تعزيز قوات الناتو » التقليدي على إجراء تخفيضات فى ثائى أكبر اساطيل الحلف فى قواعد المحيط الاطلنطى) . وربما كانت التزامات بريطانيا الباهظة والباقلة الاتساع فى جزر الفوكلاند (برغم انه يمكن تفهم دوافعها عاطفيا) هى المرحش الاكثر احتمالا « للخفض » ولكن حتى ذلك الحين فقط قرارا أبعد مدى لسنوات عديدة . وأخيرا هناك الاستثمار الباهظ فى نظام « ترابيدنت » للصواريخ البالستية المركبة على غواصات ، والذى يبدو أن تكلفته ترتفع بين شهر وآخر . وإذا أخذنا فى الاعتبار حماس حكومة المحافظين لانشاء نظام دفع

متقدم ومستقل» - ناهيك عن الوسيلة التي قد يغير بها نظام «ترايدنت» فعليا من التوازن النووي الشامل (انظر فيما بعد) - فإن هذا القرار محتمل فقط في حالة حدوث تغير جذري للإدارة في بريطانيا ، الامر الذي قد يطرح بدوره للبحث أكثر من سياسة مستقبلية للدفاع .

وعلى أية حال ، فإنه « في نهاية الامر يأتي الاختيار الصعب » وكما ذكرت « الصنداي تايمز » فإنه « ما لم يتم عمل شيء على الفور ، فسوف تقوم سياسة هذه البلاد الدفاعية بصورة متزايدة على محاولة أداء نفس الوظيفة بأموال أقل ، الامر الذي يمكن فقط أن يكون في غير صالح بريطانيا والناثو » . وهذا يضع السياسيين (من أى حزب) أمام خيار خفض التزامات معينة ، وتحمل ما ينتج عن ذلك من تبعات ، أو زيادة نفقات الدفاع بشكل أكبر - وبريطانيا تنفق عليه حره بالمائة من اجمالي ناتجها القومي ، وهو يزيد نسبيا عن أية دولة أوروبية أخرى عضو في الناتو باستثناء اليونان - وبهذا تقلل من استثمارها في التنمية الانتاجية وامكانياتها على المدى البعيد في تحقيق الانتعاش الاقتصادي . وبالنسبة لمعظم القوى الكبرى التي تمانى من الاضمحلال ، فإنه ليس هناك سوى الاختيار بين خيارات صعبة .

وتواجه جارة بريطانيا عبر القنال الانجليزي نفس المعضلة ، حتى لو اختفى ذلك وراء الحاجة الى طرح سياسة فرنسا الدفاعية للبحث الداخلي المستفيض وخلف اداء اقتصادي أفضل بصورة ملموسة (ولو أنه لا يزال اقل من المطلوب) منذ الخمسينات . ففي نهاية الامر ، فإن باريس مثلها في ذلك مثل لندن عليها أن تواجه مشكلة كونها مجرد قوة « متوسطة الحجم » ، ذات مصالح وطنية والتزامات خارجية باهظة ، يخضع الدفاع عنها لضغط متزايد من تصاعد تكاليف التسليح . وفي حين أن عدد سكان فرنسا يماثل عدد سكان بريطانيا ، فإن اجمالي ناتجها القومي أكبر ، وكذلك الناتج القومي للفرد فيها . فالفرنسيون يتجون سيارات أكثر ، ومن الصلب أكثر مما ينتجه البريطانيون ، كما أن لديهم صناعة فضائية ضخمة . وعلى العكس من بريطانيا ، فإن فرنسا مازالت تعتمد على البترول المستورد الى حد كبير ، ومن ناحية أخرى ، فإنها مازالت تتمتع بفائض ضخم من السلع الزراعية التي تدعمها المجموعة الاقتصادية الأوروبية بقدر كبير . وفي عدد من المجالات ذات التكنولوجيا العالية - مثل الاتصالات اللاسلكية والاقمار الصناعية ، والطيران والقوة النووية - يبدى الفرنسيون التزاما قويا بمسيرة المنافسة العالمية . وبالرغم من أن الاقتصاد الفرنسي قد تأثر سلبيا بالدفاع التي الادارة الاشتراكية الى التنمية في أوائل الثمانينات (بينما لجأ كل شركائهما في التجارة الى التشفيف المالي) ، إلا أنه يبدو أن ما تبع ذلك من سياسات أكثر تقييدا قد خففت من التضخم ، وقللت من الفجوة التجارية ، وثبتت سعر الفرنك ، الامر الذي كان لابد أن يتيح مواصلة النمو الاقتصادي الفرنسي .

ولكن ، حينما نقارن بنية فرنسا الاقتصادية وامكانياتها ، بما لدى جاراتها القوية عبر الراين - أو اليابان - تظهر أمامنا المفارقات . ففي حين تنفق فرنسا الى حد كبير في تصدير الطائرات المقاتلة ، والخمور والجوهر ، فإنها « مازالت ضعيفة نسبيا في بيع السلع الصناعية المتوسطة الى الخارج » . كذلك فإن عددا كبيرا من عملياتها ، من دول العالم الثالث غير المستقرة ، التي تطلب مشروعات

مكلفة مثل السود أو طائرات الميراج ثم لا تستطيع مثل هذه الدول دفع ثمن مشروعاتها ، وعلى النقيض من ذلك ، فإن « تدفق الواردات » من السلع الصناعية ، والسيارات ، والمعدات الكهربائية ، يشير إلى أن هناك مجالات واسعة غير قادرة على المنافسة . كما أن العجز في ميزانها الجاري مع ألمانيا الغربية ينموسه أثر أخرى ، حيث ترتفع الاسعار الفرنسية دائما بصورة أسرع مما يحدث في ألمانيا ، مما يؤدي في كافة الأحوال إلى مزيد من التخفيضات في قيمة الفرنك ، وما زالت تسود الجزء الشمالي من فرنسا بعض الصناعات المضمحلة - مثل الفحم ، والحديد ، والصلب ، وبناء السفن - كما تعاني نسبة كبيرة من صناعة السيارات بها من المشاكل . وبالرغم من أن التقنيات الجديدة تبدو مقصمة بالأمال ، إلا أن أيها منها لا يستطيع استيعاب القدر الكبير من البطالة في فرنسا ، ولا يتلقى حجم الاستثمار الضروري لمواكبة التكنولوجيا الألمانية واليابانية والأمريكية . والامر الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة للبلد مرتبط اقتصاديا (وربما الأهم من ذلك ، نفسيا) بالزراعة ، هو الأزمة التي تلوح بوادرها والمنتشرة في زيادة الإنتاج العالمي من الحبوب ، ومنتجات الألبان ، والفاكهة ، والخمور ، الخ ، بما تفرضه من عصب متزايد على ميزانية فرنسا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية إذا استمرت اسعار المنتجات الزراعية المدعومة على ما هي عليه ، وما تهدد به من اضطرابات اجتماعية إذا انخفضت الاسعار . وحتى سنوات قليلة ماضية ، كان بإمكان باريس أن تضمد على أموال المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمساعدة في إعادة تنظيم الزراعة ، أما الآن ، فإنه من المرجح أن تلعب معظم هذه الأموال إلى مزارعي إسبانيا والبرتغال ، واليونان . وكل ذلك قد يترك فرنسا بغير الموارد المالية اللازمة للبلد جهد أكبر في البحوث والتنمية ، ولتحقيق تنمية مطردة قائمة على التكنولوجيا العالية على مدى السنوات العشرين القادمة .

ومن ثم ، فإن علينا أن ننظر إلى الجدول الدائر حول سياسة الدفاع القومي ، في إطار هذا السياق الأوسع من تحليل أولويات مستقبل فرنسا . ومن نواح عديدة ، هناك الكثير مما يدعو للاهتمام بشأن الاستراتيجية والأعمال العسكرية الفرنسية في الوقت الحالي . ففرنسا باعتبارها (وأحالتها المؤكد) بالشكوك المتزايدة حول مصداقية قوة الردع النووي الاستراتيجي الأمريكي ، قد زودت نفسها بأنظمتها « الثلاثية » للاطلاق ، للاستخدام في حالة حدوث عنوان روسي . كما أنها بسيطرتها على كل جوانب قوتها النووية الرادعة (من الإنتاج حتى تحديد الأهداف) ، وبإصرارها على أن قدرتها الصاروخية الكاملة سوف توجه إلى روسيا في حالة فشل الردع ، فإن باريس تشعر بأن لديها وسيلة أكثر تأكيداً للوضع الكرملين تحت السيطرة كما أن لديها ، في نفس الوقت ، واحداً من أكبر الجيوش البرية ، بالإضافة إلى قاعدة عسكرية هامة في جنوب غربى ألمانيا ، والتزاماً بمساعدة الجمهورية الفيدرالية ، وفي حين أنها خارج تشكيل قيادة حلف شمال الأطلسي ، ومن ثم فهي قادرة على طرح صوت « أدوي » مستقل في القضايا الاستراتيجية ، فإنها لم تستبعد الحاجة العسكرية لتعزيز الجبهة المركزية في حالة حدوث هجوم روسي - كذلك احتفظ الفرنسيون ببلود خارج أوروبا ، وحققوا نفوذاً (ومصدر لمداد) بليبيا عن الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة - عن طريق التدخلات العسكرية أحيانا فيما وراء البحار ، وتواجد قواعدهم ومستشاريهم في بلدان العالم

الثالث ، وكذلك سياستهم الناجمة في بيع الاسلحة . وإذا كان ذلك قد اثار احيانا حساسية واشنطن ، وأزعجت التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادى بلدان تلك المنطقة - فان موسكو يدورها لا يمكن أن تشعر بالراحة ازاء تصرفات بلاد الغال المختلفة والتي لا يمكن التنبؤ بها في بعض الاحيان ، انهارا لاستقلالها . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لأن كلا من اليمين واليسار في فرنسا يؤيد قيامها بدور متميز في الخارج ، فان مساعي وأعمال فرنسا من أجل تحقيق هذا الغرض ، لا تثير المعارضة الداخلية التي قد تحدث فعلا في كل المجتمعات الاوربية الاخرى . وقد أدى كل ذلك الى أن يصف المراقبون الاجانب (والفرنسيون انفسهم ، بالطبع) سياستهم بالمنطقية والاستقلالية ، والواقعية ، وما الى ذلك .

غير أن هذه السياسة نفسها ليست بلا مشاكل - مثلما بدأ بعض المعلقين الفرنسيين يعرفون بذلك صراحة - ولابد أن تدفع ذوى الفعالية التاريخية الى استعادة الفجوة التي نشأت بين النظرية والواقع في سياسة الدفاع الفرنسية فيما قبل ١٩١٤ و ١٩٣٩ . ففي المظالم الاول ، هناك قدر كبير من الصحة في الملاحظة المجردة بان كل مظهر فرنسا الاستقلالية قد حشث خلف الحداثة الامريكية وضمانها لأمن أوروبا الغربية تقليديا ونوويا . وكما أشار « ريمون آرون » فان سياسة الحزم التدريجية كانت ممكنة فقط لان فرنسا ، للمرة الاولى في هذا القرن ، لم تكن في غط المواجهة . ولكن ، ما هي الحال اذا ما اخضى ذلك الامن ؟ أى ، ما الذى سيحدث اذا ما اتضحت عدم مصداقية الرادع النووى الامريكى ؟ وماذا سيحدث اذا سحبت الولايات المتحدة ، بمرور الوقت قواتها ، ودباباتها وطيرانها من أوروبا ؟ انه في ظل ظروف معينة ، يمكن أن تبدو تلك الاحتمالات مقبولة غير أنها ، كما يقر الفرنسيون انفسهم - لا يمكن أن تبدو كذلك في ضوء سياسات موسكو الاخيرة : كالمعنى قدما في بناء قواتها النووية وكذلك قواتها التقليدية المتمركزة في أوروبا على أعلى المستويات ، واحكام قبضتها على الدول التابعة لها في شرق أوروبا ، وشن هجوم سلام « ربما يكون مخططا على وجه الخصوص لايعاد ألمانيا الغربية عن حلف شمال الاطلسي ودفعها الى الحيلاد . ويعتبر العديد من الدلائل التي تشير الى سياسة فرنسا الجديدة تجاه الاطلسي نتائج واضحة لاهتمام فرنسا بالمستقبل - مثل النخمة الأكثر تشددا تجاه الاتحاد السوفيتي ، وانتقاد النزعات الحيدية بين الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان ، والاتفاقية الفرنسية - الالمانية بخصوص الانتشار المتقدم « لقوات التحرك السريع » (التي يمكن أن تكون مزودة بأسلحة نووية تكتيكية) ، والروابط الأكثر قوة مع حلف شمال الاطلسي . والى أن تتغير موسكو فان فرنسا ستظل يساورها القلق بشأن احتمال أن يتحرك الاتحاد السوفيتي الى أوروبا الغربية عندما تتحرك الولايات المتحدة خارجها (أو حتى ربما قبل ذلك) .

ولكن اذا أصبح هذا التهديد أكثر احتمالا ، فما الذى تستطيع فرنسا أن تفعله بالمفهوم العملى ؟ من الطبيعي أنها تستطيع زيادة قواتها التقليدية بصورة أكبر ، سعيها الى خلق جيش فرنسي - ألماني متماسك يتمتع بالقوة الكافية لصد أى هجوم روسي حتى في حالة نقص القوات الامريكية (أو غيابها) . ومن وجهة نظر البعض مثل « هلموت شميت » ، فإن ذلك هو الامتداد المنطقي ليس

فقط بالنسبة لتحالف باريس - بون وإنما أيضا بالنسبة للتوجهات الدولية (مثل ضعف القدرات الأمريكية) . وعلى طريق تنفيذ مثل هذه الخطة تنفق كافة أنواع الصعوبات السياسية والتنظيمية - التي تتراوح بين احتمال قيام إدارة المانية في المستقبل باتجاه يسار الوسط ، ومسائل القيادة ، واللغة ، وانتشار القوات ، والقضية الحساسة بالأسلحة النووية التكتيكية الفرنسية - ولكن على أية حال فإن مثل تلك الاستراتيجية من المحتمل أن تتحطم فوق صخرة عاتية واحدة : هي الافتقار إلى المال . فرنسا تنفق حاليا حوالي ٢.٤٪ من إجمالي ناتجها القومي على الدفاع (بالمقارنة بالولايات المتحدة التي تنفق ٧.٤٪ ، وبريطانيا ٥.٥٪) ، غير أنه مع الأخذ في الاعتبار الحالة الدقيقة للاقتصاد الفرنسي ، فإنه لن يكون من الممكن زيادة تلك النسبة المثوية كثيرا . فضلا عن ذلك ، فإن استغلال فرنسا في مجال تطوير الأسلحة اللوية يعنى أن قواتها الاستراتيجية النووية تتبعل ما يصل إلى ٣٠٪ من ميزانية الدفاع ، الأمر الذي يزيد كثيرا عنه في أي بلد آخر . وما يتبقى لا يكفي تكاليف الدبابه «أيه إم أكس» ، والطائرات المتقدمة ، وحملة الطلقات الجديدة ذات القدرة النووية وأسلحة القتال «الذكية» ، وما إلى ذلك وفي حين أنه من المحتمل حدوث زيادات معينة في القوات المسلحة الفرنسية ، فإنه ليس من المتوقع أن تفي بكل الاحتياجات . ومن ثم فإن الفرنسيين ، كما هو الحال بالنسبة للبريطانيين ، يقفون أمام الخيار الصعب المتمثل في إلغاء بعض نظم (ووظائف) الأسلحة كلية ، أو فرض التشفيف عليهم جميعا .

وتدهور الشكوك المثارة حول الوداع النووي الفرنسي على كل من المستوى التتفي والمستوى الاستراتيجي المتعلق به ، إلى القلق بنفس القدر . فلجزاء من ثلوث التسليح النووي الفرنسي - مثل الصواريخ ذات القواعد الأرضية وأيضاً الطيران بصفة خاصة - تعاني من التدهور بمرور الوقت ، بل أنه حتى تحسينها وتحديثها باعظ التكلفة وقد لا يواكب تكنولوجيا السلاح الاحداث . وقد تصبح هذه المشكلة ، حادة على وجه الخصوص إذا حدثت تطورات في تكنولوجيا خطة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية ، وإذا أجرى الروس بدورهم تطويراً أكبر في نظام دفاع الصواريخ الباليستية - فمن وجهة النظر الفرنسية ، ليس هناك ما يشير الارتباك ، أكثر من تعزيز القوتين العظميين لصلاية قدراتها أيضاً نظراً أوروبا عرضة للخطر . وفي مواجهة ذلك فإن هناك البناء الخطير للنظام الصاروخي الباليستي الفرنسي الذي ينطلق من الغواصات (والتي سنتناقش فيما بعد) . ومع ذلك فإنه يبقى المبدأ العام : وهو أن التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن تجعل أثمان التسليح القائمة عبئاً عارفاً ، وستجعل بالتأكيد تكلفة القيام بأية عمليات إحلال باعظة للغاية وعلى أية حال ، فإن الفرنسيين قد وقفوا في نفس فخ المصداقية ، كما حدث بالنسبة لكل القوى النووية الأخرى . فلذا كانت باريس تعتقد بأنه من غير المرجح كثيراً أن تخاطر الولايات المتحدة بالقيام بتبادل استراتيجي نووي مع الاتحاد السوفيتي بسبب غزو حدود ألمانيا فما هو احتمال تحقيق وعددها «بالحرب النووية» من أجل الجمهورية الاتحادية ؟ (علماً بأن الألمان الغربيين لا يصدقون ذلك) . بل أن المبدأ الذي جرى الخاص بالذود عن «حرمة» فرنسا باطلاق كل صواريخها صوب روسيا ، مبنى على الافتراض غير الثابت : بأن الشعب الفرنسي يفضل القضاء على إمكان (أو احتمال) هزمته بالوسائل التقليدية .

وتظل لمباراة قطع خراج الدب الروسى دائما وقمعا الطيب ، الى أن يتذكر المرء أن الدب سوف يلتهمه بالتأكيد ؟ وإن دفاعات روسيا المضادة للصواريخ قد تحد من الاضرار التي ستعرض لها . ومن الواضح أن الصورة الرسمية لاستراتيجية فرنسا النووية لن تتغير قريبا ، اذا كانت ستغير أصلا ولكن الأمر يدور الى السأؤل حول مدى واقعتها اذا ما احتل التوازن بين الشرق والغرب وأصبحت الولايات المتحدة بالضعف .

إن مشكلة فرنسا ، إذن هي أن هناك الكثير جدا من المطالب التي تضغط على مواردها القومية المتواضعة . وإذا أضفنا في الاعتبار الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية البنيوية ، فانه من المتوقع أن يستمر القدر الكبير من الدخل القومي الذي يستهلكه الضمان الاجتماعي ، بل ربما يرتفع . وقد تكون هناك حاجة قريبا لمبالغ ضخمة من أجل قطاع الزراعة وفي نفس الوقت ، يتطلب تحديث القوات المسلحة مبالغ ضخمة من المال أيضا . بيد أنه يتعين تحقيق توازن بين كل ذلك لمواجهة - وتقليل الحاجة الملحة لاستثمار بالغ التوسع في البحوث والتنمية وفي العمليات الصناعية المتقدمة . وإذا لم تتمكن من تخصيص الاموال اللازمة للفرض السابق فكون سوف تعرض للخطر امكانات قدرتها على توفير الدفاع والضمان الاجتماعي ، وبقي ذلك كله . ومن الواضح أن تلك المعضلة لا تخص فرنسا وحدها بالرغم من أن الفرنسيين هم الذين دعوا الى اتخاذ وضع « أورو » متميز في القضايا الاقتصادية والدفاعية الدولية - ومن ثم فهم أكثر المعبرين بوضوح عن الاهتمامات الأوربية . ولهذا السبب أيضا ، كانت باريس هي التي تبادر دائما بانتهاج سياسات جديدة - مثل تعميق الروابط العسكرية الفرنسية الألمانية ، وإنتاج مركبات الفضاء والاعمار الصناعية الأوربية وما الى ذلك . وقد ظل العديد من هذه البرامج يثير الشكوك بين جيوان فرنسا حول ولع الفرنسيين بالتخطيط البيروقراطي ، ومحاولاتهم تحقيق المكانة والهبة ، ويواجه بالتشكيك استحقاق الشركات الفرنسية نصيب الأسد في المشروعات ذات التمويل الأوربي . الا أن برنامجا أخرى قد أثبتت بالفعل جدواها ، أو يبدو أنها تحمل دلائل مباشرة .

ولكن المشاكل الأوربية ، بالطبع ، تفوق ما فكرناه هنا : فهي تشمل السكان المعمرين ، والصناعات الثقيلة ، والاضطرابات العرقية في المدن الداخلية والفجوة بين الشمال الغنى والجنوب الأقل غنى ، والتوترات السياسية اللغوية في بلجيكا وإيرلندا وشمال أسبانيا . كما يثير بعض المراقبين المتشائمين أحيانا الى إمكانية تحول دول أوربية معنية (مثل النمملوك وألمانيا الغربية) الى النمط « الفنلندي » ، ومن ثم ستصبح معتمدة على موسكو . وحيث أن هذا التطور يمكن أن ينجم فقط عن حدوث تحول سياسى تجاه اليسار في الدول المعنية ، فمن الصعب تقدير احتمالاته . وهكذا فأتانا اذا نظرنا الى أوروبا - ممثلة أساسا في المجموعة الاقتصادية الأوربية باعتبارها وحدة سياسية ذات قوة داخل النظام العالمى ، فنسجد ان أهم القضايا التي تجابهها ، هي بوضوح تلك التي بحثناها من قبل ، وهي : كيفية تطوير سياسة دفاع مشترك للقرن القادم ، تكون صالحة لما قد يعتبر عصر تغير خطير في موازين القوى الدولية ، وكيفية الاحتفاظ بالقدرة التنافسية ازاء التحديثات الاقتصادية الهائلة التي تفرضها التكنولوجيا الجديدة والمنافسون الجدد في عالم

لتجارة . وفي حالة المناطق والمجتمعات الأربعة الأخرى التي نقوم ببحثها في هذا الفصل ، فإنه من الممكن توقع التغيرات المرجح حدوثها بمرور الوقت في أوضاعها المالية ، حيث من المحتمل أن يتعزز وضع كل من اليابان والصين في العالم ، بينما يضعف وضع الاتحاد السوفيتي ، بل وحتى الولايات المتحدة . أما أوروبا فستظل لغزا . فإذا استطاعت الجماعة الأوروبية بالفعل أن تعمل معا ، فربما يتحسن وضعها في العالم عسكريا واقتصاديا . أما إذا لم تستطع - وهو الأمر الأكثر احتمالا ، بالنظر إلى الطبيعة البشرية ، فإن تدهورها النسبي يبدو أنه مقدر له الاستمرار .

الاتحاد السوفيتي وتناقضاته

إن كلمة «التنافس» في المطلع الماركسي تعتبر كلمة شديدة الدقة ، وهي تشير إلى الصراعات التي (يرغم أنها) متأصلة داخل النظام الرأسمالي للنتاج والتي ستكون السبب الحتمي لانتهائه . ومن ثم ، قد يبدو استخدام نفس التعبير لوصف الوضع الذي يجد الاتحاد السوفيتي نفسه فيه ، وهو الدولة الشيوعية الأولى في العالم ، سخيفة معتمدة . غير أنه كما سيتضح فيما بعد ، يبدو أن هناك فجوة دائمة الاتساع بين أهداف الدولة السوفيتية والوسائل المستخدمة لتحقيقها . فهي تتحدى بالحاجة إلى انتاج زراعي وصناعي قوي ، ومع ذلك تموت هذه الإمكانيات بالتنظيم الجماعي ، والتخطيط الذي تموزه البراعة . كما أنها تؤكد على الأهمية البالغة للسلام العالمي ومع ذلك فإن ضخامة حجم أسلحتها وارتباطها بالدول «الثورية» (بالإضافة إلى ثرائها الثوري) يعمل على زيادة التوترات الدولية . وهي تدعي حاجتها إلى الأمن الكامل على طول حدودها الشاسعة ، ومع ذلك فإن سياستها المتمثلة حتى الآن تجاه مصالح جيرانها الأمنية تفسد علاقات موسكو - مع غرب وشرق أوروبا ، ومع شعوب الشرق الأوسط ، ومع الصين واليابان - وتجعل الروس يشعرون بأنهم محاصرون وغير آمنين . وبالرغم من أن فلسفة الاتحاد السوفيتي تؤكد على العملية الديالكتيكية الدائمة لتغيير أوضاع العالم ، والتي تحركها التكنولوجيا ووسائل الانتاج الجديدة ، وتحتم حدوث كل أنواع التحولات السياسية والاجتماعية ، إلا أن سلوكياته الأوتوقراطية والبيروقراطية ، والامتيازات التي يتمتع بها صفوة أعضاء الحزب ، والقيود المفروضة على حرية تبادل المعرفة والافتقار إلى نظام الحافز الشخصي ، يجعله غير مؤهل بالمرّة للتعامل مع تكنولوجيا المستقبل الراقية التي بدأت تظهر بالفعل في اليابان وكاليفورنيا . فضلا عن ذلك ، ففى حين أن زعماء الحزب كثيرا ما يعلنون إصرارهم على أن الاتحاد السوفيتي لن يقل مرة أخرى وضعا عسكريا متخلفا ، وكثيرا ما يطالبون الأمة بزيادة الانتاج بشكل أكبر ، فقد اتضح أنه من الصعب التوفيق بين هذين الهدفين ، وعلى وجه الخصوص وضع حد للتقليد الروسي بتخصيص قدر كبير من الموارد القومية للقوات المسلحة - مع ما ينجم عنه من عواقب وخيمة تنعكس على قدرة البلاد على المنافسة مع المجتمعات الأخرى تجاريا وربما كانت هناك وسائل أخرى لتصنيف كل هذه المشكلات إلا أنه لا يبدو أن تسميتها «بالتناقضات» أمر غير ملائم .

وإذا أخذنا في الاعتبار تركيز الفلسفة الماركسية على الاساس المادى للوجود ، فقد تبدو السخريه مضاعفة ، حيث أن الصعوبات الرئيسية التى تواجه الاتحاد السوفيتى اليوم تتركز فى بيته الاقتصادية ، حيث أن الدلائل التى يسوقها الخبراء الغربيون - فضلا عن الاعترافات الصريحة للقيادة السوفيتية ذاتها - تؤكد هذا الأمر . وقد يكون من المثير أن نعرف كيف كان غروشوف الذى تبا بقعة فى الخمسينات بأن الاتحاد السوفيتى سوف يتفوق على الولايات المتحدة اقتصاديا « ويدفن » الرأسمالية » سيشر ازاء اعترافات جورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٨٦ :

« لقد بدأت الصعوبات تظهر فى الاقتصاد فى السبعينات ، مع تناقص معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملموس . وكتيجة لذلك ، فإن أهداف التنمية الاقتصادية التى تحدت فى برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى ، وحتى الأهداف الأدنى للخطة الخمسية التاسعة والعاشر لم تتحقق . كما أننا لم نستطع تنفيذ البرنامج الاجتماعى المرسوم لتلك الفترة ومن ثم ، فقد حدث تخلف فى الاساس المادى للعلوم والتربية ، عملية الصحة ، والثقافة والخدمات اليومية .

« وبالرغم من الجهود التى بذلت مؤخرًا ، فإننا لم ننجح فى علاج الوضع بشكل كامل . وهناك عشرات خطيرة فى الهندسة ، وصناعات الهندسة الكهربائية ، وصناعات البترول والنفط ، والمعادن المعدنية والكيماويات فى مجال البنية الأساسية . كما لم تتحقق الأهداف بالنسبة للمؤشرات الرئيسية الخاصة بالكفاءة وتحسين مستوى معيشة الشعب . . « ان الاسراع فى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد ، هو المفتاح لحل كل مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية والايديولوجية ، الداخلية والخارجية ، الماجلة وطويلة الامد » . ومن الملاحظ أن مثل هذا البيان الختامى يمكن أن يصدر عن أية حكومة فى العالم ، وأن مجرد الاعتراف بالمشكلات الاقتصادية ليس ضمانًا بأنها متحل .

وقد ظلت الزراعة هى نقطة الضعف الأكثر خطورة فى الاقتصاد عبر تاريخ الاتحاد السوفيتى كله ، الأمر الذى يعد مثيرا للدهشة إذا ذكرنا ان روسيا منذ قرن من الزمان كانت إحدى أكبر دولتين مصدريتين للحبوب فى العالم . غير أنه منذ بداية السبعينات أخذ الاتحاد السوفيتى يستورد عشرات الملايين من الاطنان من اللوزة والقمح سنويا . وإذا ما استمرت مؤشرات انتاج الغذاء العالمى على ما هى عليه ، فإن روسيا (وبعض دول أوروبا الاشتراكية) سوف تشارك أجزاء من افريقيا والشرق الأدنى فى تحيزها الغرب بأنها البلدان الوحيدة التى تحولت من مصدرة للغذاء الى مستوردة له على نطاق واسع ويصورة دائمة على مدى السنوات الاخيرة وفى حالة روسيا فإن الكساد المريك فى الانتاج الزراعى لم يكن بسبب الحاجة الى الاهتمام أو ببلد الجهد ، فمنذ وفاة ستالين ، كان كل زعيم سوفيتى يؤكد على ضرورة زيادة انتاج الغذاء ، لمواجهة طلب المستهلكين ، والوفاء بمتطلبات رفع مستوى المعيشة المأمول . وربما كان من الخطأ افتراض ان هذا الارتفاع لم يحدث - فمن الواضح ان مستوى المواطن الروسى المادى أصبح الآن أفضل كثيرا مما كان عليه عام ١٩٥٣ ، عندما كان وضعه بالسا . ولكن الأمر الأكثر مدهلة للاحباط هو أنه بعد عشرات السنين من الاقتراب

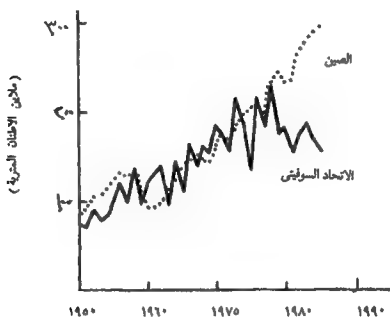
من مستوى للغرب ، فإن مستوى معيشته يتجه الى التراجع مرة اخرى - برغم كل الموارد التي تلتزم الدولة بتخصيصها للزراعة ، التي تبتلع ما يقرب من ٢٠٪ من اجمالي الاستثمار (٥٠٪ في الولايات المتحدة) وتستخدم ما يقرب على ٢٠٪ من القوة العاملة (٣٪ في الولايات المتحدة) . وللمجرد أن يحافظ الاتحاد السوفيتي على مستويات المعيشة ، فإنه مضطر لأن يستثمر ما يقرب من ٧٨ بليون دولار في الزراعة سنويا ، وأن يدعم أسعار الغذاء بخمسين بليون دولار أخرى - وبالرغم من ذلك ، يبدو أنه « يتعد أكثر فأكثر عن أن يكون مصدرا للغذاء كما كان من قبل » ، وبدلا من ذلك فإنه يحتاج الى أن يتفق بلاتينا أخرى من العملة الصعبة لاستيراد الحبوب واللحوم لمواجهة تدهور ناتجه الزراعى .

والواقع أن هناك بعض الاسباب الطبيعية وراء عدم استقرار الزراعة السوفيتية ، ووراء حقيقة أن انتاجيتها تبلغ حوالى سُبع انتاجية الزراعة الأمريكية . فبالرغم من أن الاتحاد السوفيتي غالبا ما يعتبر مشابها من الناحية الجغرافية للولايات المتحدة - وكلاهما يماثل اتساعه اتساع قارة ، وهما دولتان تقعان في نصف الكرة الشمالي - إلا أنه في الحقيقة يقع في الشمال بشكل أكبر : فلوكرانيا تقع على نفس خط عرض جنوب كندا . وهذا لا يجعل من الصعب فقط زراعة الذرة ، ولكن يجعل حتى مناطق زراعة القمح السوفيتية معرضة لفصول شتاء أكثر برودة - وفترات جفاف متكررة - من ولايات مثل كنساس وأوكلاهوما . وقد كانت السنوات الأربع ٧٩ - ١٩٨٢ سيئة على وجه الخصوص من هذه الناحية وجعلت الحكومة في موقف حرج الى حد أنها توقفت عن اعطاء أية تفاصيل حول الانتاج الزراعى (بالرغم من أن معدل استيرادها ٣٥ مليون طن من الحبوب سنويا يعطى مؤشرا) . وحتى عام ١٩٨٣ « الطيب » لم يجعل الاتحاد السوفيتي في حالة اكتفاء ذاتي - وتلاه عام مأساوى آخر من البرد والجفاف وفضلا من ذلك ، فإن أية محاولة لزيادة الانتاج من خلال التوسع في المساحة المنزوعة بالقمح في « الاراضى البكر » يحد منها دائما الصقيع في الشمال وظروف الجفاف في الجنوب .

ومع ذلك ، فإن المراقبين من خارج الاتحاد السوفيتي غير مقتنعين بأن المناخ وحده هو الذى أضحف الناتج الزراعى السوفيتي . فالى حد كبير ترجع أكبر المشكلات ، ببساطة ، الى تطبيق الاشتراكية على الزراعة . فلإسعاد الجماهير الروسية ، تعتمد الحكومة الى الابقاء على الاسعار منخفضة بشكل مصطنع عن طريق الدعم ، حتى أن « رطل اللحم الذى يكلف الدولة أربعة دولارات يباع مقابل ٨٠ سنتا » - الامر الذى يجعل من الارخص بالنسبة للمفلاحين شراء الخبز والبطاطس واطعمهما لمواشيهم بدلا من استخدام الحبوب غير المصنعة . ويتم توجيه المبالغ الكبيرة المخصصة لاستثمارات الدولة في الزراعة ، الى المشروعات واسعة النطاق (مثل السدود ومشروعات الصرف) ، بدلا من مخازن الحبوب الفردية أو الجارات الحديثة التي قد يحتاجها الفلاح العادى . كما أن القرارات المتعلقة بالزراعة والاستثمار وما إلى ذلك لا يتخذها أولئك الذين يعملون في الحقول ، وإنما يصدرها الاداريون والبيروقراطيون . وربما كان غياب الاحساس بالمسئولية وروح المبادرة لدى الفلاحين الافراد هو السبب الوحيد الاساسى وراء انخفاض

المحاصيل ، والمجزز الدائم ، والفائض الهائل - رغم أن الفائض يتأثر أيضا بنقص خدمات التخزين والافتقار إلى الطرق الصالحة على مدار العام ، مما يتسبب في تلف «حوالي ٢٠٪ من محصول الحبوب والفاكهة والخضروات وما يصل إلى ٥٠٪ من محصول البطاطس نظرا لسوء التخزين والنقل والتوزيع» . ويتضح ما يمكن أن يحدث لو تغيرت أساسيات النظام - بمعنى التحول الضخم من المزارع الجماعية إلى المزارع التي يديرها فلاحون أفراد - من حقيقة أن الأراضي المملوكة للأفراد حاليا تنتج حوالي ٢٥٪ من إجمالي إنتاج روسيا المحصولي رغم أنها تشكل ٤٪ من أراضي البلاد المزروعة فقط .

رسم بياني رقم (٣) إنتاج الحبوب في الاتحاد السوفيتي والصين ١٩٥٠ - ١٩٩٠



غير أنه مهما كانت الفجوة في المستويات الأعلى حول « الإصلاح » فإن الدلائل تشير إلى أن الاتحاد السوفيتي لا يفكر في اتباع سياسة السيد « دنج » في أحداث تغيرات زراعية واسعة النطاق إلى المدى الذي وصلت إليه الصين (كما ذكرنا من قبل) من « التحول الليبرالي » ، حتى عندما صار واضحا أن إنتاج روسيا متأخر للغاية عن إنتاج جارتها المغفرة .

ومع أنه ليس من المتوقع أن يفسر الكرملين بهزيمة سبب تفضيله لنظام الزراعة الجماعية الحالي برغم وضوح عدم كفايته ، إلا أن هناك سببين وراء عدم المرونة هذه أولهما : أن التوسع الكبير في الملكية الخاصة للأراضي ، وخلق العديد من الأسواق الخاصة ، وزيادة أسعار المنتجات

الزراعية من شأنها أن تحدث ارتفاعات كبيرة في نصيب المزارعين من الدخل القومي - مما يثير استياء سكان الحضر وربما يضر بالاستثمار الصناعي . وسوف يعني ذلك بصورة أخرى ، الانحصار النهائي لسياسات بوخارين (التي تفضل الحواجز الزراعية) وانتهاء دعواى ستالين . أما ثاني السببين ، فهو أن ذلك قد يعنى ضعف سلطات البيروقراطيين والمديرين الذين يديرون الزراعة السوفيتية ، الأمر الذي قد يمتد الى المجالات الأخرى لصنع القرار . ففى حين أنه من المؤكد أن « المزارعين الأفراد الذين يتدخلون قراراتهم يوما بيوم ، استجابة لمؤشرات السوق ، والمناخ المتغير ، وظروف محاصيلهم ، لديهم خبرات مشتركة تفوق كثيرا ما لدى البيروقراطية المركزية ، مهما كانت قائمة على التخطيط الجيد ومزودة بالمستخدمين المهرة ، فما الذى يعنيه ، ذلك بالنسبة لمستقبل « البيروقراطية المركزية » ؟ وإذا كان صحيحا أن هناك علاقة دائمة وخطيرة بين « الاشتراكية وتقص الغذاء القومي » ، فإن ذلك لا يكاد يغيب عن بال المكتب السياسى . ولكن قد يبدو من وجهة نظره ، أنه من الأفضل - والأكثر امانا بالتأكيد - الحفاظ على الزراعة الاشتراكية (أى الجماعية) حتى لو انطوى ذلك على ارتفاع نسبة الولادات من الأغذية ، بدلا من الاعتراف بفشل النظام الشيوعى ، ورفع القيود المفروضة على شريحة كبيرة من المجتمع .

ولنفس الأسباب ، يتحمل أيضا على الاتحاد السوفيتى تحميل قطاعه الصناعى . وبالنسبة لبعض المراقبين ، فإن ذلك قد لا يكون ضروريا ، إذا أخذنا فى الاعتبار الانجازات الهامة التى تحققت فى الاقتصاد السوفيتى منذ عام ١٩٤٥ ، وأنه يزيد فى انتاجه من انتاج الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، فى المعدات الميكانيكية والصلب والأسمنت ، والأسملة والبترول وما إلى ذلك . غير أن هناك العديد من الدلائل على أن الصناعة السوفيتية أيضا ، تعاني من الركود ، وأن فترة التوسع السهل نسبيا - التى نتجت عن تحديد الأهداف الطموحة للإنتاج ، ثم تخصيص قدر كبير من التمويل والقوة البشرية لتحقيق تلك الأهداف - تقترب من نهايتها . ويرجع جزء من ذلك الى زيادة معدلات نقص الطاقة والعمالة ، التى سوف نبحثها بصورة مستقلة فيما بعد . وعلى نفس القدر من الأهمية ، هناك الدلائل المتعددة على أن التصنيع يمتدئ من الأقراف فى التخطيط البيروقراطى ، ومن التركيز الزائد على الصناعة الثقيلة ، ومن العجز عن الاستجابة للطلبات الاستهلاكية أو الحاجة الى منتجات بديلة لمواجهة الطلبات أو الأسواق الجديدة . فقد لا يكون الانتاج الضخم من الأسمنت شيئا طيبا بالضرورة ، إذا كان الاستثمار الكبير فيه يسحب موردا من قطاع أكثر احتياجا ، وإذا كانت العملية الجارية لإنتاج الأسمنت قد أصبحت تبديدا كبيرا للطاقة ، وإذا كان المنتج النهائي يتعين نقله لمسافات طويلة عبر البلاد ، ومن ثم يفرض اعباء اضافية على نظام السكك الحديدية الذى يعمل بقلصى قدر من طاقته بالفعل ، وكذلك إذا كان الأسمنت نفسه يتعين توزيعه بين الآلاف من مشروعات البناء التى صرح بتبنيها المخططون السوفيت ولكنهم لم يكونوا أبدا قادرين على اكتمالها . ويمكن إبداء نفس الملاحظات على صناعة الصلب السوفيتية الضخمة التى يبدو أن الكثير من انتاجها يتبدد ، الأمر الذى يثير دهشة الخبراء إزاء « تناقض الوفرة الصناعية مع الضعف الاستهلاكى » ولا شك أن هناك قطاعات ذات كفاءة فى الصناعة السوفيتية (تتصل دائما بمجال الدفاع الذى يستطيع التحكم فى موارد ضخمة ويتعين عليه منافسة الغرب) ، ولكن النظام

ككل يعاني من التركيز على الانتاج دون اهتمام كبير بأسعار السوق والطلب على الاستهلاك . وحيث أن المصانع السوفيتية لا تستطيع أن تخرج من قطاع الاعمال ، كما هو الحال في الغرب ، فانها تقتصر أيضا الى الحفاظ الاساسي الذي يجعلها تنتج بكفاءة . وبالرغم من وجود العديد من الاملاحات الطفيفة الرامية الى المساعدة على تحقيق النمو الصناعي بمعدلات أسرع ، فانه من الصعب تصديق أنها سوف تحقق طفرة كبيرة اذا ما ظل نظام الاقتصاد المخطط قائما .

غير أنه اذا كانت مستويات الكفاءة الصناعية السوفيتية الحالية محتملة بالكاد (أو غير محتملة ، على أساس الاتجاه الأكثر تشددا في الحكومة) فمن المتوقع أن يتعرض النظام لأضرار أكبر نتيجة تعرضه لثلاثة ضغوط أخرى : أولها خاص بالمعدات الطالقة . فقد أصبح من الواضح أن التوسع الضخم في الانتاج الصناعي السوفيتي منذ الأربعينات ، كان يعتمد بشكل كبير على الموارد الوفيرة من الفحم والبتروول والغاز الطبيعي ، دون اعتبار تقريبا للتكلفة . ومن ثم ، فإن « الفاقد من الطاقة » و « الفاقد من الصلب » في كل من الاتحاد السوفيتي والبلدان الرئيسة التابعة له ، غير عادي بالمقارنة بأوروبا الغربية ، كما يظهر من جدول ٤٦ -

جدول ٤٦ :

عدد الكيلو جرامات من الصلب ومعدن الفحم المستخدمة
لانتاج ١٠٠٠ دولار من الناتج القومي الاجمالي
في الفترة بين ١٩٧٩ - ١٩٨٠

فحم	صلب	فحم	صلب
١٤٩٠	١٣٥	٨٢٠	٣٨
روسيا		بريطانيا	
١٣٥٦	٨٨	٥٦٥	٥٢
المانيا الشرقية		المانيا الغربية	
١٢٩٠	١٣٢	٥٠٢	٤٢
تشيكوسلوفاكيا		فرنسا	
١٠٥٨	٨٨	٣٧١	٢٦
المجر		سويسرا	

وفي حالة روسيا ، ربما بدا أن سوء استخدام « المدخلات » كان مقبولا عندما كانت مواردها من الطاقة وفيرة جدا ، ويسهل الحصول عليها نسيا ، ولكن الحقيقة المخيفة هي أن الامر لم يعد كذلك . وربما كانت النبوءة الشهيرة للمخابرات المركزية الأمريكية عام ١٩٧٧ بأن الانتاج السوفيتي من البترول سوف يصل الى قمته ثم ينهار بسرعة ، نبوءة متعجلة .

غير أن الانتاج الروسي من البترول قد هبط قليلا على ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ للمرة الاولى منذ الحرب العالمية الثانية والامر الأكثر مدعاة للقلق ، هو أن المخزون المتبقي (الضخم) من البترول والغاز الطبيعي ، والموجود عند مستويات أكثر عمقا ، أو في مناطق مثل غرب سيبيريا ، قد أنضب بشدة بفعل الجليد الدائم . وكما ذكر جورباتشوف عام ١٩٨٥ ، فانه على مدى السنوات العشر

الماضية ، ارتفعت تكلفة استخراج الطن الإضافي الواحد من البترول بنسبة ٧٠٪ واستمرت هذه المشكلة في التضامم بالرغم من أي شيء . ومن ثم ، فقد أدى التزام روسيا الكامل بتطوير إنتاجها من الطاقة النووية بأسرع ما يمكن ، الى مضاعفة نصيبها من إنتاج الكهرباء (من ١٠٪ الى ٢٠٪) بحلول عام ١٩٩٠ . ومازال الوقت مبكرا لمعرفة مدى تأثير كارثة تشيرنوبل على تلك الخطط - حيث كانت المقاملات الأربعة في تشيرنوبل تنتج سبع اجمالي كهرباء روسيا المولدة نوويا ومن ثم فان اغلاقها يعنى استخداما متزايدا لمحزونات الوقود الأخرى ولكن من الواضح أن ذلك سوف يزيد من التكاليف (بسبب تدابير الامان الإضافية) ويقلل من سرعة التنمية المخطط لها في الصناعة . وأخيرا ، هناك الحقيقة المخاطرة التي تؤكد أن قطاع الطاقة يستهلك بالفعل الكثير من رأس المال يبلغ حوالى ٣٠٪ من الاستثمار الكلى في الصناعة - ومن المتوقع ارتفاع تلك النسبة لارتفاعها حالا . ويبدو أنه من الصعب تصديق التقرير الأخير الذي يذكر أن « مجرد استمرار التوجهات الأخيرة للاستثمار في البترول ، والفحم ، والطاقة الكهربية مع الزيادة المستهدفة في استثمار الغاز الطبيعي ، سوف يستهلك بالفعل الزيادة الكلية المتاحة في الموارد المالية للصناعة السوفيتية على مدى الفترة من ٨١ - ١٩٨٥ ، وذلك ببساطة لأن انتمكاست ذلك على المجالات الأخرى خطيرة للغاية ومع ذلك ، فإن المثال العام واضح ، وهو أن مجرد استمرار الاقتصاد في النمو عند أكثر المستويات تواضعا ، سيجعل قطاع الطاقة في حاجة لزيادة نصيبه في الناتج القومى الإجمالى .

وينفس القدر من الصعوبة ، من وجهة نظر القيادة الروسية يأتى التحدى الذى تفرضه مجالات التكنولوجيا الراقية مثل الروبوت ، والصور كمبيوتر ، والليزر ، والبصريات ، والاتصالات اللاسلكية وما الى ذلك ، حيث يتعرض الاتحاد السوفيتى لمخطر التخلف المتزايد عن الغرب . ويشكل أكثر تحديدا ، ومن جانب المفهوم العسكري البحث هناك التهديد المتمثل في أن أسلحة القتال « الذكية » ونظم الاستطلاع المتقدمة قد تقلل من مزايا روسيا - النوعية - في مجال المعدات العسكرية الثقيلة . وهكذا ، قد يصبح « السور كمبيوتر » قادرا على حل الشفرات الروسية ، وتحديد أماكن الغواصات تحت سطح المحيط ، والسيطرة على مسرح القتال سريع الحركة ، وأخيرا ، وليس آخرا ، حملة القواعد النووية الأمريكية (كما يستهدف برنامج الرئيس ريجان » لحرب النجوم) ، في حين قد تتيج أجهزة الرادار المتقدمة ، والليزر ، وتكنولوجيا التحكم في توجيه الطائرات وقوات المدفعية الصاروخية الغربية تحديد أماكن طائرات وديابات العدو وتدميرها دون التعرض للمقاب - كما تفعل اسرائيل دائما مع أنظمة التسلح السورية ذات التجهيزات السوفيتية . ولا شك أن مجرد مواكبة هذه النظم التكنولوجية المتقدمة يتطلب توفير مخصصات متزايدة من الموارد العلمية والهندسية لقطاع الدفاع الروسى .

وعلى الصعيد المهنى ، تعتبر المشكلة أكبر كثيرا . فلذا أعلننا في الاعتبار جوانب القصور التى أصابت « التملخلات » التقليدية مثل العمالة والاستثمار الرأسمالى ، فإن التكنولوجيا العالية تعتبر بحق أمرا حيويا من أجل زيادة الإنتاج الروسى . وكمثال واحد فقط فإن الاستخدام الواسع النطاق لاجهزة الكمبيوتر قد يقلل الى حد كبير من الفاقد فى الكشف عن موارد الطاقة وإنتاجها وتوزيعها . ولكن تطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة لا يتطلب فقط استثمارات ضخمة (تؤخذ من أين ؟) ، وإنما يتحدى أيضا النظام السوفيتى البالغ السرعة والبيروقراطية والمركزية . فالكمبيوتر ، ونظم معالجة البيانات ، والاتصالات اللاسلكية والصناعات ذات الطابع العلمى المكثف ، لا يمكن أن يستفيد

منها سوى مجتمع افراده مؤهلون تكنولوجيا ، ويتم تشجيعهم على العمل بحرية ، وعلى تبادل الابتكار والآراء على أوسع نطاق ممكن . وهذا أمر ناجح في كاليفورنيا واليابان ، ولكنه يهدد بانتهاء احتكار الدولة الروسية للمعلومات . وإذا كان كبار العلماء والباحثين في الاتحاد السوفيتي غير مصرح لهم حتى الآن باستخدام أجهزة تصوير المستندات شخصية (حيث أن قسم التصوير يشغله موظفون من رجال المخابرات الروسية) فمن الصعب إذا أن نرى كيف يمكن أن تتحول البلاد الى الاستخدام الواسع النطاق لنظم معالجة المعلومات ، وشبكات الكمبيوتر ، ونظم البريد الالكتروني ، الخ ، دون التحرر بشكل كبير من الرقابة والسيطرة البوليسية . ومن ثم ، وكما هو الحال في الزراعة ، فإن تمهد النظام بالتحديث ، ورفضه في تخصيص موارد اضافية من المال والقوى البشرية لهذا الغرض تعوقها بنية اقتصادية ، وأيديولوجية سياسية تشكلان عقبتين أساسيتين في طريق التغيير .

وهكذا ، بالمقارنة ، فإن اعتماد الاتحاد السوفيتي المتزايد على التكنولوجيا والآلات المستوردة - سواء في شكل سلع يحصل عليها بصورة شرعية عبر التجارة ، أو مسروقة من الغرب - ليس مشكلة رئيسية اذا كان لا يزال يمثل مشكلة . ذلك أن حجم التجسس العلمي والصناعي (سواء كان لأغراض عسكرية أو تجارية) لا يمكن تحديده بوضوح ولكن يبدو أنه مؤشر آخر على قلق روسيا من استمرار تأخرها وتعتبر التجارة الأكثر انتظاما - وهي استيراد التكنولوجيا الغربية (وايضا المصنوعات الاوروبية الشرقية) في مقابل المواد الخام الروسية - وسيلة تقليدية تسمى من خلالها البلاد « لتضيق الفجوة » ، وقد حدث ذلك في الفترة بين ١٨٩٠ - ١٩١٤ ، كما حدث مرة ثانية في العشرينيات من هذا القرن . وبهذا المعنى ، فإن كل ما تغير هو الطبيعة الحديثة للمنتج : مثل ماكينات الحفر ، والصلب الملفوف ، والآليات ، والأنايب ، وأجهزة الكمبيوتر والآلات الميكانيكية ، ومعدات الصناعة البلاستيكية / الكيميائية ، الخ والامر الذي لا بد أن يكون أكثر مدعاة لازعاج المخططين السوفيت ، هو الشواهد المؤكدة على أن التكنولوجيا المستوردة تتطلب وقتا أطول للانشاء ، كما أنها تستخدم بكفاءة أقل مما يحدث في الغرب والمشكلة الثانية ، هي كيفية توفير العملة الصعبة لشراء مثل هذه التكنولوجيا وبشكل تقليدي ، كان يمكن التغلب على ذلك باستيراد السلع المصنعة من بلدان الكومينكون الصديقة (حيث لا ينطوي ذلك على خسارة للعملة الصعبة) ، ولكن تلك السلع ظلت عاجزة باستمرار عن مواكبة ما لدى الغرب ، حتى برغم أنه ما يزال يتعين قبولها لمنع حدوث انهيار في اقتصاديات أوروبا الشرقية . وبينما تدفع روسيا في العادة ثمن نسبة كبيرة من الواردات الغربية من خلال المقايضة ، أو البيع المباشر لفائض بترولها ، فإن امكانياتها (وكذلك امكانيات أوروبا الشرقية) قد تنكمش بسبب عدم استقرار اسعار البترول ، واحتياجاتها المتنامية للطاقة ، والتغير العام في شروط تجارة المواد الخام حيث أصبحت عمليات التصنيع أكثر تعقيدا . وفي الوقت الذي تتناقص فيه عوائد روسيا من البترول وغيره من المواد الخام (ربما باستثناء الغاز) ، تظل مدفوعاتها مقابل مجموعة متنوعة من الواردات مرتفعة - مما يقلل بالضرورة من الاموال المتاحة للاستثمار .

ويمكن السبب الرئيسي الثالث للقلق الذي يحيط بالتنو الاقتصادي الروس مستقبلا ، في الجوانب الديموغرافية . والوضع هنا قائم للغاية لدرجة أن أحد الباحثين بدأ بعته الاخير من السكان وقوة العمل ، بالعبارة الفاسية الآتية :

« سواء على أساس الأمد القصير أو الطويل ، فإن إمكانات تطوير الشعب السوفيتي وتنمية مصادر البشرية لديه تسم بالكآبة حتى نهاية هذا القرن . فمن الانخفاض في معدل المواليد في البلاد الى الزيادة غير المعتدلة في معدل الوفيات التي تتجاوز كل التوقعات الماضية ، ومن النقص في عدد المتضمنين الجدد الى القوى العاملة والذي يزيد ثقافتا توزيعه الاقليمي غير المتكافئ ، الى الزيادة النسبية في عدد المسنين من السكان ، فانه ليس هناك أمل كبير امام الحكومة السوفيتية في هذا الصدد . وفي حين أن كل هذه العناصر خطيرة ومتداخلة ، فإن أكثر المظاهرات ان الثارة للقلق هو الانخفاض المستمر في متوسط عمر الفرد ، وزيادة معدلات الوفيات بين الاطفال منذ السبعينيات ، وربما قبل ذلك . فبالنظر الى التناقص التدريجي في خدمات المستشفيات والرعاية الصحية ، وتدنّي مستويات الصحة العامة وأساليب العلاج ، والزيادة الخيالية في تعاطي الكحوليات ، فإن معدلات الوفيات في الاتحاد السوفيتي قد تزايدت خاصة بين الذكور من بين العاملين : « ويمكن أن يتوقع المواطن السوفيتي المعالي اليوم أن يعيش نحو ستين عاما فقط ، أي أقل من متوسط عمر الفرد في منتصف الستينيات بحوالي ست سنوات . ونفس القدر من الفطاعة ، هناك ارتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال في الاتحاد السوفيتي - وهو البلد الصناعي الوحيد الذي يحدث فيه ذلك - الى حد يفوق ثلاثة أضعاف تلك المعدلات في الولايات المتحدة ، برغم وجود ذلك العدد الهائل من الاطباء السوفيت . وإذا كان السكان الروس يموتون أسرع من ذي قبل ، فإن معدلات مواليدهم تنخفض بشدة ، وتتناقص معدلات المواليد باستمرار ، خاصة بين السكان في جمهورية روسيا ، ربما بسبب التحول الى حياة الحضر ، والزيادة الكبيرة في مشاركة النساء في القوى العاملة ، وسوء ظروف الاسكان ، وغيرها من المعوقات . ونتيجة لكل هذه العوامل ، فإن الزيادة في عدد الذكور بين مواطني جمهورية روسيا تعد طفيفة عموما . ولقد أريكت آثار تلك الظواهر زعماء روسيا لبعض الوقت ، وكانت وراء الدعوة لزيادة حجم الاسرة ، والحملة الصارمة ضد تعاطي الكحوليات ، والجهود الرامية لتشجيع العمال من كبار السن على البقاء في المصانع . وتحتاج البلاد أولا بشكل واضح الى نصيب أكبر من الموارد يخصص للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي خاصة مع تزايد النسبة المثوية للسكان من كبار السن ، وفي هذا الصدد لا يختلف الاتحاد السوفيتي عن غيره من البلدان الصناعية (باستثناء زيادة معدلات الوفيات السوفيتية) ، ولكن ذلك يطرح مرة أخرى قضية أولويات الاتفاق .

وثانيا : هناك الآثار المتصلة بالصناعة السوفيتية والقوات المسلحة ، اذا ما أخذنا في الاعتبار الانخفاض الحاد في معدل زيادة القوة العاملة ، التي سوف تتمتع بمقدار زيادة صاف ، وفقا للتوقعات ، يبلغ فقط ٩٩٠,٠٠٠ر نسمة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، بينما قلوت الزيادة في القوة العاملة في السنوات العشر السابقة بحوالي ٢٤١٧,٠٠٠ر نسمة . وإذا تركنا مشكلة العسكريين الى ما بعد ، فإن هذا المنحنى يذكرنا ثانية بأن الجزء الأكبر من نمو الانتاج الصناعي الروسي منذ الخمسينيات وحتى السبعينات كان يرجع الى وجود قوة عاملة كبيرة وليس الى زيادة الكفاءة ، ومن الآن فصاعدا فلن يستطيع التوسع الصناعي الاعتماد على قوة عمل سريعة التزايد في مجال التصنيع . وبالطبع ، فإن هذه المشكلة يمكن التغلب عليها الى حد كبير اذا ترك عدد أكبر من الذكور القادرين على العمل قطاع الزراعة ، ولكن المشكلة هنا أن اعدادا كبيرة من الشباب في

المناطق السلافية نزحوا بالفعل من الكوميونات الى المدينة ، في حين أن أكثرية من يعيشون في الجمهوريات غير السلافية أقل تعليما ، وغالبا لا يعرفون الا القليل من اللغة الروسية ، وسوء... يحتاجون الى أموال طائلة لتأهيلهم للصناعة . وينقلنا ذلك الى المنحنى الأخير الذي يشير قلق المخططين في موسكو ، وهو أنه نظرا لزيادة معدلات الخصوبة في الجمهوريات الاسيوية الوسطى مثل أوزبكستان منها بين شعوب البلطيق والسلافيين بحوالى ثلاثة أضعاف ، فانه من المتوقع حدوث تحول ضخم في التوازن السكاني على المدى الطويل . ونتيجة لذلك فانه من المتوقع أن تنقص نسبة سكان جمهورية روسيا من ٥٢٪ عام ١٩٨٠ الى حوالى ٤٨٪ بحلول عام ٢٠٠٠ . وللمرة الاولى في تاريخ الاتحاد السوفيتى لن يشكل الروس الاغلبية . وربما تبدو هذه القائمة من الصعوبات باللغة التشاؤم بالنسبة لبعض المعلقين . فالانتاج الحرجى السوفيتى غالبا ما يشير الاعجاب ، كما أنه مدفوع دائما لان يحسن من نفسه بسبب دينامية سباق التسليح ذاته . وكما يوضح أحد المؤرخين (في نص مكتوب عام ١٩٨١) ، فإن الصورة لا يمكن اعتبارها سلبية كلية خاصة اذا نظر المرء الى المنجزات الاقتصادية السوفيتية على مدى نصف القرن الماضى ، وقد أصبح من عادة المراقبين الغربيين أن يبالغوا في وصف مظاهر قوة روسيا في فترة ومظاهر ضعفها في الفترة التالية . ومع ذلك ومهما كان المدى الذى حققه الاتحاد السوفيتى في تحسين احواله منذ عهد لينين فالحقائق المرة هي : انه لم يلحق بالغرب ، وتتسع الفجوة بين المستويات الحقيقية للمعيشة منذ السنوات الأخيرة لحكم بريجنيف ، وأن اليابان وبلدان آسيوية أخرى قد تتفوق عليه من حيث متوسط الانتاج والكفاءة الصناعية للفرد ، وأن انخفاض معدل النمو ، وزيادة عدد المسنين ، والصعوبات التى يواجهها مع المناخ ، ومخزون الطاقة ، والزراعة ، تلحق بظلال سوداء على ادعاءات ودعاوى القيادة السوفيتية . وهكذا ، ووفق هذا السباق يصبح ايمان جورباتشوف بأن « الاسراع في التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد هو مفتاح حل كل مشكلاتنا » أكثر معقولة غير أنه بصرف النظر عن الصعوبات الطبيعية (الجليد الدائم ، الخ) ، هناك عقبتان سياسيتان رئيسيتان في طريق تحقيق « قفزة الى الامام » على النمط الصينى . الاولى هي الوضع الحصين لمستوى الحزب ، والبيروقراطيين ، وغيرهم من الصفوة الذين يتمتعون بعدد كبير من الامتيازات (وفقا للمركز) تحميهم من صعوبات الحياة اليومية في الاتحاد السوفيتى ، والذين يحتكرون السلطة والتفرد . كما أن تحرير نظام التخطيط والاسعار من المركزية ، وتخليص الفلاحين من قيود الكوميونات ، والسماح لمديرى المصانع بحرية حركة أكبر ، وتقديم الحوافز للمشروعات الفردية بدلا من الولاء الحزبى ، والتخليص من المشروعات التى عفا عليها الزمن ، ورفض قبول المنتجات الروسية ، وكذلك السماح بتداول المعلومات بحرية أكبر ، كل ذلك سيراه أولئك الذين يتمتعون بالسلطة بأنه تهديد خطير لوضعهم . ذلك أن التوجهات ، ووضع خطط أكثر مرونة ، ودعم الاستثمارات في هذا القطاع أو ذلك ، وحملات الانضباط لمنع تعاطي المخدرات أو فساد الادارة ، كلها شيء واحد ، ولكن مستوى الحزب السوفيتى يؤكدون على أن كل التغيرات المقترحة ينبغى أن تتم « داخل اطار الاشتراكية العلمية » ودون « اية تحولات تجاه اقتصاد السوق او المشروعات الخاصة وفى رأى احد الزائرين حديثا للاتحاد السوفيتى . « ان الاتحاد السوفيتى يحتاج كل جوانب عجزه لبيعي سوفييتا ،

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن كل مطالب السيد جورباتشوف حول حاجة النظام الى « تحول عميق » ليس من المتوقع أن يكون لها أثر كبير على معدلات النمو طويل الاجل .

أما العقبة السياسية الثانية ، فتكمن في القدر الكبير من اجمالي الناتج القومي الذي يخصصه الاتحاد السوفيتي لشئون الدفاع . ويلقى العديد من المحللين اهتماما كبيرا بدراسة افضل الوسائل لحساب اجمالي تلك المخصصات ، وكيف يمكن قياسها بالنسبة لاتفاق الغرب على الدفاع ، وقد أدى اعلان المخابرات المركزية الامريكية عام ١٩٧٥ أن سعر السلاح السوفيتي بالروبل قد ارتفع بمقدار الضعف عما سبق تقديره من قبل - وأن روسيا بما تنفق من ١١ - ١٣ ٪ من اجمالي الناتج القومي على الدفاع وليس من ٦ - ٨ ٪ - كفى هذا الاعلان الى كل انواع سوء التفسير لما كان عليه ذلك . الا أن الأرقام الدقيقة (والتي ربما لا تكون متاحة حتى للمخططين السوفيت) أقل اهمية من حقيقة انه رغم تباطؤ الزيادة في الاتفاق على التسلح بعد ١٩٧٦ ، يبدو أن الكرملين قد خصص نسبة من ناتج البلاد من أجل التسلح تساوى ضعف ما خصصته الولايات المتحدة ، حتى في ظل سياسة ريجان الرامية الى زيادة التسلح وهذا يعني بدوره أن القوات المسلحة السوفيتية قد سحبت احتياجات ضخمة من القوة البشرية ، والعلماء ، والآلات ، ورأس المال ، كان يمكن تخصيصها للاقتصاد المدني . ووفقا لتوقعات اقتصادية معينة ، فإن هذا لا يعني أن خفضا كبيرا في الاتفاق العسكري سوف يؤدي سرعا الى قفزة كبيرة في معدلات النمو في روسيا ، وذلك ببساطة لأن الأمر يتطلب مرور وقت طويل قبل اعادة تجهيز مصنع تجميع دبابات (ت - ٧٢) ، مثلا ليقوم بإنتاج آخر . ومن ناحية أخرى ، فإنه اذا أدى سباق التسلح مع حلف شمال الاطلسي فيما بقي من هذا القرن ، الى زيادة نصيب الاتفاق العسكري في روسيا من ١٤ الى ١٧ ٪ أو أكثر من اجمالي الناتج القومي بحلول عام ٢٠٠٠ ، سوف يستهلك القطاع العسكري قدرا متزايدا من المعدات مثل آلات تصنيع المعادن وتركيب الماكينات ، وسحب من حصة رأس المال المخصصة لباقي الصناعات . وفي حين يعتقد الاقتصاديون أن ذلك سوف يمثل مشكلة ضخمة أمام صانعي القرار السوفيت ، فإن كل المؤشرات تشير الى أن الاتفاق العسكري سوف يرتفع بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي الاجمالي - مما سيكون له أثره على الرخاء الاقتصادي والاستهلاك . ومن ثم ، فإن الاتحاد السوفيتي ، مثل أية قوة عظمى أخرى ، عليه أن يختار في تخصيصه للموارد القومية بين : (١) الاحتياجات العسكرية - وفي هذه الحالة مع قدرتها الذاتية على الوفاء بمتطلبات امن روسيا ، و (٢) الرغبة المتزايدة لدى الجماهير الروسية في الحصول على السلع الاستهلاكية ، وتوفير ظروف افضل في المعيشة والعمل ، فضلا عن تحسين الخدمات الاجتماعية للحد من المعدلات المرتفعة للوفيات والمرض ، و (٣) حاجات كل من الزراعة والصناعة لاستثمارات رأسمالية جديدة ، وذلك لتحديث الاقتصاد ، وزيادة الناتج ، ومواكبة التقدم لدى الآخرين والوفاء بالمتطلبات الدفاعية والاجتماعية للبلاد على المدى البعيد . وكما هو الحال في أي مكان آخر ، فإن ذلك يتطلب على خيارات صعبة أمام صناع القرار المعنيين ، غير أن المرء يشعر بأنه مهما كانت احتياجات المستهلك الروس ، ومتطلبات تحديث الاقتصاد ضخمة ومسلحة فإن التسلسل التقليدي لفكرة الامن العسكري على موسكو يعني أن الخيار الرئيسي قد اتخذ بالفعل . وما لم يحمل نظام

جورباتشوف على تغيير الأمور بالفعل ، سوف يلقى السلاح دائما قبل الطعام ، ولو احتاج الأمر ، قبل النمو الاقتصادى أيضا . وهذا ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من السمات الأخرى ، يجعل روسيا مختلفة بشكل أساسى عن اليابان ، وأوروبا الغربية ، وهنئى عن الصين والولايات المتحدة .

وهكذا فإن الكرملين اليوم يتبع تقاليد قياصرة آل رومانوف ، وتقاليده ستالين نفسه ، فى رغبته فى امتلاك قوات مسلحة تساوى (والأفضل أن تفوق) ما لدى أية قوة كبرى أخرى . وليس هناك شك فى أن القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى فى الوقت الحالى مهيبة للغاية . وربما تكون محاولة تقديم رقم واقعى لأجمالى الاتفاق السوفيتى السنوى على الدفاع أمرا مضللا : فمن ناحية ، تعد الأرقام الرسمية لموسكو ضئيلة على نحو يدعو للسخرية ، الأمر الذى يخفى قدر كبير من الاتفاق على مجالات مرتبطة بالمجال العسكرى ، تحت مسميات أخرى (مثل « العلوم » ، و« برامج الفضاء ، والأمن الداخلى والدفاع المدنى ، والإنشاءات ») ، ومن ناحية أخرى ، فإن التقديرات الغربية للأجمالى الحقيقى يؤدى إلى تعقيد سعر الصرف غير الواقعى للروبل بالدولار ، والفهم المحدود لأجراءات الموازنة السوفيتية ، والصعوبات التى تواجه محاولة وكالة المخابرات المركزية مثلا وضع « قيمة دولارية » للسلاح الروسى الصنع ، أو المصالة الروسية ، وكذلك المؤثرات التنظيمية الأيديولوجية . والنتيجة هى وجود العديد من « التضخيمات » ، التى يمكن للمرء أن يختار منها ما يوافق هواه . غير أن التحديث الواسع الذى جرى لكل فروع القوات المسلحة السوفيتية سواء التقليدية أو النووية برا وبحرا وجوا ، أمر لا جدال فيه . فذلك أن النتيجة النهائية جذوة بالاصحاب ، إذا نظرنا إلى التطور السريع لأنظمة الصواريخ الاستراتيجية الروسية ذات القواعد الأرضية والبحرية ، والآلاف من الطائرات وحشرات الآلاف من دبابت القتال الرئيسية ، وكذلك التطورات غير العادية فى البحرية وإسطول الغواصات ، والأنشطة المتخصصة (مثل وحدات القتال المتحركة جوا ، والبرمائية ، والحرب الكيميائية ، والتخاير ، وأنشطة التضليل الإعلامى) . وسواء كانت هذه الامكانيات تماثل فى تكلفتها مخصصات البتاجون نفسه أم لا ، فإنها تعطى الاتحاد السوفيتى ، بلا ريب ، من القدرات العسكرية ما لا تمتلكه سوى القوة المظمى الأمريكية المنافسة . فهو ليست مثل قوات « بوتمكن »* القوية فى القرن العشرين ، المعرضة للإهيار مع أول اختبار جلى .

ومن ناحية أخرى ، فإن آلة الحرب السوفيتية أيضا نقاط ضعفها ومشاكلها الخاصة كما أنه لا يجب أن نظهرها باعتبارها قوة مطلقة ، قادرة على أداء كل العمليات العسكرية التى يمكن أن يطلبها الكرملين منها بكفاءة تامة وحيث أننا نبحث فى هذا الفصل أيضا ، المضغلات التى تواجه خصائص الاستراتيجية فى القرى الكبرى الأخرى فى العالم ، فإنه يلزم فقط توجيه الانتباه إلى المجموعة الكبيرة من الصعوبات المتنوعة التى تتحدى القيادة السياسية - العسكرية الروسية - دون القفز إلى النتيجة النهائية المقابلة بأن الاتحاد السوفيتى ليس من المتوقع أن يستمر فى « البقاء » طويلا والحال كذلك .

* جريجورى بوتمكن : مرشاح روسى كان له دور كبير فى الحرب بين روسيا وتركيا فيما بين عامى ١٩٦٨ - ١٩٧٤ - المترجم .

وتتيح بعض الصعوبات التي تواجه صانعي القرار العسكري الروسي - على الأمد المتوسط والبعيد - مباشرة من المشكلات الاقتصادية والديموغرافية التي سبق شرحها . وتكمن أولى هذه المشكلات في المجال التقني فمنذ عهد بطرس الأكبر - وتكرارا لنقطة وردت في الفصول السابقة من هذا الكتاب - كانت روسيا تتمتع دائما بأكثر امتيازاتها العسكرية في مواجهة الغرب عندما كانت مسيرة التقدم في تكنولوجيا السلاح تتباعد الى الحد الذي يسمح بتوحيد قياس للمعدات ومن ثم اساليب ووحدات القتال سواء كانت كتائب المشاة في القرن الثامن عشر ، أو الفرق المدرعة في منتصف القرن العشرين . وكلما كانت زيادة تطور تكنولوجيا السلاح تفرض ضرورة التأكيد على النوعية أكثر من الكم ، كان الامتياز الروسي يتضاءل . وفي حين أنه من الصحيح أن روسيا قد سلت بشكل كبير الفجوة التكنولوجية مع الغرب والتي كانت موجودة أيام القيصرية ، وأن جيشها يتمتع بحرية لا تضاهي في استخدام الموارد العلمية والقدرة الانتاجية لاقتصاد تتحكم فيه الدولة ، فإن هناك شواهد على وجود الكثير من التخلف الزمني في عدد ضخم من العمليات التكنولوجية وهناك علامتان واضحتان على ذلك ، أولاها هي عدم ازدياد الاتحاد السوفيتي ازاء التفوق المتكرر الذي أحرزته المعدات العسكرية الأمريكية على أسلحت في المعارك المحدودة التي جرت في الشرق الأوسط وغيره من المناطق على مدى العقود القليلة الماضية . صحيح أن نوعية الطيارين وأطقم الدبابات في كوريا الشمالية ، ومصر ، وسوريا ، وليبيا لم تكن أبدا من أرقى المستويات ، إلا أنها حتى لو كانت كذلك ، فهناك أسباب للشك فيما إذا كان بقدرهم تحقيق السيطرة في مواجهة الأسلحة الأمريكية ذات الامتياز في الإلكترونيات والطيران وأجهزة الرادار ، وأنظمة التوجيه الدقيقة ، وما إلى ذلك . وربما كان نتيجة ذلك أن الخبراء الغربيين في الشؤون العسكرية السوفيتية يشيرون الى وجود محاولات دائمة لتحسين النوعية وانتاج « صور مطابقة » لأنظمة السلاح الأمريكي في السنوات القليلة الماضية . ولكن ذلك بدوره يلقى بالمخططين السوفيت في نفس الدوامة التي تهدد برامج الدفاع الغربية : فالمعدات الأكثر تعقيدا تتطلب فترات زمنية أطول في التركيب ، وترتيبات صيانة أضخم ، ومعدات ثقيلة أكبر (عادة) وأكثر تكلفة (دائما) ، وتؤدي الى نقص في كميات الانتاج . وهذا ليس بالامر المريح بالنسبة لقوة ظلت تعتمد تقليديا على الاعداد الكبيرة من الأسلحة لتفديدها مهامها الاستراتيجية المتنوعة والمتباينة .

أما العلامة الثانية من علامات عدم الارتياح السوفيتي ازاء ضعفه التكنولوجي فلهاها تتعلق بما يسمى « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » التي أعلنتها إدارة ريجان . ويبدو من الصعب في هذه المرحلة الاقتناع بأنها ستجعل الولايات المتحدة في مأمن تام من الهجوم النووي فهي (على سبيل المثال ، لا يمكنها أن تفعل شيئا ازاء صواريخ « المطردة » منخفضة الارتفاع) ، ولكن الحماية التي قد توفرها لمواقع الصواريخ ومركبات الفضاء الأمريكية ، والمعب المضاد على ميزانية الدفاع السوفيتية لانتاج صواريخ وقذائف أكثر تفوقا نظام مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، لا يمكن أن يقبله الكرملين . بل إن اعتبارات الحرب التقليدية عالية التقنية ربما كانت أكثر مدهة للقلق . ويوضح أحد المعلقين ذلك قائلا : « إن الدفاع الذي يحقق حماية ضد ٩٩٪ من الترسانة النووية السوفيتية ربما يعتبر غير كاف ،

إذا أخذنا في الاعتبار الامكانية التنموية للأسلحة التي ستبقى بعد ذلك . . . (ولكن إذا) تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق تفوق تكنولوجي ضمن تدمير الكثير من القوات المسلحة التقليدية للاتحاد السوفيتي من الطائرات والدبابات والسفن الحربية ، فإن الامتياز السوفيتي العنصري سوف يصبح أقل تهديدا . فالتكنولوجيا التي لا تعتمد نموذجية بالنسبة لمبادرة الدفاع الاستراتيجي ربما يمكن استخدامها في حرب غير نووية .

وهذا ، بدوره ، يفرض ضرورة توجيه استثمار روسي أكبر إلى التقنيات المتقدمة لليزر والبصريات ، والصور كمبيوتر ، وأنظمة التوجيه ، والملاحة ، ومعنى آخر ، وكما أوضح متحدث روسي ، فإنه سيكون هناك « سباق تسلح جديد كامل على مستوى تكنولوجي أعلى » . ووفقا لتحليلات المارشال « أوجاركوف » عام ١٩٨٤ ، والذي كان رئيس الأركان في ذلك الوقت ، حول العوائب المروعة لاختراق روسيا في اللحاق بالتكنولوجيا الغربية ، فإن الجيش الأحمر لا يبدو واثقا من قدرته على الفوز بهذا النوع من السباق .

وعلى الجانب الآخر من الصورة ، هناك التهديد الديموغرافي المحتمل للامتياز الروسي التقليدي من ناحية الكم ، أي من ناحية الصفوف البشرية . فكما لاحظنا من قبل ، ينتج ذلك عن أمرين : التناقص العام في إجمالي عدد مواليد الاتحاد السوفيتي ، وارتفاع نسبة المواليد في المناطق غير الروسية منه . وإذا كان ذلك سيؤدي إلى صعوبات في توزيع القوة البشرية بين الزراعة والصناعة ، فإنه بالأحرى سيكون مشكلة بعيدة المدى أمام التجنيد العسكري . وبشكل عام ، فإنه ليست هناك مشكلة في تجنيد من ١٣ إلى ١٥ مليون سنويا بين ٢١ من الذكور الصالحين للتجنيد ولكن نسبة متزايدة ستكون من بين الشباب الآسيوي في تركستان ، والعديد منهم غير متمكن من اللغة الروسية ، وهو مستوى متدني للغاية من الكفاءة في المجالات الميكانيكية (ناهيك عن الإلكترونيات) ، وهم في بعض الأحيان متأثرون بشدة بالإسلام . وتكشف كل الدراسات حول التركيب العرقي للقوات المسلحة الروسية أن سلك الضباط وضباط الصف يغلب عليه السلاف . كما هو الحال في قوات الصواريخ ، والقوات الجوية ، والبحرية ، والقوات الميكانيكية . وليس غريبا إذن أن يشكل هؤلاء أهم فرق الفئة الأولى (من الطبقة الأولى) داخل الجيش الأحمر . وعلى العكس من ذلك ، فإن فرق الفئة الثانية و (خاصة) الفئة الثالثة ومعظم وحدات الخففة والنقل يشكلها غير السلافيين ، الأمر الذي يطرح تساؤلا مثيرا حول مدى فعالية هذه الفرق « التابعة » في حرب تقليدية ضد حلف شمال الأطلسي ، إذا احتاجت فرق الفئة الأولى لتعزيزات كبيرة . ولعل تصنيف هذا التحيز ضمن « المنصرة » والتزعة القومية (لروسيا العظمى) ، كما يفعل المحققون الغربيون ، يعتبر أقل أهمية بالمفهوم العسكري الدقيق من حقيقة أن قسما كبيرا من القوة البشرية السوفيتية المتاحة يعتبر غير كفء وغير جدير بالاعتماد عليه من وجهة نظر القيادة العامة . الأمر الذي قد يعد صحيحا إذا وضعنا في اعتبارنا التقارير حول الأصولية الإسلامية عبر روسيا الجنوبية ، وارتباك تلك القوات لو تمين عليها مثلا ، غزو أفغانستان .

ومعنى آخر ، فإن القيادة الروسية ، مثلها في ذلك مثل الامبراطورية المجرية النمساوية منذ ثمانين عاما ، أو الامبراطورية القيصرية منذ ثمانين عاما أيضا ، تواجه « مشكلة قومية » لم تحل منها

الايديولوجية الماركسية . ومن المؤكد ، أن جهاز السلطة الآن أصبح أكثر بشاعة مما كان عليه قبل ١٩١٤ ، وعلى المرء الا يتقبل بسهولة الادعاءات بأن لوكراينا ، مثلاً هي وحدها «مقلد» السخط . ومع ذلك ، فالذكريات البعيدة عن ترحيب الاوكرانيين بالفوزة الالمان عام ١٩٤١ ، والتقارير حول السخط في اقاليم البلطيق ، والاحتجاجات الشديدة (والناجحة) في جورجيا ازاء محاولة عام ١٩٧٨ لجعل اللغة الروسية لغة موازية للغة الاولى بالجمهورية ، وربما فوق كل ذلك ، انتشار الملايين من الكازاخيين « والاوغيريين » عبر الحدود الصينية - السوفيتية ، ووجود ٤٨ مليون مسلم شمال الحدود غير المستقرة مع تركيا ، وايران ، و افغانستان : يبدو أن هذه الحقائق تشغل بال القيادة الروسية ، وتزيد من اسباب انزعاجها . ويشكل أكثر تحديدا ، فإنها تثير اهتماما متزايدا بتحديد وضع الاعداد المتناقصة « الجديرة بالثقة » من الشباب السلاف فهل يتم توجيههم الى القوات المسلحة ، الى فرق الفتح الاولى وغيرها من مجالات الخدمة رفيعة المستوى ، حتى ولو تضافلت الاعداد المتاحة منهم لقطاعي الزراعة والصناعة ، وكلاهما في ميسس الحاجة الى اعداد متزايدة من الشباب المدرب والمخلص ؟ أم هل يجب أن يشكل السكان من غير السلافيين نسبة متزايدة داخل الجيش الاحمر ، برغم مخاطر عدم الكفاية العسكرية ، حتى يمكن تسريح الروس وزملائهم السلافيين من أجل الاغراض المدنية ؟ . وحيث أن التقليد السوفيتي يجعل الامن أولا ، فمن المحتمل أن تكون الافضلية للاتجاه الاول ، ولكن ذلك يعكس مجرد اختصار بين خيارات سيئة ، دون حل للمعضلة .

وإذا كانت المكونات الاقتصادية لما يسميه خبراء الاستراتيجية السوفيت « ترابط القوى » أحد شواغل اعضاء المكتب السياسى ، فإن نفس هؤلاء القادة لا يمكنهم أن يقللوا من اهتمامهم بالجوانب العسكرية المحضة لميزان القوى العالمى سريع التغير . ومهما بدت آلة الحرب السوفيتية مهمة وخطيرة بالنسبة للمراقبين الخارجيين ، فانه يجدر ، رغم ذلك ، تقويم تلك القوات بالنسبة للعدد الكبير من المهام الاستراتيجية التى قد يطلب من الجيش السوفيتي تنفيذها .

وللقائم بمثل هذا العمل ، فانه من المفيد فصل امكانية الحرب التقليدية عن تلك التى قد تشتمل على اسلحة نووية . ولأسباب واضحة ، فإن أكثر ما يجلب الانتباه والاهتمام فى الموازين العسكرية ، هو امكانيات الاسلحة النووية الاستراتيجية التى فى متناول القوى العظمى ، وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، حيث يمتلك كلاهما القدرة على تدمير العالم . وللتاريخ ، فانه قد يكون من المفيد اعادة نشر الحساب الذى اعدده المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية للموسس النووية الاستراتيجية لىبى كل منهما (انظر جدول ٤٧)

١ وتوقف كيفية ردود الفعل الدقيقة لدى المرء ازاء هذه الأرقام على اهتماماته الخاصة . فبالنسبة لأولئك المهتمين بالاعداد فقط ، أو بالتحريف الممكن للاعداد ، سوف يكون هناك اهتمام دقيق بالاجماليات الفرعية ، وتذكرك حقيقة أن القوتين العظميين تمتلكان ايضا مخزونات اضافية ضخمة من الاسلحة النووية التكتيكية . وبالنسبة لعدد كبير للغاية من المعلقين غير الرسميين ، وقسم كبير من الرأى العلم ، فإن مجرد المدى والقدرة التدميرية للأسلحة النووية فى هاتين الترسنتين يعد

جول ٤٧
لعوس النووية الاستراتيجية التقديرية

الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي

٦٢٤٢٠	٢٢١١٨	رعوس تحملها القذائف الباليستية عابرة القارات
٢٢٧٨٧	٥٥٣٦	رعوس تحملها القذائف الباليستية المحمولة بحرا
٦٨٠	٢٥٢٠	رعوس محمولة بالطائرات
٩٨٨٧	١٠١٧٤	الاجمالي

مؤشرا على العجز السياسي أو الخلل العقلي ، الذي يهدد كافة مظاهر الحياة على هذا الكوكب ، ويتعين القضاء عليه أو التخفيف منه الى حد كبير بأسرع ما يمكن . ومن ناحية أخرى ، هناك تلك المجموعة الكاملة من المعلقين في المحافل الفكرية والجامعات وكذلك في الدوائر العسكرية - الذين يميلون امكانية أن تستخدم الأسلحة النووية كجزء من استراتيجية قومية ، ومن ثم يكرسون طاقاتهم الفكرية للدراسة المكثفة لنظم التسليح الخاصة ، واستراتيجيات التصعيد والعمليات الحربية ، والحجج المؤيدة والمعارضة لاتفاقيات الرقابة والتفتيش على التسليح ، وسياسات تحديد الاهداف مثل سياسة « القاء الثقل » ، وسياسة موطن التقدم ، وسياسة مجموع الميجابلن المتكافئة ومخططات « الغربة الثانية » .

ومن الواضح أن كيفية معالجة المشكلة النووية ضمن بحث يشمل خمسة قرون - مثل هذا البحث - تمثل صعوبة كبيرة . أليست حالة وجود الأسلحة النووية - أو بالأحرى امكانية استخدامها بشكل واسع - قد جعلت أي حساب للحرب ، والاستراتيجية ، والاقتصاد أمرا زائدا عن المعالجة من وجهة النظر التقليدية ؟ وفي حالة التبادل الشامل للأسلحة النووية الاستراتيجية أن يصبح تقدير أثرها على « تغير موازين القوى » في الشؤون العالمية ، أمرا غير ذي موضوع بالنسبة لكل شخص في النصف الشمالي من الكرة الأرضية (وربما نصفها الجنوبي أيضا) ؟ ألم ينته أعيرا في عام ١٩٤٥ النموذج التقليدي للقوى العظمى المتصارعة التي تلجأ من حين لأخرى الى الحرب العلنية ؟ .

من الواضح أنه ليست هناك وسيلة للاجابة المؤكدة على مثل هذه الاسئلة . غير أن هناك مؤشرات على أن القوى الكبرى الحالية ربما تعود الى افتراضات أكثر تقليدية حول استخدام القوة برغم - ومن نواح عديدة - بسبب وجود الأسلحة النووية . ففي المقام الاول ، يبدو أن هناك الآن ، وربما منذ بضع سنوات ، توازنا جوهريا في التسليح النووي بين القوتين العظميين . وبالرغم من الجدل الدائر حول « ثغرات الفرص » وامكانيات أن يكون لدى أحد الجانبين أو الآخر « القدرة على توجيه الغربة الاولى » ، فانه من الواضح أنه لا اشتغل ولا موسكو تمتلك أي ضمان بأن بمقدورها أن تمحو غريمتها دون احتمال أن تتعرض هي للتدمير بالمثل ، وإن يشير مجيء تكنولوجيا « حرب

النجوم ، شيئا يذكر من هذه الحقيقة . وعلى وجه الخصوص ، فإن امتلاك كل جانب لعدد كبير من الصواريخ الباليستية المحمولة بحرا ، والموضوعة في غواصات تحت الماء يصعب اكتشافها ، يجعل من غير المتخيل أن يفترض أى من الجانبين أن بمقدوره أن يقضى كلية على قدرة سلاح عدوه النووي على الفور وستظل هذه الحقيقة ، أكثر من - أو على الأقل مثل - المخاوف من مجيء « شتاء نووى » ، حونا لصانعى القرار ، ما لم يسقطوا فى حبالل تصميم مستفز عارض . ونتيجة لذلك ، فإن كل جانب يواجه مأزقا نوويا حرجا لا يمكنه التراجع عنه - حيث أنه من المستحيل عمليا التوقف عن ابتكار التكنولوجيا النووية ، أو أن تتخلى إحدى القوتين العظميين (أو كليهما) عن امتلاك هذه الاسلحة ، التى لن تستطيع ان تحقق بها أى تفوق حقيقى ، حيث أن النظام الجديد لكل قوة له ما يقابله أو يحد منه لدى القوة الأخرى ، وحيث أنه من الخطر البالغ عمليا استخدام هذه الاسلحة نفسها .

وبمعنى آخر ، فإن قدرات الاسلحة النووية الواسعة لدى كل من القوتين العظميين سوف تستمر فى البقاء ، ولكنها فى كل الاحتمالات لن تستخدم (مع استبعاد حدوث اطلاق غير مقصود) ، لأنها تتناقض مع الفرضية القديمة بأنه فى الحرب كما فى معظم الأمور الأخرى ، ينبغي أن يكون هناك توازن بين الوسائل والغايات . وعلى العكس من ذلك ، ففى أى حرب نووية ، يمكن خطر أحداث وإيقاع الضرر بالجنس البشرى الى الحد الذى لن يخدم أى غرض سياسى أو ايدولوجى أو اقتصادى . وبالرغم من أن قدرات ذمنية ضخمة تعكف على وضع « استراتيجية لخوض الحرب النووية » ، فمن الصعب التشكيك فى ملاحظة « جيري » بأن « القول باستراتيجية رشيدة لاستخدام الاسلحة النووية يعد قولاً متناقضاً . فبمجرد انطلاق أول صاروخ ، سينتهى وضع « الارتعان المتبادل » الذى أصبح فيه كل من الجانبين منه فقدت الولايات المتحدة احتكاكها النووى . وستكون العواقب حينئذ مزلزلة الى الحد الذى لن تستطيع معه أية قيادة سياسية متعقلة الاقدام على اتخاذ الخطوة الأولى نحو البداية . وما لم تحدث حرب نووية غير متعمدة ، وهو احتمال قائم دائما اما بسبب خطأ بشرى أو قصور فنى ، فإن كلا من الجانبين سيحجز عن « غرض الحرب النووية » . وإذا حدث صدام ، فستسعى كل من القيادة السياسية والعسكرية « لاحتوائه » عند مستوى القتال التقليدى .

وهذا لا ينسحب على المشكلة الأكثر خطورة بالنسبة للقوتين العظميين المتنافستين على مدى السنوات العشرين القادمة وما بعدها : وهى انتشار الاسلحة النووية فى بلدان المناطق المتقدمة الأكثر عرضة للاشتغال فى العالم مثل الشرق الأدنى ، وشبه القارة الهندية ، وجنوب افريقيا ، وربما أمريكا اللاتينية . وحيث أن الدول المعنية ليست طرفا فى نظام القوى العظمى ، فإن الامكانية الرهيبة للجوئها للاسلحة النووية فى أى صدام نووى ، ليست مأخوذة فى الاعتبار هنا . فعلى وجه العموم ، يبدو من الانصاف استنتاج أن لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مصلحة مشتركة للحد من انتشار الاسلحة النووية ، الذى يجعل السياسة العالمية أكثر تعقيدا من أى وقت مضى . ويرغم أى شيء ، فقد يدفع الاتجاه نحو انتشار الاسلحة النووية القوتين العظميين الى ادراك ما بينهما من أمور مشتركة .

وفى تحالف مختلف تماما - من وجهة نظر موسكو بالتحديد - نجد التسليح النووى سريع التسوع فى الصين وبريطانيا وفرنسا . وحتى سنوات قليلة مضت ، كان من المفترض بوجه عام أن ثلاثتها لم تكن سوى عوامل هامشية فى التوازن النووى ، وإن استراتيجيتها النووية ليست «محل ثقة» على الإطلاق ، لأن أيًا من الثلاثة لا تستطيع أن تلحق ضررا بالاتحاد السوفيتى ردا على تدميرها نوويا . ولكن الدلائل تشير إلى أن هذا الافتراض قد يحتاج إلى تعديل قريبا . والأمور الأكثر مدعاة للارتعاج - من وجهة نظر موسكو ، مرة أخرى - هو القدرة النووية المتزايدة لجمهورية الصين الشعبية ، التى ظلت تقلقها على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية . فإذا استطاعت الصين تطوير نظام صواريخ باليستية بعيد المدى محمول على الغواصات - وهو ما يبدو أنها تعتزمه - بالإضافة إلى نظام الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأكثر تعقيدا ذات الغواصة البرية ، وإذا لم تحل النزاعات الصينية - السوفيتية على أساس التراضى المتبادل ، فسوف يواجه الاتحاد السوفيتى احتمال وقوع صدام مسلح عبر الحدود ، ربما يتصاعد إلى تراشق نووى مع جوارته الصينية . وتأسيسا على ما عليه الحال الآن ، فإن ما سيلحق بالصين من دمار سيكون رهيبا ، ولكن موسكو لا تستطيع أن تستبعد أن عددا معينا على الأقل من الصواريخ الصينية (والذى سيصبح أكبر فى التسعينات) سيصيب الاتحاد السوفيتى .

والأكثر مدعاة للقلق من الناحية التقنية ، رغم أنه أقل إزعاجا من الناحية السياسية ، هو تعزيز قدرات حاملات القذائف والرؤوس النووية البريطانية والفرنسية . فحتى وقت قريب ، كان الأمر «الراعى» لكل من أنظمة التسليح الاستراتيجى لهاتين القوتين غير مؤكد وفى حالة تورطهما غير المتوقع فى صدام نووى مع الاتحاد السوفيتى ، مع حياذ الولايات المتحدة (الذى يعد مبررا للنظامين البريطانى الفرنسى) كان من الصعب أن تعرضا نفسيهما للانتحار ، حيث لم تكن أنظمة الإطلاق المتواضعة لديهما تستطيع أن تلحق إلا ضررا جزئيا فقط بروسيا . غير أنه فى السنوات القليلة القادمة ، سيتضاعف حجم الدمار الذى يمكن أن تلحقه أى من هاتين القوتين متوسطى الحجم بالاتحاد السوفيتى مرات عديدة ، بسبب التميز الضخم لما لديها من أنظمة الصواريخ الباليستية التى تطلق من الغواصات . وعلى سبيل المثال ، فإن امتلاك بريطانيا للغواصات حاملة نظام صواريخ «ترايلنت ٢» - التى وصفته مجلة «الايكونوميست» بأنه «رولز رويس الصواريخ النووية» بسبب ارتفاع تكلفته وقوته الضاربة البالغة - سوف يعطى ذلك البلد قوة ردع متينة تستطيع تدمير الروس ما يروى على ٣٥٠ هدفا سوفيتيا ، بدلا من قدرتها الحالية على تدمير ستة عشر هدفا ونفس الطريقة ، فإن الغواصة الفرنسية الجديدة «لانفليكسبل» «ذات الصاروخ إم ٤» بعيد المدى متعددة الرؤس ، من المحتمل أن تكون قادرة على مهاجمة ست وتسعين هدفا سوفيتيا ، وهو ما يزيد عن قدرة الغواصات النووية الخمس الفرنسية السابقة مجتمعة - وعندما يعاد تجهيز الغواصات الأخرى بنفس الصاروخ إم ٤ ، فسوف تزيد الروس الحرية الاستراتيجية لدى فرنسا خمسة أضعاف ، مما يمنحها أيضا القدرة ، نظريا ، على ضرب مئات الأهداف الروسية من على بعد آلاف الأميال .

وبالطبع ، فإن ما يعنيه ذلك بشكل قاطع ، أمر يستحيل التنبؤ به ففى بريطانيا نفسها ، يرى العديد من الشخصيات البارزة فكرة أن بلادهم بمقدورها استخدام أسلحتها النووية ضد روسيا بشكل مستقل ، فكرة غير معقولة ، ومن غير المحتمل أن يغير من مثل هذه الانتقادات الادعاء المضاد بأن انتحار البلاد سيصعبه على الأقل الحاق ضرر أكثر وبالائحاد السوفيتى مما كان ممكنا حتى الآن . وفى فرنسا أيضا ، لا يكاد الرأى العام وبعض المعلقين الاستراتيجيين - يقتنع بسياسة المتحطة للردع . ومن ناحية أخرى ، فمن الانصاف أن نفترض أن المخططين العسكريين الروس ، الذين يأخذون احتمالات القتال النووى بجدية تامة ، لا يد أن يجعلوا هذه التطورات الجديدة مزعجة . ذلك أنهم لن يواجهوا فقط أربع دول فقط بدلا من الولايات المتحدة وحدها - مع احتمال الحلق ضرر بالغ (وربما غير عادى) بعمق الاراضى السوفيتية ، بل انهم يجب أن يضعوا فى اعتبارهم ماذا ستكون عليه موازين العالم العسكرية اذا ما تورطت روسيا فى نزاع نووى مع إحدى هذه القوى (ولكن الصين) فى حين يبقى الآخرون مراقبين محايدين إزاء هذا الدمار المتبادل ومن ثم كان اسرار السوفيت المتكرر على أنه فى أية اتفاقية شاملة للحد من التسلح الاستراتيجى مع الولايات المتحدة ، يجب أن توضع فى الاعتبار أنظمة التسلح الانجلو- فرنسية ، وأنه يجب أن يكون لدى الاتحاد السوفيتى هامشا من القوة النووية لمواجهة الصين . ومن هنا يتبين أنه من المعقول اعتبار أن كل ما سبق يجعل الاسلحة النووية اداة غير موثوق بها فى السياسة العسكرية المتطرفة ، من وجهة نظر الكرملين .

غير أنه اذا كان من شأن ذلك أن يجعل من الاسلحة التقليدية المعيار الرئيسى للقوة العسكرية السوفيتية - والاداة الرئيسة لتأمين الاهداف السياسية للدولة السوفيتية - فإنه من الصعب الاقتناع بأن المخططين الروس بمقدورهم أن يشعروا بالأمان إزاء حالة التوازن العسكرى الدولى الراهنة . وربما يبدو هذا القول متسا بالانفخاظ نظرا للشهرة البالغة الاتساع التى أضيفت على اجمالى أعداد الطائرات ، والدبابات ، والمدفعية وفرق المشاة السوفيتية الضخمة للغاية من حيث تقديرات « التوازن العسكرى » الأمريكى السوفيتى - ناهيك عن التأكيد المتكرر على أن قوات حلف الاطلنطي ، نظرا لمعجزها عن الصمود فى حالة حدوث حرب تقليدية واسعة النطاق فى أوروبا ، سوف تضطر الى اللجوء الى « الحرب النووية » فى غضون بضعة أيام . غير أن هناك عدد متزايد من الدراسات الاكاديمية الأحدث حول « التوازن » تصف الوضع القائم الآن - بدقة ، وترى بالتحليل أنه « ليس لدى أى جانب القوة الشاملة الكافية لتحقيق النصر » . ويتطلب التوصل الى هذه النتيجة القيام بإجراء أبحاث مقارنة شديدة التفصيل (على سبيل المثال ، حول تشكيل فرق الدبابات الأمريكية فى مواجهة الفرق السوفيتية) ، والاهتمام بتقدير عوامل معينة أكبر وغير ملموسة (على سبيل المثال ، دور الصين ، ومصادقية حلف وارسو) ، وما يمكن تقديمه هنا ليس سوى ملخص لهذه المناقشات . وإذا كانت هذه الشواهد صحيحة على وجه التقريب ، فإنها لا يمكن أن تكون مريحة بالنسبة للمخططين السوفيت .

وأول وأبرز ما يجب التأكيد عليه ، هو أن أى تحليل للتوازن التقليدى للقوى يقتضى تقييم الحلفين المتنافسين ككل ، خاصة فى محيطهما الأوروبى . وبمجرد القيام بذلك ، يصبح من

الواضح أن الأعضاء غير الأمريكان في حلف شمال الأطلسي أكثر تميزا بكثير من الأعضاء غير الروس في حلف وارسو. وبالفعل ، فكما حاول « الكتاب الأبيض » لوزارة الدفاع البريطانية عام ١٩٨٥ أن يوضح ، « كانت البلدان الأوروبية تقدم الجزء الرئيسي من قوات « الناتو » الواقعة على أجرة الاستعداد في أوروبا : ٩٠٪ من القوة البشرية ، ٨٥٪ من الذبابات ، ٩٥٪ من المشاة ، و ٨٠٪ من الطائرات المقاتلة ، وما يربو على ٧٠٪ من السفن الحربية في المياه الاطلنطية والأوروبية . وبلغت القوة التعويبة الكاملة للقوات الأوروبية حوالي ٧ ملايين رجل في مقابل ٣.٥ مليون للولايات المتحدة » . كما أنه من الصحيح ، بالطبع ، أن الولايات المتحدة نشرت ٢٥٠.٠٠٠ رجل في أماكن مناسبة في ألمانيا ، وأن فرق الجيش وأسراب الجوارتي تنوي أن تدفع بها عبر الاطلنطي في حالة حدوث حرب أوروبية ستكون بمثابة تعزيزات حاسمة ، وأن « الناتو » ككل يعتمد على الردع النووي الأمريكي ، وعلى القوة البحرية الأمريكية . ولكن النقطة الهامة هي أن حلف شمال الاطلنطي يتميز بالتوازن المتساوي بين أعضائه أكثر من حلف وارسو ذو القيمة ثقيلة الوزن والذي يعمل تملسا^{١٠٠} أيضا ملاحظة أن حلفاء أمريكا من أعضاء « الناتو » يتفوقون في الدفاع ما يزيد بمقدار ست مرات عما ينفقه حلفاء موسكو من أعضاء حلف وارسو ، بل إن كلا من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية تتفق وحلما أكثر مما تنفقه بلدان حلف وارسو مجتمعمة بدون روسيا . ومن ثم فإنه إذا قمست قوة الحلفين ككل ، وبدون عمليات الاغتيال والشروط الغربية التي تميز بعض التقديرات الغربية المثيرة للقلق* فستبرز صورة من للتكافؤ الاستراتيجي في معظم الجوانب ، وحتى حيث توجد لحلف وارسو الأفضلية المندجة ، فإن ذلك لا يبدو أمرا حاسما .

لعل سبيل المثال ، قد يكون « اجمالي القوات البرية » متساويا تقريبا لدى كل من الحلفين وكذلك « اجمالي احتياطي القوات البرية » . وبصورة تقريبية ، فإن قوات حلف وارسو البالغ عددها ١٣.٩ مليون رجل (٦.٤ مليون « قوات أساسية » و ٧.٥ مليون احتياطيا) ، ليست أكبر بكثير من قوات « الناتو » البالغ عددها ١١.٩ مليون (٥ ملايين « قوات أساسية » و ٦.٩ مليون احتياطيا) خاصة وأن جزءا كبيرا من اجمالي حلف وارسو يتكون من وحدات من الدرجة الثالثة وقوات احتياط الجيش الأحمر . وحتى على الجبهة المركزية البالغة الأهمية حيث تتجاوز ضخامة فرق المدرعات والرماية الروسية أعداد قوات « الناتو » بدرجة كبيرة ، فإن تفوق حلف وارسو ليس أمرا مرضيا - خاصة عند ذكر صعوبة إجراء « مناورات عسكرية » سريعة وفعالة في المنطقة المزدحمة شمال ألمانيا ، وعند معرفة عدم الذبابات من طراز « ت - ٥٤ » المتبق - والذي قد يسد الطرق تملسا - من بين دبابات القتال الرئيسية الروسية البالغ عددها ٥٢.٠٠٠ دبابة . فلذا توغرت لدى « الناتو » احتياطات كافية من المتاد والوقود وأسلحة الاحلال ... الخ ، فإنه يتضح بالتأكيد أنه في وضع يسمح له بدحر أي هجوم سوفيتي تقليدي بشكل أفضل كثيرا مما كان عليه الحال في الخمسينات .

* وكلها تبين بسهولة أن حلف وارسو مطوق بشكل كبير ، وذلك بأن تفتح ضمن قواته ، مثلا ، كل القوات المسلحة (حتى تلك التي تنشر في مواجهة الصين) ، وتختلف مثلا ، القوات الفرنسية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك المعصر الذي لا يمكن التنبؤ به ، وهو وحدة وتماسك كل من الحلفين العسكريين المذكورين . ولا يمكن إنكار أن « الناتو » لديه العديد من نقاط الضعف : من الخلافات المتكررة عبر الأطلسي حول « المشاركة في العبء » إلى قضية التشاور بين الحكومات في حالة الضغط لاطلاق الصواريخ النووية - كما أن الاتجاه المحلح ، والناقص « للناتو » - والذي يمكن تمييزه في أحزاب يسار الوسط من ألمانيا الغربية وبريطانيا إلى إسبانيا واليونان - يعد مصدرا آخر من مصادر القلق المتكرر . وإذا ما حدث في فترة مستقبلية ما ، أن تحولت أي من الدول الواقعة على الحدود الغربية لحلف وارسو إلى « النمط الفنلندي » (خاصة ألمانيا الغربية نفسها بالطبع) ، فيكون ذلك حيثط بمثابة كسب استراتيجي ضخم للاتحاد السوفيتي ، كما سيتيح تخفيف العبء الاقتصادي عنه . ولكن حتى إذا كان مثل هذا الأمر ممكنا من الناحية النظرية ، فإنه لا يمكن مغالته بالمشاكل التي يتعين على موسكو مواجهتها حاليا حول إمكانية الاعتماد على إمبراطوريتها في أوروبا الشرقية . فشعبة حركة تضامن « ذات القاعدة العريضة في بولندا » ، وتطلعات ألمانيا الشرقية لتحسين علاقاتها مع بون ، « والرأسمالية الزاخة » في المجر ، والكوارث الاقتصادية التي لا تؤثر فقط على بولندا ورومانيا وإنما على أوروبا الشرقية كلها ، تفرض مشكلات بالغة الصعوبة على القيادة السوفيتية فهي ليست بمثابة مشكلة يسهل حلها باستدخال « الجيش الأحمر » ، كما أنه لا يبدو أن « جبهة منشطة » من الاشتراكية العلمية سوف تقدم إجابات مرضية إلى الأوروبيين الشرقيين . ورغم شعارات الكرملين الأخيرة حول التحديث ، ومراجعة الاقتصاد الماركسي والسياسات الاشتراكية ، فإنه من الصعب أن نرى روسيا تتغلب عن مظاهر سيطرتها العديدة على أوروبا الشرقية . غير أن هذه الشواهد المختلفة على الضغط السياسي والأزمات الاقتصادية تثير التساؤل بدرجة أكبر حول إمكانية الاعتماد على الجيوش غير الروسية في حلف وارسو . فالقوات المسلحة البولندية مثلا ، لا يمكن اعتبارها إضافة لقوة الحلف ، بل إن العكس هو الصحيح ، حيث أنها - وكذلك الخطوط البرية والسكك الحديدية البولندية - سوف تتطلب من الجيش الأحمر فرض إشراف محكم في وقت الحرب . وبالمثل ، فإنه يصعب تخيل الجيش التشيكوي والمجري وهما ينطلقان - في حماس لمهاجمة مواقع « الناتو » بأوامر من موسكو . بل إن اتجاهات قوات ألمانيا الشرقية والتي قد تكون أكثر حلفاء روسيا فعالية وتحديدا ، ربما تتأثر بقرار الهجوم غربا . صحيح أن السواد الأعظم (أربعة أخصاص) من قوات حلف وارسو من الروس وأن الفرق العسكرية السوفيتية قد تكون رأس الحربة الحقيقية في أية حرب تقليدية مع الغرب ، ولكنها ستكون مهمة ضخمة بالنسبة لقيادة الجيش الأحمر ، أن يديروا مثل هذه الحرب وأن يراقبوا في نفس الوقت مليوناً أو أكثر من الجنود الأوروبيين الشرقيين ، ومعظمهم ليس على درجة عالية من الكفاءة ، ومعظمهم لا يمكن الثقة به . كما أن احتمال أن يسمى « الناتو » للرد على هجوم حلف وارسو ، بشن هجوم مضاد على تشيكوسلوفاكيا ، مثلا ، (وأن كان احتمالا بعيدا) ، يمكن فقط أن يزيد من القلق على الصعيد العسكري بقدر ما يزيده على الصعيد السياسي .

وعلاوة على ذلك ، فإنه منذ أوائل الستينات ، كان على المخططين الروس أن يتعاملوا مع مشكلة أكثر ازعاجا : وهي إمكانية تورطهم في صراع واسع النطاق مع « الناتو » ومع الصين وإذا

حدث ذلك في نفس الوقت ، فستكون امكانيات تحويل التميزيزات من جبهة لأخرى محدودة للغاية ، ان لم تكن مستحيلة ، ولكن حتى لو قلعت الحرب على جبهة واحدة ، فربما يخشى الكرملين اعادة نشر الفرق العسكرية ونقلها من منطقة قد تكون محاذية من الناحية الفنية إلا أن بها قوات مسلحة ضخمة لعدو محتمل تنتشر على طول الحدود . ومن ثم ، فالالاتحاد السوفيتي مضطر ، للاحتفاظ بنحو خمسين فرقة عسكرية و ١٣٠٠٠ دبابة تقريبا تنصبا لاحتمال وقوع صدام صيني - سوفيتي ، وبالرغم من أن القوات الروسية أكثر تحديدا وتعبئة من القوات الصينية ، فإنه من الصعب تصور كيف يمكن أن تحقق انتصارا كاملا على جيش يزيد عدده عنها بأربعة أمثال - ناهيك عن فرض احتلال طويل الأمد . وكل ذلك يفترض بالضرورة أن تظل الحرب تقليدية (وهو الافتراض ربما يكون خاطئا كلية نظرا لبعض التلميحات الروسية حول كيفية سحق الصين) ، ولكن اذا حدث تراشق نووي روسي - صيني ، فإن على المخططين السوفيت حيثذ أن يتسلموا عما اذا كانت بلادهم قد تكون في موقف ضعيف في مواجهة الغرب الذي سيطر محليدا برغم خطورته . وبالمثل ، فإن الاتحاد السوفيتي الذي سيضار بشدة من جراء حرب نووية أو تقليدية راسعة النطاق ضد « الناتو » ، لا بد أن يساوره القلق بشأن كيفية معالجة الضغوط الصينية ، اذا ما وصل الى حالة « انكسار الظهر » .

وبالرغم من أن الصين (بصرف النظر عن الناتو) هي الهم الأكثر خطورة بالنسبة للمخططين السوفيت بسبب حجمها ، فإنه ليس من الصعب تخيل قلق السوفيت ازاء « الجناح » الآسيوي بأكمله . فبالمنهوم « الجيوبوليتيكي » الأوسع ، يبدو الامر كما لو كانت النزعة القديمة للسياسة الموسكوفية الروسية نحو التوسع المستمر عبر أراضي آسيا قد توقفت ولا شك أن عربة الصين للظهور ، واستغلال الهند (وتنامي قوتها) ، والاتعاش الاقتصادي لليابان - ناهيك عن زيادة قوة العديد من الدول الآسيوية الأصغر - قد نفضت على المخاوف التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر من سيطرة روسيا تدريجيا على القارة بأكملها . (والفكرة ذاتها اليوم قد تصبب القيادة السوفيتية بالذعر) وعلى سبيل التأكيد ، فإن ذلك لم يمنع موسكو من تحقيق مكاسب هائلة ، كما في أفغانستان ، ولكن استمرار هذا النزاع ، مع الكراهية التي اثارها في مختلف أنحاء المنطقة يؤكد على أن أي مزيد من التوسعات في الأراضي السوفيتية سوف تكون تكلفتها العسكرية والسياسية باعثة . وعلى النقيض من الدعايات الروسية الواثقة حول « رسالتها الآسيوية » منذ قرن مضى ، فإن حكام الكرملين لا بد أن يشعروا الآن بالقلق ازاء الاصولية الاسلامية التي تسرب الى صفوفهم الجنوبية من الشرق الأوسط ، وازاء التهديد الصيني ، وكذلك ازاء تحديات الوضع في أفغانستان ، وكوريا ، وفيتنام . وأيا ما كانت أعداد الفرق العسكرية المتمركزة في آسيا ، فاتها لا يمكن أن تكون كافية لتحقيق « الامن » على امتداد مثل هذه الحدود الخارجية البالغة الطول ، خاصة وأن الخط الحديدي عبر سيبيريا مازال عرضة بشكل خطير للتدمير بواسطة أي ضربة صاروخية ، الامر الذي سيكون له بدوره آثار سيئة على القوات السوفيتية في الشرق الأقصى .

ونظرا لاهتمام النظام الروسي تقليديا بسلامة أراضي الوطن ، طيس من المستغرب أن تظهر القدرات الروسية في البحر وفي عالم ما وراء البحار في صورة أضعف نسبيا . وهذا لا يفي التوسع

الملموس للبحرية الحمراء عبر فترة ربع القرن الماضية والتنوع الضخم في الخواصات والسفن الجديدة والمقاتلة ، وحتى حاملات الطائرات التجريبية التي يتم بناؤها . كما لا ينفي التوسع الضخم في البحرية التجارية السوفيتية واساطيل الصيد ، وما تلعبه من دور استراتيجي هامة . ومع ذلك ، فليس هناك في السلاح البحري السوفيتي حتى الآن ما يماثل القوة الضاربة لحاملات القوات الامريكية الخمسة عشر وعلاوة على ذلك ، فانه عند المقارنة بين اساطيل الحلفين ، وليس اسطول القوتين العظيمين فقط تظهر البحريات الضخمة لاجزاء « الناتو » اربعين ، عدا امريكا ، فارقا ضخما .

جدول ٤٨

لقوات البحرية لحلفي الناتو ووارسو

الخواصات النووية غواصات الدبزل السفن الجوية الضخمة طائرات البحرية	حلف وارسو		حلف شمال الاطلسي « الناتو »	
	غير سوفيتية	الاتحاد السوفيتي	غير امريكية	الولايات المتحدة
	—	١٠٥	١٢	٨٥
	٦	١٦٨	١٣٢	٥
	٣	١٨٤	٢٢٧	١٤٩
	٥٢	٧٥٥	٢٨٣	٢٢٥٠
		٨٠٧		٢٥٣٣

وكما هو واضح في جدول ٤٨ ، « حتى مع استبعاد الصين ، يمتلك الحلفاء الغربيون ضعف السفن المقاتلة ، وثلاثة أمثال قوة طائرات البحرية لدى حلف وارسو ، كما ان لديهم العديد من الغواصات » . واذا أضفنا لهذا أن العديد من السفن الضخمة والخواصات التابعة لحلف وارسو يزيد عمرها عن عشرين عاما ، وأن قدرتها على اكتشاف غواصات العدو محدودة للغاية ، وأن ٧٥٪ من أفراد البحرية الحمراء من المجندين (بعكس المحترفين ذوي الخدمة الطويلة في الغرب) ، يكون من الصعب أن نرى كيف يمكن للاتحاد السوفيتي أن يصبح في وضع يتطلع فيه الى « السيطرة على البحر » في المستقبل القريب . وأخيرا فانه اذا كان الغرض الحقيقي بالقفل من سفن البحرية السوفيتية الجديدة والضخمة هو اقامة « منطقة محصنة في المحيط » على بارتنس ، مثلا ، لحماية خواصات الصواريخ النووية من هجوم حلف الاطلسي - بمعنى أنه اذا كان الاسطول السوفيتي مصمم أساسا لحماية قوة الردع الاستراتيجية للبلاد وهي تتحرك بعيدا عن الشاطئ ، فان ذلك لا يوفر لها فائضا من القوة (بصرف النظر عن غواصاتها الاقدم) لقطع خطوط المواصلات البحرية لحلف « الناتو » ومن ثم ، واعتددا لذلك ، فانه لا يكاد يكون هناك احتمال لقدرة الاتحاد السوفيتي على تقديم المون لقواعدها وقواتها المتأثرة عبر البحار في حالة وقوع صراع كبير مع الغرب . وهكذا ، فانه برغم كل ما يقال حول تغلغل روسيا في العالم الثالث ، فانه ليست لديها سوى قوات قليلة للغاية متمركزة عبر البحار (أي خارج أوروبا الشرقية وأفغانستان) ، وتوجد قواعدها الرئيسية عبر البحار في فيتنام ، وألبانيا ، واليمن الجنوبية ، وكوبا فقط وكلها بحاجة الى قدر كبير من المعونة المالية

المباشرة ، التي يبدو انها أصبحت غير مقبولة في روسيا نفسها . وربما كان الاتحاد السوفيتي ، بعد ادراكه ان خطه المديني عبر سيبيريا معرض للخطر في حالة نشوب حرب تدخلها الصين ، يحاول بالتالي اقامة خط مواصلات بحري ، عبر المحيط الهندي ، الى اراضيه في الشرق الاقصى . ومع ذلك ، وبناء على ما هو عليه الحال الآن ، فان ذلك الطريق ما زال يبدو محفوفا بالمخاطر . وبالإضافة الى أن مناطق النفوذ السوفيتية لا تقارن بالمجموعات الأكبر كثيرا من القواعد والقوات ، والأساطيل البحرية الواقعة عبر أرجاء الكرة الأرضية والتابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فان القواعد الروسية القليلة القائمة ، والمكشوفة ، معرضة للضغط الغربية الشديدة في وقت الحرب . وإذا أضفنا للمعادلة كلا من الصين واليابان وبلدان معينة أصغر موالية للغرب ، فستبدو الصورة غير متوازنة بدرجة أكبر . ولا شك أن الإبعاد الاضطرابي للاتحاد السوفيتي من العالم الثالث لن يكون ضربة قوية من الناحية الاقتصادية - حيث أن تجارته واستثماراته وقروعه في تلك المناطق ضئيلة بالمقارنة بالغرب ولكن ذلك يساطة يعتبر انكاسا آخر لكونه أقل من قوة كونه .

والرغم من أن كل ذلك قد يبدو مبالغة في قيمة الفروق التي تعمل في غير صالح الاتحاد السوفيتي ، إلا أنه تجدر ملاحظة أن مخططي أنفسهم يفكرون في تحليلات « أسوأ الاحتمالات » ، وأن مفاوضاته في اتفاقات السيطرة على التسلح دائما ما يرفضون أي فكرة عن امتلاك مجرد قوات مسلوية لما لدى الولايات المتحدة ، يدعوى أن روسيا تحتاج الى « حش » لضمان أمنها في مواجهة الصين ولحراسة حدودها ذات الثمانية آلاف ميل وبالنسبة لأي مراقب خارجي متعقل ، فان الاتحاد السوفيتي لديه بالفعل أكثر من مجرد قوات كافية لضمان أمنه ، وأن استمرار موسكو على بناء أنظمة تسلح أحدث دائما يؤدي بالفعل الى احساس غيرها بعدم الامان . أما بالنسبة لصانعي القرار في الكرملين ، ورثة تقاليد الحكم العسكرية ذات الاحساس المبالغ فيه بالمعظمة ، فان روسيا تبدو محاطة بحدود حشة في أوروبا الشرقية ، وعلى طول « القطع الشمالي » من الشرق الأوسط ، وفي حدودها الطويلة المشتركة مع الصين ، والرغم من دفع العديد من الفرق العسكرية وأسراب الطائرات الروسية لفرض الاستقرار على تلك الحدود ، إلا أن ذلك لم ينجم عنه تحقيق المناعة المأمولة . ومع ذلك فان الانسحاب من أوروبا الشرقية أو تقديم تنازلات في الحدود للصين ، أمر يخشى منه أيضا ليس فقط بسبب تبعاته المحلية ، بل لانه قد يبدو مؤشرا على فقدان موسكو لقوة الإرادة ، وفي نفس الوقت الذي يتصلح فيه الكرملين مع تلك المشكلات التقليدية الخاصة بضممان أمن أراضي البلاد على امتداد الحدود ، فان عليه أيضا أن يساير الولايات المتحدة في صناعة الصواريخ ، الأسلحة المكنمة في قواعد الدول التابعة ، واستكشاف الفضاء ، وما الى ذلك . وهكذا فان الاتحاد السوفيتي - أو على الأصح النظام الماركسي للاتحاد السوفيتي - أصبح موضع اختيار من ناحية الكم والكيف في سباقات القوة في العالم ، وهي سباقات لا تقبل نقاط الترجيح .

ولكن تلك الترتيبات (أو « ترابط القوى ») قد تكون أفضل على نحو واضح اذا كان الاقتصاد في حالة صحية أفضل ، الأمر الذي يعود بنا الى مشكلة ، روسيا طويلة الامد . فالاقتصاد يمثل أهمية للمصريين السوفيت ، ليس لمجرد أنهم ماركسيون ، وليس فقط لأنه يدفع رواتبهم وضمن سلاحهم ، ولكن أيضا لأنهم يدركون أهميته بالنسبة لنتيجة حرب أحلاف طويلة تخوضها القوى العظمى . وتسلم الموسوعة العسكرية السوفيتية في عام ١٩٧٩ ، بأنه قد يكون صحيحا أن

أية حرب أحلاف كونية ستكون قصيرة خاصة إذا استغلت الأسلحة النووية . « غير أنه بالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية الضخمة لأحلاف الدول المتحاربة ، فانه لا تستبعد إمكانية إطالة أمدها أيضا ولكن إذا أطيل أمد مثل هذه الحرب ، سيكون التركيز مرة أخرى على قدرة الاقتصاد على التحمل ، كما كان الأمر في الحروب العظمى للأحلاف في الماضي . ومع وجود هذا الافتراض في الأذهان ، فانه لن يكون مريحا بالنسبة للقيادة السوفيتية التفكير في أن الاتحاد السوفيتي يمتلك فقط ١٢٪ أو ١٣٪ من إجمالي الناتج القومي في العالم (أو حوالي ١٧٪ إذا اعتبر المرء الدول التابعة في حلف وارسو عوامل مضافة) ، وأنه ليس فقط متأخرا جدا عن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في حجم الناتج القومي الإجمالي ، بل إن اليابان أيضا قد تجاوزته ، وربما يجد الصين تلحق به في غضون الثلاثين سنة القادمة ، إذا ظلت معدلات النمو على المدى البعيد كما هي الآن . وإذا كان ذلك الأدهاء يبدو غريبا ، فانه يجدر تذكر الملاحظة المجردة التي أبدتها « الأيكونوميست » بأنه في عام ١٩١٣ « كان معدل الناتج الحقيقي لكل فرد - ساعة في روسيا الامبراطورية يزيد ثلاث مرات ونصف عن . في اليابان ، (ولكنها) قطعت نحو ٧٠ عاما من الاشتراكية وهي تنزلق إلى الوراء إلى ما . . من ربع معدل اليابان الآن . وأيا ما كان تقييمنا لقوة الاتحاد السوفيتي العسكرية الآن ، فان احتمال أن يصبح الرابع أو الخامس فقط بين المراكز الانتاجية الكبرى في العالم عند بداية القرن الحادي والعشرين لا يمكن الا أن يخلق القيادة السوفيتية ، وذلك ببساطة بسبب ما ينطوي عليه ذلك من آثار على قوة روسيا على المدى البعيد .

وهذا لا يعني أن الاتحاد السوفيتي على وشك الانهيار ، كما أنه لا ينبغي النظر إليه أيضا باعتباره بلدا ذا قوة خارقة . ولكنه يعني أنه يواجه خيارات صعبة . وكما أوضح أحد الخبراء السوفيت : « لم تعد سياسة السلاح والغذاء والتنمية - وهي الركيزة السياسية لعصر بريجنيف أمرا ممكنا . . . حتى في ظل أكثر التصورات تفاؤلا . . . وسوف يواجه الاتحاد السوفيتي أزمة اقتصادية طاحنة ، أقسى بكثير من أي مصاعب واجهته خلال الستينات والسبعينات . ومن المتوقع أن تكثف الجهود والمساهمات لتحسين الاقتصاد الروسي . ولكن لما كان من المستبعد أن يتخلى حتى نظام حكم فعال في موسكو عن « الاشتراكية العلمية » لتعزيز الاقتصاد ، أو أن يعد بشكل جلدري من أهواء الاتفاق على الدفاع ، ومن ثم يؤثر على الجوهر العسكري للدولة السوفيتية ، فان احتمالات التخلص من التناقضات التي تواجه الاتحاد السوفيتي تعد سيئة . ذلك أنه بدون قوته العسكرية الضخمة ، لن يعمل له حساب في العالم ، وهو يقوته العسكرية الضخمة يجعل الآخرين يشعرون بعدم الأطمئنان ويحرضون على ممتلكاته الاقتصادية . انها مضطحة فلسية . .

غير أن ذلك لا يمكن أن يمثل سعادة خالصة للغرب ، حيث لا يوجد من خصائص أو تقاليد الدولة الروسية ما يشير إلى أنها استطاعت أبدا أن تتقبل انهيار امبراطوريتها ببساطة . ففي واقع الأمر ، ومن الناحية التاريخية ، فلان أيا من الامبراطوريات الشاسعة والمتعددة القوميات ، والتي فوستها في هذا البحث - مثل الامبراطورية العثمانية والاسبانية ، والناپوليونية والبريطانية - لم تتراجع أبدا إلى قواعدا الأصلية إلا بعد أن هزمت في حرب قوى عظمى ، أو (كما في حالة بريطانيا بعد ١٩٤٥) أضغمت من جراء الحرب إلى الدرجة التي لم يكن مستطاعا فيها من الناحية

السياسية تجنب الانسحاب الاستعماري . وعلى أولئك الذين يتهجون للصعوبات الحالية التي يواجهها الاتحاد السوفيتي والذين يتطلعون لانتهاء تلك الامبراطورية ، أن يذكروا أن مثل هذا التحول يجري بالطبع بتكلفة باهظة للغاية ، ولا يتم دائما على نمط يمكن التنبؤ به .

الولايات المتحدة : مشكلة الدولة رقم واحد في التدهور النسبي

يجدر بالمرء أن يضع في ذهنه الصعوبات التي يواجهها الاتحاد السوفيتي حين يتنقل الى تحليل الظروف الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة ، وذلك لاختلافين هامين . أولهما : أنه بينما يمكن القول بأن نصيب الولايات المتحدة من القوة العالمية يتدهور بصورة أسرع نسبيا من نصيب روسيا على مدى العقود القليلة الماضية ، فقد لا تكون مشكلاتها بقدر ضخامة مشكلات خصمها السوفيتي وعلاوة على ذلك فإن قوتها الحقيقية (خاصة في المجالات الصناعية والتكنولوجية) ما زالت أكبر من قوة الاتحاد السوفيتي . أما الثاني : فهو أن طبيعة العمل الحر غير المقيد في المجتمع الأمريكي (رغم عدم خلوها من نقاط الضعف) ربما تعطيه فرصة أفضل للتكيف مع الظروف المتغيرة أكثر مما تفعل السلطة الصارمة والموجهة . ولكن ذلك بدوره يعتمد على وجود قيادة وطنية يمكنها فهم التوجيهات الأشمل التي تحكم عالم اليوم ، وتكون واعية بكل من نقاط القوة والضعف في وضع الولايات المتحدة في سعيها للتكيف مع المحيط الكوني المتغير .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة حاليا ما زالت في مرتبة خاصة بها وحدها اقتصاديا وربما عسكريا ، إلا أنها لا تستطيع أن تتجنب مواجهة الاختبارين الكبيرين اللذين يتحديان طول بقاء كل قوة كبرى تحتل الموقع « رقم واحد » في شئون العالم : وهما أولا إذا كانت على المستوى العسكري ، الاستراتيجي تستطيع الحفاظ على توازن معقول بين مقتضيات الدفاع التي تراها للدولة والوسائل التي تمتلكها للوفاء بتلك الالتزامات ، وثانيا إذا كانت - وتلك نقطة قريبة الصلة بالنقطة الأولى - تستطيع الحفاظ على الأسس التكنولوجية والاقتصادية لقوتها من التدهور النسبي في مواجهته انماط الانتاج العالمي دائمة التغير . وهذا الاختبار سيكون هو الاختبار الأعظم للقدرات الأمريكية لأنها ، مثل اسبانيا الامبراطورية فيما حول عام ١٦٠٠ ، أو الامبراطورية البريطانية فيما حول عام ١٩٠٠ ، هي الوريث لمجموعة واسعة من الالتزامات الاستراتيجية التي أثرت منذ عشرات السنوات ، عندما كانت قدرة البلاد السياسية والاقتصادية والعسكرية على التأثير على شئون العالم تبدو مؤكدة بدرجة أكبر ونتيجة لذلك ، تخوض الولايات المتحدة الآن المخاطرة المألوفة لمؤرخي صعود وسقوط القوى العظمى السابقة ، وهي ما يمكن تسميته « بالافراط في التوسع الاستعماري » : بمعنى أن صلتى السياسة في واشتنغن عليهم مواجهة الحقيقة الصعبة والثانية ، وهي أن مجمل مصالح والالتزامات الولايات المتحدة تزيد الآن كثيرا عن قدرة البلاد على الدفاع عنها .

وعلى خلاف تلك القوى السابقة التي واجهت مشكلة زيادة التوسع الاستراتيجي تواجه الولايات المتحدة إمكانية الإبادة النووية أيضا - وهي حقيقة يشعر العديد من الناس بأنها غير طبيعية سياسة القوى الدولية كلها . فإذا كان صحيحا أن صعدا نوويا واسع النطاق يمكن أن يقع ، فإن أي نظر في إمكانات الولايات المتحدة سوف يصبح حثيثا لمرأ غالية في الصعوبة إلى الحد الذي يجعله غير خفى موضوع - حتى وإن كان الوضع الأمريكي (بسبب أنظمة أمريكا الدفاعية ، وامتدادها الجغرافي) أفضل من - وضع فرنسا أو اليابان مثلا ، في مثل هذا الصراع . ومن ناحية أخرى يشير تاريخ سبق التسليح منذ ما بعد ١٩٤٥ حتى الآن إلى أن الأسلحة النووية في حين تتهدد كلا من الشرق والغرب ، يبدو أيضا أنها غير قابلة للاستخدام من كليهما - وهو السبب الرئيس لاستمرار القوى الكبرى في زيادة الانفاق على قواتها التقليدية . غير أنه إذا وجدت إمكانية أن تصبح الدول الكبرى يوما ما ، متورطة في حرب نووية (سواء كانت القلبية فقط أم على نطاق أوسع) فسيكون التشابه في الظروف الاستراتيجية بين الولايات المتحدة اليوم وألمانيا الإمبراطورية أو بريطانيا في عهد إدوارد ، أكثر قرى بصورة واضحة . ففي كل حالة ، كانت الدولة رقم واحد المتهددة تواجه تهديدات ، ليست موجهة بطريقة كبيرة إلى أمن أراضيها ذاتها (وفي حالة الولايات المتحدة ، يعتبر احتمال تعرضها للاحتلال من قبل جيش غاز ، احتمالا بعيدا) ، ولكنها موجهة إلى مصالح الأمة في الخارج وهي مصالح بالغة الاتساع إلى الحد الذي يجعل من الصعب الدفاع عنها كلها في وقت واحد ، ومع ذلك من الصعب أيضا التخلي عن أي منها دون خوض المزيد من المخاطر .

ومن الانصاف الإشارة إلى أن كلاً من تلك المصالح في الخارج ، قد حطفتها الولايات المتحدة لأسباب كانت تبدو وبيحة (وغالبا ملحة) في حينها ، وفي معظم الأحوال ، لا يزال السبب في الوجود الأمريكي قاعا ، بل أنه في أجزاء معينة من العالم ، تبدو مصالح الولايات المتحدة لصانتي القرار في واشنطن أكبر مما كانت عليه قبل بضعة عقود ماضية .

ويمكن القول بأن ذلك صحيح بالتأكيد بالنسبة للالتزامات الأمريكية في الشرق الأوسط . ففي المنطقة الممتدة من المغرب غربا وحتى أفغانستان في الشرق ، تواجه الولايات المتحدة عددا من النزاعات والمشكلات ، التي (كما أشار أحد المراقبين) يؤدي مجرد سردها إلى « قطع أنفاس المرء » . فهي منطقة تحوي الكثير جدا من فائض مخزون البترول العالمي ، وهي تبدو معرضة (على الأقل فوق الخروطة) للتدخل السوفيتي ، كما يوجد هناك « لوى » داخلية ذو تنظيم قوى يضغط من أجل المساندة الصريحة لإسرائيل المعزولة ولكنها قوية عسكريا . وهذا يجعل المنطقة شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، ولكنها في نفس الوقت تجعل من الصعوبة بمكان اتخاذ أي خيار سياسي بسيط . وبالإضافة إلى ذلك ، فهي تلك المنطقة من العالم التي يبدو أنها ، أو على الأقل في بعض أجزائها ، تلجأ كثيرا للحرب . وأخيرا ، فهي تضم الأراضي الوحيدة - أفغانستان - التي يحاول الاتحاد السوفيتي غزوها بالقوات المسلحة . ومن ثم ، فإنه ليس من المستغرب أن ينظر إلى الشرق الأوسط بأنه يتطلب اهتماما أمريكيا دائما ، سواء كان اهتماما عسكريا أم دبلوماسيا . غير أن ذكرى كلرنت ١٩٧٩ في إيران ، والمغامرة ذات النهاية السيئة في لبنان عام ١٩٨٣ ، والتصديقات

الدبلوماسية للمتناقضات (مثل كيفية مساعدة السعودية دون إثارة مخاوف إسرائيل) ، وكذلك عدم شعبية الولايات المتحدة بين الجماهير العربية ، كل ذلك يجعل من الصعب للغاية على أية حكومة أمريكية اتباع سياسة متسلسة طويلة الأمد في الشرق الأوسط .

وفي أمريكا اللاتينية أيضا ، تبدو هناك تحديات متنامية تواجه المصالح القومية للولايات المتحدة . فإذا كان من المتوقع حدوث أزمة ديون دولية كبيرة في أي مكان من العالم ، توجه ضربة قوية لنظام الائتمان العالمي وخاصة للبنوك الأمريكية ، فانه من الأرجح أن تبدأ من هذه المنطقة . ذلك أن المشكلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية لم تقلل من المركز الاتحادي للمديد من بيوت المال الأمريكية الكبرى فحسب ، ولكنها أسهمت أيضا في أحداث انخفاض جوهري في صادرات الولايات المتحدة من المصنوعات لتلك المنطقة وهنا ، كما هو الحال في شرق آسيا ، يتر التهديد بأن بلدان العالم المتقدمة الفنية سوف تزيد باطراد من الرسوم الجمركية على المصنوعات المستوردة ذات تكلفة العمالة المنخفضة ، وتقلل من برامجها للمعونات عبر البحار ، قلعا هبطا . وتزيد ذلك كله تعقيدا حقيقة أن أمريكا اللاتينية قد تغيرت اقتصاديا واجتماعيا بسرعة ملحوظة على مدى العقود القليلة الماضية ، وفي نفس الوقت ، يفسط الانفجار السكاني بشدة على الموارد المتاحة ، وعلى نظم الحكم المحافظة القديمة في عدد كبير من الدول وقد أدى ذلك الى قيام حركات تدهو الى اجراء اصلاحات اجتماعية ودمقراطية ، بل حتى الى « ثورة » صريحة - وتأثير الدهوة الأخيرة بأنظمة الحكم الرأئيكالية الحالية في كوبا ونيكاراغوا . ونجمت عن هذه الحركات بدورها وجود فعل محافظة ، حيث تدهو الحكومات الرجعية الى ضرورة القضاء على كل مظاهر الشيوعية المحلية ، وتطالب الولايات المتحدة بالمساعدة في تحقيق هذا الهدف . وغالبا ما تجبر هذه الانشغالات الاجتماعية والسياسية ، الولايات المتحدة على الاختيار بين رغبتيها في دعم الحقوق الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وبين امنيتها في دحر الماركسية . كما تضطر واشنطن الى أن النظر فيما اذا كان يحقدورها تحقيق أغراضها بالوسائل السياسية والاقتصادية وحدها ، اذ انه قد يضمن عليها اللجوء الى العمل العسكري (كما في حالة جرينادا) .

وتوجد أكثر الأوضاع إثارة للانزعاج في الجنوب مباشرة من الولايات المتحدة ، بما يجعل « الأزمة » البولندية بالنسبة للاتحاد السوفيتي تبدو صغيرة عند المقارنة . فليس هناك ، ببساطة ، مثل في العالم للحالة الراهنة للعلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة . فالمكسيك تقف على حافة الافلاس والعجز عن الوفاء بديونها ، وتدفع أزميتها الاقتصادية الداخلية بمئات الالاف سنويا الى التسلل غير المشروع الى الشمال ، وأصبحت أكبر تجارة مريحة لها مع الولايات المتحدة هي ترويج المخدرات ، ومما زالت الحدود مفتوحة أمام فلك الترع من التجارة بصورة غير عادية .

وإذا كانت التحديات أمام المصالح الأمريكية في شرق اسيا أكثر بهذا ، فان ذلك لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الشاسعة اليوم ، حيث يعيش السواد الأعظم من سكان العالم ، وحيث توجد نسبة كبيرة ومتزايدة من التجارة الأمريكية مع البلدان « المطلة على المحيط الهادي » ، وحيث تقع اثنتان من القوى العظمى العالمية مستقبلاً وهما : الصين واليابان ، وحيث يوجد الاتحاد السوفيتي

أيضا بصورة مباشرة وغير مباشرة (من خلال فيتنام) . كذلك توجد البلدان الآسيوية الأعلى في التصنيع حديثا ، ذات المظهر الديمقراطي الهش ، والتي اعتنقت مبادئ العمل الحر (الرأسمالية) الى أبعد مدى من ناحية ، وتتألف الصناعة الأمريكية في كل شيء من المنسوجات الى الالكترونيات من ناحية أخرى . كما يوجد أيضا في شرق آسيا عدد كبير من الالتزامات العسكرية الأمريكية ، التي نشأت في الغالب مع بداية الحرب الباردة .

إن مجرد سرد تلك الالتزامات لا يمكن إلا أن يوحى بالطبيعة ذات النطاق بالغ الاتساع للمصالح الأمريكية في هذه المنطقة . ومنذ سنوات قليلة ماضية حاولت وزارة الدفاع الأمريكية وضع ملخص موجز للمصالح الأمريكية في شرق آسيا ، ولكن ليجازئه الشدائد أشار على النقيض الى الاتساع غير المحدود تقريبا لتلك الالتزامات الاستراتيجية :

« إن أهمية أمن شرق آسيا والمحيط الهادئ للولايات المتحدة تنضج كمن الاتفاقيات الثنائية مع اليابان وكوريا والفلبين ، ومعاهدة مانيلا التي تضيف تايلاند لشركتنا في الاتفاقيات ، واتفاقيات مع استراليا ونيوزيلاندة - اتفاقية الأنزوس ويدعم من ذلك نشر القوات البرية والجوية في كوريا واليابان ، ونشر الأسطول السابع في غرب المحيط الهادئ ، إن أهم أهدافنا الإقليمية ، المرتبطة بحلفائنا وأصدقائنا في المنطقة هي : « الحفاظ على أمن ممراتنا البحرية الهامة وأمن المصالح الأمريكية في المنطقة ، واستمرار قدرتنا على الوفاء بتعهداتنا في الاتفاقيات الخاصة بالمحيط الهادئ وشرق آسيا ، ومنع الاتحاد السوفيتي ، وكوريا الشمالية وفيتنام من التدخل في شئون الآخرين ، وبناء علاقة استراتيجية متينة مع جمهورية الصين ، ودعم استقرار واستقلال البلدان الصديقة » .

وبغلا عن ذلك ، فإن هذه الاقفاظ المتقنة بمثابة تخفى حشا عددا كبيرا من القضايا السياسية والاستراتيجية بالغلة الحساسة ، وهي : كيف يمكن بناء علاقة جيدة مع الصين الشعبية دون التدخل عن تاوان ، وكيف يمكن « دعم استقرار واستقلال البلدان الصديقة » مع محاولة تقييد تدفق صادراتها الى السوق الأمريكية ، وكيف يمكن جعل اليابانيين يتحملون نصيبا أكبر في الدفاع عن غرب المحيط الهادئ دون إثارة مخاوف مختلف جيرانهم ؟ وكيف يمكن الإبقاء على القواعد الأمريكية في الفلبين مثلا دون إثارة الاستياء الداخلي وكيف يمكن تقليل الوجود العسكري في كوريا الجنوبية دون إرسال « الاشارة » المخاطة الى الشمال ...

يبد أن الأهم من ذلك ، على الأقل بمقاييس انتشار القوات العسكرية ، هو الوجود الأمريكي في غرب أوروبا - التي يعتبر الدفاع عنها ، أكثر من أي شيء آخر ، هو العبور الاستراتيجي للجيش الأمريكي ولكثير من القوات الجوية والبحرية - والواقع أنه وفقا لبعض التقديرات السرية ، فإن ٥٠٪ أو ٦٠٪ من القوات ذات الغرض العام مخصصة « للنتوء » وهي المنطقة التي يسهم فيها الأعضاء الآخرون بنسبة من نتائجهم القومى الاجمالى للاتفاق على اغراض الدفاع ، أقل من ذلك بكثير (وهو الأمر الذى كثيرا ما يشير اليه النقاد) بالرغم من أن اجمالى سكان أوروبا وجمالى دخلها الآن أكبر من اجمالى سكان ودخل الولايات المتحدة . وليس هذا مجال تكرار الدعاوى الأوروبية المضادة

والمتمثلة حول مسألة « المشاركة في العبء » (مثل التكلفة الاجتماعية التي تدفعها بلدان مثل فرنسا والمانيا الغربية للاتفاق على (التجنيد) ، كما أنه ليس مجال توضيح فكرة أنه اذا تحولت أوروبا الغربية الى نموذج « فنلندا » ، فقد تنفق الولايات المتحدة على أغراض الدفاع ربما أكثر مما تنفق الآن . ولكن الحقيقة التي لا يمكن تجنبها ، من منظور استراتيجى امريكى ، هي أن هذه المنطقة ظلت دائما أكثر تعرضا للضغط الروسى من اليابان مثلا - ويرجع ذلك من ناحية الى أنها ليست جزيرة ، ومن ناحية أخرى الى أنه على الجانب الآخر من الحدود البرية الأوروبية يكثف الاتحاد السوفيتى الجزء الأكبر من قواته الجوية والبرية بشكل يزيد كثيرا عن احتياجات اغراض الأمن الداخلى . ويرغم أن ذلك قد لا يعطى روسيا القدرة العسكرية على اجتياح أوروبا الغربية ، إلا أنه لن يكون من الحكمة سحب قدر كبير من القوات البرية والجوية الأمريكية كاجراء من طرف واحد . بل ان الاحتمال الضئيل لسقوط أكبر تركيز عالمى للمنتجات الصناعية فى الفلك السوفيتى يعد كافيا لاتقاع البتاجون بأن « لمن أوروبا الغربية يعتبر أمرا حيويا يوجه خاص لأن الولايات المتحدة . »

غير أنه مهما كان يبدو الالتزام الأمريكى تجاه أوروبا متعلقا من الناحية الاستراتيجية ، فإن تلك الحقيقة فى حد ذاتها ليست ضمانا فى مواجهة تعقيدات عسكرية وسياسية معينة تؤدى الى حدوث نزاع عبر الأطلسى فيرغم أن حلف شمال الأطلسى يجعل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية متقاربين معا عند مستوى واحد ، فإن المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى حد ذاتها ، مثلها مثل اليابان ، تعتبر منافسا بالمفهوم الاقتصادى ، خاصة فى أسواق المنتجات الزراعية المتكشمة . والأهم من ذلك أنه فى حين تؤكد السياسة الرسمية الأوروبية دائما على أهمية الوجود تحت « المظلة النووية » الأمريكية ، فإن هناك استياء واسع النطاق بين عامة الجماهير بسبب ما ينطوى عليه وضع الأسلحة الأمريكية (صواريخ كروز ، وبيرشينج ، والفواصات حاملة التريدينث ، ناهيك عن قنابل النيوترون) فوق الاراضى الأوروبية ولكن كما ذكرنا فى موضع سابق اذا كانت كلتا القوتين العظميين مستعولان تجنب « استخدام السلاح النووى » فى حالة حدوث صدام كبير ، فستظل هناك مشكلات ضخمة بالنسبة لمسألة ضمان الدفاع عن أوروبا الغربية بالوسائل التقليدية . ففى المقام الأول يعتبر ذلك أمرا باهظ التكلفة . وثانيا ، حتى لو قبلنا اللبيل الذى بدأ يشير الى أن القوات الجوية والبرية لحلف وارسو من الممكن وقفها فإن مثل هذا القول يقوم على توقع توفير دعم معين لقوة « الناتو » الحالية . ومن ذلك المنظور ، فإنه ليس هناك ما هو أكثر إثارة للالتزاج من مقترحات خفض أو سحب القوات الأمريكية الموجودة فى أوروبا مهما كان ذلك ضروريا لأسباب اقتصادية أو لغرض دعم القوات الأمريكية فى مكان آخر . بيد أن تنفيذ استراتيجية كبرى ذات طبيعة كونية ومرنة فى نفس الوقت يعد أمرا فى غاية الصعوبة عندما يكون جزء ضخم من القوات المسلحة الأمريكية مخصصا لمنطقة بينها .

وبالنظر الى ما سبق ، فإنه ليس بمستغرب أن تكون أكثر الدوائر اهتماما بالتعارض بين الالتزامات الأمريكية والقوة الأمريكية ، هي القوات المسلحة نفسها ، ويرجع ذلك ببساطة الى أنها ستكون أول من يعاني اذا انكشفت نقاط الضعف الاستراتيجية عند اختيار الحرب السريع . ومن هنا

تكررت تحذيرات البتاجون من التلاعب بالقوات على مستوى الكرة الأرضية ، وذلك بنقلها من منطقة ساحتها إلى أخرى ، كما ظهرت متاعب جديده وإذا كان ذلك أمرا خطيرا يوجه خاص في أواخر ١٩٨٣ ، عندما دفع نشر قوات اضافية في امريكا الوسطى ، وكندا وتشاد ، ولبنان ، الرئيس السابق لقيادة الاركان المشتركة الى اعلان أن « الارتباط غير الملائم » بين القوات والاستراتيجية الامريكيتين « أصبح أشد الآن من أي وقت مضى » ، فإن المشكلة كانت كامنة قبل ذلك بعدة سنوات . ومن المثير ، أن مثل هذه التحذيرات بشأن انتشار القوات المسلحة الامريكية الى اقصى حد ، تصاحبها خروايط الانتشار الرئيسى للقوات العسكرية الامريكية حول العالم ، ، والتي تبدو للمؤرخين شديدة الشبه الى حد بعيد بسلسلة القواعد البحرية ، والحملات التي كانت تمتلكها تلك القوة العالمية السابقة « بريطانيا العظمى » في أوج توسعها الاستراتيجي .

ومن ناحية أخرى ، فإنه من المستبعد أن يطلب من الولايات المتحدة الدفاع عن كل مصالحها عبر البحار في وقت واحد ، ودون معونة من عدد كبير من حلفائها - أعضاء الناتو في غرب أوروبا ، واسرائيل في الشرق الأوسط واليابان وأستراليا وربما الصين في المحيط الهادئ . كما أنه ليس من المرجح أن تصبح كل الاتجاهات الاقليمية متناهضة للولايات المتحدة بالمفهوم العسكري ، وعلى سبيل المثال ، فإنه في حين أنه من الممكن دائما حدوث اعتداء من جانب النظام غير المأمون في كوريا الشمالية ، فإنه ليس من المرجح أن تسمح بكين بذلك في الوقت الحاضر - هذا بالإضافة الى أن كوريا الجنوبية نفسها أصبحت لديها ضعف عدد سكان كوريا الشمالية وأربعة أمثال ناتجها القومي الاجمالي . وبالمثل ، فإنه بينما يثير توسع القوات الروسية في الشرق الاقصى مخاوف واشنطن ، فإن التهديد المتزايد الذي تمثلته الصين الشعبية لخطوط المواصلات الروسية مع الشرق يرا ويحرا يعتبر عنصرا موازنا الى حد كبير . ومن المؤكد أن الاعتراف المتزن الأخير لوزير الدفاع الامريكى بأنه : « ليس بمقدورنا أبدا أن نوفر الامكانيات الكافية للوفاء بكل التزاماتنا بدرجة كاملة من الثقة » . يعد اعترافا صحيحا ، ولكن الامر قد يكون أقل إثارة للقلق مما يبدو لأول وهلة ، اذا ذكرنا أيضا أن اجمالي مصادر الامكانيات المتناهضة للسوفييت في العالم (الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية ، واليابان ، والصين الشعبية ، وأستراليا) أكبر بكثير من اجمالي المصادر المحشودة على الجانب الروسى .

ويرغم مثل هذه العوامل المخففة ، تظل مضلة الاستراتيجية الكبرى الاساسية قائمة ، وهي : ان الولايات المتحدة اليوم لديها تقريبا نفس المجموعة المضخمة من الالتزامات عبر أرجاء المعمورة ، التي كانت لديها منذ ربيع قرن مضى ، عندما كانت أنصبتها من اجمالي الناتج القومي العالمى ، والانتاج الصناعى ، والاتفاق العسكرى ، وافراد القوات المسلحة أكبر بكثير مما هي عليه الآن . وحتى في عام ١٩٨٥ ، وبعد أربعين عاما من انتصاراتها في الحرب العالمية الثانية ، وبعد أكثر من عقد مر على انسحابها من فيتنام ، كان ٥٢٠,٠٠٠ فرد من القوات المسلحة الامريكية خارج البلاد (بما في ذلك ٦٥,٠٠٠ من البحرية) . وبالمقارنة ، فإن هذا الاجمالي يزيد بدرجة كبيرة عن اجمالي القوات المنتشرة عبر البحار في وقت السلم من القوات العسكرية والبحرية

للإمبراطورية البريطانية في أوج قوتها . ومع ذلك ، فإن هذا ببساطة غير كاف في رأي قيادة الأركان المشتركة وكذلك العديد من الخبراء المدنيين . فبالرغم من مضاعفة ميزانية الدفاع الأمريكية ثلاث مرات منذ أواخر السبعينات ، فإنه لم تحدث سوى « زيادة عديدة في حجم القوات المسلحة الموجودة في الخدمة بالفعل تقدر بـ ٥٪ فقط » . وكما اكتشفت العسكرية البريطانية والفرنسية في أيامها ، فإن أية دولة ذات التزامات ضخمة عبر البحار ستظل لديها دائما « مشكلة قوة بشرية » أصعب من دولة تحتفظ بقواتها المسلحة لغرض الدفاع عن الوطن وحده ، وإن المجتمع الذي يتمتع بليبرالية سياسية ونظام عمل حر اقتصاديا - والذي يعنى عدم شعبية التجنيد - سيواجه مشكلة أكثر ضخامة من غيره .

وربما كان هذا القلق بشأن الفجوة بين المصالح الأمريكية في العالم وبين قدراتها سيصبح أقل حدة لو لم يكن قد أثر قدر كبير من الشك في فعالية النظام نفسه - على الأقل منذ حرب فيتنام . وحيث أن تلك الشكوك قد تكرر عرضها في دراسات أخرى ، فسوف يتم هنا تلخيصها فقط ، لأن هذا ليس بحثا آخر في الموضوع الساخن حول « الإصلاح العسكري » . وعلى سبيل المثال ، فإن من بين المجالات الرئيسية للخلاف ، درجة المنافسة داخل الجيش ، الأمر الذي يمد عازدا في معظم القوات المسلحة في العالم بالطبع ، إلا أنه يبدو راسخا بدرجة أعظم في النظام الأمريكي - ربما بسبب السلطات المتواضعة لرئيس قيادة الأركان المشتركة ، وربما لأنه يبدو أن القدر الأكبر من الطاقة مكرس لقضايا المشتريات بدلا من القضايا الاستراتيجية وتنفيذ المهام . وفي وقت السلم ، ربما ينظر لهذا الأمر على أنه مثال صارخ على « السياسة البيروقراطية » ، ولكن في وقت العمليات الحربية الفعلية - وليكن مثلا ، في حالة ضرورة إرسال قوة الانتشار السريع ذات المهام المشتركة والتي تتكون من عناصر من فروع الجيش الأربعة - فإن عدم وجود تنسيق ملائم يمكن أن يكون أمرا قاتلا .

وعلى صعيد المشتريات العسكرية نفسها ، أصبحت الاتهامات « بالتبديد ، والاحتيال والفساد » أسوأ ما لوفيا . وهناك تفسيرات معقولة للفضائح المختلفة حول الأسلحة ضعيفة الفعالية ، وباهظة الثمن إلى حد مخيف ، والتي جلبت اهتمام الرأي العام في السنوات الأخيرة مثل : الانقراض إلى المنافسة الحقيقية وقوى السوق في مجال « الصناعات العسكرية » ، والعمل إلى نظم الأسلحة ذات المظهر الفاخر ، فضلا عن السعي إلى الأرباح الكبيرة . وعلى أية حال ، فإنه من الصعب فصل تلك المأخذ على عملية المشتريات عن أمر يبدو أكبر جوهرية ، هو : زيادة آثار التطورات التكنولوجية الحديثة على فن الحرب . فمع التسليم بأن الاتحاد السوفيتي يبدو دائما أكثر ضعفا في مجال التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي يعنى أنه يمكن استخدام نوعية التسلح الأمريكي لمواجهة التفوق الكمي الروسي في الدبابات والطائرات ، مثلا - فإن هناك جذبية واضحة فيما أسماه كاسبار واينزجر « بالاستراتيجيات التلافية » لدى شراء معدات عسكرية جديدة . ومع ذلك ، تشير حقيقة أن إدارة ريجان انفتحت في مدة رئاسته الأولى على شراء طائرات جديدة ما يزيد عن ٧٥٪ مما أنفقته نظام كلنتر في حين حققت زيادة قدرها ٩٪ فقط في عدد الطائرات ، إلى مشكلة المشتريات

[الولايات المتحدة / العلم العربي]

١ رقة مسدود جوي
٤ رقة مدرعات
١ رقة مدفعية
٢٨ الرية قتالية

[مخرطة ١٢ تبرز بساتين قوارث الولايات المتحدة في انتهاء العالم عام ١٩٨٧]

[عرب لوییا (افریقا)]

[illegible]

Содержание

الاسم (الاسم الأول ، الثاني)

٩ قاعدة صوربيع كروتر
٥ حاملة على كبر
١ مينة حربة

شمالى المحيط الهادى (البحر)

(2001)

١. سميّة حرية

(الاستاذ)

۳ قلعة صواريخ کرور

Leaves

البلادي الاستول السطح {

١١٥ طائفة محورية / ملقا

مطالعات سنجشی

—

(بگوں سے) اُنکے لئے

(يؤثر على استهلاك السكر في الدم)

[فصل شرق آسيا / غربي المحيط]

٢١٥ طائرة محترقة / مقلدة
١ قوة برمائية تابعة للجوية

العسكرية الرهية في أواخر القرن العشرين ومع التسليم بأن التطور التكنولوجي يؤدي إلى انفاق أموال أكثر على أسلحة أقل ، فهل سيتبقى حقيقة لدى الولايات المتحدة وحلفائها احتياطيها كافيا من الطائرات والدبابات عالية الجودة ، بأعطاء التكلفة بعد المراحل المبكرة من حرب تقليدية ضارية ؟ وهل تمتلك البحرية الأمريكية غواصات هجومية أو فرق طائرات كافية ، لو حدثت خسائر ضخمة في المراحل المبكرة من معركة « ثلاثة » في الأطلنطي ؟ انه إذا لم يكن الأمر كذلك ، فستكون العواقب وخيمة ، لأنه من الواضح أن أسلحة اليوم المعقدة لا يمكن ببساطة إحلالها ببديل لها في فترات زمنية قصيرة مثلما حدث في الحرب العالمية الثانية .

ويؤكد هذه المعضلة ، عنصران آخران يدخلان في الحساب المعقد لتطوير سياسة دفاع أمريكية فعالة . أولهما هو مسألة قيود الميزانية . فما لم تشكل الظروف الخارجية تهديدا أكبر ، فسيتمدد الأمر على عملية اقتناع سياسي غير عادية لزيادة الانفاق العسكري القومي بنسبة أكبر من ٧٥٪ مثلا من إجمالي الناتج القومي - خاصة وأن حجم الميزان الفيدرالي يشير إلى الحاجة لموازنة الانفاق الحكومي باعتباره الأولوية الأولى للدولة . ولكن إذا كان هناك أبطاء أو حتى توقف في زيادة الانفاق العسكري مع استمرار الارتفاع المتوالى في تكلفة الأسلحة ، فستصبح المشكلة أكثر حدة بالنسبة للبيتاجون .

أما العامل الثاني ، فهو التنوع الشديد في الاحتمالات العسكرية التي يتعين على قوة عظمى كورية مثل الولايات المتحدة أن تخطط لها وكلها تفرض حسب طبيعتها متطلبات مختلفة على القوات المسلحة والأسلحة المتوقع استخدامها فيها . وهذا الأمر ، مرة أخرى ، له سوابق في تاريخ القوى العظمى ، فالجيش البريطاني كثيرا ما اضطر للقتال عند الحدود الشمالية الغربية من الهند أو في بلجيكا ولكن حتى ذلك التحدي يتضائل إلى جانب ما يواجهه الدولة « رقم واحد » في عالم اليوم . فلذا كانت القضية الخطيرة أمام الولايات المتحدة هي الاحتفاظ برادع نووي في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، على كل مستويات التصعيد ، فمن المحتمل أن تتدفق الأموال على أسلحة مثل صاروخ « أم ١ كي » وقاذفات القنابل « ب ١ » و « أ ١ » ، والصواريخ بوشنغ ٢ ، وكروز ، والغواصات الحاملة للصواريخ ترايدنت . وإذا كان السيناريو الأكثر احتمالا هو شن حرب تقليدية واسعة النطاق ضد حلف وارسو ، فمن المفترض أن تلعب الأموال في اتجاهات مختلفة للغاية : إلى الطائرات التكتيكية ، ودبابات القتال الرئيسية ، وحاملات الطائرات الكبيرة ، والفرقاطات والغواصات الهجومية ، وسخانات الأمداد والتموين . وإذا كان من المحتمل أن تتجنب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الصدام المباشر ، ولكن كلا منهما سيكون أكثر نشاطا في العالم الثالث ، فستتغير الأسلحة مرة أخرى لتكون : أسلحة صغيرة ، وطائرات هليكوبتر ، وحاملات طائرات خفيفة ، ويصبح البند الرئيسي في القائمة هو وجود دورقوى لفرق البحرية الأمريكية . ومن الواضح بالفعل أن قدورا كبيرا من الخلاف حول « الإصلاح العسكري » ينبع من اقتراحات مختلفة حول نمط الحرب التي قد يتعين على الولايات المتحدة أن تخوضها . ولكن ماذا لو وضع من هم في السلطة الافتراض الخاطيء ؟

وهناك مصدر رئيسي آخر للقلق حول كفاءة النظام ، يعبر عنه حتى خلاة المؤيدين لعملة « استعادة » القوة الامريكية ، وهو ما اذا كانت التركيبة الحالية لصنع القرار تسمح بتنفيذ استراتيجية كبرى ملائمة . وهذا لا يتضمن فقط تحقيق ترابط أكبر في السياسات العسكرية ، بحيث لا يكون هناك جدل كثير بشأن « الاستراتيجية البحرية » « ازاء » حرب التحالف » ، ولكنه يتضمن ايضا وضع توليفة من مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بعيدة المدى ، بدلا من الصراع البيروقراطي الذي يبدو أنه يميز صنع السياسة في واشنطن . وأبرز مثال على ذلك هو الجدل العام الدائر حول كيف واين ينبغي على الولايات المتحدة أن تستخدم قواتها المسلحة في الخارج لتعزيز مصالحها القومية أو الدفاع عنها - حيث تريد وزارة الخارجية توجيه ردود واضحة وحازمة الى أولئك الذين يهددون مثل هذه المصالح ، ولكن وزارة الدفاع لا ترغب في التورط عبر البحار الا في ظل ظروف خاصة (خصوصا بعد كارثة لبنان) . ولكن ، على العكس من ذلك ، هناك أيضا أمثلة على تفضيل البتاجون لاتخاذ قرارات متفرقة في سباق التسلح مع روسيا دون مشاورة الحلفاء الرئيسيين (على سبيل المثال برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي والتخلي عن اتفاقية سولت) ، الامر الذي يثير مشكلات لوزارة الخارجية . وهناك شكوك تحيط بالدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي ، وخاصة مستشاري الأمن القومي كأفراد . كما أن هناك مظاهر لعدم ترابط السياسة في الشرق الأوسط ، بسبب صعوبة معالجة القضية الفلسطينية مثلا ، من ناحية ولأن مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية في مساندة الدول العربية المحافظة الموالية للغرب ضد التطفل الروسي في تلك المنطقة غالبا ما تتحطم على صخرة المعارضة المنظمة للوبي الموالي لاسرائيل بها من ناحية أخرى . وهناك خلافات داخل الادارة بشأن استخدام الادوات الاقتصادية من فرض المقاطعة التجارية والحظر على انتقال التكنولوجيا الى منح المعونات الخارجية ومبيعات الاسلحة ومبيعات القمح - لمساندة المصالح الدبلوماسية الامريكية ، التي تؤثر على السياسات تجاه العالم الثالث ، وجنوب افريقيا ، وروسيا ، وبولندا ، والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وغيرها ، والتي تكون احيانا غير منسقة بل ومتناقضة ولا يوجد شخص عاقل يمكنه أن يدعي أن هناك « حلا » واضحا وجاهزا لكل من مشكلات السياسة الخارجية المعقدة التي ابتلى بها العالم ، ومن ناحية أخرى ، فإن الحفاظ على المصالح الامريكية طويلة الامد ليس ممكنا عندما تكتنف النزاعات الداخلية نظام صنع القرار .

وقد أدى كل ذلك الى اثاره تساؤلات القاد الاكثر تشاوبا حول الثقافة السياسية الشاملة التي ينبغي ان يعمل في اطرافها صانعو السياسة في واشنطن . وهذا أمر شديد الاتساع والتعقيد الى حد لا يسمح بدراسته بتعمق هنا . ولكن تزايد القول بأن دولة تحتاج لاعادة صياغة استراتيجيتها الكبرى في ضوء المتغيرات الكبرى التي لا يمكن السيطرة عليها في الشؤون الدولية ، قد لا يفيدها نظام انتخابي يكاد يشل صنع السياسة الخارجية كل عامين . وقد لا يفيدها الضغوط غير العادية التي تفرضها جماعات الضغط ، ولجان العمل السياسي ، وغيرها من جماعات المصالح ، وهي كلها ، بحكم طبيعتها ، متحيزة لجانب هذا المتغير السياسي أو ذاك وقد لا يفيدها « التبسيط المخل » للقضايا الدولية والاستراتيجية الحيوية ، رغم تعقيدها ، عبر وسائل اعلام لا تجد فيها تلك الامور

سوى وقت ومساحة محدودين ، لأن الميرور الاساسى لوجودها هو كسب المال والحصول على الجمهور ، ثم يأتى الاعلام فى المقام الثانى . كذلك قد لا تفيدها الدعوات « العنصرية » التى مازالت قوية فى الثقافة الاجتماعية الامريكية والتى ربما يمكن فهمها بمنطق مافى « حدود » الأمة ، ولكنها لا تنفق مع عالم اليوم الأكثر تنقيدا وانتماجا ومع الثقافات والابهيولوجيات الأخرى . وأخيرا ، فإن البلاد قد لا يفيدها دائما تقسيمها للسلطات الدستورية وصنع القرار ، الأمر الذى حدث بشكل متعمد عندما كانت منعزلة جغرافيا واستراتيجيا عن بقية العالم منذ قرنين من الزمان ، ولكن ربما يكون أصعب فى التطبيق عندما أصبحت قوة عالمية عظمى ، يطلب منها دائما اتخاذ قرارات سريعة فى مواجهة بلدان لديها قيود أقل كثيرا . ولا يمثل أى من تلك المآخذ أية عبة لا يمكن تخطيها فى سبيل انجاز استراتيجية أمريكية كبرى مترابطة وطويلة المدى ، غير أن أثرها التضاعلى والتراكمى يصعب أكثر مما يسهل تحقيق التغيرات المطلوبة فى السياسة إذا ما بدأ أن ذلك يمس مصالح معنة ، إذا حدث فى عالم انتخابات . ومن ثم ، فإن تطوير سياسة أمريكية شاملة فعالة لمواجهة القرن الحادس - ريس سوف تكون محل الاختيار الأكبر فى مجالات الثقافة والسياسة الداخلية .

أما المسألة الأخيرة حول العلاقة الصحيحة بين « الوسائل والغايات » فى الدفاع عن المصالح الأمريكية العالمية ، تتعلق بالتحديات الاقتصادية الملقة على عاتق البلاد ، والتى تهدد ، بسبب كثرة تنوعها ، بفرض قيود ضخمة على صنع القرار فى السياسة القومية . ويجعل اتساع نطاق الاقتصاد الأمريكى وتعقيد الشبكين من الصعوبة بمكان تلخيص ما يجرى فى كل نواحيه - خاصة فى فترة يرسل فيها مثل هذه الاشارات المتناقضة . ومع ذلك ، فما زالت الملامح التى وصفناها فى الفصل السابق ماثلة .

وأول هذه الملامح ، هو التدهور الصناعى النسي للبلاد بالقياس بإنتاج العالم ، ليس فقط فى المصنوعات القديمة مثل النسيج ، والحديد والصلب ، وبناء السفن ، والكيمويات الاساسية ، ولكن أيضا رغم أنه ليس من السهل كثيرا الحكم على النتيجة النهائية لهذا المستوى من الصراع الصناعى التكنولوجى - فى الانصب العالمية فى صناعات الإنسان الآلى ، والفضاء ، والسيارات ، والادوات الميكانيكية ، وأجهزة الكمبيوتر . ويفرض كلا المجالين مشاكل ضخمة : فلك أن العجوة فى سلم الاجور فى الصناعات التقليدية والاساسية بين الولايات المتحدة والدول حديثة العهد بالصنيع ، ربما كانت بالقدر الذى لا تستطيع معه أية « مقاييس للكمافة » أن تسد ، ولكن إذا حدث بالفعل أن غسرت البلاد المنافسة فى مجالات تكنولوجيا المستقبل ، فستكون الطاقة الكبرى . وعلى سبيل المثال ، فانه فى اواخر عام ١٩٨٦ ، ذكرت دراسة احداه الكونجرس أن الفائض التجارى الأمريكى فى السلع ذات التكنولوجيا العالية قد انخفض من ٢٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤ بلايين دولار فقط ، وأنه يسير سريعا نحو المجز . أما ثانى قطاعات التدهور والاقول توقعا من نواح عديدة ، فهو الزراعة . فمنذ عشر سنوات

مضت فقط ، كان الخبراء في هذا الموضوع يتنبأون بحدوث عدم توازن عالمي مخيف بين متطلبات التغذية والانتاج الزراعي ولكن مثل هذا السيناريو عن المجاعة والكارثة أدى الى استجابتين قويتين الاولى : هي الاستثمار الضخم في مجال الانتاج الزراعي الأمريكي منذ السبعينات ، مدفوعاً بتوقع زيادة مبيعات الغذاء عبر البحار ، والثانية : هي البحوث الهائلة (التي يمولها العالم الغربي) حول الوسائل العلمية لزيادة الانتاج الزراعي في العالم الثالث ، والتي أدت نجاحها الى تحويل اعداد متزايدة من تلك البلدان الى مصدرة للغذاء ، ومن ثم منافسة للولايات المتحدة . وهذان الاتجاهان منفصلان عن (وان وكجا) تحول المجموعة الاقتصادية الاوربية الى منتج رئيسي للفواكه الزراعية ، بسبب نظامها لدعم الاسعار . ونتيجة لذلك ، يشير الخبراء الآن الى « عالم يغمره الغذاء » ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انهيارات حادة في اسعار المنتجات الزراعية ، وفي صادرات الغذاء الأمريكية . وينفع العديد من المزارعين الى ترك مجال الزراعة .

ومن ثم ، فليس بمستغرب أن تؤدي هذه المشكلات الاقتصادية الى أن تستعر الدعوى من أجل الحماية في العديد من قطاعات الاقتصاد الأمريكي ، وبين رجال الاعمال ، والنقابات ، والمزارعين ، وممثليهم في الكونجرس . وكما حدث من اثاره بالنسبة « للاصلاح الجمريكي » في بريطانيا في عهد ادوارد ، يشكو مؤيدو زيادة الحماية من الممارسات الأجنبية غير العادلة ، ومن « اغراق » السوق الأمريكية بالمصنوعات قليلة التكلفة ، والتسهيلات الهائلة للمزارعين الاجانب . الأمر الذي يرون انه لا يمكن مواجهته الا من خلال تمغلي الادارات الأمريكية عن سياسة العمل الحر في التجارة واتخاذ تدابير مناهضة شديدة . ويعتبر العديد من هذه الشكاوى الفردية صحيحا (وعلى سبيل المثال : شحن اليابان لرفائق السيليكون قليلة التكلفة الى السوق الأمريكية) . غير أن اثاره الدعوى لفرض الحماية تمثل بصفة عامة انعكاسا أيضا لتراجع التفوق الصناعي الأمريكي الذي لم يكن يضاهي في السابق . فمثل بريطانيا منتصف العصر النيكتوري ، كان الأمريكي بعد عام ١٩٤٥ يفضلون التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة ، ليس فقط لأنهم كانوا يعتقدون بأن التجارة العالمية والرخاء العالمي سوف يدفعان بهذه الطريقة ، ولكن أيضا لأنهم كانوا يدركون انهم سوف يستفيدون على الأرجح من إلغاء الحماية . وبعد مرور أربعين عاما ، ومع انحصار تلك الثقة ، فإنه من المتوقع حدوث تحول في الرأي لصالح حماية السوق المحلي ، والمنتج المحلي . ومثلما حدث في حالة بريطانيا السابقة ، يوضح المدافعون عن النظام القائم أن تعزيز التعريفات قد لا يجعل المنتجات المحلية أقل قدرة على المنافسة دوليا فقط ، دائما قد تكون هناك أيضا تداعيات خارجية متعددة - تتمثل في حرب تعريفات دولية ، وضربات توجع للصادرات الأمريكية ، وانهيار عمليات بعض البلدان حدية العهد بالتصنيع ، وعودة الى الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات .

وتواكب تلك الصعوبات التي تؤثر على التصنيع والزراعة الأمريكيين اضطرابات لم يسبق لها مثيل في الاحوال المالية للدولة . فقد أدى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأمريكية في الخارج وتدهور المبيعات من الصادرات الزراعية الى عجز هائل في التجارة المنظورة - حوالي ١٦٠ بليون دولار في الاثنى عشر شهرا السابقة على مايو ١٩٨٦ - ولكن الأمر الأكثر مدعاة للقلق ، هو أنه

لم يعد بالامكان سد هذه الفجوة عن طريق المكاسب الامريكية من الانشطة « غير المنظورة » التي تمثل سندا تقليديا لاي اقتصاد ناضج (على سبيل المثال بريطانيا العظمى قبل عام ١٩١٤) . بل على العكس من ذلك ، فان الطريق الوحيد الذى تستطيع الولايات المتحدة أن تسلكه فى العالم هو استيراد مبالغ متزايدة من رأس المال ، الامر الذى حوّلها من أكبر دائن فى العالم الى أكبر مدين فى العالم فى غضون بضع سنوات .

وقد ضاعفت سياسات الموازنة التى تضعها الحكومة الامريكية نفسها من هذه المشكلة (بل انها هى التى أوجدتها من وجهة نظر المديد من النقاد) . فحتى فى الستينات كان لدى واشنطن ميل للاعتماد على تمويل المعجز بالافتراض ، بدلا من فرض ضرائب اضافية ، لمواجهة التكاليف المتزايدة للدفاع والبرامج الاجتماعية . ولكن القرارات التى اتخذتها ادارة ريجان فى أوائل الثمانينات - أى الزيادة واسعة النطاق فى الائتلاف العسكرى ، بالإضافة الى التخفيضات الكبيرة فى الضرائب ، ولكن دون تخفيضات ملموسة فى الائتلاف الحكومى فى مجالات أخرى - أدت الى ارتفاع غير عادى فى نسبة المعجز ، وبالتالي فى الدين القومى ، كما هو مبين فى جدول ٤٩ .

جدول ٤٩
المعجز والدين والفائدة على الدين الحكومية
للولايات المتحدة .
١٩٨٥ - ١٩٨٠
(بيليين الدولارات)

المعجز	الدين	الفائدة على الدين
عام ١٩٨٠	٥٩٦	٩١٤٣
عام ١٩٨٣	١٩٥٤	١٣٨١٩
عام ١٩٨٥	٢٠٢٨	١٨٢٣١
		١٢٩٠ -

وتوضح الاصوات المحفورة أن استمرار مثل هذه الاتجاهات من شأنه أن يرفع الدين القومى الأمريكى الى حوالى ١٣ تريليون دولار مع حلول عام ٢٠٠٠ (ما يساوى أربعة عشر ضعف الدين عام ١٩٨٠) ، وشغلة فوائد هذا الدين الى ١٥ تريليون دولار (تسع وعشرون ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨٠) . صحيح أن تخفيض معدلات الفائدة من شأنه أن يقلل من هذه التديرات ، ولكن

الاتجاه العام مازال غير صريح الى حد بعيد . وحتى اذا أمكن تخفيض العجز الحكومي الى ١٠٠ بليون دولار « فقط » ، فإنه مع أوائل القرن الحادى والعشرين ، سيظل الدين القومى ومدفوعات الفائدة يؤديان الى تحويل اجماليات نقدية لم يسبق لها مثيل الى ذلك الاتجاه . ولعل المثل الآخر الوحيد تاريخيا ، الذى يخطر بالبال لدولة عظمى تزيد من مديونيتها الى هذا الحد فى وقت السلم هى فرنسا فى الثمانينات من القرن الثامن عشر ، حيث أسهمت الازمة المالية فى إشتداد الازمة الداخلية السياسية .

وتتفاعل مظاهر العجز التجارى والحكوى الآن مع ظاهرة جديدة فى الاقتصاد العالمى - ربما كان أفضل وصف لها هو « ابتعاد » حركات رأس المال الدولى عن التجارة فى السلع والخدمات . فبسبب تنامي تكامل الاقتصاد العالمى ، أصبح حجم التجارة فى المنتجات الصناعية والخدمات المالية مما أكبر بكثير من أى وقت مضى ، وربما يبلغان معا حوالى ٣ تريليون دولار سنويا ، ولكن ذلك يطفى عليه الآن المستوى الهائل من تدفق رؤوس الاموال عبر أسواق المال العالمية ، حيث يبلغ حجم سوق الدولار الأوروبى فى لندن وحدها ما يوازى حجم التجارة العالمية خمسة وعشرين مرة على الأقل . وبينما عززت أحداث السبعينات من هذا الاتجاه (الانتقال من أسعار الصرف الثابتة الى أسعار الصرف الحرة ، وتدفق فوائض الاموال من بلدان الأوبك) ، فقد شجع عليه أيضا العجز فى الميزان التجارى الأمريكى ، حيث كانت الوسيلة الوحيدة التى استطاعت بها الحكومة الفيدرالية تغطية الفجوة الواسعة بين نفقاتها وإيراداتها هى تغذية البلاد بكميات هائلة من النقود السائلة من أوروبا ، وخاصة ، من اليابان ، مما حول الولايات المتحدة ، كما ذكرنا آنفا الى أكبر بلد ملين فى العالم . والواقع انه يصعب تخيل كيف كان يمكن للاقتصاد الأمريكى أن يتجنب الكار . دون تدفق النقد الأجنبى عليه فى أوائل الثمانينات ، حتى وأن كانت لذلك عواقب وشيعة تمثلت فى رفع قيمة سعر صرف الدولار ، وزيادة الاضرار بالصناعات الزراعية والصناعية الأمريكية . ولكن ذلك بدوره يثير التساؤل المزيج حول ما يمكن أن يحدث اذا سحبت تلك الاموال الضخمة والمتضلبة من الدولار ، محدثة انخفاضاً شديداً فى قيمته

وقد نتجت عن هذه الاتجاهات ، بدورها ، تفسيرات ترى أن الاصوات المحذرة انما تبلغ فى تقدير خطورة ما يحدث للاقتصاد الأمريكى ، وتميز عن ملاحظة أن معظم هذه التطورات « طبيعية » . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تكون المنطقة الزراعية فى القطاع الاوسط من الغرب أقل سوءا لو لم يكن العديد من الافراد قد اشتروا الارض بأسعار تضخمية وأسعار فائقة مرتفعة فى أواخر السبعينات . ومرة أخرى ، يعتبر الانتقال من التصنيع الى مجال الخدمات أمراً مقبولا ويحدث فى كل البلدان المتقدمة ، ويجدر أيضا أن نذكر أن الانتاج الصناعى الأمريكى يزيد بصورة مطلقة ، حتى وان كان حجم المعاملة (خاصة ذوى الهياكل الزرقاء) فى مجال التصنيع فى انخفاض مستمر ولكن ذلك ، مرة أخرى ، بعد اتجاها « طبيعيا » ، حيث يتحول العالم بصورة متزايدة من الانتاج القائم على المادة الى الانتاج القائم على المعرفة وبالمثل ، فإنه ليس هناك خطأ فى تحول المؤسسات المالية الأمريكية الى مؤسسات مالية عالمية ، ذات قاعدة ثلاثية فى طوكيو ، ولندن ، ونيويورك ، لتوجيه (والاستئالة من الحجم الضخم من حركة رؤوس الاموال) وهو الامر الذى

يمكنه فقط زيادة أرباح الدولة من مجال الخدمات . وحتى العجز الحكومي السنوي الكبير ، والذين القومى المتزايد يوصفان أحيانا بأنهما غير شديدي الخطورة ، بعد خفض التضخم ، وهناك قناعة لدى البعض بأن الاقتصاد « يجد طريقه » للخروج من هذه المشاكل ، أو أن تدابيراً سيتخذها السياسيون لسد الفجوة ، سواء بزيادة الضرائب أو خفض الاتفاق أو كليهما معا . ويشار الى أن أى محاولة شديدة المجرة لخفض العجز من شأنها أن تسبب ركودا كبيرا .

بل ان الدلائل الايجابية على الاقتصاد امريكى ، يقال انها مطمئنة للغاية فيسبب ازدهارها فى قطاع الخدمات ، ظلت الولايات المتحدة الامريكية خلال السنوات العشر الماضية تخلق وظائف بصورة أسرع مما فعلته فى أى فترة من فترات السلم فى تاريخها - وأسرع بالتأكيد مما حدث فى أوروبا الغربية . ويتصل بذلك أن الحرية الأكبر فى حركة العملة تيسر مثل هذه التحولات فى سوق العمل وبالإضافة الى ذلك فإن الاهتمام الامريكى الهائل بالتكنولوجيا عالية المستوى - ليس فقط فى كاليفورنيا ، ولكن فى نيوانجلاند ، وفيرجينيا ، وأريزونا ، ومناطق أخرى عديدة من البلاد - يشر بزيادة أكبر فى الانتاج ، ومن ثم فى الثروة القومية « (كما يحقق تفوقا استراتيجيا على الاتحاد السوفيتى) . والواقع أنه بسبب الفرص المتاحة فى الاقتصاد الامريكى ، فانه مستمر فى اجتذاب ملايين المهاجرين ، وتشجيع الآلاف من المستثمرين الجدد ، بينما يمكن تحويل فيض رؤوس الاموال التى تتدفق على البلاد الى استثمارات اخرى ، خاصة فى مجال البحوث والتنمية . واخيرا ، فانه اذا كانت التحولات فى ظروف التبادل التجارى العالمى تؤدى حقا الى خفض أسعار السلع الغذائية ، والمواد الخام ، فان ذلك لابد أن يفيد اقتصادا مازال يستورد كميات هائلة من البترول ، وال خامات المعدنية ، وما الى ذلك (حتى لو ألحق ذلك ضررا بمتجعين أمريكيين بعينهم مثل المزارعين ، ورجال البترول) .

وقد تكون معظم هذه النقاط صحيحة . فيسبب الاتساع الكبير للنظام الاقتصادى الامريكى وتنوعه ، فانه من المرجح أن تتطور بعض قطاعاته ومجالاته ، فى الوقت الذى يتدهور فيه البعض الآخر - ولذا فليس من الدقة أن نصفه كله بتصميمات مطلقة مثل « الازمة » أو « الازدهار » . ونظرا لتدهور أسعار المواد الخام ، وانحسار الارتفاع غير المستمر لسعر صرف الدولار عام ١٩٨٥ ، والانخفاض العام فى أسعار الفائدة - وأثر كل هذه الاتجاهات الثلاثة على التضخم وعلى مستوى الثقة فى التعامل التجارى - فليس من المستغرب أن نجد بعض خبراء الاقتصاد متفائلين بشأن المستقبل .

ومع ذلك ، فمن وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية الكبرى ، والاساس الاقتصادى الذى تحتاج استراتيجية فعالة طويلة الامد أن تعتمد عليه ، فان الصورة أقل اشراقا . ففى المقام الاول ، ونظرا للعدد الكبير من المستوريات العسكرية التى تتحملها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، فانه من الواضح أن قدرتها على تحمل تلك الاعباء اقل مما كانت عليه منذ عدة عقود ، عندما كان نصيبها فى الصناعة العالمية ، واجمالى الناتج القومى العالمى أكبر كثيرا ، ولم تكن زراعتها تمر بأزمة ،

وكان ميزان مدفوعاتها أكثر سلامة ، وكانت ميزانية الحكومة أكثر اتزاناً أيضاً ، ولم تكن مدينة الى هذا الحد لبقية دول العالم . ومن هذا المفهوم الأوسع ، يصبح لعملية التناظر التي يجريها بعض علماء السياسة بين وضع الولايات المتحدة اليوم ووضع « الدول الاستعمارية المضسعة » السابقة ، بعض الأهمية .

ومنا ثانية ، يكون من المفيد أن نلاحظ التشابه الغريب بين حالة الفلق المتزايدة بين الدوائر الفكرية في الولايات المتحدة اليوم ، وما كان يسود كل الأحزاب السياسية في بريطانيا في عهد ادوارد ، وأدى الى ما سمي بحركة « الفعالية القومية » أي ، الجدل واسع النطاق داخل النخبة من صناعات القرار ، ورجال الأعمال ، ورجال التعليم في الأمة حول الوسائل المختلفة التي من شأنها تغيير ما كان يبدو أنه تزايد في عدم القدرة على المنافسة بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة الأخرى . فمن منظور الخبرة التجارية ، ومستويات التعليم والتدريب ، والكفاءة الانتاجية ، ومستويات الدخل و (بين الأقل ثراء) مستويات المعيشة والصحة والاسكان ، كان يبدو أن الدولة « رقم واحد » عام ١٩٠٠ تفقد مكانتها بما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية على وضع البلاد الاستراتيجي على المدى الطويل ، ولذا جاءت دعوات « التجديد » وإعادة التنظيم « من اليمين كما جاءت من اليسار . وعادة ما تؤدي مثل هذه الحملات الى حدوث اصلاحات هنا وهناك ، ولكن موضع المفارقة هو أن وجودها ذاته يعد تأكيداً للتدهور ، من حيث أن مثل هذا الفلق لم يكن ضرورياً قبل ذلك بعشرات السنين ، عندما كانت صدرة الأمة ليست محللاً للتساؤل . وقد لاحظ الكاتب ج . ك. شيسترون ، ساخراً ، أن الرجل القوي لا يحرص بالفلق بشأن كفاءته الجسدية ؟ دالماً يبدأ في الحديث عن الصحة فقط عندما يضعف . وبالمثل ، عندما تكون دولة كبرى قوية وبلا منازع تكون مناقشة كفاءتها في الوفاء بالتزاماتها أقل احتمالاً ، مما لو كانت أضعف نسبياً . وبشكل أكثر تحليداً ، فانه يمكن أن تكون هناك آثار خطيرة على الاستراتيجية الأمريكية الكبرى اذا ما استمرت قاعدتها الصناعية في التقلص وما دام من المتوقع اندلاع حرب واسعة النطاق في المستقبل ، تظل تقليدية (بسبب خوف المتحاربين المتبادل من اشعال محرقة نووية) ، فقد يتعين على المرء أن يتساءل عن أثرها على القدرة التنافسية الأمريكية ، بعد سنوات من تدهور صناعات رئيسية معينة ، وانخفاض حجم العمالة من ذوي الميقات الزرقاء ، وما الى ذلك . وفي هذا الصدد ، يذكر المرء صيحة « هوبز » المحزنة عام ١٩٠٤ حول أثر التدهور الصناعي البريطاني على قوة تلك البلاد .

« هب أن صناعة مهلدة (بمنافسة أجنبية) ، هي التي يقوم عليها نظامك الدفاعي ، فلماذا سيكون موقفك ؟ انك لن تستطيع ان تتقدم بدون صناعة الحديد والصناعات الهندسية الكبرى ، لانه لن تكون لديك في الحرب الحديثة الوسائل لاتنتاج اساطيلك وجيوشك والحفاظ عليها في حالة فعالة » . انه من الصعب تخيل أن التدهور في المقدرة الصناعية الأمريكية يمكن أن يكون بهذه الجسامة . فقاعدتها الصناعية أوسع بكثير مما كانت عليه قاعدة بريطانيا الصناعية في عهد ادوارد ، وهناك نقطة مهمة وهي أن « الصناعات المرتبطة بالدفاع » لا تدعمها فقط طلبات البنتاجون

المتكررة ، ولكنها تواكب التحول من الصناعات ذات التركيز الماعى الى الصناعات ذات التكثيف المصفرى (التكنولوجيا العالية) ، الأمر الذى سوف يخفض أيضا على المدى الأبعد من اعتماد الغرب على المواد الخام الهامة . ولكن حتى والأمر كذلك ، وبالنظر للمعدل المرتفع للغاية من أشباه الموصلات ، مثلا لثى تجمع فى البلدان الأجنبية ثم تشحن الى الولايات المتحدة ، أو- اذا أغلنا منتجاً بعيداً بقدر الامكان عن أشباه الموصلات- تدهور صناعة الشحن وبناء السفن الأمريكية ، أو اغلاق العديد من المناجم وحقول البترول الأمريكية ، فان مثل هذه الاتجاهات لا يمكن إلا أن تكون ضارة فى حالة نشوب حرب تحالفات بين القوى الكبرى طويلة الأمد . وعلاوة على ذلك فانه اذا كان للسوابق التاريخية أى قدر من الصحة ، فان انخطر ما يمكن أن يحد من تدفق الإنتاج وقت الحرب هم عادة مجال الحرفيين المهرة - الأمر الذى يدفع المراء ، مرة أخرى ، الى التسامول حول التناقض الشديد فى عدد قوى الياقات الزرقاء (وهم عادة من الحرفيين المهرة) من بين الأمريكيين منذ فترة طويلة .

وهناك مشكلة مختلفة تماماً ، وإن كانت على نفس المستوى من الأهمية للحفاظ على استراتيجية كبرى ملائمة ، تتعلق بالمر النمو الاقتصادى البطيء على الإجماع الأمريكى اجتماعيا وسياسيا . فقد عملت الولايات المتحدة طوال القرن العشرين على تجنب انتهاز سياسة « طبقية » ظاهرة ، الى حد يثير دهشة معظم الأوروبيين . وربما يرجع ذلك فى تصور المراء ، الى أن عددا كبيرا من المهاجرين إليها كانوا نازحين من أماكن ذات ظروف قاسية اجتماعيا ، وأن الحجم الكبير للبلاد أتاح لأولئك الذين لم يقنعوا بوضعهم الاقتصادى ، « الهروب » الى الغرب وفى نفس الوقت جعل تنظيم العمالة أكثر صعوبة من فرنسا أو بريطانيا مثلا ، وإن ذلك الحجم الجغرافى نفسه ، والفرص الاستثمارية التى ينطوى عليها ، هو ما شجع على ظهور شكل جامد للغاية من الفكر الرأسمالى الذى يقوم على حرية العمل ومسود الثقافة السياسية للأمة (برغم الهجوم المضاد أحيانا من قبل اليسار) . ونتيجة لذلك ، فإن « الهوة » بين دخل الغنى ودخل الفقير فى الولايات المتحدة أوسع بصورة كبيرة مما عليه الحال فى أى مجتمع صناعى متقدم ، ونفس الشكل ، يمثل انفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية قدرا من الناتج القومى الإجمالى أقل منه فى الدول المشابهة (فيما عدا اليابان ، التى يبدو أن لديها شكلا أقوى كثيرا من أشكال المساندة المالية للفقير والمسن) .

ومن الواضح أن هذا الافتقار لسياسة « طبقية » برغم التقلبات الاقتصادى - الاجتماعى البين ، قد ساعدت عليه حقيقة أن النمو الشامل للولايات المتحدة منذ الثلاثينات قد أتاح إمكانية تحسين الأوضاع الفردية لغالبية السكان ، والحقيقة الأكثر إزعاجا بأن الثلث الأشد فقرا من المجتمع الأمريكى لم تتم تعبئة فوائده بحيث يشكلون ناعحين دائمين . ولكن نظرا لتباين معدلات المواليد بين جماعات البيض من ناحية وجماعات السود ونوى الأصل الآسيبى من ناحية أخرى ناهيك عن تدفق المهاجرين الى الولايات المتحدة بنسب متتيرة ، ونظرا للتحول الاقتصادى الذى يؤدى الى خسارة ملايين من وظائف مجال التصنيع ذات الدخل المرتفع نسبيا ، وتوفير ملايين من الوظائف فى مجال

الخدمات ذات الدخل المنخفض ، فقد لا يكون من الحكمة افتراض أنه يمكن الحفاظ على المبادئ السائدة في الاقتصاد السياسي الأمريكي (مثل النفقات الحكومية المنخفضة ، والضرائب المنخفضة على الأغنياء) إذا دخلت البلاد فترة أزمة اقتصادية طويلة يحدها انخفاض الدولار أو بطء النمو . كما أن ما يعنيه ذلك أيضا هو أن أى حكومة أمريكية تواجه التحديات الخارجية بزيادة الاتفاق العسكري وتعالج أزمة الموازنة بخفض النفقات الاجتماعية القائمة حاليا ، وربما تخاطر بآثاره رد فعل سياسى عارم . فكما هو الحال بالنسبة لكل القوى المطروحة للبحث في هذا الفصل ، فانه ليست هناك إجابات سهلة عند معالجة التوتر الدائم ذو الاتجاهات الثلاثة : الدفاع ، والاستهلاك ، والاستثمار ، لدى تحلبد الاولويات القومية .

وهذا يقودنا حتما الى العلاقة الحساسة بين النمو الاقتصادي البطيء والاتفاق العسكري المرتفع . ان البحث في « اقتصاديات الاتفاق العسكري » يثير الخلاف بدرجة كبيرة ، وإذا وضعنا في اذهانتنا حجم وتنوع الاقتصاد الأمريكي ، والحافظ الذي يمكن أن يأتى من العقود الحكومية الكبيرة ، والتوزيع التقني لأبحاث السلاح ، فلان الاجابة لا تشير ببساطة الى اتجاه واحد ولكن الأمر المهم بالنسبة لأهدافنا هو البعد المقارن . فحتى اذا كانت النفقات العسكرية تشكل ١٠ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في عهد ايزنهاور ، و ٩ بالمائة منه في عهد كينيدي (كما يشار دائما) فإن نصيب الولايات المتحدة النسبي من الانتاج والثروة العالميين كان في ذلك الوقت يساوى ما يقرب من ضعف نصيبها الآن ، خاصة وأن الاقتصاد الأمريكي حينذاك لم يكن يواجه تحديات لصناعاته سواء التقليدية منها أو مرتفعة التقنية . وعلاوة على ذلك فانه اذا استمرت الولايات المتحدة حاليا في تخصيص ٧ بالمائة أو أكثر من ناتجها القومي الإجمالي للاتفاق العسكري ، بينما كبار منافسيها على الصعيد الاقتصادي ، خاصة اليابان ، يخصصون لذلك نسبة أقل بكثير ، فسيكون لدى الآخرين بطبيعة الحال قدر أكبر من الأموال « الحرة » يوجه للاستثمار المدني وإذا استمرت الولايات المتحدة في استثمار قدر كبير من أنشطة « البحوث والتنمية » لديها في الانتاج المرتبط بالمجال الحربي ، بينما يركز اليابانيون والالمان الغربيون على « البحوث والتنمية » في المجال التجاري ، وإذا سحب المنتجون غالبية علماء ومهندسي البلاد من تصميم ونتاج السلع للسوق العالمية ، بينما نفس القوى البشرية في البلدان الأخرى تعمل أساسا على تقديم منتجات أفضل للاستهلاك المدني فانه يبدو من المحتم أن يستمر نصيب أمريكا من التصنيع العالمي في التدهور ، ومن المرجح أيضا أن تصبح معدلاتها من النمو الاقتصادي أقل من معدلات تلك البلدان المكزمة لعالم التجارة والاقل رغبة في تحويل الموارد الى مجالات الدفاع .

وقد يكون من المبالغة القول بأن هذه الاتجاهات تضع الولايات المتحدة أمام أخطر مضلة على المدى الأبعد . ولكن لأنها ببساطة القوة العالمية العظمى ، ذات الالتزامات العسكرية الأكثر اتساعا بكثير من قوى اقليمية مثل اليابان أو ألمانيا الغربية ، فانها تتطلب قوات دفاع أضخم بكثير تماما مثلما أحست أسبانيا الامبراطورية بحاجتها الى جيش أضخم كثيرا من معاصريها ، ومثلما

حرصت بريطانيا في العصر الفيكتوري على امتلاك بحرية أكبر كثيرا من أي بلد آخر . أضف الى ذلك أنه طالما ينظر الى الاتحاد السوفيتي بأنه يمثل التهديد العسكري للمصالح الأمريكية عبر أنحاء الكرة الأرضية ، وأنه يخصص بشكل واضح قدرا اكبر من ناتجه القومي الاجمالي لاغراض الدفاع ، فانه من المحتم أن يظل صانعو السياسة الأمريكيون قلقين بشأن خسارة سياق التسلح مع روسيا . غير أنه يمكن لمن يتمتعون بوعي أكبر بين صانعي السياسة هؤلاء ، أن يدركوا أيضا أن التسلح يضعف من الاقتصاد السوفيتي ، وإنه اذا استمرت القوتان العظميان في تخصيص أنصبة دائمة الارتفاع من ثروتهما القومية لمجال التسلح غير الانتاجي ، فقد يكون السؤال المحرج قريبا هو « اقتصاد من سوف يتدهور بشكل أسرع ، بالنسبة للدول المتوسعة مثل اليابان ، والصين ، وما بهما ؟ » . ان الاستثمار المنخفض في مجال التسلح بالنسبة للقوة بالغة التوسع عالمية مثل الولايات المتحدة قد يجعلها تشعر بأنها معرضة للخطر في كل مكان ، ولكن الاستثمار بالغ الضخامة في مجال التسلح ، في حين أنه يحقق أمنا أكبر على المدى القصير ، فانه قد يضعف من قوة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة التجارية لدرجة تجعل الامة أقل أمنا على المدى البعيد . وهنا أيضا ، تمد السوابق التاريخية غير مشجعة . ذلك أن البلدان « رقم واحد » السابقة واجهت جميعها مضلة مشتركة ، وهي أنها بينما تكون قوتها الاقتصادية النسبية في حالة انحسار ، فان التحديتات الخارجية المتزايدة تضطرها لتوجيه قدر متزايد من مواردها الى قطاع الدفاع ، الامر الذي يؤدي بدوره الى ضغط الاستثمار الانتاجي ، ومع مرور الوقت ، الى بطء التنمية ، وزيادة الضرائب ، وتعميق الخلافات الداخلية حول أولويات الانفاق ، وضعف القدرة على تحمل أعباء الدفاع .

وبما كان هذا حقا هو نمط التاريخ ، فانه يغري المرء باعادة صياغة مقولة « شو » الساخرة والشديدة الجدبة ، لتصبح : « روما سقطت ، وبابل سقطت ، وسوف يأتي دور سكودسكيل » ومن ثم ، وبالمعنى الأهم ، فان الاجابة الوحيدة على التساؤل الذي يتزايد ترديده بين العامة ، عما اذا كان بمقدور الولايات المتحدة أن تحافظ على وضعها القائم هي : لا - لأنه ببساطة لم يحدث لأي مجتمع أن ظل دائما في مقدمة الآخرين جميعا ، حيث أن ذلك سوف يعنى تجميد نمط التفاضل في معدلات النمو ، والتقدم التكنولوجي والتطورات العسكرية ، والذي وجد منذ زمن . ومن ناحية أخرى ، فان هذه الاشارة الى السوابق التاريخية لا تعنى أن الولايات المتحدة مالمها الى الانكماش الى الوضع المغمور نسبيا للقوى القيادية السابقة مثل اسبانيا أو هولندا ، أو الى الانحلال مثل الامبراطورية الرومانية والامبراطورية المجرية النمساوية فهي ببساطة أكبر من أن تصبح مثل الاولين ، وربما أكثر تماسكا من أن تصبح مثل الاخيرتين . وحتى المقارنة ببريطانيا ، وهي المفضلة كثيرا في كتابات علم السياسة الحالي ، ليست صالحة اذا تجاهلت الاختلافات في القياس . ويمكن طرح هذا الامر بصورة أخرى ، هي : ان الحجم الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية للجزر البريطانية تشير الى أنه يمكنها الاستحواز على ٣ أو ٤ بالمائة تقريبا من الثروة والنفوذ في العالم ، يفرض تساوى سائر الامور الاخرى ، ولكن بالتحديد لأن « الامور الاخرى » لم تكن أبدا متساوية ، فقد أتاحت مجموعة معينة من الظروف التاريخية والتكنولوجية للجزر البريطانية أن توسع

لتحوز ، مثلا ، ٢٥ بالمائة من الثروة والغنى في العالم في أوج مجدها ، وحيث أن تلك الظروف المواتية قد انقضت ، فقد عاد كل ما كانت تقمعه الى حجمه الأكثر « طيبة » . وينسب الشكل ، فإنه يمكن القول بأن الامتداد الجغرافي والسكان ، والموارد الطبيعية للولايات المتحدة تشير الى أنه يمكنها امتلاك حوالي ١٦ أو ١٨ بالمائة من الثروة والغنى في العالم ، ولكن بسبب ظروف تاريخية وتكنولوجية مواتية ، ارتفعت تلك النسبة الى ٤٠ بالمائة أو أكثر عام ١٩٤٥ ، وما تشهده اليوم هو السنوات الأولى من ابتعادها عن تلك المكانة المالية بصورة غير عادية الى حجم أكثر « طيبة » . وهذا الانحدار يستتر خلف القدرات العسكرية الضخمة للبلاد حاليا ، وكذلك خلف نجاحها في اخضاع صفة العالمية على الرأسمالية والثقافة الأمريكيتين . غير أن الولايات المتحدة ، حتى عندما تضاملا لتأخذ نصيبها « الطيب » من الثروة والغنى في العالم ، في المستقبل البعيد ، فإنها ستظل قوة ذات شأن كبير للغاية في عالم متعدد الاقطاب ، وذلك يرجع ببساطة الى حجمها .

ومن ثم ، فإن المهمة التي تواجه رجال الدولة الامريكيين على مدى العقود القادمة ، هي ادراك أن تحولات واسعة تجري ، وأن هناك حاجة لمعالجة الأمور بحيث يحدث الهيوط النسبي في مكانة الولايات المتحدة ببطء وبقدر ، ألا تسرع به سياسات تجلب فوائد على المدى القصير فقط ولكنها تسبب خسائر على المدى البعيد . وهذا يعني ، بداية من مكتب الرئيس الى ما يليه نزولا ، تقبل أن التغير التكنولوجي ، ومن ثم التحول الاقتصادي - الاجتماعي يحدث في العالم بسرعة لم تحدث من قبل ، وأن الجماعة الدولية تنوع سياسيا وثقافيا بصورة أكبر مما كان مفترضا ، وتتحدى المعالجات المبسطة التي تقدمها واشنطن أو موسكو لمشكلاتها ؟ وأن موازين القوى الاقتصادية والانتاجية لم تمتد تميل في اتجاه الولايات المتحدة كما كان الحال في عام ١٩٤٥ ، وأنه حتى على الصعيد العسكري ، هناك شواهد على إعادة توزيع معين للتوازنات بعيدا عن نظام القطبية الثنائية ويتجاهل نظام متعدد الاقطاب ، من المرجح أن تظل فيه القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية مجتمعة أكبر مما لدى أية دولة أخرى منفردة ، ولكنها لن تظل قوة لا تضاهي كما كانت في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية . وهذا في حد ذاته ليس بالأمر السيء إذا ما تذكرنا ملاحظات كسينجر حول مضار تنفيذ السياسات فيما كان يعتبر دائما عالما ثنائي القطب ، كما أن ذلك قد يولد أقل سوءا إذا ما ادركنا الى أي مدى قد تتأثر روسيا بالديمقراطيات المتغيرة للقوة في العالم وينبغي في جميع المناقشات حول تآكل الزعامة الأمريكية أن نكرر مرات ومرات أن التدهور المشار اليه نسي وليس مطلقا ، ومن ثم فهو أمر طبيعي تماما ، وأن التهديد الوحيد للخطر لمصالح الولايات المتحدة الحقيقية يمكن أن يجرى من الاخفاق في التكيف بذلك مع النظام العالمي الجديد .

وبالنظر الى المجموعة الكبيرة من جوانب القوة التي ما زالت تمتلكها الولايات المتحدة ، فإنه لا ينبغي نظريا أن يستعصى على مواءمب الاذرات المتتالية ترتيب دبلوماسية واستراتيجية إعادة التكيف هذه ، حتى تستطيع وفقا لعبارة والتر ليبمان الكلاسيكية ، « الموازنة ... بين التزامات الأمة وقوة الأمة » . وبالرغم من أنه ليست هناك « دولة رومانية » واحدة واضحة يمكن أن تتحمل أعباء أمريكا العالية ، بالشكل الذي تولت به الولايات المتحدة الدور البريطاني في الأربعينيات من هذا

القرن ، إلا أنه من الصحيح أيضا أن البلاد لديها مشكلات أقل من الامبراطورية الاسبانية التي كان يحاصرها أعداء من جميع الجهات ، أو هولندا التي كانت تضغط عليها كل من فرنسا وإنجلترا ، أو الامبراطورية البريطانية التي كانت تواجه مجموعة كبيرة ممن يتحدونها ، إن الاختبارات التي تواجه الولايات المتحدة وهي تنبج صوت القرن الحادى والعشرين عسيرة ، ربما فى المجال الاقتصادى بوجه خاص ، إلا أن موارد الأمة مازالت ضخمة ، إذا امكن تنظيمها بصورة صحيحة ، وإذا كان هناك ادراك حكيم لحدود القوة الامريكية وما لديها من فرص .

اننا اذا نظرنا من منظور معين ، فانه يصعب القول بأن المعضلات التي تواجه الولايات المتحدة فريدة فى نوعها . وقد يتساءل المرء : أى دولة فى العالم لا تواجهها مشكلات عند وضع سياسة عسكرية قابلة للتطبيق ، أو عند الاختيار بين السلاح والغذاء والاستثمار ؟ غير أنه من منظور آخر ، فان وضع الولايات المتحدة شديد الخصوصية فهي مازالت ، وفقا لقول بيرهاسنر برغم كل تحورها الاقتصادى ، وربما العسكرية « العامل الحاسم فى كل نوع من التوازن والقضايا » . ولأن لديها قوة كبيرة الأخير أو الشر ، ولانها محور نظام التحالف العربى ، ومركز الاقتصاد العالمى القائم ، فان ما تفعله أو ما لا تفعله يعد أكثر أهمية كثيرا مما تقرر أن تفعله أى من القوى الاخرى .

خاتمة

بعد بحث تناول ما يقرب من خمسمائة عام حول قيام وسقوط القوى العظمى داخل النظام الدولي ، فإن هناك ما يبرر اختتامه بجزء ختامي كبير حول « النظرية » و « منهج البحث » ، يتناول فيه المؤلف النظريات المتعددة حول « الحرب ودورة القوة النسبية » ، و « الحروب الكونية » ، والدجون العلة ، والدورة الطويلة » ، و « حجم ودوام الامبراطوريات » ، والعديد من المحاولات الاخرى التي قام بها علماء السياسة ، وذلك لشرحها جميعا ، و- عادة - لطرح تصورات عن المستقبل . ولكن هذا ليس من أعمال علم السياسة ، حتى لو كان يملأ في تقديم قدر ضخم من الوقائع التفصيلية والتعليقات لأولئك الباحثين في ذلك النظام ، الذين يبحثون الانماط الاوسع من الحروب والتغيرات في النظام الدولي .

وهذا الجزء لن يحاول أيضا تقديم ملخص ختامي لما نحن فيه الآن ، لأن ذلك سوف يتناقض مع إحدى الوسائل الرئيسية لهذا الكتاب ، وهي أن النظام الدولي عرضة لتغيرات دائمة ، ليس فقط تلك التغيرات التي تحدثها الممارسات اليومية لرجال الدولة والمد والجزر في الاحداث السياسية والعسكرية ولكن أيضا تلك التي تسببها التحولات الاعمق في أسس القوة العالمية ، والتي تجد طريقها الى السطح في الوقت المناسب .

ومع ذلك ، فإنه من الملائم تقديم ملاحظات عامة قبل انتهاء تلك الدراسة لقد ورد خلال الكتاب أنه فيما يتعلق بالنظام الدولي ، فإن الثروة والقوة ، أو القوة الاقتصادية والقوة العسكرية ، مرتبطان دائما ، ويجب أن ينظر اليهما على هذا الاساس . وحيث أنهما مرتبطان ، وحيث أن كل المجتمعات عرضة للاتجاه الحتمي نحو التغير ، فإنه لا يمكن أن تظل الموازين الدولية ثابتة ، ومن الحق أن يفترض رجال الدولة أنها يمكن أن تكون كذلك في يوم ما . ونظراً للطبيعة المضطربة والمتنافسة للصراعات بين الأمم ، فإن تلويخ الشؤون الدولية عبر القرون الخمسة الماضية كان في أغلبه تاريخاً من الحروب المتكررة ، أو على الأقل الاستعداد للحرب - وكلا الأمرين يستهلكان موارد قد تستخدمهما المجتمعات في « منافع » أخرى ، سواء على المستوى العالم أو الفردي . وبما كانت مرحلة التطور الاقتصادي أو العلمي التي كان يتم الوصول اليها فإن كل قرن كان يشهد جدلاً حول مدى استخدام الثروة القومية في الأغراض العسكرية ، كما كان يثور الجدل أيضا حول أفضل السبل لتدعيم الرخاء الاقتصادي القومي ، ليس فقط بسبب المنافع الفردية التي تحققها الثروة المتزايدة ، ولكن أيضا بسبب ادراك أن النمو الاقتصادي ، والانتاجية ، والامتياز المالي ، ستؤثر كلها على الامكانيات النسبية لأمة قوة كبرى لذا ما حدث صراع دولي آخر . وبالفعل ، فإن نتائج كل

الحروب الكبرى والطويلة بين القوى العظمى ، والتي طرحت للبحث هنا ، تشير بصورة متكررة الى الآثار الحاسمة للقوى الاقتصادية المتجة - سواء اثناء الصراع نفسه أو اثناء فترات ما بين الحروب ، عندما يؤدي تفاوت معدلات النمو الى أن تصبح القوى المتسلطة أكثر قوة أو أضعف ضعفاً من الناحية النسبية . وإلى حد كبير تؤكد نتائج حروب التحالف الكبرى فيما بين عامي ١٥٠٠ - ١٩٤٥ ، التحولات التي كانت تجري على المستوى الاقتصادي عبر فترة زمنية أطول . وهكذا ، يمسك الوضع الجديد للحلود الذي يفرض مع نهاية كل حرب ، ما كان يجري من إعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي . ومع ذلك ، لا يوقف مجيء السلام من عملية التغير المستمر هذه ! بل ان اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين القوى الكبرى يؤكد أنها سوف تستمر في الصعود والهبوط بالنسبة لبعضها البعض .

وليس من المؤكد أن وجود قوى « صاعدة » وأخرى « هابطة » في نظام عالمي مضطرب لابد أن يؤدي دائماً الى الحرب . وتفترض معظم الكتابات التاريخية أن « الحرب » و « نظام القوى الكبرى » أمران متلازمان إذ يرى « ماكنتشر » ، وهو أحد الآباء المؤسسين للمذهب التجاري الحديث والفكر الجيوبوليتيكي أن : الحروب الكبرى في التاريخ ... هي النتيجة المباشرة أو غير المباشرة للنمو غير المتكافئ بين الأمم . ولكن هل انتهى هذا النمط عام ١٩٤٥ ؟ ربما يكون مجيء الأسلحة النووية مع ما تنطوي عليه من تهديد بتحويل أي تبادل لاطلاق النيران الى دمار متبادل ، قد حد أخيراً من أسلوب اللجوء الى الصراع المسلح رداً على التحولات العالمية في توازنات القوى الكبرى ، تاركا المجال للحروب « البديلة » غير المباشرة ، ضيقة النطاق وحدها . غير أنه ربما أيضاً تضمن المخاوف المتبادلة من الأسلحة النووية مجرد أن تظل الصراعات المستقبلية ، اذا حدثت بين القوى الكبرى ، تقليدية - رغم أنها سوف تكون حروبا دموية بالغة الضراوة بسبب أسلحة القتال الحديثة .

ومن الواضح أن احداً لا يعرف الاجابة على مثل تلك التساؤلات الحرجة وربما يكون أولئك الذين يفترضون أن البشرية لن تكون من الحماقة بحيث تنورط في حرب قوى كبرى باهظة التكاليف الى حد ملموس ، بحاجة الى تذكيرهم بأن تلك الفجاعة كانت سائدة في معظم القرن التاسع عشر ، ويأن كتاب « نورمان انجيل » ، « الوجه الكبير » ، الذي أصبح أكثر الكتب رواجاً في العالم مع مقولته بأن الحرب ستكون مدمرة اقتصاديا لكل من المنتصر والمهزوم ، قد ظهر في عام ١٩١٠ ، عندما كان قادة الأركان الأوروبيين يتهنون بهنوع من وضع خططهم الحربية .

ومهما كانت احتمالات الصدامات النووية أو التقليدية بين الدول الكبرى فاته من الواضح أن تحولات هامة في التوازنات تحدث ، وسوف تستمر وربما بصورة أسرع من ذي قبل . والأكثر من ذلك ، أنها تحدث على صعيدين منفصلين ولكنهما متفاعلان ، هما الانتاج الاقتصادي والقدرة الاستراتيجية . ومالم تبدل اتجاهات المصلحين الماضيين (ولكن لماذا يتعين ذلك ؟) فإن نمط السياسة العالمية يبدو تقريبا على النحو التالي :

أولا : سيكون هناك تحول ، فى كل من أنصبة اجمالى انتاج العالم واجمالى الانفاق العسكرية فى العالم ، من تكتلات القوى الخمس الكبرى ، الى عدد أكبر من الامم ، ولكن تلك ستكون عملية تدريجية ، وليس من المرجح أن تنضم أية دولة أخرى فى المستقبل القريب الى الخمسة الكبار الحاليين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والصين ، واليابان ، والمجموعة الاقتصادية الاوربية .

ثانيا : ان الموازين الانتاجية العالمية بين هؤلاء الخمسة بدأت بالفعل تميل فى اتجاهات معينة : بعيدا عن روسيا والولايات المتحدة ، وبعيدا أيضا عن المجموعة الاقتصادية الاوربية ، وتوجه الى اليابان والصين . وهذا لا يؤدى الى قيام وضع متوازن فى خمسة جوانب بالمعنى الاقتصادى ، لأن الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الاوربية ليهما تقريبا نفس القوة الانتاجية والتجارية (برغم أن الاولى تكسب كثيرا لكونها دولة عسكرية) ، والاتحاد السوفيتى واليابان أيضا متساويتان تقريبا (برغم ان اليابان تنمو بمعدل اسرع) ولدى كل منهما حوالى ثلثى القوة الانتاجية للقوتين السابقتين ، وجمهورية الصين الشعبية لا زالت متأخرة كثيرا ، الا انها تنمو بمعدل أسرع من الجميع .

ثالثا : مازال العالم ثنائى القطب قائما بالمفهوم العسكري ، من حيث أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحدهما ليهما القدرة على تدعيم كل منهما الاخرى - بل وتدعيم أى بلد آخر . ومع ذلك ، ربما تكون هذه القطبية الثنائية فى طريقها للتآكل التدريجى ، على كل من المستوى النووى ، سواء لأن مثل هذه الاسلحة غير قابلة للاستخدام فى أغلب الظروف ، أو لأن كلا من الصين وفرنسا وبريطانيا تحققوا اضافات ضخمة لترسانتها النووية ، والمستوى التقليدى بسبب التعزيز المستمر لقوة الصين ، بالإضافة الى تنامي الادراك بأن جميع القوات البرية والبحرية والجوية الالمانية الغربية - الفرنسية (وربما البريطانية والاطالية) من شأنه أن يكون اثلاثا للقوى بالغ الضخامة ، اذا كانت تلك الدول تستطيع بالفعل ان تعمل معا بكفاءة . وليس من المرجح أن يحدث ذلك فى المستقبل القريب لأسباب سياسية داخلية ، ولكن مجرد حقيقة وجود مثل هذه الامكانية ، يثير المزيد من الشك حول نظام « القطبية الثنائية » ، على المستوى التقليدى على الأقل وعلى التقيض من ذلك ، فإنه ليس هناك من أحد يرى حاليا أن اليابان سوف تحول نفسها الى قوة عسكرية كبرى ، غير أن كل العالمين بمنط « الحرب والتغير فى السياسة العالمية » سوف لا يفلحوا اذا ما قررت قيادة سياسية مختلفة فى طوكيو يوما ما ، أن تحول قوتها الاقتصادية الى درجة أكبر من القوة العسكرية .

واذا كانت اليابان قد قررت أن تصبح ذات حضور عسكري أكثر فعالية ، فرما كان ذلك لأنها شعرت بأنها لم تعد تستطيع الحفاظ على مصالحها بالتصرف كمجرد « دولة تجارية » ، ويتعزز قوتها المسلحة ، فإنها تأمل ، من ثم ، فى توطيد قوتها ونفوذها دوليا الى حد لا تستطيع تحقيقه بوسائل غير عسكرية . غير أن تاريخ الخمسمائة عام الماضية يبين ان « الأمن » العسكرى وحده ليس كافيا . فقد يردع أو يهزم الدول الغريبة على المدى الاقصر (وهو امر معرض تماما بالنسبة

لمعظم القادة السياسيين وجماعهم . ولكن لذا بالفت الدولة في توسعها جغرافيا واستراتيجيا يمثل هذه الانتصارات ، وإذا اختارت ، حتى لو لم تصل إلى المستوى الاستعماري ، تكريس قدر كبير من دخلها الإجمالي لأغراض « الحماية » تركة قدرا أقل « للاستثمار الانتاجي » ، فانه من المرجح أن تنخفض قدرتها الاقتصادية مع ما لذلك من آثار رهيبة على المدى الطويل على قدرتها على توفير الحاجات الاستهلاكية لمواطنيها ، والحفاظ على وضعها الدولي . وهذا ما يحدث بالفعل في حالة الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة ، ويريطنيا ، ومن اللافت للنظر أن كلا من الصين وألمانيا الغربية تجاهد لتجنب الاستثمار الزائد في المجال العسكري ، اعتقادا منهما بأن ذلك قد يؤثر على إمكانات نموها على المدى الطويل .

وهكذا ، نمود ثانية إلى اللغز الذي حير خبراء الاستراتيجية ، والاقتصاديين والزعماء السياسيين منذ المصور الكلاسيكية وحتى الآن . فالقوة العظمى - وهي حسب تعريفها دولة قادرة على الاحتفاظ بمكانتها في مواجهة أية دولة أخرى - تتطلب أساسا اقتصاديا مزدهرا . وحسب قول « ليست » ، « فإن الحرب أو مجرد إمكانات الحرب تجعل من إقامة قوة صناعية مطلبا ملحا للدولة من الدرجة الأولى ... غير أنه بدخول الحرب ، أو بتكريس قدر كبير من « قوة التصنيع » لدى الدولة للاتفاق على التسليح « غير المنتج » فإن الدولة تواجه خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية ، خاصة إزاء الدول التي تركز قدرا أكبر من دخلها للاستثمار الانتاجي من أجل نمو طويل الأمد .

وقد أدرك كتاب الاقتصاد السياسي الكلاسيكيون كل ذلك . فمال أولئك الذين أشعلوا بارأه « آدم سميث » إلى تخفيض النفقات العسكرية ، بينما تطلع المتعاطفون مع فكرة « ليست » حول « الاقتصاد القومي » إلى أن يروا الدولة تمتلك أدوات قوة أعظم واقر جميعهم ، إن كانوا صادقين ، أن الامر يقوم في الحقيقة على الاختيار ، برغم أنه اختيار صعب . والوضع الأمثل بالطبع هو أن تسير « القوة » والكسب جنبا إلى جنب . ومع ذلك ، فكثيرا ما وجد رجال الدولة أنفسهم أمام المعضلة المعتادة : إما شراء الأمن العسكري في وقت الخطر الحقيقي أو المحتمل ، الامر الذي يصبح عبئا على كامل الاقتصاد الوطني ، أو خفض النفقات العسكرية ، مع احتمال أن تجد الدولة مصالحها مهددة أحيانا من قبل الدول الاخرى .

وهكذا ، فإن القوى الكبرى الحالية في النظام الدولي مضطرة لمواجهة التحديات المزدوجة التي واجهت كل أسلافها ، وهي : أولا ، نمط النمو الاقتصادي المتفاوت الذي يؤدي إلى أن يصبح بعضها أغنى (وأقوى عادة) بالنسبة للآخرات .

ثانيا ، مجال التنافس الخارجي ، والخطير أحيانا ، الذي يضطرها للاختيار بين الأمن العسكري الأكثر إلحاحا والأمن الاقتصادي الأطول مدى . وليست هناك قاعدة عامة توفر لصانتي القرار في هذا العصر منهج عمل قابل للتطبيق عالميا . فلذا هم أعملوا توفير دفاعات عسكرية ملائمة ، فقد يصبحون عاجزين عن الرد إذا تفوقت عليهم قوة هزيمة ، وإذا انفقوا الكثير جدا على التسليح - أو ، وهو الأكثر اعتيادا ، على الوفاء بالتزاماتهم العسكرية التي اضطلموا بها في فترة سابقة - فانه من

المرجح أن يرمقوا أنفسهم ، مثل رجل صجوز يحاول العمل بصورة تفوق قوته الطبيعية . ولا يساعد « قانون النفقات المتزايدة للحرب » على تيسير أى من هذين الخيارين . فحتى لو استطاع المرء ، بأخذ أكثر الأمثلة شيوعاً أن يحول بالفعل دون أن يستهلك إنتاج طائرة واحدة الميزانية الكاملة للقوات الجوية الأمريكية في عام ٢٠٢٠ ، فإن تصاعد تكلفة الأسلحة الحديثة يعتبر أمراً مزعجاً بالنسبة لكل الحكومات - ودافعي ضرائبها . ومن ثم ، فإن كلا من القوى الكبرى اليوم - الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي والصين ، واليابان ، و (كما هو مفترض) الجماعة الاقتصادية الأوروبية - منغمسة في الصراع مع معضلات الصمود والهبوط بالغة التقدم ، ومع معدلات النمو الانتاجي المتغيرة ، ومع الابتكارات التكنولوجية ، ومع المتغيرات في الساحة الدولية ومع التكلفة المتصاعدة للأسلحة ، ومع تغيرات موازين القوى . وتلك ليست تطورات يمكن أن تحكمها أية دولة واحدة أو أى فرد واحد . وإذا أعدنا صياغة ملاحظة بسمارك الشهيرة ، فإن كل تلك القوى تسير في « مجرى الزمن » ، الذي لا تستطيع « أن تخلفه ولا أن تواجه » ، ولكن يمكنها « أن تسير فيه إلى حد كبير ، على حكمة الحكومات في واشنطن ، وموسكو ، وطوكيو ، وكين والمعاصم الأوروبية المختلفة .

لقد حاول التحليل السابق الإشارة إلى طبيعة الامكانيات المحتملة لكل من تلك الحكومات ، وبالتالي ، لنظام القوى العظمى ككل . ولكن مازال هناك الكثير مما يعتمد على « المهارة والخبرة » التي تستطيع الأبحار بها في « مجرى الزمن » .

الفهرس

- ٥ الاستراتيجية والاقتصاد اليوم وغدا
٧ الاستقرار والتغير في عالم ثنائي القطب ١٩٤٣ - ١٩٨٠
٨ الى القرن الحادي والعشرين
٢٠٢ آتية



ماکیت : کریمه هدیه

نبذة عن المؤلف

البروفيسور بول كيندى درس فى جامعة نيوكاسل التاريخ والسياسة ثم حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة أكسفورد عام ١٩٦٩ . بعد هذا أصبح مدرسا ثم أستاذا للتاريخ فى جامعة ايسن انجلترا بانجلترا بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٣ ، وكذا حصل على منحة أستاذ زائر بجامعة أكسفورد مؤسسة الكسندر فوبهوميولد فى بون ، وكان أستاذا زائرا بمعهد الدراسات المتقدمة فى بريستون (الولايات المتحدة) . وعلى أثر هذه المرحلة الأولى من النشاط الجامعى المتميز ، أصبح بول كيندى أستاذا للتاريخ فى جامعة ييل منذ عام ١٩٨٣ وهو المنصب الذى يحتله حتى الآن .

وخلال مرحلة التدريس ، عكف بول كيندى على وضع سلسلة من البحوث التاريخية والسياسية : « صعود وانحدار السيطرة البحرية البريطانية (١٦٧٦) صعود التناقض البريطانى - الألمانى بين ١٨٦٠ - ١٩١٤ (١٩٨٠) » ، الواقع وراء الدبلوماسية : المؤثرات القاعدية على سياسة بريطانيا الحارحية ١٩٦٥ - ١٩٨٠ (١٩٨١) ثم « الاستراتيجية والدبلوماسية بين ١٨٧٠ و ١٩٤٥ ، (١٩٨٣) » .

ثم جاء عمله الكبير ، الذى تقدمه للقارىء اليوم عام ١٩٨٨ وانتشر على ساحة واسعة بمختلف اللغات العالمية فأصبح عملا مؤثرا فى توجيه السياسة الحارحية الأمريكية فى مرحلة تعبير العالم .

